

NO COVER
(1)

NO COVER
(2)

القرارات

التي اتخذتها الجمعية العامة
في دورتها العشرين

٢١ أيلول (سبتمبر) - ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة العشرون
الملحق رقم ١٤ (ج/ع/٦٠١٤)



الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٦٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وارقام . ويعني ايراد احد هذه الرموز
الا حالي الى احدى وثائق الامم المتحدة .
ويتميز كل قرار برقمين ، رقم يدل عليه ، ورقم يدل على السند
التي اتخذ فيها .
وبلا عدا ان قرارات الجمعية العامة مرقمة حسب ترتيب اتخاذها . ويوجد في آخر هذا
المجلد ثبت بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها العشرين .

الفهرست

الصفحة

ق	توزيع بنود جدول الاعمال
جج	تعيين لجنة التفويضات
جج	تكوين المكتب
د	انتخاب سبعة اعضاء غير دائمين في مجلس الامن
هـ	انتخاب خمسة عشر عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
وو	انتخاب عضو في مجلس الوصاية
زز	انتخاب مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين
زز	انتخاب عضو في محكمة العدل الدولية

القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها العشرون
(٢٠٠٨) (الدورة ٢٠) - ٢١٣٢ (الدورة ٢٠)

القرارات المتخذة دون الرجوع الى اية لجنة رئيسية

	٢٠٠٨ (الدورة ٢٠) - قبول غامبيا في عضوية الامم المتحدة (البند ٢٠) (A/L. 462)
٣	القرار المتخذ في ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥
	٢٠٠٩ (الدورة ٢٠) - قبول جزر ملديف في عضوية الامم المتحدة (البند ٢٠) (A/L.463)
٣	القرار المتخذ في ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥
	٢٠١٠ (الدورة ٢٠) - قبول سنغافورة في عضوية الامم المتحدة (البند ٢٠) (Add.1 و A/L.464)
٤	القرار المتخذ في ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥
	٢٠١١ (الدورة ٢٠) - التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية (البند ١٠٨) (A/L.465)
٤	القرار المتخذ في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥
	٢٠٢٥ (الدورة ٢٠) - تمثيل الصين في الامم المتحدة (البند ١٠٢) (Add.1 و A/L.468)
٥	القرار المتخذ في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

- ٢٠٢٦ (الدورة ٢٠) - تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (البند ١٤)
(A/L.467)
٥ القرار المتخذ في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
٢٠٥٥ (الدورة ٢٠) - تقرير مجلس الامن (البند ١١) (A/L.475)
٦ القرار المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٥٦ (الدورة ٢٠) - المؤتمر الدولي الثالث لاستخدام الطاقة الذرية
في الأغراض السلمية (البند ٢٧) (A/L.471 و Add.1)
٧ القرار المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٧٩ (الدورة ٢٠) - مسألة التبت (البند ٩١) (A/L.473)
٧ القرار المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢١٠٥ (الدورة ٢٠) - تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة (البند ٢٣) (A/L.476/Rev.1 و Rev.1/Corr.1 و Rev.1/Add.1)
٨ القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢١١٣ (الدورة ٢٠) - تفويضات الممثلين في الدورتين التاسعة عشرة
والعشرين للجمعية العامة (البند ٣ (ب)) (A/6208, A/L.481)
١١ القراران ألف وباء المتخذان في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢١١٤ (الدورة ٢٠) - تقرير اللجنة المعنية بمسألة الترتيبات اللازمة لعقد
مؤتمر لاعادة النظر في الميثاق (البند ٢٦) (A/5987)
١١ القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

ملاحظات :

- ١٢ الاعلان الموجع من الامين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الامم
المتحدة (البند ٧)
١٣ تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة (البند ١٠)
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/5803) ، الفصل العاشر (الفروع الثالث
والسادس والعاشر) ، والفصل الحادي عشر (من الفرع الاول الى الفرع
الخامس ومن الفرع السابع الى الفرع العاشر) ، والفصلان الثاني عشر
والثالث عشر ؛ و A/6003 ، الفصول الخامس عشر والسادس عشر والسابع
عشر (باستثناء الفرع الخامس) (البند ١٢)
١٣

الصفحة

١٣	تعيين اعضاء لجنة مراقبة السلم (البند ١٩)
١٤	التقريران الموضوعان عن قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (البند ٢١ (أ))
١٤	تقريراً لجنة سنة التعاون الدولي (البند ٢٢)
١٥	تعيين لملء المنصب الشاغرة في اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (البند ٢٣)
١٥	تركيب جهاز آلي للاقتراع (البند ٢٥)
١٥	التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية (البند ١٠٨)

القرارات المتخذة بناء على تقارير اللجنة الاولى

	٢٠٢٨ (الدورة ٢٠) — عدم انتشار الاسلحة النووية (البند ١٠٦) (A/6097)
١٨	القرار المتخذ في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
	٢٠٣٠ (الدورة ٢٠) — مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح (البند ١٥) (A/6119)
٢٠	القرار المتخذ في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
	٢٠٣١ (الدورة ٢٠) — مسألة نزع السلاح العام الكامل (البند ٢٨) (A/6129)
٢١	القرار المتخذ في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
	٢٠٣٢ (الدورة ٢٠) — مساس العارية الى وقف التجارب النووية والنووية الحرارية (البند ٣٠) (A/6124)
٢٢	القرار المتخذ في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
	٢٠٣٣ (الدورة ٢٠) — اعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية (البند ١٠٥) (A/6127)
٢٣	القرار المتخذ في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
	٢٠٧٧ (الدورة ٢٠) — مسألة قبرص (البند ١٣) (A/6166)
٢٥	القرار المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

الصفحة

- ٢١٢٩ (الدورة ٢٠) - التدابير التي يلزم اتخاذها على الصيد الاقليمي
لتمكين علاقات حسن الجوار بين الدول الأوروبية ذات النظم الاجتماعية
والسياسية المختلفة (البند ٣٣) (A/6207)
٢٧ القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢١٣٠ (الدورة ٢٠) - التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية (البند ٣١) (A/6212)
٢٨ القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢١٣١ (الدورة ٢٠) - اعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية
للدول ، وعماية استقلالها وسيادتها (البند ١٠٧) (A/6220)
٣١ القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢١٣٢ (الدورة ٢٠) - المسألة الكورية (البند ٣٢) (A/6221)
٣٣ القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

ملاحظة:

- مسألة عقد مؤتمر لتوقيع اتفاقية بشأن حظر استعمال الاسلحة النووية والنووية
الحرارية (البند ٢٩)
٣٤

القرارات المتخذة بناء على تقارير اللجنة السياسية الخاصة

- ٢٠٥٢ (الدورة ٢٠) - تقرير المفوض السام لوكالة الامم المتحدة لاثبات اللاجئين
الفلستينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم (البند ٣٥) (A/6115, A/L.474)
٣٥ القرار المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٥٣ (الدورة ٢٠) - اجراء دراسة استعراضية شاملة لكامل مسألة عمليات
صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات (البند ١٠١) (A/6158)
٣٧ القراران الف وباء المتخذان في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٥٤ (الدورة ٢٠) - سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية
افريقيا الجنوبية (البند ٣٦) (A/6159)
٤٠ القراران الف وباء المتخذان في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

- ٢٠٧٨ (الدورة ٢٠) — آثار الاشعاع الذرى (البند ٣٤) (A/6186)
 القرار المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
 ٤٤ ملاحظة :

- تسوية المنازعات تسوية سلمية (البند ٩٩)
 ٤٦

القرارات المتخذة بناء على تقارير اللجنة الثانية

- ٢٠٢٩ (الدورة ٢٠) — ادماج الصندوق الخاص والبرنامج الموسع للمساعدة التقنية
 في برنامج يسمى برنامج الامم المتحدة الانمائي (البند ٥١) (A/6111)
 القرار المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
 ٤٩ المرفق
 ٥٢
- ٢٠٤٢ (الدورة ٢٠) — انشاء صندوق يسمى صندوق الامم المتحدة للمشاريع
 الانتاجية (البند ٣٩) (A/6145)
 القرار المتخذ في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
 ٥٣
- ٢٠٤٣ (الدورة ٢٠) — الحملة العالمية لتعميم معرفة القراءة والكتابة في العالم
 (البند ٤٧) (A/6146)
 القرار المتخذ في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
 ٥٥
- ٢٠٤٤ (الدورة ٢٠) — معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (البند ٤٨)
 (A/6147)
 القرار المتخذ في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
 ٥٨
- ٢٠٨٢ (الدورة ٢٠) — العلم والتقنية (البند ١٢) (A/6188)
 القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
 ٥٦
- ٢٠٨٣ (الدورة ٢٠) — انماء الموارد البشرية واستخدامها (البند ١٢)
 (A/6188)
 القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
 ٦٠
- ٢٠٨٤ (الدورة ٢٠) — عقد الامم المتحدة الانمائي (البند ١٢) (A/6188)
 القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
 ٦٢
- ٢٠٨٥ (الدورة ٢٠) — مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء (البند ٣٧)
 (A/6189)
 القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
 ٦٤

- ٢٠٨٦ (الدورة ٢٠) — التجارة العابرة (الترانزيت) للبلدان غير
السامية (البند ٣٧) (A/6189)
- ٦٧ القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠
- ٢٠٨٧ (الدورة ٢٠) — تمويل الانماء الاقتصادي (البند ٣٨)
(A/6190)
- ٦٨ القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠
- ٢٠٨٨ (الدورة ٢٠) — تسجيل تدفق رؤوس الاموال والمساعدة التقنية
الى البلدان المتنامية (البند ٣٨) (A/6190)
- ٧٠ القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠
- ٢٠٨٩ (الدورة ٢٠) — انشاء منظمة الاسم المتعددة للانماء الصناعي
(البند ٤٠) (A/6191)
- ٧٢ القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠
- ٢٠٩٠ (الدورة ٢٠) — دور الامم المتحدة في اعداد التقنيين القوميين
الملازمين للتنمية السريع للبلدان المتنامية (البند ٤١) (A/6192)
- ٧٥ القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠
- ٢٠٩١ (الدورة ٢٠) — نقل التقنية الى البلدان المتنامية (البند ٤٢)
(A/6193)
- ٧٧ القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠
- ٢٠٩٢ (الدورة ٢٠) — تعويل الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح السـي
الحاجات السامية (البند ٤٤) (A/6195)
- ٧٩ القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠
- ٢٠٩٣ (الدورة ٢٠) — برنامج الامم المتحدة الانمائي (البندان ٤٩ و ٥٠)
(A/6198)
- ٨٠ القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠
- ٢٠٩٤ (الدورة ٢٠) — اقرار اعتماد الاموال المرسدة للبرنامج الموسع
للمساعدة التقنية لعام ١٩٦٦ (البند ٥٠ (ب)) (A/6198)
- ٨١ القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠
- ٢٠٩٥ (الدورة ٢٠) — استمرار البرنامج الغذائي العالمي (البند ٥٢)
(A/6199)
- ٨٢ القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠

المفصلة

- ٢٠٢٠ (الدورة ٢٠) — مشروع اعلان القضاء على التعصب الديني
بإافة اشكاله ، ومشروع الاتفاقية الدولية للقضاء على التعصب الديني
بإافة اشكاله (البند ٦٢) (A/6069)
١٩٩٥ (نوفمبر)
١٩٩٥ (الدورة ٢٠) — التدابير الرامية الى التعجيل في تعزيز احترام
حقوق الانسان والعريات الاساسية (البند ٦٠) (A/6096)
١٩٩٥ (نوفمبر)
٢٠٣٤ (الدورة ٢٠) — المساعدة في حالات وقوع الكوارث الطبيعية
(البند ٥٣) (A/6033)
١٩٩٥ (كانون الاول (ديسمبر)
٢٠٣٥ (الدورة ٢٠) — الحالة الاجتماعية في العالم (البند ٥٤)
(A/6107)
١٩٩٥ (كانون الاول (ديسمبر)
٢٠٣٦ (الدورة ٢٠) — الاسكان والبناء والتخطيط في عقد الامم المتحدة
الانمائي (البند ٥٥) (A/6126)
١٩٩٥ (كانون الاول (ديسمبر)
٢٠٣٧ (الدورة ٢٠) — اعلان اشراك الشباب مثل السلم والاحترام المتبادل
والتفاهم بين الشعوب (البند ٦٦) (A/L.472 و A/6120)
١٩٩٥ (ديسمبر)
٢٠٣٨ (الدورة ٢٠) — تكريس يوم الامم المتحدة في عام ١٩٦٦ لقضية
اللاجئين (البند ٥٦) (A/6140)
١٩٩٥ (كانون الاول (ديسمبر)
٢٠٣٩ (الدورة ٢٠) — تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين
(البند ٥٦) (A/6140)
١٩٩٥ (كانون الاول (ديسمبر)
٢٠٤٠ (الدورة ٢٠) — مساعدة اللاجئين في افريقيا (البند ٥٦)
(A/6140)
١٩٩٥ (كانون الاول (ديسمبر)
٢٠٤١ (الدورة ٢٠) — الاعراب عن التقدير لمفوض الامم المتحدة السامي
لشئون اللاجئين (البند ٥٦) (A/6140)
١٩٩٥ (ديسمبر)

- ٢٠٥٧ (الدورة ٢٠) — مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (البند ١٢)
(A/6143)
- ١١٢ القرار المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٥٨ (الدورة ٢٠) — توأمة المدن بوصفها احدى وسائل التعاون
الدولي (البند ١٢) (A/6143)
- ١١٣ القرار المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٥٩ (الدورة ٢٠) — المساعدة المقدمة من الامم المتحدة في سبيل
تقدم المرأة (البند ١٢) (A/6143)
- ١١٤ القرار المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٦٠ (الدورة ٢٠) — الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان
(البند ١٢) (A/6143)
- ١١٦ القرار المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٦١ (الدورة ٢٠) — حرية الاعلام (البند ٦٤) (A/6164)
- ١١٧ القرار المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٦٢ (الدورة ٢٠) — انشاء منصب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق
الانسان (البند ٩٨) (A/6167)
- ١١٧ القرار المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٨٠ (الدورة ٢٠) — مشروع العهدين الدوليين الخاصين بحقوق
الانسان (البند ٦٥) (A/6173)
- ١١٨ القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٨١ (الدورة ٢٠) — السنة الدولية لحقوق الانسان (البند ٦٧)
(A/6184)
- ١١٩ القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
١٢٣ المرفق
٢١٠٦ (الدورة ٢٠) — الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز المنصـرى
بـكـافة اشكاله (البند ٥٨) (A/6181, A/L.479)
- ١٢٨ القرار ألف المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
١٢٩ المرفق
١٤٢ القرار بـأ المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

المقدمة

القرارات المتخذة بناء على تقارير اللجنة الرابعة

- ٢٠١١ (الدورة ٢٠) — مسألة روديسيا الجنوبية (البند ٢٣) (A/6041)
 ١٤٧ القرار المتخذ في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥
 ٢٠٢٢ (الدورة ٢٠) — مسألة روديسيا الجنوبية (البند ٢٣)
 (A/6041/Add.1)
 ١٤٨ القرار المتخذ في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
 ٢٠٢٣ (الدورة ٢٠) — مسألة عدن (البند ٢٣) (A/6089)
 ١٥١ القرار المتخذ في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
 ٢٠٢٤ (الدورة ٢٠) — مسألة روديسيا الجنوبية (البند ٢٣)
 (A/6041/Add.2)
 ١٥٣ القرار المتخذ في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
 ٢٠٦٣ (الدورة ٢٠) — مسألة باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند
 (البند ٢٣) (A/6106)
 ١٥٤ القرار المتخذ في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥
 ٢٠٦٤ (الدورة ٢٠) — مسألة جزر كوك (البندان ٢٣ و ٢٤) (A/6154)
 ١٥٦ القرار المتخذ في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥
 ٢٠٦٥ (الدورة ٢٠) — مسألة جزر الكالاند (الماليناس) (البند ٢٣)
 (A/6160)
 ١٥٧ القرار المتخذ في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥
 ٢٠٦٦ (الدورة ٢٠) — مسألة جزيرة موريس (البند ٢٣) (A/6160)
 ١٥٨ القرار المتخذ في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥
 ٢٠٦٧ (الدورة ٢٠) — مسألة غينيا الاستوائية (فرناندو بو وريو موني)
 (البند ٢٣) (A/6160)
 ١٦٠ القرار المتخذ في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥
 ٢٠٦٨ (الدورة ٢٠) — مسألة فيجي (البند ٢٣) (A/6160)
 ١٦٠ القرار المتخذ في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥
 ٢٠٦٩ (الدورة ٢٠) — مسألة انتيغوا، وبابوا، باربادوس، وبرمودا، وباهاما،
 وبينگرين، وجزر تركس وكايكوس، وجزر توكيلاو، وجزر جيلبرت واليس، وجزر
 ساموا الأمريكية، وجزر سليمان، وجزر شيل، وجزر فرين البريطانية،

- وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وجزر كايمان ، وجزر
كوكوس (كيلينغ) ، ورومينيكا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس
- نيفس - انغولا ، وسانت لوسيا ، وسانت هيلانة ، وغرينادا ،
وغوام ، ومونتسيرات ، ونيوهيريد ، ونيووي (البند ٢٣)
(A/6160)
- ١٦٢ القرار المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٧٠ (الدورة ٢٠) - مسألة جبل طارق (البند ٢٣) (A/6160)
- ١٦٣ القرار المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٧١ (الدورة ٢٠) - مسألة غيانا البريطانية (البند ٢٣) (A/6160)
- ١٦٤ القرار المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٧٢ (الدورة ٢٠) - مسألة اثني والمصحراء الاسبانية (البند ٢٣)
(A/6160)
- ١٦٥ القرار المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٧٣ (الدورة ٢٠) - مسألة عمان (البند ٧٣) (A/6168)
- ١٦٦ القرار المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٧٤ (الدورة ٢٠) - مسألة افريقيا الجنوبية الغربية (البند ٦٦)
(A/6161)
- ١٦٨ القرار المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٧٥ (الدورة ٢٠) - الالتماسات المتعلقة بافريقيا الجنوبية الغربية
(البند ٦٦) (A/6161)
- ١٧٠ القرار المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٧٦ (الدورة ٢٠) - البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة المساعدة لافريقيا
الجنوبية الغربية (البند ٧٠) (A/6161)
- ١٧١ القرار المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢١٠٧ (الدورة ٢٠) - مسألة الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية
(البند ٢٣) (A/6209)
- ١٧٢ القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢١٠٨ (الدورة ٢٠) - البرنامج التدريبي الخاص المنشأ للاقاليم الواقعة
تحت الادارة البرتغالية (البند ٧١) (A/6209)
- ١٧٥ القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

المرفوعة

- ٢١٠١ (الدورة ٢٠) — المعلومات الواردة عن الاقاليم غير المتمتعة
بالحكم الذاتي بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة
(البند ٦٨) (A/6210)
- ١٧٧ القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ٠٠٠٠٠١
- ٢١١٠ (الدورة ٢٠) — التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من
الدول الاعضاء لسكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
(البند ٧٢) (A/6210)
- ١٧٨ القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ٠٠٠٠١
- ٢١١١ (الدورة ٢٠) — مسألة اقليم ناورو المشمول بالوصاية (البند ١٣)
(A/6211)
- ١٧٩ القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ٠٠٠٠٠١
- ٢١١٢ (الدورة ٢٠) — مسألة اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية
واقليم بابوا (البند ١٣) (A/6211)
- ١٨١ القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ٠٠٠٠٠١

ملاحظة :

- ١٨٣ تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (البند ٢٣) ٠٠٠

القرارات المتخذة بناء على تقارير اللجنة الخامسة

- ٢٠١٣ (الدورة ٢٠) — تعيينات لملء المناصب الشاغرة في عضوية اللجنة
الاستشارية لشئون الادارة والميزانية (البند ٧٩ (أ))
(A/6061 و Add.1)
- ١٨٧ القرار ألف المتخذ في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ ٠٠٠١
- ١٨٨ القرار باء المتخذ في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ٠٠٠١
- ٢٠١٤ (الدورة ٢٠) — تعيينات لملء المناصب الشاغرة في عضوية لجنة
الاشترابات (البند ٧٩ (ب)) (A/6062, A/6183)
- ١٨٩ القرار ألف المتخذ في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ ٠٠٠٠١
- ١٨٩ القرار باء المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ٠٠٠١

- ٢٠١٥ (الدورة ٢٠) - تعيين لملء المنصب الشاغر في عضوية مجلس
مراقبي الحسابات (البند ٧٩ (ج)) (A/6063)
١٩٠ القرار المتخذ في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥
٢٠١٦ (الدورة ٢٠) - الميزانية الاضافية للسنة المالية ١٩٦٤
(البند ٧٥) (A/6075)
القرارات الف وباء وجيم المتخذة في ٢٧ تشرين
١٩١ الاول (اكتوبر) ١٩٦٥
٢٠٤٧ (الدورة ٢٠) - التقارير المالية والحسابات عن السنة المالية
المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ وتقارير مجلس
مراقبي الحسابات (البند ٧٤) (A/6131)
القرارات الف وباء وجيم ودال المتخذة في ١٣ كانون
١٩٧ الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٤٨ (الدورة ٢٠) - التقارير المالية والحسابات عن السنة المالية
المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ وتقارير مجلس
مراقبي الحسابات (البند ٧٤) (A/6131)
القرارات الف وباء وجيم ودال المتخذة في ١٣ كانون الاول
١٩٩ (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٤٩ (الدورة ٢٠) - انشاء لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية
الامم المتحدة والوكالات المتخصصة (البند ٧٦) (A/6152)
٢٠١ القرار المتخذ في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٥٠ (الدورة ٢٠) - بحث جدول مرتبات موظفي الفئة الفنية وما فوقها
من ملاك الخدمة المدنية الدولية (البند ٧٧) (A/6135)
القرارات الف وباء المتخذان في ١٣ كانون الاول (ديسمبر)
٢٠٤ ١٩٦٥
٢٠٥١ (الدورة ٢٠) - تعيينات لملء المنصبين الشاغرين في عضوية
المعاملة الادارية للامم المتحدة (البند ٧٩ (د)) (A/6064)
٢٠٨ القرار المتخذ في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢١١٥ (الدورة ٢٠) - قوة الدواير التابعة للامم المتحدة (البند ٢١)
((ب)) (A/6164)
٢٠٩ القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

المفصلة

- ٢١١٦ (الدورة ٢٠) — نظام المؤتمرات (البند ٧٨) (A/6214)
 القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ٢١٢
- ٢١١٧ (الدورة ٢٠) — تعيينات لملء المنصبين الشاغرين في عضوية
 لجنة مفاوضات موظفي الأمم المتحدة (البند ٧٦ (هـ)) (A/6065)
 القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ٢١٤
- ٢١١٨ (الدورة ٢٠) — جدول الاشتراكات في نفقات الأمم المتحدة
 (البند ٨٠) (A/620٥)
 القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ٢١٥
- ٢١١٩ (الدورة ٢٠) — تقارير مراقبة الحسابات بشأن اتفاق الوكالات
 المتعددة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (البند ٨١) (A/6218)
 القرارات الف وباء وجيم ودال المتخذة في ٢١ كانون
 الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ٢٢١
- ٢١٢٠ (الدورة ٢٠) — تنسيق شئون الإدارة والميزانية بين الأمم
 المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية
 (البند ٨٢) (A/6216)
 القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ٢٢٣
- ٢١٢١ (الدورة ٢٠) — تعديل في النظام الأساسي لموظفي الأمم
 المتحدة (البند ٨٤) (A/6215)
 القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ٢٢٤
- ٢١٢٢ (الدورة ٢٠) — تقرير المجلس المشترك لمندوق مفاوضات
 الأمم المتحدة (البند ٨٥) (A/6203)
 القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ٢٢٤
- ٢٢٧ المرفق ٢٢٧
- ٢١٢٣ (الدورة ٢٠) — المدرسة الدولية التابعة للأمم المتحدة (البند
 ٨٦) (A/6204)
 القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ٢٢٨
- ٢١٢٤ (الدورة ٢٠) — ميزانية السنة المالية ١٩٦٥ (البند ٧٦) (A/6222)
 القرارات الف وباء وجيم المتخذة في ٢١ كانون الاول (ديسمبر)
 ١٩٦٥ ٢٣٠
- ٢١٢٥ (الدورة ٢٠) — ميزانية السنة المالية ١٩٦٦ (البند ٧٦) (A/6223)
 القرارات الف وباء وجيم المتخذة في ٢١ كانون الاول (ديسمبر)
 ١٩٦٥ ٢٣٦

المفصلة

- ٢١٢٦ (الدورة ٢٠) - النفقات الطارئة والاستثنائية للسنة المالية
١٩٦٦ (البند ٧٦) (A/6223)
٢٤١ القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢١٢٧ (الدورة ٢٠) - صندوق رأس المال المتداول للسنة المالية ١٩٦٦
(البند ٧٦) (A/6223)
٢٤٢ القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢١٢٨ (الدورة ٢٠) - نظام نفقات السفر وتعويضات المعيشة التي تدفع
لأعضاء الهيئات والهيئات الفرعية التابعة للأمم المتحدة (البند ٧٦)
(A/6223)
٢٤٤ القرار المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

ملاحظات :

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : (A/5803 ، الفصل الحادي عشر
(الفرع السادس) والفصل الرابع عشر ؛ و A/6003 ، الفصل السابع
عشر (الفرع الخامس) والفصل الثامن عشر) (البند ١٢)
٢٤٤ مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٦٦ (البند ٧٦)
٢٤٥ اجراءات الامم المتحدة المتعلقة بالادارة والميزانية (البند ٨٣)
٢٤٥

القرارات المتخذة بناء على تقارير اللجنة السادسة

- ٢٠٢١ (الدورة ٢٠) - المعاهدات المتعمدة الاطراف العامة المعقودة
برعاية عصبة الامم (البند ٨٨) (A/6088)
٢٤٨ القرار المتخذ في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
٢٤٩ المرفق
٢٠٤٥ (الدورة ٢٠) - تقرير لجنة القانون الدولي عن اعمال دورتيهما
السادسة عشرة والسابعة عشرة (البند ٨٧) (A/6090)
٢٥٠ القرار المتخذ في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
٢٠٤٦ (الدورة ٢٠) - تعديلات النظام الداخلي للجمعية العامة ، المترتبة
على نفاذ تعديلات المواد ٢٣ و ٢٧ و ٦١ من ميثاق الامم المتحدة
(البند ١٠٣) (A/6132)
٢٥١ القرارات الف وباء وجميع المتخذة في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

	٢٠٩١ (الدورة ٢٠) — تقديم المساعدة التقنية لتشجيع تعليم القانون الدولة ، ورأسته ، ونشره ، وتفهمه على نطاق اوسع (البند ٨٩) (A/6136)
٢٥٣	القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ (١٠٠٠٠)
٢٥٧	المرفق
	٢١٠٠ (الدورة ٢٠) — مشروع اعلان حق اللجوء (البند ٦٣) (A/6163)
٢٥٨	القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ (١٠٠٠٠)
	٢١٠١ (الدورة ٢٠) — تعديل المادة ١٠١ من ميثاق الامم المتحدة (البند ١٠٤) (A/6180)
٢٥٩	القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ (١٠٠٠٠)
	٢١٠٢ (الدورة ٢٠) — النار في التدابير اللازمة لانماء القانون الدولي الخاص انماء تدريجيا يستهدف خاصة تشجيع التجارة الدولية (البند ٩٢) (A/6206)
٢٥٩	القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ (١٠٠٠٠)
	٢١٠٣ (الدورة ٢٠) — النظر في مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة (البند ٩٠) (٩٠ و ٩٤) (A/6165)
	القراران الف وباء المتخذان في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر)
٢٦١	١٩٦٥
	٢١٠٤ (الدورة ٢٠) — مسألة طرق استقصاء الوقائع (البند ٩٠) (A/6165)
٢٦٤	القرار المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ (١٠٠٠٠)
٢٦٧	ثبت القرارات

توزيع بنود جدول الاعمال (١)

الجلسات العامة

- ١ - افتتاح رئيس الوفد الفاني للدورة (البند ١) .
- ٢ - دقيقة صمت للصلاة أو التأمل (البند ٢) .
- ٣ - تفويضات الممثلين في الدورتين التاسعة عشرة والعشرين للجمعية العامة (البند ٣) :
 - (أ) تعيين لجنة التفويضات ؛
 - (ب) تقرير لجنة التفويضات .
- ٤ - انتخاب الرئيس (البند ٤) .
- ٥ - تشكيل اللجان الرئيسية وانتخاب مكاتبها (البند ٥) .
- ٦ - انتخاب نواب الرئيس (البند ٦) .
- ٧ - الاعلان الموجه من الامين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الاسم المتحدة (البند ٧) .
- ٨ - اقرار جدول الاعمال (البند ٨) .
- ٩ - المناقشة العامة (البند ٩) .
- ١٠ - تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة (البند ١٠) .
- ١١ - تقرير مجلس الامن (البند ١١) .

(١) ان جميع البنود ، مالم ترد اشارة الى غير ذلك ، تؤلف جزءاً من جدول الاعمال الذي اوصى به مكتب الجمعية العامة في تقريره الاول (A/5988) وأقرته الجمعية العامة في جلستها العامة ١٣٣٦ المنعقدة في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ . وقد قامت الجمعية العامة ، فـي الجلسة ذاتها ، باعتماد توصيات مكتبها بشأن توزيع بنود جدول الاعمال . انظر للاطلاع على القائمة الرقمية لبنود جدول الاعمال : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، الجلسات العامة ، الملزمة التمهيدية ، جدول الاعمال .

- ١٢ - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/5803 ، الفصل العاشر) الفروع الثالث والسادس والعاشر) والفصل الحادي عشر (من الفرع الاول الى الفرع الخامس ومن الفرع السابع الى الفرع العاشر) ، والفصلان الثاني عشر والثالث عشر ؛ و A/6003 ، الفصول الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر (باستثناء الفرع الخامس) (البند ١٢) .
- ١٣ - تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (البند ١٤) .
- ١٤ - انتخاب اعضاء مجلس الامن غير الدائمين (البند ١٥) .
- ١٥ - انتخاب اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي (البند ١٦) .
- ١٦ - انتخاب عضو واحد في مجلس الوصاية (البند ١٧) .
- ١٧ - انتخاب مفوض الاسم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (البند ١٨) .
- ١٨ - تعيين اعضاء لجنة مراقبة السلم (البند ١٩) .
- ١٩ - قبول الاعضاء الجدد في الامم المتحدة (البند ٢٠) .
- ٢٠ - قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة (البند ٢١) :
- (أ) التقريران الموضوعان عن القوة (١) .
- ٢١ - تقرير لجنة سنة التعاون الدولي (البند ٢٢) .
- ٢٢ - تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (البند ٢٣) (٢) .
- ٢٣ - تركيب جهاز آلي للاقتراع (البند ٢٥) .
- ٢٤ - تقرير اللجنة المعنية بمسألة الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر لاعادة النظر في الميثاق (البند ٢٦) .
- ٢٥ - المؤتمر الدولي الثالث لاستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية : تقرير الامين العام (البند ٢٧) .
- ٢٦ - مسألة التبت (البند ٩١) .

(١) انظر ، للاطلاع على البند الفرعي (ب) ، البند ٤ الوارد ادناه ضمن البنود المعالة الى اللجنة الخامسة .

(٢) قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٣٣٦ المنعقدة في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، وبناء على توصية مكتبها الواردة في تقريره الاول (A/5988 :البند ١٠ (أ)) ان تحيل الى اللجنة الرابعة جميع النصوص المتعلقة باقاليم معينة من تقريرى اللجنة الخاصة .

٢٧ - انتخاب عضو في محكمة العدل الدولية لملء المنصب الذي شغره بوفاة القاضي عبد الحميد بدوى (البند ٩٧) .

٢٨ - اقرار الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية في الامم المتحدة (البند ١٠٢) (١) .

٢٩ - التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية (البند ١٠٨) (٢) .

اللجنة الاولى

(مسائل السياسة والامن ، بما في ذلك مسألة تنظيم التسليح)

١ - مسألة نزع السلاح العام الكامل : تقريراً مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لمفاوضات نزع السلاح (البند ٢٨) .

٢ - مسألة عقد مؤتمر لتوقيع اتفاقية بشأن حظر استعمال الاسلحة النووية والنووية الحرارية : تقريراً مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لمفاوضات نزع السلاح (البند ٢٩) .

٣ - مساس الحاجة الى وقف التجارب النووية والنووية الحرارية : تقريراً مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لمفاوضات نزع السلاح (البند ٣٠) .

٤ - التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية : تقريراً لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (البند ٣١) .

٥ - المسألة الكورية : تقريراً لجنة الامم المتحدة لتوحيد كوريا وانعاشها (البند ٣٢) .

٦ - التدابير التي يلزم اتخاذها على الصعيد الاقليمي لتحسين حسن الجوار بين الدول الأوروبية ذات النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة (البند ٣٣) .

(١) اقترعت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٣٨٠ المنعقدة في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، على مشروع القرار المقدم من البانيا ، باكستان ، الجزائر ، ورومانيا ، وسوريا ، والصومال ، وغانا ، وغينيا ، وكامبوديا ، وكوبا ، والكونغو (برازافيل) ، ومالي (A/I. 469) . ولم يعتمد مشروع القرار ان نال ٤٧ صوتاً مقابل ٤٧ صوتاً مع امتناع ٢٠ عضواً عن الاقتراع . انظر ايضا القرار ٢٠٢٥ (الدورة ٢٠) ص ٥٥ .

(٢) قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٣٤٠ المنعقدة في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، وبناءً على توصية مكتبها الواردة في تقريره الثالث (A/5999 ، النبذة ٤) ، إدراج هذا البند في جدول الاعمال ونظره في جلسة عامة .

٧ - مسألة قبرص (البند ٣) (١) :

(أ) الرسالة المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٥ والواردة من ممثل قبرص ؛

(ب) الرسالة المؤرخة في ٢١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ والواردة من ممثل تركيا .

٨ - مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح (البند ٩٥) .

٩ - اعلان اعتبار افريقيا منطقة لانهوية (البند ١٠٥) (٢) .

١٠ - عدم انتشار الاسلحة النووية (البند ١٠٦) (٣) .

١١ - عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها (البند ١٠٧) (٤).

اللجنة السياسية الخاصة

١ - آثار الاشعاع الذرى : تقريراً لجنة الامم المتحدة العلمية المعنية بآثار الاشعاع الذرى

(البند ٣٤) .

٢ - تقريراً المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى

وتشفيلهم (البند ٣٥) .

(١) قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٣٣٦ المنعقدة في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، ان تدمج في مسألة واحدة البندين الواردين بالمعنوانين التاليين "مسألة قبرص" و"مسألة قبرص : الحالة الخطيرة الناشئة في قبرص عن السياسة المتبعة ضد الطائفة التركية " .

(٢) قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٣٣٦ المنعقدة في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، وبناءً على توصية مكتبها الواردة في تقريره الثاني (A/5989 ، النبذة ٢) ، ادراج هذا البند في جدول الاعمال واحالته الى اللجنة الاولى .

(٣) قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٣٤٠ المنعقدة في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، وبناءً على توصية مكتبها الواردة في تقريره الثالث (A/5999 ، النبذة ٢) ادراج هذا البند في جدول الاعمال واحالته الى اللجنة الاولى .

(٤) قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٣٤٠ المنعقدة في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، وبناءً على توصية مكتبها الواردة في تقريره الثالث (A/5999 ، النبذة ٣) ادراج هذا البند في جدول الاعمال واحالته الى اللجنة الاولى .

- ٣ — سياسة الفصل المنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية (البند ٣٦) :
- (أ) تقارير اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل المنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ؛
- (ب) تقرير الامين العام .
- ٤ — اجراء دراسة استعراضية شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هـ — هذه العمليات (البند ١٠١) :
- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ؛
- (ب) الاذن بعمليات صيانة السلم المقبلة وتمويلها .
- ٥ — تسوية المنازعات تسوية سلمية (البند ١١) (١) .

اللجنة الثانية

(المسائل الاقتصادية والمالية)

- ١ — تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/5803 ، من الفصل الاول الى الفصل السادس ، والفصل السابع (الفروع الاول والثاني والثالث (باستثناء النبذة ٣٤٦) والرابع والخامس) ، والفصل الثامن (باستثناء الفرعين الثالث والرابع) ، والفصل العاشر (باستثناء الفرعين الثاني والثامن) ؛ و A/6003 ، من الفصل الاول الى الفصل العاشر ، والفصل الثاني عشر (الفرع الثاني) ، والفصل الرابع عشر (الفروع الثاني والرابع والسادس والسابع) (البند ١٢) (٢) .

(١) قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٣٨٨ المنعقدة في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، نقل هذا البند الى اللجنة السياسية الخاصة ، بعد ان كان محالا على اللجنة الاولى .

(٢) قررت الجمعية العامة في جلستها العامة ١٣٣٦ المنعقدة في ٢٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، وبناء على توصية مكتبها الواردة في النبذة ١٠ (ب) من تقريره الاول (A/5988) ، ان تحيل الى اللجنتين الثالثة والخامسة ايضا ، لابداء ملاحظتهما ، الفصل الثاني من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/6003) ، وهو الفصل الذى يتناول بحث واعادة تقييم دور المجلس ووظائفه ؛ وقررت الجمعية العامة كذلك لفت نظر اللجنة الثالثة الى الفرع الثاني من الفصل السابع من تقرير المجلس ، وهو الفرع الذى يتناول اصلاح الزراعي ، والى الفرع الثاني من الفصل الثاني عشر ، وهو الفرع الذى يتناول مسائل الاسكان .

- ٢ - تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (البند ٣٧) .
- ٣ - تعجيل تدفق رؤوس الأموال والمساعدة التقنية الى البلدان المتنامية : تقرير الأمين العام (البند ٣٨) .
- ٤ - إنشاء صندوق يسمى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية : تقرير لجنة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية (البند ٣٩) .
- ٥ - النشاطات المبذولة في ميدان الانماء الصناعي (البند ٤٠) :
(أ) تقرير لجنة الانماء الصناعي عن دورتيها الرابعة والخامسة ؛
(ب) تقرير الأمين العام .
- ٦ - دور الأمم المتحدة في اعداد التقنيين القوميين اللازمين للتصنيع السريع للبلدان المتنامية :
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (البند ٤١) .
- ٧ - دور براءات الاختراع في نقل التقنية الى البلدان المتنامية : تقرير الأمين العام (البند ٤٢) .
- ٨ - التوزيع اللامركزي للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (البند ٤٣) :
(أ) تقرير الأمين العام ؛
(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .
- ٩ - تحويل الموارد المستوفرة نتيجة لنزع السلاح الى الحاجات السلمية (البند ٤٤) .
(أ) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛
(ب) تقرير الأمين العام .
- ١٠ - السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية : تقرير الأمين العام (البند ٤٥) .
- ١١ - نمو السكان والانماء الاقتصادي : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (البند ٤٦) .
- ١٢ - الحملة العالمية لتعميم معرفة القراءة والكتابة في العالم : تقرير الأمين العام (البند ٤٧) .
- ١٣ - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث : تقرير الأمين العام (البند ٤٨) .
- ١٤ - سير الصندوق الخاص وعملياته (البند ٤٩) .
- ١٥ - برامج الأمم المتحدة للتعاون التقني (البند ٥٠) :
(أ) استعراض النشاطات ؛
(ب) اقرار اعتماد الأموال المرسدة للبرنامج الموسع للمساعدة التقنية .
- ١٦ - ادماج الصندوق الخاص والبرنامج الموسع للمساعدة التقنية في برنامج يسمى برنامج الأمم الانمائي (البند ٥١) .

- ١٧ - البرنامج الغذائي العالمي (البند ٥٢) .
- ١٨ - اعادة النظر في دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووظائفه واعادة تقييمها (البند ٩٦) (١).
- ١٩ - اجراء دراسة استعراضية عامة للبرامج والنشاطات التي تضطلع بها الامم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة، والمؤسسات والوكالات الاخرى المتصلة بجموعة مؤسسات الامم المتحدة، في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وفي ميدان التعاون التقني والميادين المتصلة بذلك (البند ١٠٠) .

اللجنة الثالثة

(المسائل الاجتماعية والانسانية والثقافية)

- ١ - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : (A/5803 ، الفصل الثامن (الفروع الاول والثاني والخامس) ، والفصلان التاسع والعاشر (الفروع الاول والرابع والخامس والسابع) ؛ و A/6003 ، الفصل الثاني عشر (الفروع الاول والثالث والرابع) ، والفصلان الثالث عشر والرابع عشر (الفروع الاول والثالث والخامس) (البند ١٢) .
- ٢ - المساعدة في حالات وقوع الكوارث الطبيعية (البند ٥٣) .
- ٣ - الحالة الاجتماعية في العالم (البند ٥٤) :
- (أ) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛
- (ب) تقرير الامين العام .
- ٤ - الاسكان والبناء والتخطيط (البند ٥٥) :
- (أ) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛
- (ب) تقرير الامين العام .
- ٥ - تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (البند ٥٦) .
- ٦ - التدابير الرامية الى تنفيذ اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله : تقرير الامين العام (البند ٥٧) .
- ٧ - مشروع الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله (البند ٥٨) .

(١) قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٣٣٦ المنعقدة في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، وبناء على توصية مكتبها الواردة في تقريره الاول (A/5988 ، النبذة ١٠ (ب)) ، احوالة هذا البند الى اللجنتين الثالثة والخامسة ايضا لبدء الملاحظات اللازمة .

- ٨ - مشروع توصية الرضا بالزواج والعد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج (البند ٥٩) .
- ٩ - التدابير الرامية الى التسجيل في تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية (البند ٦٠) .
- ١٠ - تظاهرات التفرض المنصرى والتعصب القومي والديني (البند ٦١) .
- ١١ - القضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله (البند ٦٢) :
- (أ) مشروع اعلان القضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله ؛
- (ب) مشروع الاتفاقية الدولية للقضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله .
- ١٢ - حرية الاعلام (البند ٦٤) :
- (أ) مشروع اتفاقية حرية الاعلام ؛
- (ب) مشروع اعلان حرية الاعلام .
- ١٣ - مشروع العهد بين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان (البند ٦٥) .
- ١٤ - مشروع اعلان اشراط الشباب مثل السلم والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب (البند ٦٦) .
- ١٥ - السنة الدولية لحقوق الانسان (البند ٦٧) .
- ١٦ - انشاء منصب مفوض الاسم المتحدة السامي لحقوق الانسان (البند ٩٨) .

اللجنة الرابعة

(المسائل المتعلقة بالاقاليم المشمولة بالوصاية
والاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي)

- ١ - تقرير مجلس الوصاية (البند ١٣) .
- ٢ - تقرير مسئل الاسم المتحدة المكلف بالاشراف على الانتخابات في جزر كوك (البند ٢٤) .
- ٣ - المعلومات الواردة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة (البند ٦٨) :
- (أ) تقرير الامين العام ؛
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .
- ٤ - مسألة افريقيا الجنوبية الغربية : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (البند ٦٩) .

- ٥ - البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة المعدة لافريقيا الجنوبية الغربية : تقرير الاممين العام (البند ٧٠) .
- ٦ - البرنامج التدريبي الخاص المنشأ للاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية : تقرير الاممين العام (البند ٧١) .
- ٧ - التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لسكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير الاممين العام (البند ٧٢) .
- ٨ - مسألة عمان : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمان (البند ٧٣) .
- ٩ - تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/5800/Rev.1 و A/6000/Rev.1 (الفصول المتعلقة باقاليم معينة) (البند ٢٣) (١) .

اللجنة الخامسة

(مسائل الادارة والميزانية)

- ١ - التقارير المالية والحسابات عن السنتين الماليتين المنتهيتين في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ و ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، وتقارير مجلس مراقبي الحسابات (البند ٧٤) :
- (أ) الامم المتحدة ؛
- (ب) مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ؛
- (ج) وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ؛
- (د) التبرعات التي يديرها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .
- ٢ - الميزانية الاضافية للسنة المالية ١٩٦٤ (البند ٧٥) .
- ٣ - مشروعا ميزانيتي السنتين الماليتين ١٩٦٥ و ١٩٦٦ (البند ٧٦) .
- ٤ - قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة (البند ٢١) :
- (ب) النفقات التقديرية اللازمة لتعهد القوة (٢) .

-
- (١) انظر الماشية (٢) اعلاه ص ش .
 - (٢) للاطلاع على البند الفرعي (أ) انظر البند ٢٠ الوارد اعلاه تحت عنوان " الجلسات العامة " .

٥ - بحث جدول مرتبات موظفي الفئة الفنية وما فوقها من ملاك الخدمة المدنية الدولية (البند ٧٧) :

(أ) تقرير المجلس الاستشاري للخدمة المدنية الدولية ؛

(ب) تقرير الأمين العام .

٦ - نظام المؤتمرات : تقرير الأمين العام (البند ٧٨) .

٧ - تعيينات لملء المناصب الشاغرة في عضوية الهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة
(البند ٧٩) :

(أ) اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ؛

(ب) لجنة الاشتراكات ؛

(ج) مجلس مراقبي الحسابات ؛

(د) المحكمة الإدارية للأمم المتحدة ؛

(هـ) لجنة معاشات موظفي الأمم المتحدة .

٨ - جدول الاشتراكات في نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (البند ٨٠) .

٩ - تقارير مراقبة الحسابات بشأن انفاق الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية
(البند ٨١) :

(أ) المخصصات المالية واعتمادات الطوارئ المعتمدة من الحساب الخاص للبرنامج الموسع
للمساعدة التقنية ؛

(ب) المخصصات والاعتمادات المعتمدة من الصندوق الخاص .

١٠ - تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (البند ٨٢) :

(أ) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ؛

(ب) الجهاز المشترك بين المنظمات لإدارة شؤون المكافآت والموظفين : تقرير الأمين العام .

١١ - إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالإدارة والميزانية : تقرير الفريق العامل المعني ببحث

إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالإدارة والميزانية (البند ٨٣) .

١٢ - مسائل الموظفين (البند ٨٤) :

(أ) تكوين الامانة العامة : تقرير الأمين العام ؛

(ب) مسائل الموظفين الاخرى : تقرير الأمين العام .

١٣ - تقرير المجلس المشترك لصندوق معاشات موظفي الأمم المتحدة (البند ٨٥) .

١٤ - المدركة الدولية التابعة للأمم المتحدة : تقرير الأمين العام (البند ٨٦) .

- ١٥ - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/5803 ، الفصل الحادي عشر (الفرع السادس) والفصل الرابع عشر؛ و A/6003 ، الفصل السابع عشر (الفرع الخامس) والفصل الثامن عشر) (البند ١٢) •

اللجنة السادسة

(المسائل القانونية)

- ١ - تقرير لجنة القانون الدولي عن اعمال دورتيها السادسة عشرة والسابعة عشرة (البند ٨٧) •
- ٢ - المعاهدات المتعددة الاطراف العامة الموقودة برعاية عصبة الامم : تقرير الامين العام (البند ٨٨) (١) •
- ٣ - تقديم المساعدة التقنية لتشجيع تعليم القانون الدولي ، ودراسته ، ونشره ، وتفهمه على نطاق أوسع : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بتقديم المساعدة التقنية لتشجيع تعليم القانون الدولي ، ودراسته ، ونشره ، وتفهمه على نطاق أوسع (البند ٨٩) (٢) •
- ٤ - النظر في مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة (البند ٩٠) :
- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ؛
- (ب) دراسة المبادئ المعددة في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٦٦٦ (الدورة ١٨) ؛
- (ج) تقرير الامين العام عن طرق استقصاء الوقائع •
- ٥ - النظر في التدابير اللازمة لانماء القانون الدولي الخاص انماء تدريجيا يستهدف خاصة تشجيع التجارة الدولية (البند ٩٢) •
- ٦ - مشروع اعلان حق اللجوء (البند ٩٣) •
- ٧ - احترام الدول الاعضاء للمبادئ المتعلقة بسيادة الدول ، وسلاستها الإقليمية ، وعدم التدخل في شئونها الداخلية ، وتسوية المنازعات تسوية سلمية ، وشجب النشاطات الهدامة (البند ٩٤) •

-
- (١) اقترن النظر في البند ٨٨ بالنظر في الفرع التاسع ، المتعلق بالموضوع ذاته ، من الفصل العاشر من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/5803) •
- (٢) اقترن النظر في البند ٨٩ بالنظر في النبذة ٣٤٦ ، المتعلقة بالموضوع ذاته ، من الفرع الثالث من الفصل السابع من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/5803) •

- ٨ - تعديلات النظام الداخلي للجمعية العامة ، المترتبة على نفاذ تعديلات المواد ٢٣ و ٢٧ و ٦١ من ميثاق الامم المتحدة (البند ١٠٣) .
- ٩ - تعديل المادة ١٠١ من ميثاق الامم المتحدة (البند ١٠٤) (١) .

(١) قررت الجمعية العامة في جلستها العامة ١٣٣٦ المنعقدة في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، احالة هذا البند الى اللجنة السادسة ؛ وكان المكتب قد اوصى في تقريره الاول (A/٦٩88 ، النبة ١١ ' ١) بنظر البند في الجلسات العامة .

تعيين لجنة التفويضات
(البند ٣ (أ))

قامت الجمعية العامة ، وفقا للمادة ٢٨ من نظامها الداخلي ، بتعيين لجنة التفويضات (١) .
وتألفت اللجنة كما يلي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليا ، وايسلندا ،
والجمهورية العربية المتحدة ، وسوريا ، وغواتيمالا ، وكوستاريكا ، ومدغشقر ، والولايات المتحدة
الامريكية .

الجلسة العامة ١٣٣٢
٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥

تكوين المكتب
(البنود ٦٥٥٤ و ٦٥٥٥)

تألف مكتب الجمعية العامة في دورتها العشرين كما يلي :
رئيس الجمعية العامة :

السيد امينتورى فانفاني (ايطاليا)

الجلسة العامة ١٣٣٢
٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥

نائب رئيس الجمعية العامة :

ممثلو الدول الاعضاء التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واسبانيا ،
والباراغواي ، وبوروندي ، وبولندا ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، والصين ، وسيراليون ، والشيلي ،
وغواتيمالا ، وفرنسا ، والكويت ، واللاوس ، وماليزيا ، والمغرب ، والمملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية .

الجلسة العامة ١٣٣٣
٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥

(١) انظر القرار ٢١١٣ (الدورة العشرون) ، ص ١١ .

رؤساء اللجان الرئيسية السبع في الجمعية العامة :

اللجنة الأولى	: السيد كارولي تشاتورداي (هنغاريا)
اللجنة السياسية الخاصة	: السيد كارليه ر . اوغوست (هايتي)
اللجنة الثانية	: السيد بيير فورتوم (بلجيكا)
اللجنة الثالثة	: السيد فرنسيسكو كوفاس كانسينو (المكسيك)
اللجنة الرابعة	: السيد مجيد راهنما (ايران)
اللجنة الخامسة	: السيد نجيب بوزيري (تونس)
اللجنة السادسة	: السيد عبدالله المريان (الجمهورية العربية المتحدة)
الجلسة العامة ١٣٣٣ (١)	
٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥	

انتخاب سبعة اعضاء غير دائمين في مجلس الامن
(البند ١٥)

انتخبت الجمعية العامة ثلاثة اعضاء غير دائمين في مجلس الامن لملء المقاعد التي شغرت بانتهاء مدة عضوية بوليفيا وساحل العاج وماليزيا .
وفازت في الانتخاب الدول التالية : الأرجنتين وبلغاريا ومالي .

الجلسة العامة ١٣٩٢
١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

وانتخبت الجمعية العامة اربعة اعضاء غير دائمين في مجلس الامن لملء المقاعد الاضافية المستعدة نتيجة لتعديل المادة ٢٣ من ميثاق الامم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٩١ ألف (الدورة ١٨) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ .

وفازت في الانتخاب الدول التالية : اوغندا ونيجيريا ونيوزيلندا واليابان .
وقررت الجمعية العامة عند ذلك ، بالاقتراع السري ووفقا للفقرة ٢ من المادة ٢٣ من الميثاق بضميتها المحدلة ، ان تكون عضوية اوغندا ونيوزيلندا لمدة سنة واحدة ، وعضوية نيجيريا واليابان لمدة سنتين .

الجلستان العامتان ١٣٩٢ و ١٣٩٣
١٠ و ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

* *

(١) اعلن رئيس الجمعية العامة في هذه الجلسة نتائج الانتخابات التي اجرتها اللجان .

أصبح مجلس الأمن ، نتيجة للانتخابين السالفين ، مؤلفا من الأعضاء التاليين : اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والارجنتين** ، والاردن* ، والاوروغواي* ، واوغندا* ،
ويلفاريا** ، والصين ، وفرنسا ، ومالي** ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
ونيجيريا** ، ونيوزيلندا* ، وهولندا* ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان** .

- * تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ .
- ** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ .

انتخاب خمسة عشر عضوا
في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
(البند ١٦)

انتخبت الجمعية العامة ستة أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء المقاعد التي
شغرت بانتهاء مدة عضوية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والارجنتين ، وتشيكوسلوفاكيا ،
والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنمسا ، واليابان .

الجلسة العامة ١٣٩٦
١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

وانتخبت الجمعية العامة تسعة أعضاء لملء المقاعد الاضافية المستحدثة نتيجة لتعديل المادة
٦١ من ميثاق الامم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٩١ باء (الدورة ١٨) المتخذ في
١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ .

وفازت في الانتخاب الدول التالية : ايران ، والجمهورية التنزانية المتحدة ، والداوموي ،
وسيراليون ، وفينيزويلا ، والكاميرون ، والمغرب ، والهند ، واليونان .

وقررت الجمعية العامة عند ذلك ، بالقرعة ، ووفقا للفقرة ٣ من المادة ٦١ من الميثاق بصيغتها
المعدلة ، ان تكون عضوية الجمهورية التنزانية المتحدة وسيراليون واليونان لمدة سنة واحدة ، وعضوية
الداوموي ، والكاميرون والهند لمدة سنتين ، وعضوية ايران وفينيزويلا والمغرب لمدة ثلاث سنوات .

الجلستان العامتان ١٣٩٦ و١٤٠٣
١٨ و١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

* *

أصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، نتيجة للانتخابين السالفين ، مؤلفا من الأعضاء
التاليين : اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية*** ، والاكوادور* ، وايران*** ، وباكستان** ،
وباناما*** ، والبيرو** ، وتشيكوسلوفاكيا*** ، والجزائر* ، والجمهورية التنزانية المتحدة* ،
والدومينيكا** ، ورومانيا** ، والسويد*** ، وسيراليون* ، والشيلي* ، والمراق* ، والخابون** ،
وفرنسا* ، والفلبين*** ، وفينيزويلا*** ، والكاميرون** ، وكندا** ، واللوكسمبورغ* ، والمغرب*** ،
والملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية*** ، والهند** ، والولايات المتحدة
الأمريكية** ، واليونان* .

- * تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦ .
- ** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧ .
- *** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٨ .

انتخاب عضو في مجلس الوصاية (البند ١٧)

أعاد ت الجمعية العامة انتخاب ليبيريا عضوا في مجلس الوصاية لمدة ثلاث سنوات .

الجلسة العامة ١٤٠٠

١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

* *

أصبح مجلس الوصاية ، نتيجة للانتخاب السالف ، مؤلفا من الأعضاء التاليين : اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، وأستراليا ، والصين ، وفرنسا ، وليبيريا* ، والمملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة الأمريكية .

- * تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٨ .

انتخاب مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين
(البند ١٨)

قامت الجمعية العامة ، بناءً على توصية الأمين العام (١) ، بانتخاب الامير صدر الدين آغا خان باعتباره مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين للمدة الممتدة من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨ .

الجلسة العامة ١٣٨٨
٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ١٨ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/6117/Rev.1 .

انتخاب عضو في محكمة العدل الدولية
(البند ١٧)

اجرى كل من الجمعية العامة ومجلس الامم اقتراحا مستقلا اسفر عن انتخاب عضو في محكمة العدل الدولية لملء المنصب الذي شغره بوفاة القاضي عبد الحميد بدوي (الجمهورية العربية المتحدة) .

وفاز في الانتخاب العضو التالي :

السيد فؤاد عمون (لبنان) .

الجلسة العامة ١٣٧٨
١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

*

* *

اصبحت محكمة العدل الدولية ، نتيجة للانتخاب السالف ، مؤلفة من الاعضاء التاليين :

السيد بوهدان وينيارسكي (بولندا) * ، والسيد ف . ك . ويلنفتون كو (الدنيم) * ، والسيد
جان سبيرو هولوس (اليونان) * ، والسيد برسي سيندر (استراليا) * ، والسير جيرالد فيتز موريس
(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) *** ، والسيد ف . م . نوريتسكي
(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) * * ، والسيد كوتارو تاناكا (اليابان) * * ، والسيد

غوسي لويس يستامانتى ريفيرو (البيرو) ** ، والسيد فيليب عيسوب (الولايات المتحدة
الامريكية) ** ، والسيد غايتانو موريللى (ايطاليا) ** ، والسيد اسحق فورستر (السنغال) ** ،
والسيد اندريه غرو (فرنسا) *** ، والسيد لويس باديللا نرفو (المكسيك) *** ، والسيد
محمد ظفر الله خان (باكستان) *** ، والسيد فؤاد عمون (لبنان) * .

- * تنتهي مدة العضوية في ٥ شباط (فبراير) ١٩٦٧ .
- ** تنتهي مدة العضوية في ٥ شباط (فبراير) ١٩٧٠ .
- *** تنتهي مدة العضوية في ٥ شباط (فبراير) ١٩٧٣ .

القرارات المتخذة دون الرجوع الى اية لجنة رئيسية

المحتويات

الصفحة

٢٠٠٨	(الدورة ٢٠) — قبول غامبيا في عضوية الامم المتحدة (٢١ ايلول (سبتمبر) (١٩٦٥) (البند ٢٠)	٣
٢٠٠٩	(الدورة ٢٠) — قبول بنزر ملديف في عضوية الامم المتحدة (٢١ ايلول (سبتمبر) (١٩٦٥) (البند ٢٠)	٣
٢٠١٠	(الدورة ٢٠) — قبول سنغافورة في عضوية الامم المتحدة (٢١ ايلول (سبتمبر) (١٩٦٥) (البند ٢٠)	٤
٢٠١١	(الدورة ٢٠) — التفاوض بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية (١١ تشرين الاول (اكتوبر) (١٩٦٥) (البند ١٠٨)	٤
٢٠٢٥	(الدورة ٢٠) — تمثيل الصين في الامم المتحدة (١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) (١٩٦٥) (البند ١٠٢)	٥
٢٠٢٦	(الدورة ٢٠) — تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) (١٩٦٥) (البند ١٤)	٥
٢٠٥٥	(الدورة ٢٠) — تقرير مجلس الامن (١٦ كانون الاول (ديسمبر) (١٩٦٥) (البند ١١)	٦
٢٠٥٦	(الدورة ٢٠) — المؤتمر الدولي الثالث لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية (١٦ كانون الاول (ديسمبر) (١٩٦٥) (البند ٢٧)	٦
٢٠٧١	(الدورة ٢٠) — مسألة التبت (١٨ كانون الاول (ديسمبر) (١٩٦٥) (البند ١١)	٧
٢١٠٥	(الدورة ٢٠) — تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المتحصنة (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) (١٩٦٥) (البند ٢٣)	٨

المضغعة

- ٢١١٣ (الدورة ٢٠) — تنويهاً للسجلين في الدورتين التاسعة عشرة والعشرين للجمعية العامة (٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٣ (ب)) ١١
- ٢١١٤ (الدورة ٢٠) — تقرير اللجنة السنوية بسألة الترتيبات اللازمة لمؤتمر لاعادة النظر في الميثاق (٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٢٦) ١١
- ملاحظات :
- ١٢ الاعلان المؤرخ من الامين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة (٢٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥) (البند ٧) ١٢
- ١٣ تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة (٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٠) ١٣
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/5803 ، الفصل العاشر (الفروع الثالث والسادس والعاشر) ، والفصل العاشر عشر (من الفرع الاول الى الفرع الخامس ومن الفرع السابع الى الفرع العاشر) ، والفصل الثاني عشر والثالث عشر ؛ و A/603 ، الفصول الثامن عشر والسادس عشر والسابع عشر (باستثناء الفرع الخامس) (٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٢) ١٣
- ١٣ تعيين اعضاء لجنة مراقبة السلم (٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١) ١٣
- ١٤ التتويج المونروغان عن قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٢١ (أ)) ١٤
- ١٤ تقريراً لجنة سنة التعاون الدولي (١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٢٢) ١٤
- ١٥ تعيين اعضاء المجلس الشاغر في اللجنة العامة السنوية بحالة تنفيذ اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٢٣) ١٥
- ١٥ تزيين ازالتي للاقتراع (٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٢٥) ١٥
- ١٥ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية (٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٠٨) ١٥

القرار ٢٠٠٨ (الدورة ٢٠)
قبول غامبيا في عضوية الاسم المتعددة

ان الجمعية العامة ،

وقد تلقت توصية مجلس الامن الصادرة في ٥ آذار (مارس) ٢٠٠٨ ، بقبول غامبيا في عضوية
الامم المتحدة (١) ،

وقد نارت في طالب العضوية الذي قدمته غامبيا (٢) ،

تقرر قبول غامبيا في عضوية الامم المتحدة .

الجلسة العامة ١٢٣٢

(٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥)

القرار ٢٠٠٩ (الدورة ٢٠)

قبول جزر ملديف في عضوية الامم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

وقد تلقت توصية مجلس الامن الصادرة في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٩ ، بقبول جزر ملديف
في عضوية الامم المتحدة (٣) ،

وقد نارت في طالب العضوية الذي قدمته جزر ملديف (٤) ،

تقرر قبول جزر ملديف في عضوية الامم المتحدة .

الجلسة العامة ١٢٣٢

(٢١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٩)

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٢٠ من جدول
الاعمال ، الوثيقة A/5911 .

(٢) A/5898 . للاطلاع على نص هذه الوثيقة ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة
العشرون ، ملحق ثانوي وشباط وآذار (يناير وفبراير ومارس) ٢٠٠٩ ، الوثيقة S/6197 .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٢٠ من جدول
الاعمال ، الوثيقة A/5981 .

(٤) A/5967 . للاطلاع على نص هذه الوثيقة ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ،
السنة العشرون ، ملحق تموز وآبوايلول (يولييه واغسطس وسبتمبر) ٢٠٠٩ ، الوثيقة S/6645 .

القرار ٢٠١٠ (الدورة ٢٠)

قبول سنغافورة في عضوية الامم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

وقد تلقت توصية مجلس الامن الصادر في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ بقبول سنغافورة في عضوية الامم المتحدة (١) ،

وقد دأرت في طلب العضوية الذي قدمته سنغافورة (٢) ،

تقرر قبول سنغافورة في عضوية الامم المتحدة .

الجلسة العامة ١٣٣٢

٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠١١ (الدورة ٢٠)

التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية (٣)

ان الجمعية العامة ،

رغبة منها في تعزيز التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وفقا للمقاصد والسياسات الواردة في ميثاقى المنامتين ،

١- تلتزم من الامين العام للامم المتحدة دعوة الامين العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية الى حضور دورات الجمعية العامة بصفته مراقبا ؛

٢- وتدعو الامين العام للامم المتحدة الى القيام ، بالتشاور مع الهيئات المختصة بمنظمة الوحدة الافريقية ، بتتبع وسائل تشجيع تعزيز التعاون بين المنامتين ، وبإعلام الجمعية العامة من ذلك في الوقت المناسب .

الجلسة العامة ١٣٥٦

١١ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٦٥

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرين ، المرفقات ، البند ٢٠ من جدول

الاعمال ، الوثيقة A/5982 .

(٢) A/5968 . للاطلاع على نص هذه الوثيقة ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ،

السنة العشرين ، ملحق تموز وآب وايلول (يوليه واغسطس وسبتمبر) ١٩٦٥ ، الوثيقة S/6648 .

(٣) انظر كذلك الملاحقة الواردة عن هذا البند في الصفحة (١٥) .

القرار ٢٠٢٥ (الدورة ٢٠)
تمثيل الصين في الاسم المتحدة

ان الجمعية العامة،

ان تشير الى التوصية الواردة في قرارها ٣٠٦ (الدورة ٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ ، بأنه كلما ادعت اكثر من سلالة بانها هي الحكومة التي يمثلها تمثيل احدى الدول الاعضاء في الاسم المتحدة ، وكلما اصبحت هذه المسألة موضع خلاف في الاسم المتحدة ، تحين الدار فيها في ضوء مقاصد الميثاق ومبادئه والظروف الخاصة بكل حالة ،

وان تشير كذلك الى قرارها ١٦٦٨ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ الذي قررت فيه ، وفقا للمادة ١٨ من ميثاق الاسم المتحدة ، ان كل اقتراح يرمي الى تغيير تمثيل الصين يعتبر مسألة عامة ،

تؤخذ استمرار صفة هذا القرار .

الجلسة العامة ١٣٨٠

١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٢٦ (الدورة ٢٠)
تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

ان الجمعية العامة،

تميط علما بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى الجمعية العامة عن عامي ١٩٦٣ - ١٩٦٤ (١) و ١٩٦٤ - ١٩٦٥ (٢) .

الجلسة العامة ١٣٨١

١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

-
- (١) ' التقرير السنوي للمجلس التنفيذي الى المؤتمر العام ، ١ تموز (يوليد) ١٩٦٣ - ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ ، فيينا ، تموز (يوليه) ١٩٦٤ ، والتقرير التكميلي للممحلان الى اعضاء الجمعية العامة بمذكرة من الامين العام (A/5792) .
- (٢) ' التقرير السنوي للمجلس التنفيذي الى المؤتمر العام ، ١ تموز (يوليد) ١٩٦٤ - ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، فيينا ، تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، والتقرير التكميلي للممحلان الى اعضاء الجمعية العامة بمذكرتين من الامين العام (A/5951 والامانة ١) .

القرار ٢٠٥٥ (الدورة ٢٠)

تقرير مجلس الأمن

ان الجمعية العامة ،

تعيد علناً بتقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة عن الفترة الممتدة من ١٦ تموز (يولييه) ١٩٦٤ الى ١٥ تموز (يولييه) ١٩٦٥ (١) .

الجلسة العامة ١٣٠٧

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٥٦ (الدورة ٢٠)

المؤتمر الدولي الثالث

لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ١٧٧٠ (الدورة ١٧) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ الذي طلبت فيه الى الامين العام ان يقوم ، بمساعدة اللجنة الاستشارية العلمية التابعة للأمم المتحدة ، وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبالتشاور مع الوكالات المتخصصة المعنية ، باعداد العمل ووضع الترتيبات اللازمة لسد مؤتمر دولي ثالث لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ،

وقد تاورت في تقرير الامين العام عن المؤتمر الدولي الثالث لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية (٢) الذي عقد في جنيف في الفترة الممتدة من ٣١ آب (أغسطس) الى ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤ ،

١- تلاحظ مع الارتياح المساهمة التي اسهم بها المؤتمر الدولي الثالث لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية في تعزيز حرية التبادل الدولي للمعلومات العلمية والتقنية ، وتوسيع

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، الملمح رقم ٢
(A/6602) .

(٢) المربع الاخير، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٢٧ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/5913 .

نطاق التعاون الدولي في ميدان استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء ؛

٢- وتحرب عن تقديمها للأمين العام ، واللجنة الاستشارية السلمية التابعة للأمم المتحدة ، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وإمانة المؤتمر العلمية ، وكذلك للمشتريين فسي المؤتمر ، لمتعاونهم في تعطيل المؤتمر وتعليقه وانساعه ؛

٣- وتقرر النظار ، في دورتها الثانية والعشرين ، في مسألة عقد المزيد من المؤتمرات عن استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية .

الجلسة العامة ١٣٦٧

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٧١ (الدورة ٢٠)

مسألة التبت

ان الجمعية العامة ،

ان تذكر المبادئ المتعلقة بحقوق الانسان والحريات الاساسية ، والمقررة في ميثاق الامم المتحدة ، والمعلنة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ،

وان تؤكد من جديد قرارها ١٣٥٣ (الدورة ١٤) المتخذ في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩ ، وقرارها ١٧٢٣ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، عن مسألة التبت ،

وان تحرب عن قلقها الشديد لاستمرار غرق حقوق شعب التبت وحرياته الاساسية واستمرار محاولة من بعض عناصره العنصرية والدينية ، كما يدل على ذلك نزوح اللاجئين الى البلدان المجاورة ،

١- تأسف لاستمرار غرق حريات شعب التبت ومقرره الاساسية ؛

٢- وتؤكد من جديد ان احترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان شرط اساسي لقيام نظام عالمي سلمي متطور قوامه حكم القانون ؛

٣- وتعلن اقتناعها بأن غرق حقوق الانسان والحريات الاساسية في التبت ، ومحاولة من بعض العناصر العنصرية والدينية لشعب التبت ، يزيدان التوتر الدولي ويهددان صفو العلاقات بين الشعوب ؛

٤- وتدعو رسميا دعوتها الى وقف جميع الممارسات المتبعة التي تدمر شعب التبت ، وحقوق الانسان والحريات الاساسية التي كان يتمتع بها دائما ؛

٥- رتناشد جميع الدول بذل تصاريفها لتتفق اغراض هذا القرار .

الجلسة العامة ١٤٠٣

١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٠٥ (الدورة ٢٠)

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرارها

١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، والى قرارها ١٦٥٤ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ ، وقرارها ١٨١٠ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٥٦ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

وان تشير كذلك الى قرارها ١٨٠٥ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٨٠٦ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ، اللذين عمدا فيهما الى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بعض المهام المتعلقة بافريقيا الجنوبية الخيرية ، والى قرارها ١٩٧٠ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ الذي اسندت فيه الى اللجنة الخاصة بعض الوظائف الاضافية المتعلقة بالمعلومات الواردة بمقتضى المادة ٧٣ من ميثاق الامم المتحدة ،

وقد نارت في التقريرين اللذين اعدتهما اللجنة الخاصة عن عامي ١٩٦٤ (١) و ١٩٦٥ (٢) ،

وان تلاحظ مع الاسف الشديد ان السيطرة الاستعمارية لا تزال مفروضة على الاشير من الاقاليم رغم مرور سنوات غموس على اقرار الاعلان ،

وان تأسف للموقف السلبي الذي تفقه بعض الدول الاستعمارية ، ولا سيما الموقف غير المقبول الذي تفقه حكومتا البرتغال وافريقيا الجنوبية اللتان ترفضان الاعتراف بشعوب المستعمرة في الاستقلال ،

(١) المراجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول)

• (A/5800/Rev. 1)

(٢) المراجع الاخير ، الدورة العشرين ، المرفقات ، الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول

الاعمال (A/6000/Rev. 1) •

وان يساورها القلق ازاء سياسة الدول الاستعمارية التي تهدد ، عداوة ، حقوق الشعوب المستعمرة ، بتشجيع التدفق المنتظم للمهاجرين الوافدين الا الجانب وبشتيت السكان الا ليين وترميلهم ونقلهم ،

وان تعطيل علما بالتدابير التي اتخذتها اللجنة الخاصة والتي تنوى اتخاذها فيما يتعلق بقائمة التاييم التي ينطبق عليها الاعلان ،

وان تأسف كذلك لموقف بعض الدول التي تقوم ، رغم قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة ، بمواصلة التهاون مع حكومتها البرتغال وافريقيا الجنوبية بل وبتزويدتها بالمحونة التي تستند مانها في تشديد اعمال القمع ضد السكان المضطهدين ،

وان تدرك تمام الادراك ان استمرار الحكم الاستعماري وممارسة الفصل العنصري والتمييز العنصري بدافه اشكاله ، يشكلان تهديدا للسلام والامن الدوليين وبريمة ضد الانسانية ، وقد اتخذت بعض القرارات بشأن بعض الاقاليم المعنية التي تدارت اللجنة الخاصة فسي امريها ،

١- تؤكد من جديد قراراتها ١٥١٤ (الدورة ١٥) ، و ١٦٥٤ (الدورة ١٦) ، و ١٨١٠ (الدورة ١٧) ، و ١٩٥٦ (الدورة ١٨) ؛

٢- وتعيط علما مع التقدير بالاعمال التي اتخذتها اللجنة الخاصة المعنية بالة تنفيذ اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتهنئتها على الجهود التي بذلتها لتنفيذ الاعلان ؛

٣- وتقر تقريرى اللجنة الخاصة وتدعو مرة اخرى الدول القائمة بالادارة الى تنفيذ التوصيات الواردة فيما ؛

٤- وتأسف شديد الاسف لرفض بعض الدول الاستعمارية التهاون مع اللجنة الخاصة ولا استمرارها في اغفال قرارات الجمعية العامة ؛

٥- وتدعو الدول الاستعمارية الى الكف عن سياسة خرق حقوق الشعوب المستعمرة بتشجيع التدفق المنتظم للمهاجرين الوافدين الا الجانب وبشتيت السكان الا ليين وترميلهم ونقلهم ؛

٦- وتلتزم من اللجنة الخاصة الاستمرار في اداء مهتها ومواصلة التماس افضل الوسائل لتأخير القرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) تطبيقا غوريا تاما على جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ؛

٧- وتقر برنامج الاعمال الذى رسمته اللجنة الخاصة لسنة ١٩٦٦ ، بما في ذلك عقد سلسلة من الاجتماعات في افريقيا ، وايضا الافرة الزائرة الى الاقاليم ، ولا سيما الاقاليم الراقصة في مناطق المحيط الهادى والمحيط الهندي والمحيط الهادى ؛

١٠- وتلتزم من اللجنة الخاصة ايلاء اهتمام خاص الى الاقاليم الصغيرة ، وتوعية الجمعية العامة بأنسب الدارق ، وبالخطوات الواجبة الاتخاذ ، لتمكين سكان هذه الاقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال مرساة تامة ؛

١١- وتلتزم من اللجنة الخاصة ان توصي ، كلما رأت ذلك مناسباً ، بموعد اقصى لنيل كل اقليم استقلاله وفقاً لارغيات السكان ؛

١٢- وتحتترف بمشروعية كفاح الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري من اجل ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال ، وتدعو جميع الدول الى توفير المساعدة المادية والمعنوية لجمرات التحرر الثوري في الاقاليم المستعمرة ؛

١٣- وتلتزم من جميع الدول والمؤسسات الدولية ، بما فيها والالات الامم المتحدة المتخصصة ، الاسماء من تقديم اية مساعدة الى حكومتى البرتغال واغريقيا الجنوبية الى ان تنسبدا سياسة السيادة الاستعمارية والتمييز العنصري التي تتبناها ؛

١٤- وتطالب الى الدول الاستعمارية ازالة التواعد العسكرية المنشأة في الاقاليم المستعمرة والامتناع عن اقامة قواعد جديدة ؛

١٥- وتلتزم من اللجنة الخاصة اعلام مجلس الامن بأية تطورات تحصل في اى اقليم يكون قيد نازله ان كان من شأن تلك التطورات تهديد السلم والامن الدوليين ، وابداء الاقتراحات اللازمة التي قد تساعد المجلس في النفاذ في التدابير التي يكون من المناسب اتخاذها بموجب ميثاق الامم المتحدة ؛

١٦- وتلتزم من الامين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتشجيع نشر الاعلان واذاعة اعمال اللجنة الخاصة على نطاق واسع لتمكين الرأي العام العالمي من الاطلاع الدافي على التهديدات الخطيرة الذي يترتب له السلم بسبب الاستعمار والفصل العنصري ، وتدعو جميع الدول القائمة بالادارة الى التعاون مع الامين العام في اداء هذه المهمة ؛

١٧- وتلتزم من الامين العام مواصلة تزويد اللجنة الخاصة بكل ما يلزم من التسهيلات والموافين لتنفيذ ولايتها .

الجلسة العامة ١٤٠٥

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١١٣ (الدورة ٢٠)
تفويضات الممثلين
في الدورتين التاسعة عشرة والعشرين
للجمعية العامة

ألف

ان الجمعية العامة ،

توافق على تقرير لجنة التفويضات (١) ، مع عدم الاعمال بالقرار بـ ١٤٠٧ .

الجلسة العامة ١٤٠٧
٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

بـ

ان الجمعية العامة ،

وتد تدارت في تقرير لجنة التفويضات عن حالة تفويضات الممثلين في الدورتين التاسعة عشرة والعشرين للجمعية العامة ،

تقرر عدم اتخاذ اي قرار بشأن التفويضات المقدمة باسم ممثلي افريقيا الجنوبية .

الجلسة العامة ١٤٠٧
٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١١٤ (الدورة ٢٠)
تقرير اللجنة المعنية بمسألة الترتيبات اللازمة
للمؤتمر لاعادة النظر في الديثاق

ان الجمعية العامة ،

(١) المرجع الاخير ، البند ٣ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/6208 .

ان تشير الى الحكم قرارها ١٩٩٢ (الدورة ١٠) المتخذ في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ ، وقرارها ١١٣٦ (الدورة ١٢) المتخذ في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٧ ، وقرارها ١٣٨١ (الدورة ١٤) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ ، وقرارها ١٦٧٠ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، وقرارها ١٧٥٦ (الدورة ١٧) المتخذ في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٩٣ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، المتعلقة بإنشاء لجنة ، بموجب المادة ١٠٩ من ميثاق الأمم المتحدة ، تسمى اللجنة المعنية بمسألة الترتيبات اللازمة لمؤتمر لاعادة الناز في الميثاق ، وبالأغراض المماثلة الى هذه اللجنة ،

- (١) تقرر ابقاء اللجنة المعنية بمسألة الترتيبات اللازمة لمؤتمر لاعادة الناز في الميثاق ، وتقدمو اللجنة الى موافاة الجمعية العامة في دورتها الثانية والمشرين بتقرير مشفوع بتوصياتها ؛
- (٢) وتطلب سواصلة العمل المنصوص عليه في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٢ (الدورة ١٠) .

الجلسة العامة ١٤٠٧

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

* *

ملاحظات

الاعلان الموجع من الامين العام
بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة
(البند ٧)

١. اعلنت الجمعية العامة علما ، في جلستها العامة ١٣٣٦ المستقودة في ٢٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، بالرسالة المؤرخة في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ والموجعة من الامين العام الى رئيس الجمعية العامة (١) .

(١) المرجع الاخير ، البند ٧ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/598

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة
(البند ١٠)

الاجتماعات الجمعية العامة علما ، في جلستها العامة ١٤٠٨ المعقودة في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (١) .

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
(A/5803 ، الفصل المباشر (الفروع الثالث والسادس
والمباشر) ، والفصل العاشر عشر (من الفرع الأول إلى
الفرع الخامس ومن الفرع السابع إلى الفرع العاشر) ، والفصلان
الثاني عشر والثالث عشر ؛ A/6003 ، الفصول الخامس عشر
والسادس عشر والسابع عشر (باستثناء الفرع الخامس))
(البند ١٢)

الاجتماعات الجمعية العامة علما ، في جلستها العامة ١٤٠٧ المعقودة في ٢١ كانون الاول
(ديسمبر) ١٩٦٥ ، بالفصل المباشر (الفروع الثالث والسادس والمباشر) ، والفصل العاشر
عشر (من الفرع الأول إلى الفرع الخامس ومن الفرع السابع إلى الفرع العاشر) ، والفصلين الثاني
عشر والثالث عشر من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة
عشرة (٢) ، وبالفصول الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر (باستثناء الفرع الخامس)
من تقرير المجلس إلى الجمعية في دورتها العشرين (٣) .

تعيين أعضاء لجنة مراقبة السلم
(البند ١٦)

قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٤٠٧ المعقودة في ٢١ كانون الاول (ديسمبر)
١٩٦٥ ، وبناء على اقتراح رئيس الجمعية العامة ، إعادة تعيين أعضاء لجنة مراقبة السلم الدائمين
لسنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ .

-
- (١) المرجع الأخير ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ١ (A/6001 و Corr.1) والملحق
رقم ١ ألف (A/6001/Add.1) .
(٢) المرجع الأخير ، الدورة التاسعة عشرة ، الملحق رقم ٣ (A/5803) .
(٣) المرجع الأخير ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٣ (A/6003) .

وتتألف اللجنة من ممثلي الدول الأعضاء التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
إسرائيل ، رومانيا ، باكستان ، وتشيكوسلوفاكيا ، والسويد ، والصين ، والعراق ، وفرنسا ،
والسلطنة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، ونيجيريا ، وهندوراس ، والهند ، والولايات
المتحدة الأمريكية .

التقريران الموضوعان عن قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (١)
(البند ٢١ (أ))

الاجتماعات السنوية العامة علما ، في جلستها العامة ١٤٠٧ المصقودة في ٢١ كانون
الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، بتقرير الأمين العام عن قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (٢) .

تقرير لجنة التعاون الدولي
(البند ٢٢)

الاجتماعات السنوية العامة علما ، في جلستها العامة ١٣٩٧ المصقودة في ١٦ كانون
الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، وبناء على اقتراح رئيس الجمعية العامة ، بتقرير لجنة التعاون
الدولي (٣) ، ودعت اللجنة الى تقديم تقريرها النهائي الى الجمعية العامة في دورتها
السادسة والخمسين .

-
- (١) انظر كذلك القرار ٢١١٥ (الدورة ٢٠) ص (٢١١) .
(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٦ ،
الوثيقة A/5736 ؛ والمربع الصغير ، الدورة العشرين ، المرفقات ، البند ٢١ من جدول الاعمال ،
الوثيقة A/5919 .
(٣) المربع الصغير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٧ ، الوثيقة A/5836 ؛
والمربع الصغير ، الدورة العشرين ، المرفقات ، البند ٢٢ من جدول الاعمال ،
الوثيقة A/6086 .

تعيين لملء المنصب شاغر في اللجنة الخاصة
المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(البند ٢٣)

قام رئيس الجمعية العامة ، اثر استقالة كمبوديا (١) ، بتعيين افغانستان عضوا في اللجنة
الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .
واقرت الجمعية العامة هذا التعيين في جلستها العامة ١٤٠٨ المعقودة في ٢١ كانون
الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ .

واصبحت اللجنة الخاصة نتيجة لذلك ، مؤلفة من الاعضاء التاليين : اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، واثيوبيا ، واستراليا ، وافغانستان ، والاوروغواي ، وايران ، وايطاليا ، وبلغاريا ،
وبولندا ، وتونس ، والجمهورية التنزانية المتحدة ، والدانمارك ، وساحل العاج ، وسوريا ، وسيراليون ،
والشيلي ، والمراق ، وفينيزويلا ، ومالي ، ومدغشقر ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا ،
والهند ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ويوغوسلافيا .

تركيب جهاز آلي للاقتراع
(البند ٢٥)

وافقت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٤٠٧ المعقودة في ٢١ كانون الاول (ديسمبر)
١٩٦٥ ، على توصية الامين العام (٢) بالاستمرار في تجربة استخدام جهاز الاقتراع الآلي في
قاعة الجمعية العامة لمدة سنة اخرى ؛ كما التمت من الامين العام اعلام الجمعية العامة في
دورتها الحادية والعشرين عن الخبرة المكتسبة خلال الفترة التجريبية الجديدة ، وعن امكان
مد شبكة الجهاز الى قاعات اللجان .

التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية
(البند ١٠٨) (٣)

احاطت الجمعية العامة علما ، في جلستها العامة ١٤٠٧ المعقودة في ٢١ كانون الاول (ديسمبر)
١٩٦٥ ، بتقرير الامين العام عن هذه المسألة (٤) .

(١) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٢٣ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5983 .

(٢) المرجع الاخير ، البند ٢٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/6177 ، النبذة ٥ .

(٣) انظر ايضا القرار ٢٠١١ (الدورة ٢٠) ، ص (٤) .

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون المرفقات ، البند ١٠٨ من جدول

الاعمال ، الوثيقة A/6174 .

القرارات المتخذة بناء على تقارير اللجنة الاولى

المحتويات

الصفحة

١٨	٢٠٢٨ (الدورة ٢٠) — عدم انتشار الاسلحة النووية (١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥) (البند ١٠٦)
٢٠	٢٠٣٠ (الدورة ٢٠) — مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح (٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥) (البند ٩٥)
٢١	٢٠٣١ (الدورة ٢٠) — مسألة نزع السلاح العام الكامل (٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٢٨)
٢٢	٢٠٣٢ (الدورة ٢٠) — مساس السيادة الى وقف التجارب النووية والنووية البحرية (٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٣٠) ...
٢٣	٢٠٣٣ (الدورة ٢٠) — اعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية (٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٠٥)
٢٥	٢٠٧٧ (الدورة ٢٠) — مسألة قبرص (١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٩٣)
٢٧	٢١٢٩ (الدورة ٢٠) — التدابير التي يلزم اتخاذها على الصعيد الاقليمي لتمكين علاقات حسن الجوار بين الدول الأوروبية ذات النظام الاجتماعية والسياسية المتلفة (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٣٣)
٢٨	٢١٣٠ (الدورة ٢٠) — التعاون الدولي في استبعاد الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٣١)
٣١	٢١٣١ (الدورة ٢٠) — اعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٠٧)
٣٣	٢١٣٢ (الدورة ٢٠) — المسألة النووية (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٣٢)

المرفقة

ملاحظة :

مسألة عقد مؤتمر لترتيب اتفاقية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية والنووية
الذرية (٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٢٩)

٣٤

القرار ٢٠٢٨ (الدورة ٢٠)

عدم انتشار الأسلحة النووية

ان الجمعية العامة ،

ان تدرك مسؤوليتها عن نزع السلاح وتدعم السلم المترتبة عليها بموجب ميثاق الامم المتحدة ،
وان تراعى المسؤولية المترتبة عليها وفقا للفقرة ١ من المادة ١١ من الميثاق ، التي تنص
على ان للجمعية العامة ان تنظر في المبادئ العامة للتعاون في صيانة السلام والامن الدوليين ،
بما في ذلك المبادئ المنظمة لنزع السلاح وتنظيم التسليح ، وان تصدر توصياتها بشأن هذه
المبادئ الى الدول الاعضاء او الى مجلس الامن او اليهما كليهما ،

وان تشير الى قرارها ١٦٦٥ (الدورة ١٦) المتخذ في ٤ كانون الاول (ديسمبر)
١٩٦١ ، وقرارها ١٩٠٨ (الدورة ١٨) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ،

وان تدرك الحاج مسالة منع انتشار الأسلحة النووية والذرية ،

وان تلاحظ مع الارتياح جهود اثيوبيا ، والبرازيل ، وبنما ، والجمهورية العربية المتحدة ،
والسويد ، والنمسا ، ونيجيريا ، والهند ، في سبيل الوصول الى حل لمشكلة عدم انتشار الأسلحة
النووية ، كما يتبين من مذكرتها المشتركة المؤرخة في ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ (١) ،

واقترانها منها بأن من شأن انتشار الأسلحة النووية تهديداً لامن جميع الدول للمنطقة ،
وزيادة صعوبة تحقيق نزع السلاح العام الدائم في ظل مراقبة دولية فعالة ،

وان تيطعها بالاعلان الذي اقره مجلس رؤساء دول وكومات منامة الوردية الافريقية
ففي دورته العادية الاولى والى المقنونة بالقاهرة فسي تموز (يوليو)

(١) الوثائق الرسمية للجنة نزع السلاح ، ملحق قانون الثاني - كانون الاول (يناير)

ديسمبر) ١٩٦٥ ، الوثيقة DC/227 ، المرفق ١ ، الجزء ١٥ .

١٩٦٤ (١) ، والاعلان ذى العنوان التالي " برنامج للسلم والتعاون الدولي " (٢) الذى اقره المؤتمر الثاني لرؤساء دول او حكومات البلدان غير المنعازة المعقود بالقاهرة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ ،

وان تحيط علما بمشروعي معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية المبتدئين من الولايات المتحدة الامريكية (٣) واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (٤) ،

وان تحيط علما كذلك بأن ايطاليا قدمت مشروع اعلان انفرادى بعدم اقتناء الاسلحة النووية (٥) ،

واقترعا منها بأن قرار الجمعية العامة ١٦٥٢ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ وقرارها ١٩١١ (الدورة ١٨) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ يستهدفان منع انتشار الاسلحة النووية ،

وان ترى وجوب بذل المزيد من الجهود لمعقد معاهدة لمنع انتشار الاسلحة النووية ،

١- تحت جميع الدول على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للاسراع في عقد معاهدة لمنع انتشار الاسلحة النووية ؛

٢- وتدعو مؤتمر اللجنة الثامنة عشرية لمفاوضات نزع السلاح الى النفاذ على وجه الاستعجال في مسألة عدم انتشار الاسلحة النووية ، والى العودة من اجل ذلك الى الانمقاد في اقرب فرصة مدونة للتفاوض على عقد معاهدة دولية لمنع انتشار الاسلحة النووية ، تبنى على المبادئ الرئيسية التالية :
(أ) ان تكون المعاهدة غالية من اية ثغرات قد تتيج للدول النووية او اللانوية الممثل بصورة مباشرة او غير مباشرة على انتشار الاسلحة النووية بأى شكل ،

(١) للاطلاع على القرار ذى العنوان التالي " اعتبار افريقيا منطقة لا نووية " ، الذى اتخذه مجلس رؤساء الدول والحكومات ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخمسون ، المرفقات ، البند ١٠٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5975 .

(٢) انظر A/5763 .

(٣) الوثائق الرسمية للجنة نزع السلاح ، ملحق قانون الثاني - قانون الاول (يناير - ديسمبر) ١٩٦٥ ، الوثيقة DC/227 ، المرفق ١ ، الجزء الف .

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخمسون ، المرفقات ، البند ١٠٦ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5976 .

(٥) الوثائق الرسمية للجنة نزع السلاح ، ملحق قانون الثاني - قانون الاول (يناير - ديسمبر) ١٩٦٥ ، الوثيقة DC/227 ، المرفق ١ ، الجزء دال .

(ب) ان تقيم المعاهدة توازنا مقبولا بين المسؤوليات والالتزامات المتبادلة بين الدول النووية واللا نووية ؛

(ج) ان تكون المعاهدة غطسوة زمر تحقيق نزع السلاح العام التامك ولا سيما نزع السلاح النووي ؛

(د) ان تتضمن المعاهدة احكاما مقبولة وقابلة للتطبيق تزامن فعاليتها ؛

(هـ) ان تعملو المعاهدة من اى حكم يخل بعق اية مبروعة من الدول في عقد معاهدات اقليمية لضمان نلوا اقليمها نلوا تاما من الاسلحة النووية ؛

٣- وتعمل ماضر اللجنة الاولى ، المتعلقة بعناقشة البند ذى العنوان التالي " عدم انتشار الاسلحة النووية " ، مشفوعة بجميع الوثائق الاخرى المختصة ، الى اللجنة الثمانشرية المنظر فيها ؛

٤- وتلتبس من اللجنة الثمانشرية موافاة الجمعية العامة في موعد قريب ، بتقرير عن نتائج اعمالها المتعلقة بمقعد معاهدة لمنع انتشار الاسلحة النووية .

الجلسة العامة ١٣٨٢

١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٣٠ (الدورة ٢٠)

مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح

ان الجمعية العامة ،

اذ تدرك استمرار اهتمام الامم المتحدة واستمرار مسؤوليتها في مضمار حل مشكلة نزع السلاح ،

وان تؤكّد من جديد اهمية نزع السلاح الكبرى بالنسبة الى العالم المحاصر ، ومساس الحاجة الى بلوغ هذا الهدف ،

وان ترى وبوجوب بذل المزيد من الجهود للوصول الى اتفاق بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، بغية تأمين السلم الدائم في العالم ،

واقترناعا منها بوجوب اسهام جميع البلدان في تحقيق نزع السلاح ، وبوجوب تعاونها في اتخاذ الاجراءات الفورية اللازمة بغية اعراز التقدم في هذا الميدان ،

واقترناعا منها كذلك بان عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح من شأنه تعزيز تحقيق نزع السلاح العام التامك ،

وان تؤكد من جديد القرار الذي اتخذته لجنة نزع السلاح في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٦٥ (١) ،

١- تؤيد الاقتراح المعتمد من المؤتمر الثاني لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير الندية المحشود بالقاهرة في عام ١٩٦٤ ، والداعي الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تدعى اليه جميع البلدان ؛

٢- وتدعو على اجراء المشاورات اللازمة مع جميع البلدان بقصد انشاء لجنة تمثيلية ذات صفة تمثيلية واسعة ، تتولى اتخاذ الخطوات المناسبة لمعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في موعد لا يتجاوز عام ١٩٦٧ ؛

٣- وتحث كذلك على اعلام جميع البلدان تباعا ، وبسبب المناسب ، بالنتائج التي تبرزها اللجنة التمهيدية وفقا للفقرة ٢ اعلاه .

الجلسة العامة ١٣٨٤

٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٣١ (الدورة ٢٠)

مسألة نزع السلاح العام التام

ان الجمعية العامة ،

وقد تلقت تقريرى مؤتمر اللجنة الثمانى عشرية لمناوشات نزع السلاح (٢) ،

وان تشير الى قرارها ١٣٧٨ (الدورة ١٤) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر)

١٩٥٦ ، وقرارها ١٧٢٢ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، وقرارها

١٧٦٧ (الدورة ١٧) المتخذ في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٠٨ (الدورة

١٨) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ،

وان تدرك مسئوليتها عن نزع السلاح وتعزيز السلم المترتبة عليها بموجب ميثاق الامم

المتحدة ،

(١) المرجع الاخير ، الوثيقة DC/224 .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٩ ،

الوثيقة A/5731 ؛ والوثائق الرسمية للجنة نزع السلاح ، ملحق كانون الثاني - كانون الاول

(يناير - ديسمبر) ١٩٦٥ ، الوثيقة DC/227 .

١- تلتزم من مؤتمر اللجنة الثامنة عشرية لمفاوضات نزع السلاح مواصلة بذل مجهوده من اجل ان راز تقدم ملموس في الوصول الى اتفاق بشأن مسألة نزع السلاح العام الدامل في حال مراقبة دولية فعالة وكذلك بشأن التدابير الاخرى المتعلقة بذلك ؛

٢- وتقرر اجمالة بجميع وثائق اللجنة الاولى ومحاظرتها المتعلقة بجميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح الى اللجنة الثامنة عشرية لمفاوضات نزع السلاح ؛

٣- وتلتزم من اللجنة الثامنة عشرية لمفاوضات نزع السلاح استئناف عملها في اقرب وقت ممكن واعلام الجمعية العامة ، بحسب الاقتضاء ، عن التقدم الممزمه

الجلسة العامة ١٣٨٨

٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٣٢ (الدورة ٢)

مسائل المناجحة

الى وقف التجارب النووية والنووية الحرارية

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة وقف تجارب الاسلحة النووية والنووية الحرارية والابحار المعتصمة من تقرير مؤتمر اللجنة الثامنة عشرية لمفاوضات نزع السلاح (١) ،

وان تشير الى قرارها ١٧٦٢ (الدورة ١٧) المتخذ في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩١٠ (الدورة ١٨) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ، بشأن وقف جميع التفجيرات التدريبية للأسلحة النووية ،

وان تلاحظ مع الاسف حصول بعض تجارب الاسلحة النووية رغم وجود هذين القرارين ،

وان تذكر تعهد الموقمين الاصليين على معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتمت سطح الماء ، الموقعة بموسكو في ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٣ ، بمواصلة المناورات لتعميق الوقت الابدي لجميع التفجيرات التدريبية للأسلحة النووية ،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ١ ، الوثيقة A/5731 ؛ والوثائق الرسمية للجنة نزع السلاح ، ملحق قانون الثاني - قانون الاول (يناير - ديسمبر) ١٩٦٥ ، الوثيقة DC/227 .

وان تدرك تزايد اهتمام الرأي العام العالمي بالوفاء بهذا التعهد ،

وان تدرك الامة العميقة التي يتسم بها خطر التبارب الشامل بالنسبة الى مسألة منع انتشار الاسلحة النووية ،

وان تلاحظ مع الارتياح المذكرة المشتركة عن معاهدة حظر التبارب الشامل المقدمة من اثيوبيا ، والبرازيل ، وبورما ، والجمهورية العربية المتحدة ، والسويد ، والماسيك ، ونيبيريا ، والهند ، والمرفقة بتقرير مؤتمر اللجنة الثمانشرية لمفاوضات نزع السلاح (١) ،

واقترانها منها بأن مما ييسر الاتفاق على اتخاذ هذه الخطوة الاخرى في سبيل نزع السلاح النووي ، تلك التحسينات الهامة الحاصلة في تقنيات الكشف والتعيين ،

١- تدعو على وقف جميع تبارب الاسلحة النووية ؛

٢- وتناشد جميع البلدان اعتراف معاهدة حظر تبارب الاسلحة النووية في الجوف في الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، نصا وروبا ؛

٣- وتلتمس من مؤتمر اللجنة الثمانشرية لمفاوضات نزع السلاح العالمي سبيل الاستمرار في اعماله المتعلقة بمعاهدة حظر التبارب الشاملة ، وباتخاذ الترتيبات الرامية الى حظر جميع تبارب الاسلحة النووية في كل البيئات حظرا فعالا ، مع مراعاة تأمين امانيات التعاون الدولي في ميدان كشف الاهتزازات الارضية ، واعلام الجمعية العامة عن ذلك .

الجلسة العامة ١٣٨٨

٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٣٣ (الدورة ٢٠)

اعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية

ان الجمعية العامة ،

ان تؤمن بالضرورة العميقة لانقاذ الجيل الحاضر والاجيال القادمة من آفة الحرب النووية ،

(١) الوثائق الرسمية للجنة نزع السلاح ، ملحق كانون الثاني - كانون الاول (يناير - ديسمبر)

١٩٦٥ ، الوثيقة DC/227 ، المرفق ١ ، الجزء ١ و ٢ .

وان تشير الى قرارها ١٦٥٢ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) (١) الذي طلبت فيه الى الدول الاعضاء الامتناع عن تجريب الاسلحة النووية او تخزينها او نقلها في افريقيا ، واعتبار قارة افريقيا منطقة لا نووية واعتزامها على هذا الاساس ،

وان تشير الى قرارها ٢٠٢٨ (الدورة ٢٠) المتخذ في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ بشأن عدم انتشار الاسلحة النووية ،

وان تلاحظ ان اقتراحات اقامة المناطق اللانووية في مختلف الجهات الاخرى من العالم قد نالت بذلك الموافقة العامة ،

واتقناعا منها بأن اعتبار جهات العالم المختلفة مناطق لا نووية من شأنه ان يساعد على بلوغ المبدأ المنشود المتمثل في حظر استعمال الاسلحة النووية ،

وان ترى ان مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية قد اصدر في دورته العادية الاولى ، المصقودة بالقاهرة في الفترة الممتدة من ١٧ الى ٢١ تموز (يولييه) ١٩٦٤ ، اعلانا رسميا بشأن اعتبار افريقيا منطقة لا نووية (١) اعرب فيه رؤساء الدول والحكومات عن استعدادهم للتعهد ، في مساعدة رسمية تعقد برعاية الامم المتحدة ، بعدم صنع الاسلحة النووية او اكتساب الاشرفاء عليها ،

وان تلاحظ ان هذا الاعلان الغاص باعتباره افريقيا منطقة لا نووية نال تأييد رؤساء دول او حكومات البلدان غير المنحازة في الاعلان الصادر في ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ (٢) في تمام مؤتمرهم الثاني المصقود بالقاهرة ،

وان تدرك ان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية سيكون خطوة عملية في سبيل منح زيادة انتشار الاسلحة النووية في العالم وفي سبيل تحقيق نزع السلاح العام الدائم وبلوغ اهداف الامم المتحدة ،

١- تؤكد من جديد دعوتها لجميع الدول الى اعتزام قارة افريقيا باعتبارها منطقة لا نووية ؛
٢- وتؤكد الاعلان الذي اصدره رؤساء دول وحكومات البلدان الافريقية بشأن اعتبار افريقيا منطقة لا نووية ؛

٣- وتناشد جميع الدول اعتزام الاعلان السالف الذكر والتزامه ؛

٤- وتناشد جميع الدول الامتناع عن استعمال الاسلحة الذرية او التهديد باستعمالها في القارة الافريقية ؛

(١) انار الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ١٠٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5975 .

(٢) انار A/5763 .

- ٥- وتناشد جميع الدول الامتناع عن تجريب الاسلحة الذرية او صنعها او استعمالها او وضعها في قارة افريقيا ، وعن اقتناء هذه الاسلحة او اتخاذ اي تدبير قد يضطر الدول الافريقية الى اتخاذ تدبير مماثل ؛
- ٦- وتحث الدول الحائزة للأسلحة والقذرة النووية على الانتقال الى الاشراف القومي لاية دولة ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، وبأى شكل كان ، اية اسلحة نووية او معلومات علمية او مساعدة تقنية قد تستعين بها هذه الدول في صنع الاسلحة النووية او استعمالها في افريقيا ؛
- ٧- وتعرب عن املها في ان تشجع الدول الافريقية في اجراء الدراسات التي تعتسبها لتحقيق لانووية افريقيا ، وفي ان تتخذ التدابير اللازمة ، بواسطة منظمة الوحدة الافريقية لبلوغ هذه الغاية ؛
- ٨- وتحث الدول الافريقية على اعلام الامم المتحدة تباعا بأية تطورات جديدة في هذا الصدد ؛
- ٩- وتلتزم من الامين العام تزويد منظمة الوحدة الافريقية بالتسهيلات والمساعدات التي قد يطلب اليه تقديمها لتحقيق اهداف هذا القرار .

الجلسة العامة ١٣٨٨

٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٧٧ (الدورة ٢٠)

مسألة قبرص

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة قبرص ،

وان تشير الى قرار مجلس الامن ١٨٦ (١٩٦٤) المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ ، وقراره ١٨٧ (١٩٦٤) المتخذ في ١٣ آذار (مارس) ١٩٦٤ ، وقراره ١٩٢ (١٩٦٤) المتخذ في ٢٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ ، وقراره ١٩٣ (١٩٦٤) المتخذ في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٤ ، وقراره ١٩٤ (١٩٦٤) المتخذ في ٢٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤ ، وقراره ١٩٨ (١٩٦٤) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، وقراره ٢٠١ (١٩٦٥) المتخذ في ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، وقراره ٢٠٦ (١٩٦٥) المتخذ في ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، وقراره ٢٠٧ (١٩٦٥) المتخذ في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، والى الاتفاق الذي انعمدت عليه الآراء في المجلس بتاريخ ١١ آب (اغسطس) ١٩٦٤ بشأن قبرص (١) ،

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة التاسعة عشرة ، الجلسة ١١٤٣ ، النبذة ٣٥٨ .

وان تشير الى الاجزاء الست لقة بمسألة قبرص من الاعلان الذي اقره في ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ ، المؤتمر الثاني لرؤساء دول او حكومات البلدان غير المنحازة المحققة بالقرار (١) ،

وان تسيطر علما بتقرير وسيط الامم المتحدة في قبرص ، المقدم الى الامن العام في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٥ (٢) ،

وان تلاحظ كذلك ان حكومة قبرص قد تسهلت ، في اعلان النوايا الذي اصدرت والمذكرة المرفقة به (٣) ، بما يلي :

(أ) تطبيق حقوق الانسان تطبيقا كاملا على جميع مواطني قبرص بصرف النظر عن المشرق او الدين ،

(ب) تأمين حقوق الاقلية ،

(ج) ضمان الحقوق السالفة على الوجه المبين في الاعلان والمذكرة المشار اليها ،

١- تسيطر علما بأن من حق جمهورية قبرص بوصفها عضوا من اعضاء الامم المتحدة المتساوين ، ان تتمتع ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، بالسيادة الدائمة والاستقلال التام دون اى تدخل او تعرض خارجي ، وبانها يجب ان تتمتع بذلك ؛

٢- وتتأشد جميع الدول ان تراعي ، وفقا لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب الميثاق ، ولا سيما الفقرتين ١ و ٤ من المادة ٢ ، احترام سيادة جمهورية قبرص ووحدةها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، والامتناع عن اى تدخل موجه ضدها ؛

٣- وتوصي مجلس الامن بمواصلة مهمة وساطة الامم المتحدة وفقا لقرار المجلس ١٨٦ (١٩٦٤) .

الجلسة العامة ١٤٠٢

١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

(١) انذار A/5763 .

(٢) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة العشرين ، ملحق قانون الثاني وشباط وآذار

(يناير وفبراير ومارس) ١٩٦٥ ، الوثيقة S/6253 .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرين ، المرفقات ، المند ٢٣ من جدول

الاممال ، الوثيقة A/6039 .

القرار ٢١٢١ (الدورة ٢٠)

التدابير التي يلزم اتخاذها على الصعيد الاقليمي
لتحسين علاقات حسن الجوار بين الدول الأوروبية
ذات النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة

ان الجمعية العامة ،

ان تذكر اعكام ميثاق الامم المتحدة ، التي عقدت فيها الدول الاعضاء عزمها على العمل
معا في سلام وعسن جوار وانماء العلاقات الودية بين الامم لتعزيز السلم ،

وان تشير الى قرارها ١٢٣٦ (الدورة ١٢) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر)
١٩٥٧ ، وقرارها ١٣٠١ (الدورة ١٣) المتخذ في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، اللذين
يناشدان الدول بذل كل الجهود لتعزيز السلم الدولي وانماء علاقات الود والتعاون ، واتخاذ
التدابير اللازمة لتنفيذ مبادئ علاقات السلم وعسن الجوار ،

وان تدرك المسؤولية المترتبة اليوم على جميع البلدان ، وكبيرها وصغيرها ، والمرتبطة عليهم
تهيئة جو من التعاون والامن في جميع انحاء العالم ، والدور الذي يمكن ان يؤديه لتحقيق هذا
الهدف وجود ونمو العلاقات الثنائية القائمة على عسن الجوار والتفاهم بين الدول ،

وان تلاحظ مع الارتياح الاهتمام المتزايد بانماء علاقات التعاون المتبادل في ميادين كثيرة
بين الدول الأوروبية ذات النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة ، على اساس مبادئ تساوى الحقوق
والاحترام والمصالح المتبادلة ،

واقترانها منها بأن اى تحسين في العلاقات بين البلدان الأوروبية ، الى جانب كونه في صالح
الدول الواقعة في هذا الجزء من العالم ، يترك في الوقت نفسه اثرا ايجابيا في العلاقات الدولية
في مجموعها ، ويسهم بالتالي في تهيئة جو يؤدي الى السلم والامن الدوليين والى تسوية المشاكل
الرئيسية التي لم تحل بعد ،

١- ترغب بالاهتمام المتزايد بانماء علاقات حسن الجوار والتعاون بين الدول الأوروبية
ذات النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة ، في الميدان السياسي والميدان الاقتصادي والميدان
الثقافي والميدان العلمي والميدان الثقافي والميادين الأخرى ؛

٢- وتؤكد على أهمية المحافظة على الاتصالات بين هذه الدول وزيادة تماسكها لانماء التعاون
السلمي بين شعوب القارة الأوروبية بغية تقوية السلم والامن في أوروبا بكل الوسائل الممكنة ؛

٣- وتلتمس من حكومات الدول الأوروبية مضاعفة جهودها لتحسين العلاقات المتبادلة ،
بغية تهيئة جو من الثقة يؤدي الى النازر بصورة فعالة في المشاكل التي لا زالت توق تعقيد
التوتر في أوروبا وفي جميع انحاء العالم ؛

٤- وتقرر مواصلة الاهتمام بالتدابير والأعمال الرامية الى تعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون في أوروبا .

الجلسة العامة ١٤٠٨
٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٣٠ (الدورة ٢٠)

التعاون الدولي
في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٩٦٢ (الدورة ١٨) ذي العنوان التالي " اعلان المبادئ القانونية المتنامية لنشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه " ، وقرارها ١٩٦٣ (الدورة ١٨) ذي العنوان التالي " التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية " ، اللذين اتخذاتهما بالإجماع في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،
وقد نظرت في تقريرى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (١) ،
وان تدرك ان فوائد استكشاف الفضاء الخارجي يمكن ان تعود بالنفع الحميم اذا قامت
الدول الاعضاء بتيسير تبادل المعلومات على اوسع نطاق ممكن وتشجيع التعاون الدولي في هذا
الميدان ،

اولا

تحت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، فيما يتعلق بوضع قانون للفضاء الخارجي ، على المنهجى قدما في اعداد مشروعى اتفاقيين دوليين بشأن مساعدة واعادة الملاحين الفضائيين والمركبات الفضائية وبشأن المسؤولية عن الاضرار التي تسببها الاجسام المدارية في الفضاء الخارجي ، وعلى النظر في ان يصاغ في المستقبل ، بحسب الملاءمة ، اتفاق دولي بالمبادئ القانونية المتنامية لنشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ؛

(١) المربع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ١٠ ، الوثيقة A/5785 ؛
والمربع الاخير ، الدورة العشرين ، المرفقات ، البند ٣١ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/6042 .

ثانياً

- ١- تؤيد التوصيات الواردة في تقريرى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن تبادل المعلومات ، والتعليم والتدريب ، والمنشآت الدولية لاطلاق الصواريخ المأهولة ، والآثار المتمثلة في الأضرار الناجمة عن التجارب الفضائية ، وتشجيع البرامج الدولية ؛
- ٢- وترحب بانتواء لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية مواصلة نشاطاتها في ميدان تبادل المعلومات عن الفضاء الخارجي بتشجيع وسائل مثل إعداد دراسات استعراضية عن نشاطات الحكومات والهيئات الدولية المختلفة وموارد المعلومات باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، وعن النشاطات القومية والتعاونية الدولية المتعلقة بالفضاء ، وعن الشبكات المبرمجة والموجزات التعليمية ، وعن التعليم والتدريب ؛
- ٣- وتلاحظ مع التقدير ان عدداً من الدول الاعضاء قد تعاونت اوتعاونت طوعاً كبراً في برنامج لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بتقديم المعلومات اللازمة عن نشاطاتها الفضائية ، وتحث الدول الاعضاء الاخرى على القيام بذلك ؛
- ٤- وتؤيد طلب لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن يقوم الأمين العام ، على سبيل الاستمرار ، بنشر المعلومات الواردة من الدول الاعضاء عن حاجاتها ومراقبتها في مجال التعليم والتدريب في المواضيع المتعلقة بالفضاء ؛
- ٥- وتلاحظ كذلك مع التقدير ان بعض الدول الاعضاء قد ساهمت في تحقيق اهداف لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، على الوجه المبين في تقريرها ، وذلك باقامة البرامج التعليمية والتدريبية ، وتحث الدول الاعضاء الاخرى على القيام بذلك ؛
- ٦- وتحيي علماً بقرار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، الذي يقضي بان يجتمع في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ الفريق العامل المنشأ لدراسة قاعدة عقد مؤتمر او اجتماع دولي في عام ١٩٦٧ عن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية ، وتدعيم هذا المؤتمر واهدافه ، ولاصدار التوصيات اللازمة في مسألة اشتراك الحكومات الدولية المختصة في هذا الاجتماع ؛
- ٧- وتمنح الهند رعاية الامم المتحدة لتأمين التسيير المتواصل للمنشأة الاستوائية الدولية لاطلاق الصواريخ المأهولة للحصول على تلك الرعاية وعلى المساعدة التي يمكن ان تطالب وفقاً للمبادئ الاساسية التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٨٠٢ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ؛
- ٨- وتعيط علماً بالقرار الذي اتخذته لجنة الابحاث الفضائية في دورتها السابعة المعقودة في ايار (مايو) ١٩٦٤ استناداً الى تقرير فريقها الاستشاري عن الآثار المتمثلة في الأضرار الناجمة عن التجارب الفضائية ؛

١- وتلاحظ مع التقدير ان الأمين العام يواصل ، وفقا لقرار الجمعية العامة (١٧٢١) الدورة (١٦) المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، الاحتفاظ بسجل عام للاجسام المدارية وعبر المدارية السالفة ، منظم على اساس المعلومات الجارى توفيرها من الدول الاعضاء ؛

١٠- وتلاحظ مع الارتياح تزايد التعاون بين الكثير من الدول الاعضاء في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية ؛

١١- وتبحث على مباشرة النشاطات الفضائية على نحو يتيح للدول ، ايا كانت درجة نمائها الاقتصادي او العلمي ، ان تشارك في مفامرة استكشاف الفضاء وفي جني الفوائد المحلية منها ؛

١٢- وتعيط علما مع التقدير بالتقريرين السريعين الصدميين من المفاعة الدولية للأرصاء البحرية (١) ومن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (٢) عن نشاطاتهما في ميدان الفضاء الخارجي ، وتدعو هاتين المنظمتين الى تقديم تقريرين مرليين الى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في عام ١٩٦٦ ؛

ثالثا

١- وتلتزم من لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ان تقوم ، بالتعاون مع الأمين العام وبلاستعانة بموارد الامانة العامة المتوفرة ، وبالتشاور مع الوكالات المتخصصة وبالتعاون مع لجنة الابحاث الفضائية ، باعداد الاقتراحات اللازمة من برامج تدريب وتعليم الاخصائيين فسي ميدان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لمساعدة البلدان المتنامية ، وبالنظر في تلك الاقتراحات في دورتها القادمة ، وباعلام الجمعية العامة في دورتها العادية والعشرين عن ذلك ؛

٢- وتلتزم من لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية مواصلة اعمالها المقررة اجا في هذا القرار وفي قرارات الجمعية العامة السابقة ، واعلام الجمعية العامة في دورتها العادية والعشرين عن ذلك .

الجلسة العامة ١٤٠٨

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

-
- (١) معال بالرمز التالي : A/AC. 105/L. 19
 - (٢) معال بالرمز التالي : E/4037/ Add. 1

القرار ٢١٣١ (الدورة ٢٠)

اعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،
وبماية استقلالها وسيادتها

ان الجمعية العامة ،

ان يساورها شديداً القلق لعداوة الحالة الدولية وللتهديد المتزايد للسلم العالمي ،
الناجمان عن التدخل المسلح وغيره من الاشكال المباشرة او غير المباشرة للتدخل المناوئ على
تمديد المشيئة السيادية والاستقلال السياسي للدول ،

وان تأخذ بحين الاعتبار ان الامم المتحدة قد قامت ، وفقاً لهدفها الرامي الى التماسك على
العرب ، وازالة اسباب تهديد السلم وقمع اعمال السدوان ، بانشاء منامة تقوم على المساواة في
السيادة بين الدول التي ينبغي ان تقوم العلاقات الودية بينها على اساس احترام مبدأ تساوي
الشعوب في حقوقها وحققها في تقرير مصيرها ، والتزام اعضائها بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة
او استعمالها ضد السلامة الإقليمية لاية دولة او ضد استقلالها السياسي ،

وان تذكر ان الجمعية العامة ، لإعمالاً منها لبداً تقرير المصير ، قد اعربت ، في اعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتعمد
في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، عن اقتناعها بأن لجميع الشعوب حقاً غير قابل للتصرف
في الحرية التامة وفي ممارسة سيادتها وفي سلامة اقليمها القومي ، وبأن لها بمقتضى هذا الحق
ان تعدد بصرية مركزها السياسي وتسمى بصرية الى تحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي
والثقافي ،

وان تذكر ان الجمعية العامة قد اعلنت ، في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، بشأن
الاعتراف لافراد الاسرة البشرية بجميعها بالكرامة الانسانية الاصيلة والحقوق المتساوية غير القابلة
للتصرف وراساس الحرية والعدل والسلم في العالم ، دون اي تمييز من اي نوع ،

وان تؤكد من جديد مبدأ عدم التدخل الذي اعلن في مواثيق منامة الدول الامريكية ،
وبماحة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، واكد في المؤتمرات المستتودة في مونتفيدو
وبوينوس آيريس وتشابولتياك وبوغوتا ، وكذلك في قرارات المؤتمر الآسيوي - الافريقي في باندونج ،
والمؤتمر الاول لرؤساء دول او حكومات البلدان غير المنمازة في بلغراد ، وفي برنامج السلم والتعاون
الدولي الذي في اقرار في عتام المؤتمر الثاني لرؤساء دول او حكومات البلدان غير المنمازة في
القاهرة ، وفي الاعلان الخاص بمشكلة الاعمال الهدامة الذي اقره في انرا رؤساء الدول او حكومات
الافريقية ،

وان تدرك ان المراعاة التامة لمبدأ عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية والى الخارجية
للدول الاخرى هي ضرورة لتعقيق مقاصد الامم المتحدة ومبادئها ،
وان ترى ان التدخل المسلح يراف المدوان ، ويتنافى بذلك مع المبادئ الاساسية التي
يجب ان يبنى عليها التعاون الدولي السلمي بين الدول ،
وان ترى كذلك ان التدخل المباشر ، واعمال الهدم ، وجميع اشكال التدخل غير المباشر ،
امور تتنافى مع هذه المبادئ وتشكل بالتالي غرقا لميثاق الامم المتحدة ،
وان تدرك ان غرق مبدأ عدم التدخل يشكل تهديدا لاستقلال البلدان وعريتها ونماها
السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الطبيعي ، لاسيما البلدان التي تعررت من الاستعمار ،
كما يمكن ان يشكل تهديدا خطيرا لصيانة السلم ،
وان تدرك حق الادراك الضرورة الملحة لتهيئة الاحوال الملائمة التي تمكن جميع الدول ،
ولاسيما البلدان المتنامية ، من ان تختار ، دون اى ارغام او اكراه ، مؤسساتها السياسية والاقتصادية
والاجتماعية الذاتية ،

تعلن رسميا ، في ضوء الاعتبارات السالفة ، ما يلي :

- ١- ليس لاية دولة حق التدخل ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ولاى سبب كان ، في الشؤون
الداخلية او الخارجية لاية دولة اخرى . ويشجع بالتالي كل تدخل مسلح او غير مسلح او كـ
تهديد يستهدف شخصية الدول او عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية .
- ٢- لا يجوز لاية دولة استخدام التدابير الاقتصادية او السياسية او اى نوع آخر من التدابير ،
او تشجيع استخدامها ، لاكراه دولة اخرى على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية او للحصول منها
على اية مزايا . كما انه لا يجوز لاية دولة تنظيم النشاطات الهدامة او الارهابية او المسلحة
الراسية الى تغيير نظام الحكم في دولة اخرى بالحنف ، او مساعدة هذه النشاطات ، او التحريض
عليها ، او تمويلها ، او تشجيعها ، او التفاوضي عنها ؛ او التدخل في الصراع الداخلي الحاصل في اية
دولة اخرى .
- ٣- ان استعمال القوة لحرمان الشعوب من هويتها القومية يشكل غرقا لمقوقها غير القابلة
للتصرف وغرقا لمبدأ عدم التدخل .
- ٤- ان المراعاة الدقيقة لهذه الالتزامات هي شرطا اساسي لضمان عيش الامم معا في سلام ،
لان ممارسة اى شكل من اشكال التدخل لا يقتصر امرها على غرق ميثاق الامم المتحدة روحا
ونصا ، بل وتؤدي كذلك الى غلق مجالات تهدد السلم والامن الدوليين بالخطر .
- ٥- لكل دولة حق غير قابل للتصرف في اختيار نظامها السياسية والاقتصادية والاجتماعية
والثقافية ، ودون اى تدخل من جانب اية دولة اخرى .

٦- على جميع الدول احترام حق الشعوب والامم في تقرير المصير وفي الاستقلال ، وتبجـرى ممارسة هذا الحق بعمرية ودون اى ضغط اجنبي ومع الاحترام المطلق لحقوق الانسان والحرريات الاساسية . وعلى جميع الدول ، بالتالي ، الاسهام في القضاء التام على التمييز العنصرى والاستعمارى بذافة اشكاله ومظاهره .

٧- يقصد بـتعبير ' الدول ' حسب مدلول هذا الاعلان ، فقـتي الدول المنفردة او مجموعات الدول .

٨- يعنظر تفسير اى حكم من احكام هذا الاعلان على انه يتضمن اى اخلال باحكام ميثاق الامم المتحدة المتعلقة بصيانة السلم والامن الدوليين ، ولا سيما الاحكام الواردة في الفصول السادس والسابع والثامن .

الجلسة العامة ١٤٠٨

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٣٢ (الدورة ٢٠)

المسألة الكورية

ان الجمعية العامة ،

وقد اعطت علما بتقريرى لجنة الامم المتحدة لتوحيد كوريا وانعاشها ، الموثقين في سيول بكوريا في ٢٦ آب (اغسطس) ١٩٦٤ (١) و ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ (٢) ،

وان تؤكـد من جديد قرارها ١١٢ (الدورة ٢) المتخذ في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، وقرارها ١٩٥ (الدورة ٣) المتخذ في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، وقرارها ٢٩٣ (الدورة ٤) المتخذ في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٩ ، وقرارها ٣٧٦ (الدورة ٥) المتخذ في ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠ ، وقرارها ٨١١ (الدورة ٩) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ ، وقرارها ١١٠ ألف (الدورة ١٠) المتخذ في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ ، وقرارها ١٠١٠ (الدورة ١١) المتخذ في ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ ، وقرارها ١١٨٠ (الدورة ١٢) المتخذ في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ، وقرارها ١٢٦٤ (الدورة ١٣) المتخذ في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ ، وقرارها ١٤٥٥

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، الملحق رقم ١٢ (A/5812)

(٢) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ١٢ (A/6٥12) .

(الدورة ١٤) المتخذ في ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ ، وقرارها ١٧٤٠ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، وقرارها ١٨٥٥ (الدورة ١٧) المتخذ في ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٦٤ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

وان تلاعل اند قد تم سحب مدظم القوات التي ارسلت الى كوريا بناء على قرارات الامم المتحدة ، وان الحكومات المعنية مستعدة لسحب قواتها الباقية في كوريا عند توفر ما وضعت الجمعية العامة من شروط لا يباد تسوية دائمة ،

وان تذكر ان الامم المتحدة تملك بموجب ميثاقها ، السلطة العامة في اتخاذ التدبير الجماعي اللازم لصد العدوان ، وقرار السلام والامن ، وبذل مساعيها الحميدة لا يباد تسوية سامية في كوريا ،

١- تؤكد من جديد ان اهداف الامم المتحدة في كوريا هي العمل ، بالوسائل السلمية ، على اقامة دولة كورية موحدة مستقلة ديمقراطية ، ذات حكم نيابي ، وقرار السلام والامن الدوليين في المناقاة على الوجه الكامل ؛

٢- وتدعو سلطات كوريا الشمالية الى قبول اهداف الامم المتحدة المقررة هذه ، التي اكدتها الجمعية العامة تذكرا ؛

٣- وتحث على بذل الجهود المتواصلة لتحقيق هذه الاهداف ؛

٤- وتلتزم من لجنة الامم المتحدة لتوحيد كوريا وانعاشها مواصلة عملها وفقا للقرارات المنعقدة التي اتخذتها الجمعية العامة .

الجلسة العامة ١٤٠٨

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

ملاحظة

مسألة عقد مؤتمر لتوقيع اتفاقية

بشأن حظر استعمال الاسلحة النووية والنووية الحرارية

(البند ٢٦)

اترقت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٣٨٨ ، المعقودة في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، توصية اللجنة الاولى لها (١) باحالة هذا البند الى مؤتمر اللجنة الثمان عشرة لمفاوضات نزع السلاح لدراسته دراسة اوفى ، وباربها نظر الجمعية العامة في المسألة الى الدورة الحادية والعشرين .

(١) المرجع الاخير ، الدورة العشرين ، المرفقات ، البند ٢٦ من جدول الاعمال ، الوثيقة

١٩٦٥/٨ .

القرارات المتخذة بناءً على تقارير اللجنة السياسية الخاصة

المحتويات

الصفحة

٢٠٥٢	(الدورة ٢٠) - تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم (١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٣٥)	٣٥
٢٠٥٣	(الدورة ٢٠) - اجراء دراسة استعراضية شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات (١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٠١)	٣٧
٢٠٥٤	(الدورة ٢٠) - سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية (١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٣٦)	٤٠
٢٠٧٨	(الدورة ٢٠) - آثار الاشعاع الذرى (١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٣٤)	٤٤
	ملاحظة :	
	تسوية المنازعات تسوية سلمية (١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٦٦)	٤٦

القرار ٢٠٥٢ (الدورة ٢٠)

تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة
لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٩٤ (الدورة ٣) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ،
وقرارها ٣٠٢ (الدورة ٤) المتخذ في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩ ، وقرارها ٣٩٣ (الدورة ٥) و ٣٩٤ (الدورة ٥) المتخذين في ٢ و ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ ، وقرارها

٥١٢ (الدورة ٦) و ٥١٣ (الدورة ٦) المتخذين في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ،
وقرارها ٦١٤ (الدورة ٧) المتخذ في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ ، وقرارها ٧٢٠
(الدورة ٨) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ ، وقرارها ٨١٨ (الدورة ٩)
المتخذ في ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ ، وقرارها ٩١٦ (الدورة ١٠) المتخذ في
٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ ، وقرارها ١٠١٨ (الدورة ١١) المتخذ في ٢٨ شباط
(فبراير) ١٩٥٧ ، وقرارها ١١٩١ (الدورة ١٢) المتخذ في ١٢ كانون الاول (ديسمبر)
١٩٥٧ ، وقرارها ١٣١٥ (الدورة ١٣) المتخذ في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، وقرارها
١٤٥٦ (الدورة ١٤) المتخذ في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ ، وقرارها ١٦٠٤ (الدورة
١٥) المتخذ في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٦١ ، وقرارها ١٧٢٥ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٠
كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، وقرارها ١٨٥٦ (الدورة ١٧) المتخذ في ٢٠ كانون الاول
(ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩١٢ (الدورة ١٨) المتخذ في ٣ كانون الاول (ديسمبر)
١٩٦٣ ، وقرارها ٢٠٠٢ (الدورة ١٩) المتخذ في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٦٥ ،

وان تحيط علما بالتقريرين السنويين للمفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاجثة اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ، عن الفترتين الممتدتين من ١ تموز (يوليه) ١٩٦٣
الى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ (١) ومن ١ تموز (يوليه) ١٩٦٤ الى ٣٠ حزيران (يونيه)
١٩٦٥ (٢) ،

١- تلاحظ مع الاسف الشديده انه لم تتم اعادة اللاجئين الى وطنهم او تعويضهم كما هو
منصوص عليه في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (الدورة ٣) ، وانه لم يحرز اي تقدم
لملحس في برنامج اعادة ادماج اللاجئين اما باعادتهم الى وطنهم او توطيئهم ، وهو البرنامج الذي
اقرته الجمعية في الفقرة ٢ من القرار ٥١٣ (الدورة ٦) ، وان حالة اللاجئين لا تزال لذلك
مذاعة للقلق الشديد ؛

٢- وتعرب عن شكرها للمفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاجثة اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الادنى وتشغيلهم ولموظفيها ، للجهود الصادقة التي يواصلون بذلها لتوفير الخدمات
الاساسية للاجئين الفلسطينيين ؛ وللوكالات المتخصصة والمنظمات الخاصة ، للاعمال القيّمة التي
تقوم بها لمساعدة اللاجئين ؛

-
- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، الملحق رقم ١٣
(A/5813) .
(٢) المرجع الاخير ، الدورة المشرون ، الملحق رقم ١٣ (A/6013) .

٣- وتلقت الانظار الى الحالة المالية الحرجة التي تكتنف وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ، كما يتبين من تقرير المفوض العام ؛

٤- وتلاحظ مع الاسف ان التبرعات المقدمة لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم لم تكن كافية حتى الآن لتمكين الوكالة من مواجهة حاجاتها المالية الاساسية ؛

٥- وتناشد جميع الحكومات ان تبادر ، على وجه الاستعجال ، الى بذل اسبق الجهود الممكنة لتلبية الحاجات المتوقعة لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ، لا سيما في ضوء العجز المنتظر حصوله في الميزانية . حسب تقرير المفوض العام ؛

٦- وتوعز الى المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ، ان يتخذ التدابير اللازمة لكي يضمن ، بالتعاون مع الحكومات المعنية ، تحقيق اقصى قدر ممكن من العدالة في توزيع الاغاثة على اساس الحاجة ، بما في ذلك تدابير تصحيح قوائم الاغاثة ، وهي مشكلة كانت ولا تزال ماثرا اهتمام كبير من جانب الجمعية العامة ؛

٧- وتدعو لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين الى مضاعفة جهودها لتنفيذ الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ (الدورة ٣) ، والى الاعلام عن ذلك حسب الملائمة وفي موعد لا يتجاوز ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ ؛

٨- وتقرر ، مع مراعاة احكام الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ (الدورة ٣) ، تمديد ولاية وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم حتى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٩ .

الجلسة العامة ١٣٩٥

١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٥٣ (الدورة ٢٠)

اجراء دراسة استعراضية شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم
من جميع نواحي هذه العمليات

ألف

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٢٠٠٦ (الدورة ١٩) المتخذ في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٥ الذي تناول فيه رئيس الجمعية العامة ان ينشيء ، بالتعاون مع الامين العام ، لجنة تسمى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ، يتولى رئيس الجمعية العامة رئاستها ، والذي اوعزت فيــــه الى اللجنة الخاصة ان تقوم ، في اقرب وقت ممكن ، باجراء دراسة استعراضية شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات ، بما في ذلك وسائل تدليل المصاعب المالية المالية التي تكتنف المنظمة ،

وانه تحيط علما بتقريرى اللجنة الخاصة المؤرخين في ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ (١) و ٣١ آب (اغسطس) ١٩٦٥ (٢) ،

وان تحيط علما بردود الدول الاعضاء على طلب اللجنة الخاصة الذى التمسست فيه منها ابداء آرائها بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات صيانة السلم المقبلة ، وهي الردود الواردة في النبذة ٥٢ من التقرير المؤرخ في ٣١ أيار (مايو) ١٩٦٥ والذي اشترك الامين العام ورئيس الجمعية العامة في تقديمه الى هذه اللجنة (٣) ،

وان تحيط علما كذلك بالاتفاق الذى انعقدت عليه الآراء في اللجنة الخاصة ، وورد في تقريرها المؤرخ في ٣١ آب (اغسطس) ١٩٦٥ وأقرته الجمعية العامة في جلستها العامة ١٣٣١ المعقودة في ١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، وبالنداء الذى وجهه الامين العام اثر ذلك الى حكومات جميع الدول الاعضاء بتقديم التبرعات اللازمة للتمكن من تدليل المصاعب المالية التي تكتنف المنظمة ومواجهة المستقبل بأمل وثقة متجددين ،

وان تشير الى ان الجمعية العامة قد قررت في جلستها العامة ١٣٣١ ، ان تبت في دورتها العشرين في طرق مواصلة اعمال اللجنة الخاصة ،

وان تراعى الآراء والاقتراحات التي ابدت بشأن صيانة السلم خلال المناقشات التي دارت حول البند ذى العنوان التالي : " اجراء دراسة استعراضية شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات " ،

١- تلتمس من اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم مواصلة العمل الموكول اليها من الجمعية العامة في الفقرة ٣ من قرارها ٢٠٠٦ (الدورة ١٩) وانجازه في اقرب وقت ممكن ، واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الحادية والعشرين ؛

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٢١ ، الوثيقتان A/5915 والاضافة ١ .

(٢) المرجع الاخير ، الوثيقتان A/5916 والاضافة ١ .

(٣) المرجع الاخير ، الوثيقة A/5915/Add.1 ، المرفق الثاني .

٢- وتحويل الى اللجنة الخاصة محاضر المناقشات التي جرت في الدورة العادية حول البند ذي العنوان التالي : " اجراء دراسة استعراضية شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات " ؛

٣- وتدعو اللجنة الخاصة الى انتخاب مكتبها من بين اعضائها، وتشرب عن املها في ان تواصل اللجنة الافادة في عملها من مشورة رئيس الجمعية العامة ومن معاونه الامين العام الوثيقة ؛

٤- وتناشد جميع الدول الاعضاء تقديم التبرعات اللازمة للتمكن من مواجهة المستقبل بأمل وثقة متجددين •

الجلسة العامة ١٣٩٥
١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

١٠

ان الجمعية العامة ،

ان تتمنى ان يسود جو الوثام والتعاون، استمرار النظر ، في هيئات الامم المتحدة ، في مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات ،

وقد لاحظت المساهمة الهامة التي اسهم بها الوفد الايرلندي ، والسيد فرانك ايكن وزير خارجية ايرلندا الموقر ، في البحث عن حل لمسألة عمليات صيانة السلم ،

وان تحيط علما بالاقتراحات الواردة في مشروع القرار المقدم من ايرلندا ، وساحل العاج ، وسيلان ، والعموم مال ، وفانا ، والفيليبين ، وكوستاريكا ، وليبيريا ، ونيبال ، (١) ،

وقد اتخذت القرار ألف اعلاه الذى توعد فيه الى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ومواصلة العمل الموكول اليها من الجمعية العامة في الفقرة ٣ من قرارها ٢٠٠٦ (الدورة ١٩) المتخذ في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٥ وانجازه في اقرب وقت ممكن ، واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الحادية والعشرين ،

تحيل الى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم مشروع القرار المشار اليه في الفقرة الثالثة من الديباجة اعلاه ، وتدعو اللجنة الى ايلائه دقيق النظر .

الجلسة العامة ١٣٩٥
١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

(١) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ١٠١ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/SPC/L.121/Rev. 1 .

القرار ٢٠٥٤ (الدورة ٢٠)
سياسة الفصل المنصـرى
التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية
ألف

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها المتعلقة بسياسة الفصل المنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ،

وقد نظرت في تقارير اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل المنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية (١) ،

وان تأخذ بعين الاعتبار التوصيات والنتائج الواردة في تقرير (٢) فريق الخبراء المنشأ بموجب قرار مجلس الامن ١٨٢ (١٩٦٣) المتخذ في ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

وان تشير الى قرار مجلس الامن ١٩١ (١٩٦٤) المتخذ في ١٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ ،

وان يساورها القلق الشديد ازاء تفاقم الحالة المندرة بالانفجار في جمهورية افريقيا الجنوبية نتيجة لاستمرار حكومة افريقيا الجنوبية في تنفيذ سياسة الفصل المنصرى ، الامر الذى يشكّل غرقا لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب ميثاق الامم المتحدة وتحديا لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ،

وان يساورها الجزع الشديد لان سياسة حكومة افريقيا الجنوبية وتصرفاتها تؤدى ان بذلك الى تفاقم الحالة في الاقاليم المجاورة الواقعة في افريقيا الجنوبية ،

وان تحيط علما بالتدابير التي اتخذتها الدول الاعضاء عملا بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ،

-
- (١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ١٢ ، الوثائق A/5692 ، و A/5707 ، و A/5825 والاضافة ١ ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٣٦ من جدول الاعمال ، الوثيقتان A/5932 و A/5957 .
- (٢) انظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة التاسعة عشرة ، ملحق نيسان وايار وحزيران (ابريل ومايو ويونيه) ١٩٦٤ ، الوثيقة S/5658 ، المرفق .

وقد درست المذكرتين المرفقتين بتقرير اللجنة الخاصة المؤرخ في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٥ عن حشد القوات العسكرية وقوات الشرطة في جمهورية افريقيا الجنوبية ، وعن الاستثمارات الحديثة للشركات الاجنبية في هذا البلد (١) ،

وان ترى ضرورة اتخاذ التدابير الدولية السريعة الفعالة اللازمة لدرء ذلك الخطر الشديد الذي يهدد بنشوب صراع عنيف في افريقيا ، الامر الذي سيكون له عتمة اصداء خطيرة في جميع انحاء العالم ،

وان تشير الى قرارها ١٧٦١ (الدورة ١٧) المتخذ في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ الذي اوصت فيه بتوقيع الجزاءات الاقتصادية والدبلوماسية على افريقيا الجنوبية ،

١- تناشد بالحاح المتاجرين الرئيسيين مع جمهورية افريقيا الجنوبية وقف تعاونهم الاقتصادي المتزايد مع حكومة افريقيا الجنوبية الذي يشجع هذه الحكومة على تحدى الراى العام العالمي وعلى الاسراع في تنفيذ سياسة الفصل العنصرى ؛

٢- وتعرب عن تقديرها اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية ، وتلتزم منها مواصلة اداء وظائفها ؛

٣- وتقرر توسيع عضوية اللجنة الخاصة بضم ستة اعضاء يتولى رئيس الجمعية العامة تعيينهم وفقا للمعايير التالية (٢) :

(أ) المسئولية الرئيسية في ميدان التجارة العالمية ؛

(ب) المسئولية الرئيسية ، بموجب ميثاق الامم المتحدة ، عن صيانة السلم والامن الدوليين ؛

(ج) التوزيع الجغرافي العادل ؛

٤- وتدين حكومة افريقيا الجنوبية لرفضها التزام قرارات مجلس الامن والجمعية العامة واستمرارها في تنفيذ سياسة الفصل العنصرى ؛

٥- وتؤيد تأييدا قويا جميع الذين يعارضون سياسة الفصل العنصرى ، وخاصة اولئك الذين ينافحون هذه السياسة في افريقيا الجنوبية ؛

٦- وتلفت نظر مجلس الامن الى كون الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، وإلى ضرورة اتخاذ التدابير المقررة بموجب الفصل السابع من الميثاق لحل مشكلة الفصل العنصرى ، وإلى ان التطبيق العالمي للجزاءات الاقتصادية هو السبيل الوحيد للوصول الى حلي سلمي ؛

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٣٦ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5932 ، المرفقان الاول والثاني .

(٢) انظر : A/6226 .

٧- وتأسف لتصرفات تلك الدول التي تشجع حكومة افريقيا الجنوبية ، بتعاونها السياسي والاقتصادي والعسكري معها ، على التماهى في سياستها العنصرية ؛

٨- وتطلب مرة اخرى الى جميع الدول مراعاة الالتزام التام لجميع قرارات مجلس الامن في هذه المسألة ، والتوقف فورا عن بيع افريقيا الجنوبية وتسليمها الاسلحة ، والذخائر بجميع انواعها ، والمركبات العسكرية ، وكذلك ما يلزم لصنعها وصيانتها من المعدات والمواد ؛

٩- وتلتبس من الامين العام ان يعمد ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، الى اتخاذ التدابير المناسبة لنشر المعلومات على اوسع نطاق ممكن عن سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ، وعن الجهود المبذولة من الامم المتحدة لمعالجة الحالة ، وتلتبس من جميع الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ، ان تتعاون مع الامين العام واللجنة الخاصة في هذا الصدد ؛

١٠- وتدعو الوكالات المتخصصة الى القيام بما يلي :

(أ) اتخاذ الخطوات اللازمة لحرمان حكومة افريقيا الجنوبية من المساعدات التقنية والاقتصادية ، ودون التعرض مع ذلك للمساعدات الانسانية المقدمة الى ضحايا سياسة الفصل العنصرى ؛

(ب) اتخاذ التدابير الايجابية اللازمة ، في ميادين اختصاصها ، لا رغام حكومة افريقيا الجنوبية على هجر سياستها العنصرية ؛

(ج) التعاون مع اللجنة الخاصة في تنفيذ ولايتها ؛

١١- وتلتبس من الامين العام تزويد اللجنة الخاصة بجميع الوسائل اللازمة ، بما في ذلك الوسائل المالية المناسبة ، لانجاز مهمتها على الوجه الفعال .

الجلسة العامة ١٣٩٥

١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

بـ

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٩٧٨ " با " (الدورة ١٨) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر)

١٩٦٣ ،

وان تحيط علماً بتقارير الأمين العام المقدمة عملاً بهذا القرار (١) ،

وان تراعى التوصية الواردة في النبذات ١٦١ - ١٦٤ من التقرير المؤرخ في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٦٥ والمقدم من اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية (٢) ،

وان يساورها القلق الشديد ازاء المحنة التي يعانيها الاشخاص المد يدون الذين تضطهدهم حكومة افريقيا الجنوبية بسبب معارضتهم لسياسة الفصل العنصرى والقمع ، والمعنة التي تعانيها اسر هؤلاء الاشخاص ،

وان ترى ان تقديم المساعدة الانسانية الى هؤلاء الاشخاص واسرهم يتمشى مع مقاصد الامم المتحدة ،

١- تحرب عن كبير تقديرها للحكومات التي قدمت التبرعات المطلوبة لتلبية لقرار الجمعية العامة ١٩٧٨ "باء" (الدورة ١٨) وللنداء الموجه في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ (٣) ، من اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ؛

٢- وتلتبس من الأمين العام ان ينشئ "صندوقاً يسمى "صندوق الامم المتحدة الاستئماني لافريقيا الجنوبية" يتم تمويله بالتبرعات الآتية من الدول والمنظمات والافراد ، ويستخدم في تقديم المنح الى المنظمات الخيرية وإلى حكومات البلدان المضيقة للاجئين من افريقيا الجنوبية وإلى الهيئات المناسبة الاخرى ، للاغراض التالية :

(أ) تقديم المساعدة القضائية الى المتهمين بموجب القوانين التمييزية والقمعية فى افريقيا الجنوبية ؛

(ب) تقديم الاغاثة الى اسر الاشخاص الذين تضطهدهم حكومة افريقيا الجنوبية بسبب اعمال ناشئة عن معارضتهم لسياسة الفصل العنصرى ؛

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ١٢ ، الوثيقة A/5850 ؛ و A/5850/Add.1 ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٣٦ من جدول الاعمال ، الوثيقتان A/6025 والاضافة ١ .

(٢) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٣٦ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5975 .

(٣) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ١٢ ، الوثيقة A/5825 ، النبذة ١١٨ .

(ج) تعليم المسجونين وأولادهم ومعاليتهم الآخرين ؛

(د) تقديم الاغاثة الى اللاجئين من افريقيا الجنوبية ؛

٣- وتلتزم من رئيس الجمعية العامة تعيين خمس دول أعضاء تقوم كل منها بتعيين عضو في مجلس ادارة صندوق الامم المتحدة الاستئماني لافريقيا الجنوبية الذى يتولى البت في كيفية استخدام موارد الصندوق ؛

٤- وتغول مجلس الادارة وتلتزم منه اتخاذ الخطوات اللازمة لتشجيع التبرع للصندوق ولتميز التعاون والتنسيق بين نشاطات المنظمات الغيرية المعنية بتقديم الاغاثة والمساعدة الى ضحايا سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية ؛

٥- وتلتزم من الامين العام تزويد مجلس الادارة بالمساعدة اللازمة لمباشرة مسؤولياته ؛

٦- وتناشد الحكومات والمنظمات والافراد التبرع بسخاء للصندوق .

الجلسة العامة ١٣٩٥

١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

* *

وقد قام رئيس الجمعية العامة ، عملاً بالفقرة ٣ من القرار باء اعلاه ، بتعيين الدول الاعضاء التالية : باكستان ، والسويد ، والشيلي ، والمغرب ، ونيجيريا (١) .

القرار ٢٠٧٨ (الدورة ٢٠)

آثار الاشعاع الذرى

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١١٣ (الدورة ١٠) المتخذ في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ الذى انشأت به لجنة الامم المتحدة العلمية المعنية بآثار الاشعاع الذرى ، والى قراراتها التالية التى اكدت فيها مجدداً فائدة استمرار اللجنة في عملها ،

(١) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، الجلسات العامة ، الجلسة ١٤٠٨ ، النبذة ١٧٤ .

وان يساورها القلق للآثار الضارة التي يمكن ان تلحق الجيل الحاضر والاجيال القادمة بسبب مستوى الاشعاع الذي يتعرض له الانسان ،

وان تدرك استمرار الحاجة الى جمع المعلومات عن الاشعاع الذري وتعليل آثاره في الانسان وفي بيئته ،

١- تحيط علما بتقريرى لجنة الامم المتحدة العلمية المعنية بآثار الاشعاع الذري عن اعمال دوراتها الثالثة عشرة ، والرابعة عشرة ، والخامسة عشرة (١) ؛

٢- وتثني على اللجنة العلمية لما قدمته خلال السنوات العشر التي انقضت على انشائها ، من مساهمة قيمة في زيادة معرفة آثار الاشعاع الذري ومستوياته وزيادة تفهمها ؛

٣- وتلتزم من اللجنة العلمية مواصلة برنامجها ، بما في ذلك نشاطاتها التنسيقية ، لزيادة معرفة مستويات وآثار الاشعاع الذري ايا كان مصدره ؛

٤- وتثني على المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لاعمالها في المضي قدما بنظام ملاحظة مستويات النشاط الاشعاعي الجوى ونقل المعلومات عنها ؛

٥- وتشكر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على المساعدات التي قدمتها الى اللجنة العلمية ؛

٦- وتوصي جميع الاطراف المعنية بمواصلة تعاونهم مع اللجنة العلمية ؛

٧- وتحيط علما بانتواء اللجنة العلمية تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والحشرين ؛

٨- وتلتزم من الامين العام مواصلة تزويد اللجنة العلمية بالمساعدة اللازمة لاداء عملها ونشر النتائج التي تتوصل اليها .

الجلسة العامة ١٤٠٣

١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

*

*

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، الملحق رقم ١٤ (A/5814) ؛ والمرجع

الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٣٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/6123 .

ملاحظة

تسوية المنازعات تسوية سلمية
(البند ٩٩)

اقرت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٤٠٣ المعقودة في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، توصية اللجنة السياسية الخاصة (١) بارجاء النظر في هذه المسألة الى الدورة الحادية والعشرين .

(١) المرجع الاخير ، الدورة المشرون ، المرفقات ، البند ٩٩ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/6187 ، النبذة ١١ .

القرارات المتخذة بناء على تقارير اللجنة الثانية

المحتويات

الصفحة

٤٩	٢٠٢٩ (الدورة ٢٠) - ادماج الصندوق الخاص والبرنامج الموسع للمساعدة التقنية في برنامج يسمى برنامج الامم المتحدة الانمائي (٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥) (البند ٥١)
٥٣	٢٠٤٢ (الدورة ٢٠) - انشاء صندوق يسمى صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية (٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٣٩)
٥٥	٢٠٤٣ (الدورة ٢٠) - الحملة العالمية لتعميم معرفة القراءة والكتابة في العالم (٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٤٧)
٥٨	٢٠٤٤ (الدورة ٢٠) - معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٤٨)
٥٩	٢٠٨٢ (الدورة ٢٠) - العلم والتقنية (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٢)
٦٠	٢٠٨٣ (الدورة ٢٠) - انماء الموارد البشرية واستخدامها (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٢)
٦٢	٢٠٨٤ (الدورة ٢٠) - عقد الامم المتحدة الانمائي (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٢)
٦٤	٢٠٨٥ (الدورة ٢٠) - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٣٧)
٦٧	٢٠٨٦ (الدورة ٢٠) - التجارة العابرة (الترانزيت) للبلدان غير الساحلية (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٣٧)
٦٨	٢٠٨٧ (الدورة ٢٠) - تمويل الانماء الاقتصادي (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٣٨)

الصفحة

٢٠٨٨ (الدورة ٢٠) — تسجيل تدفق رؤوس الاموال والمساعدة التقنية الى البلدان المتنامية (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥)	٧٠
..... (البند ٣٨)	
٢٠٨٩ (الدورة ٢٠) — انشاء منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٤٠)	٧٢
.....	
٢٠٩٠ (الدورة ٢٠) — دور الامم المتحدة في اعداد التقنيين القوميين اللازمين للتصنيع السريع للبلدان المتنامية (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٤١)	٧٥
.....	
٢٠٩١ (الدورة ٢٠) — نقل التقنية الى البلدان المتنامية (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٤٢)	٧٧
.....	
٢٠٩٢ (الدورة ٢٠) — تحويل الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح الى الحاجات السلمية (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٤٤)	٧٩
.....	
٢٠٩٣ (الدورة ٢٠) — برنامج الامم المتحدة الانمائي (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البندان ٤٩ و ٥٠)	٨٠
.....	
٢٠٩٤ (الدورة ٢٠) — اقرار اعتماد الاموال المرصدة للبرنامج الموسع للمساعدة التقنية لعام ١٩٦٦ (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٥٠ (ب))	٨١
.....	
٢٠٩٥ (الدورة ٢٠) — استمرار البرنامج الغذائي العالمي (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٥٢)	٨٢
.....	
٢٠٩٦ (الدورة ٢٠) — برنامج الدراسات المتعلقة بالمعونة الغذائية المتعددة الاطراف (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٥٢)	٨٥
.....	
٢٠٩٧ (الدورة ٢٠) — اعادة النظر في دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووظائفه واعادة تقييمها (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٩٦)	٨٨
.....	

الصفحة

- ٢٠٩٨ (الدورة ٢٠) — اجراء دراسة استعراضية عامة للبرامج
والنشاطات التي تضطلع بها الامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ،
والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية
الطفولة ، والمؤسسات والوكالات الاخرى المتصلة بمجموعة مؤسسات
الامم المتحدة ، في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وفي ميدان
التعاون التقني والميادين المتصلة بذلك (٢٠ كانون
الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٠٠) ٨٩

ملاحظات :

- التوزيع اللامركزي للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة
(٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٤٣) ٩٠
السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية (٢٠ كانون الاول (ديسمبر)
..... (البند ٤٥) (١٩٦٥) ٩٠
نمو السكان والانهاء الاقتصادي (٢٠ كانون الاول (ديسمبر)
..... (البند ٤٦) (١٩٦٥) ٩١

القرار ٢٠٢٩ (الدورة ٢٠)

ادماج الصندوق الخاص والبرنامج الموسع للمساعدة التقنية
في برنامج يسمى برنامج الامم المتحدة الانمائي

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الواردة في قراره ١٠٢٠ (الدورة ٣٧)
المتخذ في ١١ آب (اغسطس) ١٩٦٤ ، بجمع الصندوق الخاص والبرنامج الموسع للمساعدة
التقنية في برنامج يسمى برنامج الامم المتحدة الانمائي ،

واقترعا منها بأن هذا الادماج سيمضي شوطا بعيدا في ترشيد النشاطات التي يضطلع
بها البرنامج الموسع للمساعدة التقنية والصندوق الخاص اضطلاعا مستقلا او مشتركا ، وسيؤدي الى
تبسيط الترتيبات والاجراءات التنظيمية وتيسير التخطيط الاجمالي والتنسيق اللازم للانواع الجديدة
من برامج التعاون التقني التي تضطلع بها مجموعة منظمات الامم المتحدة ، والى زيادة فعاليتها ،

وان تدرك ان الطلبات المقدمة من البلدان المتنامية التماسا للمساعدة تشهد نموا مطردا في حجمها واتساعا مطردا في نطاقها ،

وان ترى ضرورة اجراء عملية اعادة تنظيم لتهيئة اساس اوطد للنمو والتطور المقبلين لبرامج المساعدة التي تضطلع بها مجموعة منظمات الامم المتحدة والتي يجرى تمويلها بواسطة التبرعات ،

واقترنا منها بأن الهدف من برامج الامم المتحدة للمساعدة هو دعم وتكملة الجهود القومية التي تبذلها البلدان المتنامية لحل اهم مشاكل انمائها الاقتصادي ، بما في ذلك انمائها الصناعي ،

وان تذكر وتؤكد من جديد احكام الجزء " ثالثا " من قرارها ١٢١٩ (الدورة ١٢) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٧ ، والجزء " جيم " من قرارها ١٢٤٠ (الدورة ١٣) المتخذ في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٨ ، حيث قررت الجمعية العامة ، مع بعض الشروط ، ان تدرس من جديد نطاق الصندوق الخاص ووجهه نشاطه في المستقبل وان تتخذ ما تراه مناسبا من التدابير ،

وان تؤكد من جديد ان الادماج المقترح لن يخل بالنظر في الدراسة التي التمتت الجمعية العامة من الامين العام ، في قرارها ١٩٣٦ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، ان يعدها عن الغطوات العملية اللازمة لتحويل الصندوق الخاص الى صندوق للمشاركة الانتاجية بحيث يشمل فئتي النشاطات قبل الاستثمارية والاستثمارية ، ولن يخل بتوصية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائماء بشأن التحويل التدريجي للصندوق الخاص بحيث يشمل النشاطات الاستثمارية علاوة على النشاطات قبل الاستثمارية (١) ، او بتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في هذا الشأن ،

وان تعيط علما برسالة الامين العام التي ذكر فيها ، فيما ذكر ، ان الاقتراحات المقدمة لا تعد ابدا من امكانيات قيام برنامج استثماري انتاجي للامم المتحدة ، بل تعزز هذه الامكانيات (٢) ،

وان تدرك ان السير الفعال لاي برنامج انمائي للامم المتحدة يتوقف على المشاركة الكاملة الايجابية فيه من جانب جميع المنظمات المعنية وعلى مساهمتها التقنية فيه ،

(١) انظر : ' اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائماء ' ، المجلد الاول ، الوثيقة النهائية والتقارير ' (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع 64.II.B.11) ، المرفق الف ، رابعا ، ٨ ، ص ٤٧ .

(٢) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة السابعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٩ من جدول الاعمال ، الوثيقة E/3933 ، المرفق السادس .

١- تقرر الجمع بين البرنامج الموسع للمساعدة التقنية والصندوق الخاص في برنامج واحد يعرف باسم برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، على ان يحتفظ لكل من البرنامجين بخصائصه الذاتية وبعملياته الخاصة وكذلك بصندوق مستقل ، وعلى ان يكون من الجائز عقد التبرعات لكل من البرنامجين على حدة ، كما هو الجارى حتى الآن ؛

٢- وتؤكد من جديد المبادئ والاجراءات والاحكام المنظمة لكل من البرنامج الموسع للمساعدة التقنية والصندوق الخاص التي لا تتعارض مع احكام هذا القرار ، وتعلن ، استمرار انطباقها على النشاطات التي تتناولها في اطار برنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛

٣- وتعتمد مجلس الادارة المشار اليه في الفقرة ٤ ادناه على دراسة الشروط اللازمة لكفالة التطبيق الفعال لاحكام الجزء " ثالثا " من قرار الجمعية العامة ١٢١٩ (الدورة ١٢) والجزء " جيم " من قرارها ١٢٤٠ (الدورة ١٣) ؛

٤- وتقرر انشاء لجنة حكومية دولية وحيدة تكون مؤلفة من سبعة وثلاثين عضوا وتعرف باسم مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، لتولي الوظائف التي كان يمارسها من قبل مجلس ادارة الصندوق الخاص ولجنة المساعدة التقنية ، بما في ذلك النظر في المشاريع والبرامج واعتمادها ورصد الاعتمادات اللازمة لها ؛ كما يقوم هذا المجلس برسم وتوجيه السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في مجموعه وكذلك لبرامج الأمم المتحدة العادية للمساعدة التقنية ، ويجتمع مرتين في السنة ويقدم التقارير والتوصيات اللازمة عن ذلك الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها في دورته الصيفية ؛ وتتخذ قرارات مجلس الادارة باغلبية الاعضاء الحاضرين والمقترعين ؛

٥- وتلتزم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يقوم ، وفقا للاحكام الواردة في مرفق هذا القرار ، بانتخاب اعضاء مجلس الادارة من بين الدول الاعضاء في الأمم المتحدة او الاعضاء في الوكالات المتخصصة او في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، متوخيا في ذلك تامين التمثيل المادل المتوازن بين البلدان ذات النمو الاقتصادي المتقدم ، من ناحية ، مع ايلاء المراعاة الحقة لمدى مساهمتها في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبين البلدان المتنامية من الناحية الاخرى ، مع مراعاة الحاجة الى التمثيل الاقليمي المناسب بين اعضاء هذه الفئة الاخيرة ؛ ويراعى اجماعا الانتخاب الاول في اول جلسة يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقب اتخاذ هذا القرار ؛

٦- وتقرر انشاء لجنة استشارية تعرف باسم المكتب الاستشاري المشترك بين الوكالات لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، للحصول محل مكتب المساعدة التقنية والمجلس الاستشاري للصندوق الخاص ؛ ويجتمع هذا المكتب الاستشاري برئاسة المدير او المدير المشارك المشار اليهما في الفقرة ٧ ادناه ، ويضم الامين العام للأمم المتحدة والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية او من يمثلهم ؛ ويعدى المدير العام لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والمدير التنفيذي للبرنامج الغذائي العالمي الى الاشتراك في اعماله عند الاقتضاء ؛ ويصار ؛ بخية اتاحة الفرصة اللازمة للمنظمات المشتركة للاسهام التام بصفة استشارية في الاعمال التقريرية

والتوجيهية ، الى استشارة المكتب الاستشارى المشترك بين الوكالات في جميع النواحي الهامة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ؛ ويراعى خاصة ما يلي :

(أ) يقوم المكتب باسداء المشورة الى ادارة البرنامج بشأن البرنامج والمشاريع التي تقدمها الحكومات بواسطة الممثل المقيم ، قبل عرضها على مجلس الادارة لاعتمادها ، مع مراعاة برامج المساعدة التقنية المضطلع بها في اطار البرامج العادية للمنظمات الممثلة في المكتب الاستشارى ، بغية ضمان تنسيق افضل ؛ ويقوم المدير بناء على طلب المكتب الاستشارى ، بنقل آراء المكتب الى مجلس الادارة ، مشفوعة بأية ملاحظات قد يود المدير ابداءها ، وذلك عند التوصية باقرار السياسات العامة للبرنامج في مجموعه او للبرنامج والمشاريع التي تطلبها الحكومات ؛

(ب) يستشار المكتب في اختيار الوكالات المناسبة لتنفيذ المشاريع المحددة ؛

(ج) يستشار المكتب في تعيين الممثلين المقيمين ، ويدرس التقارير السنوية التي

يقدمونها ؛

ويجتمع المكتب الاستشارى المشترك بين الوكالات كلما اقتضت ذلك تأدية الوظائف السالفة وللغترات اللازمة لتأديتها ؛

٧- وتقرر ، كتدبير انتقالي ، ان يصبح المدير العام الحالي للصندوق الخاص مدير لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، والرئيس التنفيذي الحالي لمكتب المساعدة التقنية مديرا مشاركا ، على ان يتولى كل منهما منصبه حتى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، او الى اى تاريخ لاحق يحدده الامين العام بعد التشاور مع مجلس الادارة ريثما يجرى من جديد بحث الترتيبات المتعلقة بتنظيم جهاز الادارة ؛

٨- وتقرر ان يكون نفاذ هذا القرار ابتداء من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، وان يتم قبل هذا التاريخ اتخاذ التدابير التي قد تعد ضرورة في ضوء احكام هذا القرار .

الجلسة العامة ١٣٨٣

٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

المرفق

١- يخصص تسعة عشر مقعدا من مقاعد مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي للبلدان المتنامية ، وسبعة عشر مقعدا للبلدان ذات النمو الاقتصادى المتقدم ، مع مراعاة الشروط التالية :

(أ) توزع المقاعد التسعة عشر المخصصة للبلدان المتنامية في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية وليونوسلافيا على النحو التالي : سبعة مقاعد للبلدان الافريقية ، وستة مقاعد للبلدان

الآسيوية ، وستة مقاعد لبلدان أمريكا اللاتينية ، على ان يكون مفهوما ان البلدان المتنامية قد اتفقت على افساح مكان ليوغوسلافيا ؛

(ب) يوزع اربعة عشر مقعدا من المقاعد السبعة عشر المخصصة للبلدان ذات النمو الاقتصادي المتقدم بين بلدان اوروبا الغربية والبلدان الاخرى ، وتوزع المقاعد الثلاثة الاخرى بين بلدان اوروبا الشرقية ؛

(ج) وتكون عضوية الاعضاء ، المنتخبين لشغل هذه المقاعد الستة والثلاثين لمدة ثلاث سنوات ، على ان تنتهي مدة عضوية اثني عشر عضوا من الاعضاء المنتخبين في الانتخاب الاول بعد انقضاء سنة واحدة ، وان تنتهي مدة عضوية اثني عشر عضوا آخرين منهم بعد انقضاء سنتين .

٢- يشغل المقعد السابع والثلاثين بالتناوب بين مجموعات البلدان المذكورة في الفقرة ١ اعلاه حسب دورة السنوات التسع التالية :

السنتان الاولى والثانية : بلدان اوروبا الغربية والبلدان الاخرى ؛
السنوات الثالثة والرابعة والخامسة : بلدان اوروبا الشرقية ؛
السنة السادسة : البلدان الافريقية ؛
السنة السابعة : البلدان الآسيوية ؛
السنة الثامنة : بلدان أمريكا اللاتينية ؛
السنة التاسعة : بلدان اوروبا الغربية والبلدان الاخرى .

٣- يجوز اعادة انتخاب الاعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم .

القرار ٢٠٤٢ (الدورة ٢٠)

انشاء صندوق يسمى صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٥٢١ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ الذي قررت فيه مبدئيا انشاء صندوق للامم المتحدة للمشاريع الانتاجية ،

وان تشير كذلك الى قرارها ١٧٠٦ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، وقرارها ١٨٢٦ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٣٦ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، التي جرى على اساسها اتخاذ الخطوات التمهيدية اللازمة لبدء عمليات الصندوق ،

وان تذكر احكام الجزء " ثالثا " من قرارها ١٢١٩ (الدورة ١٢) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٧ والجزء " جيم " من قرارها ١٢٤٠ (الدورة ١٣) المتخذ في ١٤ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٨ ، وكذلك الاحكام الواردة في الفقرة السادسة من ديباجة قرارها ٢٠٢٩ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ،

وان تراعي التوصيات الواردة في المرفق A.IV.7 (صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية) والمرفق A.IV.7 ، (التحويل التدريجي لصندوق الامم المتحدة الخاص) من الوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائماء (١) ، وكذلك الاحكام الواردة في الفقرتين ٧ و ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٢٩ (الدورة ٢٠) ،

واقترنا منها بأن الهدف من برامج الامم المتحدة للمساعدة هو دعم وتكملة الجهود القومية التي تبذلها البلدان المتنامية لحل اهم مشاكل انمائها الاقتصادي ، ولا سيما المشاكل المتصلة بالائماء الصناعي ،

وان تحيط علما بالدراسة التي اعدتها الامين العام عن الخطوات العملية اللازمة لتحويل الصندوق الخاص الى صندوق للمشاريع الانتاجية بحيث يشمل فئتي النشاطات قبل الاستثمار والاستثمارية (٢) ،

وقد نظرت في تقرير لجنة صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية عن اعمال دورتها الرابعة (٣) ،

١- تؤكد من جديد ضرورة التوسع في المساعدة الاقتصادية التي تقدمها الامم المتحدة بحيث تشمل ميدان النشاطات الاستثمارية في البلدان المتنامية ؛

٢- وتدعو البلدان المتقدمة اقتصاديا على اتخاذ التدابير اللازمة الرامية الى تأمين بدء عمليات صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية في موعد قريب ؛

٣- وتلتزم من مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ان يبحث ، في اجتماعه الثاني في عام ١٩٦٦ ، الطرق والوسائل اللازمة لتأمين التطبيق الفعال للتوصية الواردة في المرفق ،

(١) انظر : ' اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائماء ' ، المجلد الاول ، ' الوثيقة النهائية والتقارير ' (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64.II.B.11 ؛ ص ٤٧ .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة السابعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٠ من جدول الاعمال ، الوثيقة E/3947 .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٣٦ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5748 .

A.IV.8 ، من الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، مع مراعاة أحكام البند ٤
" ثالثاً " من قرار الجمعية العامة ١٢١٩ (الدورة ١٢) والجزء جيم من قرار الجمعية
العامة ١٢٤٠ (الدورة ١٣) ؛

٤- وتدعو الأمين العام الى اجراء المشاورات اللازمة مع الدول الاعضاء بشأن المـــوارد
الاضافية التي ينبغي الحصول عليها عن طريق التبرعات ، بغية البدء في النشاطات الاستثمارية
الحقيقية ؛

٥- وتقرر تمديد ولاية لجنة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية لتمكينها من تنفيذ
المهام المبينة في قرار الجمعية العامة ١٨٢٦ (الدورة ١٧) و ١٦٣٦ (الدورة ١٨) ، مع
مراعاة نتائج اعمال مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وكذلك نتائج مشاورات الامين
العام مع الدول الاعضاء ؛

٦- وتوعز ايضا الى اللجنة ان تبذل المزيد من الجهود اللازمة للوصول الى قدر كبير
من الاتفاق على مشروع النصوص التشريعية (النظام الاساسي) لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع
الانتاجية ، على ان تراعي كذلك الاقتراحات البديلة الاخرى الداعية الى بدء العمليات عن طريق
التحويل التدريجي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛

٧- وتلتزم من اللجنة ان تقدم تقريرها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته
العادية والاربعين ، لاحالته ، مشفوعا بملاحظات المجلس ، الى الجمعية العامة في دورته
العادية والخشرين لاتخاذ القرارات اللازمة .

الجلسة العامة ١٣٩١

٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٤٣ (الدورة ٢٠)

العملة العالمية لتعميم معرفة القراءة والكتابة في العالم

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ١٦٧٧ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ،
وقرارها ١٩٣٧ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ بشأن مسألة
محو الامية ،

وان تحيط علماً بما يلي :

(أ) القرارات التي اتخذتها اللجان الاقتصادية الإقليمية في عام ١٩٦٤، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٣٢ (الدورة ٣٧) المتخذ في ١٤ آب (اغسطس) ١٩٦٤، والقرار ١ - ٢٧١ الذي اتخذته المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ خلال دورته الثالثة عشرة ،

(ب) التقرير الذي قدمه الامين العام الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة (١) ، ومذكرة الامين العام عن الحملة العالمية لتعميم معرفة القراءة والكتابة في العالم المقدمة الى الجمعية العامة في دورتها العشرين (٢) ، وكذلك التقرير الذي يدعو الى الارتياح الخاص والذي قدمه المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة عن التدابير التي اتخذتها هذه المنظمة (٣) ،

وقد تلقت مع التقدير الرسالة النبيلة الكريمة التي وجهها صاحب الجلالة الامبراطور شاهنشاه ايران (٤) الى الجمعية العامة بشأن هذه المسألة ،

وان تحيط علما بما يلي :

(أ) التوصية رقم ٥٨ الموجهة الى وزارات التعليم بشأن نشر القراءة والكتابة وتعليم النبار (٥) التي اقرها المؤتمر الدولي للتعليم الرسمي في دورته الثامنة والعشرين المعقودة في جنيف في تموز (يوليه) ١٩٦٥ ،

(١) المرجع الاخير ، البند ٤٧ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5830 .

(٢) A/6048 .

(٣) A/C.2/L.807 . وللإطلاع على الموجز ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ،

الدورة العشرون ، اللجنة الثانية ، الجلسة ٩٨ ، البنود ٢ - ٨ .

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٤٧ من جدول

الاعمال ، الوثيقة A/6024 .

(٥) A/6048 ، المرفق الاول . وللإطلاع على النص المطبوع ، انظر : منظمة الامم

المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، مؤتمر وزراء التعليم العالمي المعني بمحو الامية ، طهران ، ٨ - ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، ' نشر القراءة والكتابة وتعليم الكبار ' ،

(باريس ، ١٩٦٥) .

(ب) المقررات والتوصيات التي اقراها مؤتمر وزراء التعليم العالمي المعني بمحو الامية (١) ، الذي دعت الى عقده منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة وعقد في طهران من ٨ الى ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، وخاصة القرارات المتعلقة بتعبئة الموارد البشرية والمادية ،

١- تعلن ان الامية مشكلة عالمية تهم الانسانية كلها ؛

٢- وتؤكد ان معرفة القراءة والكتابة عامل اساسي في الانماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ؛

٣- وتري ان الاوان قد آن لقيام جميع الدول الاعضاء ، في اقرب وقت ممكن ، ببذل الجهود النشيطة المنظمة اللازمة لمحو الامية في جميع انحاء العالم ؛

٤- وتدعو البلدان التي تشكل الامية فيها مشكلة رئيسية الى منح الاولوية اللازمة فسياساتها وبرامجها الانمائية لنشر القراءة والكتابة ، والى القيام ، وفقا لهذه الاولوية ، بتعبئة الموارد المادية والمالية والبشرية المتوفرة سواء من المصادر الحكومية والمصادر رغير الحكومية ؛

٥- وتدعو البلدان التي احرزت افضل النتائج في مكافحة الامية في اقليمها الى ان تولي ، في برامج التعاون الثنائي التي لديها ، الاعتبار الكافي للاولوية التي قررت البلدان المستفيدة من هذه البرامج اعطاؤها ، في خططها الانمائية ، لنشر القراءة والكتابة ؛

٦- وتدعو تلك الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة التي تستخدم عمالا اجانب اميين الى ان تنظم وتنشئ لهم الدورات الدراسية اللازمة لتعليمهم القراءة والكتابة بغية تعزيز التدريب المهني والتقدم الاجتماعي لاولئك العمال المقيمين في اقليمها ؛

٧- وتدعو الحكومات الى النظر في امكان القيام ، على الصعيدين القومي والدولي ، بزيادة الموارد المخصصة لبرامج نشر القراءة والكتابة ، وذلك باللجوء الى شتى المصادر ؛

٨- وترحب ببرامج نشر القراءة والكتابة الذي تضطلع به منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ؛ وتدعو الوكالات المتخصصة المختصة الاخرى ، بما فيها المصرف الدولي للانشاء والتعمير ، وكذلك الصندوق الخاص ، ومكتب المساعدة التقنية ، والمنظمات الدولية والاقليمية الحكومية منها وغير الحكومية ، الى ضم جهودها الى جهود منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة لتنفيذ برامج لنشر القراءة والكتابة تكون وثيقة الاندماج في البرامج الانمائية ؛

(١) A/6048 ، المرفق الثاني . للاطلاع على النص المطبوع ، انظر : منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، مؤتمر وزراء التعليم العالمي المعني بمحو الامية ، طهران ، ١٩ - ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، ' التقرير النهائي ' ، (UNESCO/ED/217) .

١- وتلتصق من المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الاقتصادية الإقليمية القيام ، فمي
الار عقد الامم المتحدة الانمائي ، بدراسة انسب التدابير لتعزيز ادماج نشاطات نشر القسراة
والكتابة ادماجها فعالا في البرامج الانمائية ؛

١٠- وتوعز الى الامين العام ان يعمد ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الامم المتحدة
للتربية والعلوم والثقافة ، الى اعلام الجمعية العامة في الوقت المناسب عن التقدم المحرز في تنفيذ
هذا القرار .

الجلسة العامة ١٣٩١
٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٤٤ (الدورة ٢٠)
معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٨٢٧ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ،
وقرارها ١٩٣٤ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ بشأن معهد
الامم المتحدة للتدريب والبحث ،

وان تلاحظ مع الاهتمام التقدم المحرز حتى الان في بدء نشاطات المعهد الاولى ،

وان تعيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٣٧ (الدورة ٣٧) المتخذ في
١٥ آب (اغسطس) ١٩٦٤ وقراره ١٠٧٢ (الدورة ٣٩) المتخذ في ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ،
وبالتقريرين المقدمين من الامين العام (١) ، وبيان المدير التنفيذي للمعهد (٢) ،

١- تعرب عن املها في ان يبدأ معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث اعماله العادية
في اقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٦٥ ؛

٢- وتجدد نداءها الى حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات
المتخصصة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والى المؤسسات الخاصة التي لم تتبرع بعد للمعهد
بالاموال اللازمة ، لتدعمه بتأييدها المالي السخي ، الان وقد تم انشاؤه ؛

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٤٨ من جدول
الاعمال ، الوثيقة A/6027 ؛ والوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة
والثلاثون ، المرفقات ، البند ٢٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة E/4049 .
(٢) A/C.2/L.817 . للاطلاع على موجز البيان ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ،
الدورة العشرون ، اللجنة الثانية ، الجلسة ١٨٧ ، النبذات ١ - ٨ .

٣- وتلتزم من المدير التنفيذي للمعهد اعلام الجمعية العامة سنويا واعلام المجلس الاقتصاد والاجتماعي عند الاقتضاء ، عن نشاطات المعهد .

الجلسة العامة ١٣٩١
٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٨٢ (الدورة ٢٠)

العلم والتقنية

ان الجمعية العامة ،

ان تؤكد من جديد اقتناعها بأن العلم والتقنية يستطيعان الاسهام بدور رائع في تحقيق الانماء الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتنامية ، وهو اقتناع عززته كثيرا نتائج مؤتمر الامم المتحدة لتطبيق العلم والتقنية لمصلحة المناطق ذات النمو القليل التقدم ،

وان تشير الى قرارها ١٩٤٤ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ بشأن التعاون الدولي في تطبيق العلم والتقنية على الانماء الاقتصادي والاجتماعي ،

وان تلاحظ مع التقدير ان اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء استجابت استجابة شاملة للالتماس الوارد في القرار ١٩٤٤ (الدورة ١٨) بأن تقوم اللجنة الاستشارية ، وفقا لامتصاصاتها ، ببعث امانة انشاء برنامج للتعاون الدولي في تطبيق العلم والتقنية على الانماء الاقتصادي والاجتماعي مع ايلاء اهتمام خاص لدراسة مشاكل البلدان المتنامية واستقصاء الحلول المناسبة ،

١- تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٨٣ (الدورة ٣٩) المتخذ في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، الذي اثنى فيه المجلس ثناء حارا على اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء لتقريرها الثاني (١) ، واقر فيه خطط اللجنة الاستشارية للمرحلة التالية من عملها ، واثال به الى الجمعية العامة التقرير الثاني باعتباره يتضمن عرضا للخطوات التي يجب اتخاذها لبلوغ الاهداف المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٩٤٤ (الدورة ١٨) ؛

(٢) وتؤيد كذلك آراء اللجنة الاستشارية القائلة بما يلي :

(أ) ان من الممكن بل ومن المستصوب جدا كذلك انشاء برنامج من النوع المنصوص عليه في القرار ١٩٤٤ (الدورة ١٨) تكون الغاية منه تعزيز البرامج الحالية بالترتيبات الجديدة

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق

رقم ١٤ (E/4026 و Corr.1) .

المناسبة لأعمال المجهود الكلي المبذول ، ولفت نظر الرأي العام العالمي الى نشاطات اللجنة الاستشارية ؛

(ب) يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذاته هو الهيئة المناسبة للقيام ، تحت اشراف الجمعية العامة ، ببدء البرنامج وتوجيهه عن طريق صلاته بالمنظمات المنتمية الى اسرة الامم المتحدة ولها اللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ، وعن طريق تعاون الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛

٣- وتثنى على الاقتراحات والآراء الوافية التي ابدتها اللجنة الاستشارية في الفصل الرابع من تقريرها الثاني ، وتلفت اليها نظر الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وجميع المنظمات المنتمية الى اسرة الامم المتحدة والمعنوية بتطبيق العلم والتقنية على الانماء ، وجميع المنظمات غير الحكومية المهمة كذلك بالامر ؛

٤- وتدعو اللجنة الاستشارية الى ان تواصل ، مع تطور برنامج اعمالها وفي ضوء تقريرها الثاني ، البحث بمزيد من التفصيل في الحاجات والامكانيات وكذلك - عند الاقتضاء - في دور اسرة الامم المتحدة فيما يتعلق بالآتي :

(أ) قيام البلدان المتنامية بوضع سياسات قومية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء ؛

(ب) انشاء او تعزيز مؤسسات البحث العلمي والتقني في البلدان المتنامية ، وانشاء او تعزيز ترتيبات التعاون بين هذه المؤسسات ، وخاصة على الصعيد الاقليمي ، بغية تأمين اوسع نشر ممكن لامكانيات تطبيق المعرفة العلمية والتقنية على الانماء ؛

(ج) اضطلاع المؤسسات المناسبة في البلدان ذات النمو الكبير باجراء ابحاث اوفى عن المشاكل ذات الالهمية الخاصة بالنسبة الى البلدان المتنامية ؛

(د) تشجيع صلات التعاون بين الجامعات ومعاهد البحث والمختبرات والمؤسسات المماثلة في البلدان ذات النمو الكبير ، وبين نظيراتها في البلدان المتنامية .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٨٣ (الدورة ٢٠)

انماء الموارد البشرية واستحداثها

ان الجمعية العامة ،

ان تذكر الجهود التي تبذلها جميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتنامية ، لتحجیل عملية انماؤها الاقتصادية والاجتماعي ،

وان تـرى ان توسيع آفاق الانسان وافادته من جميع فتوحات العلم والتقنية والثقافة هـمـامـا من الحاجات الاساسية في العالم الحديث ،

وان تعرب عن اقتناعها بأن تعجيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتنامية يستلزم مضاعفة التدابير الرامية الى الاستخدام الكامل للموارد البشرية ، ولا سيما اعداد الملاكات القومية اللازمة ، مع ايلاء المراعاة الحقة للخطط القومية في البلدان المغتلفة ولحاجاتها الحاضرة والطويلة الاجل ، الى الاشخاص المؤهلين في جميع المستويات وفي جميع قطاعات النشاط الهامة ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٥ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ الذي لاحظت فيه اهمية ايلاء المراعاة الحقة للنواحي الانسانية والاجتماعية للانماء الاقتصادي ، والى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٩٠ ألف (الدورة ٣٩) المتخذ في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ الذي التمس فيه المجلس من المنظمات المختصة المنتمية الى اسرة الامم المتحدة اتغـان الخطوات المشتركة اللازمة لاعداد برامج العمل الرامية الى تشجيع تدريب واستعداد الموارد البشرية في البلدان المتنامية ،

وان تشير كذلك الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٨٩ (الدورة ٣٩) المتخذ في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ الذي طلب فيه الى المنظمات المنتمية الى اسرة الامم المتحدة ، فيما طلب ، تحديد الطريقة التي تستطيع بها الاسهام اقصى اسهام منفرد ومشارك في تحقيق اهداف عقد الامم المتحدة الانمائي ،

وان تأخذ بعين الاعتبار تزايد تنوع النشاطات التي تضطلع بها منظمات اسرة الامم المتحدة في مجال تدريب الموارد البشرية واستخدامها باعتباره عاملا اساسيا من عوامل النمو الاقتصادي ،

وان تراعى كذلك ضرورة تنسيق الجهود المبذولة في هذا الاتجاه ، واهتمام الدول الاعضاء باضطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالوظائف الموكولة اليه بموجب ميثاق الامم المتحدة ،

١- ترحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٩٠ ألف (الدورة ٣٩) الذي التمس فيه المجلس من الامين العام ان يقدم اليه ، في دورته الثالثة والاربعين ، تقريرا عن التدابير الرامية الى مضاعفة الجهود المشتركة التي تبذلها الامم المتحدة والوكالات المتعصصة فيما يتعلق باعداد الملاكات القومية اللازمة للانماء الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتنامية ؛

٢- وتدعو الامين العام والوكالات المتعصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الى مراعاة هذه المشاكل عند استعراض برامج العمل المقبلة ، وفقا لاحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٨٩ (الدورة ٣٩) ؛

٣- وتلتمس من الامين العام ما يلي :

(أ) اتخاذ جميع التدابير التي يراها لازمة لكي تسفر مناقشة تقريره المنصوص عليه في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٩٠ الف (الدورة ٣٩) عن تقييم شامل للتجربة التي اكتسبتها حتى الآن أسرة الامم المتحدة في مجال انماء الموارد البشرية ؛

(ب) ان يتخذ جميع الترتيبات اللازمة لاجراء مناقشة مستفيضة لهذه المشكلة في الدورة الثالثة والاربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بالاشتراك مع الوكالات المتخصصة المعنية - ولا سيما منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة - والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٨٤ (الدورة ٢٠)

عقد الامم المتحدة الانمائي

ان الجمعية العامة ،

ان تذكر الآمال الكبيرة التي اكتنفت اعلان بدء عقد الامم المتحدة الانمائي في الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة ، باعتباره اول محاولة عالمية تبذلها جميع الشعوب لتحقيق ، خلال فترة محقولة من الزمن ، مضمون التعهد الرسمي الوارد في ميثاق الامم المتحدة بتعزيز الرقابي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية افسح ،

وان تشير الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٧٩ (الدورة ٣٩) المتخذ في ٢٨ تموز (يولييه) ١٩٦٥ ، الذي احاط فيه المجلس علما مع الارتياح بانتواء الامين العام انشاء فريق من خبراء التخطيط الانمائي يتولى ، خاصة ، بحث وتقييم برامج ونشاطات هيئات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المتصلة بالتخطيط والاسقاط الاقتصادي بين ،

وان تشير كذلك الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٨٩ (الدورة ٣٩) المتخذ في ٣١ تموز (يولييه) ١٩٦٥ ، الذي التمس فيه المجلس من الامين العام والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية اعادة النظر في برامج اعمالها وتقضي امكانية وضع برامج عمل مقبلة ، والقيام ، عند الامكان ، باجراء الاسقاطات اللازمة للسنوات الخمس القادمة بغية تحديد المجالات التي تستطيع فيها منظماتهم الاسهام اقصى اسهام منفرد ومشترك في تحقيق اهداف عقد الامم المتحدة الانمائي ،

وان تأخذ بعين الاعتبار التوصيات المختلفة التي اصدرها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء فيما يتعلق باهداف عقد الامم المتحدة الانمائي ،

وان تذكر انه قد تم الاعتراف في مناقشات الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما يتجلى في قرار المجلس ١٠٨٩ (الدورة ٣٩) وفي تقرير الامين العام ذي العنوان التالي "عقد الامم المتحدة الانمائي في منتصفه" (١)، بأن الشقة بين مستويات المعيشة في البلدان النامية والبلدان المتنامية قد اتسعت بدلا من ان تضيق، وبأن هنالك مجموعة من المؤشرات تظهر بطء التقدم المحرز نحو بلوغ الاهداف المقررة للعقد،

وان تذكر ان البلدان المتنامية قد اتجهت في السنوات الاخيرة اتجاها متزايدا الى تقرير اهداف محددة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بواسطة خطط الانماء القومية،

وان ترى ان هذا العمل لم يقتصر على الآن بقدر كاف من العمل على الصعيد الدولي، وان عقد الامم المتحدة الانمائي يفتقر لذلك الى مجموعة من الاهداف والاغراض الواقعية المحددة تتفق مع حاجات البلدان المتنامية وتسمح بتنسيق برامج عمل اسرة منظمات الامم المتحدة تنسيقا مرضيا، وتتيح الانتفاع من جهودها ومواردها المالية انتفاعا ارشدا، مما يتيح في الوقت نفسه قيام تعاون افضل بينها وبين الحكومات،

وان ترى ان هذه المجموعة من الاهداف والاغراض الواقعية المحددة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية تمثل عنصرا اساسيا في الامن الاقتصادي للبلدان المتنامية، ولا يكون لها اي معنى ان لم تقتصر بالسياسات والتدابير والموارد الرامية الى ان تؤمن للدول الاعضاء الاحوال اللازمة لنمائها الاقتصادي الحر، وان اهميتها لا تقتصر بالتالي على كل دولة على حدة بل تعد ضرورة ايضا لسلم العالم ورخائه،

وان تذكر ان تحديد هذه الاهداف والاغراض سيهيء وضع المعايير المناسبة لتقدير مدى تقدم عقد الامم المتحدة الانمائي تقديرا افضل مما تسنى حتى الان، وسيحث بالتالي تقدم البلدان المتنامية ويصون امنها الاقتصادي،

واقترعا منها بان بلوغ اغراض عقد الامم المتحدة الانمائي يتوقف على توفر الاستعداد للاشتراك في مجهود مشترك وعلى حسن تنظيم هذا المجهود بحيث يتسنى استخدام الموارد المتوفرة احدى استخدام للقضاء على المعوقات الرئيسية وللعمل بالتالي على تحقيق الانماء السريع،

١- تؤكد من جديد اساس الحاجة الى بلوغ الاغراض العامة المقررة لعقد الامم المتحدة الانمائي في قرار الجمعية العامة ١٧١٠ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١، ليتوصل كل بلد متنام الى تحقيق زيادة ملموسة في معدل النمو، على ان يقوم كل بلد بتحديد هدفه متوخيا تحقيق معدل نمائي سنوي ادنى في مجموع الدخل القومي قدره ٥ في المائة في نهاية العقد؛

٢- وتلتزم من الامين العام، والوكالات المتخصصة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، واللجان الاقتصادية الاقليمية، ما يلي :

(١) المرجع الاخير، الدورة التاسعة والثلاثون، المرفقات، البند ٢ من جدول الاعمال،

(أ) (الاعلام بصورة مشتركة عن الاهداف والاغراض التي قررتها اسرة منظمات الامم المتحدة ؛

(ب) بذل جميع الجهود اللازمة ، في حدود امكانيات ميزانياتهم المادية والاموال الاستثمارية المخصصة للاغراض المعنية ، لتحديد هذه الاهداف والاغراض في الميادين المناسبة التي لم تعد فيها هذه الاهداف بعد تحديدا دقيقا ؛

(ج) القيام ، مع تقدم عمل فريق خبراء التخطيط الانمائي المشار اليه في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٧٩ (الدورة ٣٩) ، بتقصي امكانية تقرير مجموعة من الاهداف والاغراض تكون اكثر شمولاً وتماسكاً ، بحيث يتسنى اعداد كشف حساب عن عقد الامم المتحدة الانمائي والفترات التالية له وايجاد طريقة للتقييم المنتظم للتقدم المحرز ولا احتمالات المستقبل ؛

(د) اعادة النظر في خططهم وبرامجهم في ضوء الاهداف والاغراض المذكورة اعلاه ليتسنى القيام بالحمل الدولي المناسب لدعم الجهود المبذولة على الصعيدين القومي والاقليمي ؛

٣- وتلتزم من الامين العام القيام بما يلي :

(أ) تقديم تقرير مرحلي الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحادية والاربعين مشفوعاً بالتقارير المتعلقة باعادة النظر في برامج الاعمال ، وهي العملية التي طلبها المجلس في الفقرة ٢ من منطوق قراره ١٠٨٩ (الدورة ٣٩) ؛

(ب) احالة هذه التقارير ، مشفوعة بملاحظات المجلس وتوصياته ، الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٨٥ (الدورة ٢٠)

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانداء

ان الجمعية العامة ،

ان ترى ان تعزيز وانداء العلاقات الاقتصادية الدولية ، بما فيها العلاقات التجارية ، عامل هام في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في جميع انحاء العالم ،

وان تدرك ضرورة تقديم الحلول المناسبة لمشاكل التجارة والانداء الملحة في البلدان المتنامية ، وذلك بزيادة نصيبها في التجارة العالمية ، وتحسين حصيلة صادراتها ، وزيادتها تدفق المساعدات الانمائية اليها ،

وان تراعى ضرورة تشجيع التوسع والتنوع في جميع تيارات التجارة الدولية ،

وان تدرك القيمة التاريخية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، واهميته في تعزيز مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وفي التقدم نحو سياسة دينمية جديدة في ميدان التجارة الدولية والاقتصاد ،

واقترانها بأنها بان تنفيذ توصيات المؤتمر ، في ضوء وثيقة المؤتمر النهائية (١) ، سيساهم ليس فقط في تعجيل الاقتصادى للبلدان المتنامية وبالتالي في تقدم الاقتصاد العالمى في مجموعه ، بل ايضا في تعزيز السلم والامن الدوليين ،

وقد نظرت في الوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد وفي تقريره (١) ،

وان تعرب عن امليها في ان تكون الدول الاعضاء قد اجرت دراسة مستفيضة للمشاكل التي اثارها المؤتمر وللتوصيات الواردة في وثيقته النهائية ،

وان تشير الى قرارها ١٩٩٥ (الدورة ١٩) المتخذ في ٣٠ كانون الاول (ديسمبر)

١٩٦٤ ،

وقد درست التقرير السنوى لمجلس التجارة والاقتصاد عن عام ١٩٦٥ (٢) ،

وان تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٠٠٠ (الدورة ٣٧) المتخذ في

٢٠ تموز (يوليه) ١٩٦٤ ، وقراره ١٠١١ (الدورة ٣٧) المتخذ في ٢٤ تموز (يولييه)

١٩٦٤ ، وقراره ١٠٩٥ (الدورة ٣٩) المتخذ في ٢٣ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٥ ،

١- تحيط علما مع التقدير بالوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد وبقراره ؛

٢- وتحيط علما كذلك بالتقرير السنوى لمجلس التجارة والاقتصاد عن عام ١٩٦٥ ، وبالملاحظات

الواردة في تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى عن الشطر الاول من دورته التاسعة والثلاثين المستأنفة (٣) ؛

٣- وتقرر ، وفقا لقرار مجلس التجارة والاقتصاد ٢٢ (د ١ - ١) المتخذ في ٢٩ تشرين

الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ وقراره ٥ (الدورة ١) المتخذ في ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٥ ،

انشاء مقر لمانة المؤتمر ، على اساس دائم ، في جنيف ومكتب للاتصال بمقر الامم المتحدة في نيويورك ؛

(١) ' اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ' ، المجلد الاول ، ' الوثيقة النهائية

والتقرير ' (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64.II.B.11) .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/6023/Rev.1) .

(٣) المرجع الاخير ، الملحق رقم 3A (A/6003/Add.1) .

- ٤- وتعرب عن ارتياحها لان المؤتمر قد هياً لنفسه ، بانتخاب مجلس التجارة والاقتصاد الذى انشأ بدوره هيئاته الفرعية وحدد اختصاصاتها ، الاطار المناسب اللازم للاسهام بصورة فعالة في حل مشاكل التجارة الانمائية الرئيسية ؛
- ٥- وتلاحظ مع التقدير طريقة العمل التي اتبعها المجلس في دورته الاولى والتي اسفرت عن وضع برنامج للاعمال وتعيين التوصيات التي ينبغي اعطاؤها الاولوية المطلقة ؛
- ٦- وتعرب عن قلقها الشديد لعدم التقدم في حل المشاكل الموضوعية التي واجهها المؤتمر ، وتؤكد من جديد الحاجة الماسة المستمرة الى ان تقوم الدول الاعضاء ، في ضوء الوثيقة النهائية للمؤتمر ، بايلاء المراعاة التامة ، في سياساتها التجارية والانمائية ، لحاجات البلدان المتنامية والحاجة الى اتخاذ التدابير السريعة الحاسمة الملحومة الموضوعية لحل هذه المشاكل ؛
- ٧- وتدعو المجلس الى ايلاء اهتمام خاص ، في تنفيذ برنامج اعماله ، لمشاكل تجارة السلع الاساسية التي تتطلب اتخاذ اجل التدابير ؛
- ٨- وتدعو الى حكومات الدول الاعضاء في المؤتمر مواصلة بحث سياساتها واتخاذ التدابير الجماعية او الفردية حسب الامكان ، في ضوء الوثيقة النهائية للمؤتمر ، بغية تنفيذ توصيات المؤتمر في الميادين المختلفة التي تتناولها برامجها القومية والدولية ؛
- ٩- وتطلب كذلك الى حكومات الدول الاعضاء في المؤتمر بذل اقصى الجهود الممكنة ، في اطار المؤتمر ، الذى علق اهمية كبيرة على المبادئ المنظمة للعلاقات التجارية الدولية والسياسات التجارية المفضية الى الانماء (١) ، بغية الوصول ، في اقرب وقت ممكن ، الى اكبر قدر من الاتفاق على المبادئ والسياسات ؛
- ١٠- وتؤيد قرار المجلس باجراء استعراض سنوى للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات المؤتمر وفي انجاز برنامج اعماله ؛
- ١١- وتطلب الى الدول الاعضاء في المؤتمر اتخاذ الخطوات اللازمة لتقديم المعلومات ، بالشكل الذى تراه مناسباً ، عن التدابير المتخذة فيما يتصل بوظائف المجلس وعلى اساس الوثيقة النهائية للمؤتمر ، الامر الذى سيمكن المجلس من استعراض تنفيذ توصيات المؤتمر استعراضاً فعالاً سريعاً ، بحيث يتسنى تركيز الاهتمام على المسائل الموضوعية في ميدان التجارة والاقتصاد ؛

(١) انظر : ' اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ' ، المجلد الاول ، الوثيقة النهائية والتقارير ' (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64. II. B. 11) ، المرفقات A.I.1 ، A.I.2 ، A.I.3 ص ١٨ و ٢٥ و ٢٦ .

١٢- وتلاحظ مع الارتياح ان الترتيبات تتخذ فعلا لضمان قيام التعاون العملي الوثيق بين المؤتمر ، واللجان الاقتصادية الإقليمية ، ومكتب الامم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت ، والوكالات المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛

١٣- وتدعو الوكالات المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، واللجان الاقتصادية الإقليمية ، ومكتب الامم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت ، الى مواصلة مراعاة توصيات المؤتمر الداخلية في نطاق اختصاصها عند وضع وتنفيذ برامجها المختلفة ، والى ان تسهم ، حسب الاقتضاء ، في اعمال المؤتمر والمجلس ؛

١٤- وتدعو الهيئات الدولية الاخرى المعنية ، بما فيها مجموعة البلدان الاطراف المتعاقدين في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، الى مراعاة توصيات المؤتمر والى التعاون ، حسب الاقتضاء ، في اعمال المؤتمر والمجلس ؛

١٥- وتقرر عقد الدورة الثانية للمؤتمر في الشطر الاول من عام ١٩٦٧ ، حسب توصية المجلس في قراره ٢٠ (الدورة ٢) المتخذ في ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، وتعرب عن ثقتها بأن الدول الاعضاء في المؤتمر ستسعى في هذه الاثناء ، بواسطة المجلس وهيئاته الفرعية ، الى تركيز الاهتمام على مسائل التجارة والانماء الموضوعية والى احراز تقدم مرض في حلها ؛

١٦- وتلتزم من المجلس ان يقترح ، وفقا للفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (الدورة ١٩) ، زمان دورة المؤتمر الثانية ومكانها ، الذي يفضل ان يكون في احدى البلدان المتنامية ، وذلك لكي يتسنى للجمعية العامة تقرير اللازم في دورتها الحادية والعشرين .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٨٦ (الدورة ٢٠)

التجارة العابرة (الترانزيت) للبلدان غير الساحلية

ان الجمعية العامة ،

ان ترى ان تعزيز الانماء الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التجارة الدولية يقتضي اتاحة التسهيلات الكافية للبلدان غير الساحلية لتمكينها من التغلب على آثار وضعها الجغرافي في تجارتها ،

وان تشير الى قرارها ١٠٢٨ (الدورة ١١) المتخذ في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٧ ، الذي اعربت فيه عن ادراكها لمشاكل البلدان غير الساحلية ، ودعت فيه حكومات الدول الاعضاء

الى ان تعترف اعترافا كاملا بحاجات الدول الاعضاء غير الساحلية ، في ميدان التجارة العابرة (الترانزيت) ، وان تتيح لها ، بناء على ذلك ، التسهيلات الكافية في هذا الصدد على ضوء القانون الدولي وما جرى عليه العمل ، مع مراعاة الحاجات المقبلة الناتجة عن الانماء الاقتصادى للدول غير الساحلية ،

وان تأخذ بمعين الاعتبار التوصية الواردة في المرفق A.VI.1 التابع للوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء (١) ، التي مهدت السبيل لوضع اتفاقية التجارة العابرة للبلدان غير الساحلية ،

وان تلاحظ مع الارتياح انه قد تم ، بناء على هذه التوصية ، عقد اتفاقية التجارة العابرة للدول غير الساحلية في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة العابرة للبلدان غير الساحلية بوصفها خطوة اولى في سبيل توفير الاوضاع الطبيعية للتجارة العابرة لجميع البلدان غير الساحلية ،

١- تؤكد من جديد المبادئ الثمانية المتعلقة بالتجارة العابرة للبلدان غير الساحلية التي اقرها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في دورته الاولى المعقودة في عام ١٩٦٤ ، والواردة في المرفق A.I.2 التابع لوثيقة المؤتمر النهائية (٢) ؛

٢- وتلتزم التوقيع على اتفاقية التجارة العابرة للدول غير الساحلية في موعد اقصاه ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، والتصديق عليها او الانضمام اليها في اقرب وقت ممكن بغية تعزيز الانماء الاقتصادى والاجتماعى للبلدان غير الساحلية عن طريق التجارة الدولية ؛

٣- وتلتزم من الامين العام للامم المتحدة والامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء الاسترشاد باحكام هذا القرار واحكام الاتفاقية المذكورة اعلاه في مساعدة البلدان غير الساحلية على تذليل المصاعب التي تصادفها في ميدان التجارة العابرة .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٨٧ (الدورة ٢٠)

تمويل الانماء الاقتصادى

ان الجمعية العامة ،

(١) المرجع الاخير ، ص ٦٢ .

(٢) المرجع الاخير ، ص ٢٥ .

ان تشير الى قرارها ١٣١٨ (الدورة ١٣) المتخذ في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ بالعنوان التالي " تشجيع التدفق الدولي لرؤوس الاموال الخاصة " ، وقرارها ١٧١٠ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ بالعنوان التالي " عقد الامم المتحدة الانمائي : برنامج للتعاون الاقتصادي الدولي " ،
وان تاخذ بعين الاعتبار التوصيات الواردة في المرفق A.IV.2 من الوثيقة النهائية لمؤتمر التجارة والانماء (١) ،

وقد نظرت في التوصيات المتعلقة بتشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة في البلدان المتنامية التي وردت في المرفق A.IV.12 التابع للوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء (٢) ،
وان تحيط علما مع الاهتمام بالتقريرين الرابع والخامس للامين العام عن تشجيع التدفق الدولي لرؤوس الاموال الخاصة (٣) ،

وان تؤكد من جديد ان الاستثمارات الاجنبية الخاصة ، عندما تقدم بشروط مرضية لكل من البلدان المصدرة لرؤوس الاموال والبلدان المستوردة لها ، يمكن ان تسهم في تحقيق التنويع والانماء الاقتصادي للبلدان المتنامية المستوردة لرؤوس الاموال الخاصة ، وفي تسجيل نقول المعارف التقنية والادارية الى هذه البلدان ،

(١) تطلب الى الحكومات ان تنظر باهتمام في التوصيات الواردة في المرفق A.IV.12 التابع للوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ؛

٢- وتدعو الحكومات الى ايلاء الاهتمام اللازم لما اوصى به مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء من التدابير والاعمال الرامية الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة في البلدان المتنامية ، مع مراعاة الدائمة للقوانين والانظمة المختصة في كل بلد ، ولضرورة احترام سيادة البلدان التي يجري فيها الاستثمار ؛

٣- وتلتزم من الامين العام تذكر هذه التدابير والاعمال عند اعداد دراساته المقبلة عن تشجيع التدفق الدولي لرؤوس الاموال الخاصة ، وفقا لاحكام المرفق المذكور في الفقرة ١ اعلاه ،

(١) المرجع الاخير ، ص ٤٣ .

(٢) المرجع الاخير ، ص ٤٩ .

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة السابعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٠ من جدول الاعمال ، الوثيقتان E/3905 و Add.1 ؛ والمرجع الاخير ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٨ من جدول الاعمال ، الوثيقتان E/4038 و Add.1 .

وكذلك لا يحكم قرار الجمعية العامة ١٣١٨ (الدورة ١٣) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٢٢ (الدورة ٣٤) المتخذ في ٣ آب (اغسطس) ١٩٦٢ ؛

٤- وتتالم الى ان يجرى ، في موعد قريب ، نشر النتائج التي يتوصل اليها الامين العام في هذا الميدان .

الجلسة العامة ١٤٠٤
٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٨٨ (الدورة ٢٠)

تسجيل تدفق رؤوس الاموال والمساعدة التقنية
الى البلدان المتنامية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٩٣٨ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ الذي التمت فيه من الامين العام استعراض المشاكل المفهومية والمنهجية في قياس تدفق رؤوس الاموال والمعونة ، وتقديم الاقتراحات اللازمة لجعل عرض البيانات المتعلقة بهذا التدفق يجرى على ارشد واشمل نحو ممكن ،

وان تأخذ بعين الاعتبار التوصية الواردة في الجزء ثالثا من المرفق 2.A.IV. التابع للوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد (١) ، بأن يسعى كل بلد من البلدان ذات الاقتصاد المتقدم الى تقديم الموارد المالية اللازمة الى البلدان المتنامية بحد ادنى صاف يقرب ، قدر المستطاع ، من نسبة واحد في المائة من دخله القومي ، مع مراعاة الوضع الخاص لبعض البلدان التي تستورد رؤوس الاموال اكثر مما تصدرها ،

وان تأخذ بعين الاعتبار كذلك التوصيات الواردة في المرفق 4.A.IV. التابع للوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد (٢) التي تحدد الاهداف التي ينبغي بلوغها في ازالة المصاعب التي تعانيها البلدان المتنامية في ظل برامج المعونة المنطوية على نقل رؤوس الاموال بين الحكومات بشكل قروض وفي الحصول على الائتمانات المعروض اقراضها للبلدان المتنامية ،

(١) انظر : ' اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ' ، المجلد الاول ، ' الوثيقة

النهائية والتقارير ' (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64.II.B.11) ، ص ٤٣ .

(٢) المرجع الاخير ، ص ٤٤ .

واهم اسباب تلك المصاعب قصر آجال السداد ، وارتفاع اسعار الفائدة ، والقيود الناشئة عن ضرورة استخدام الائتمانات في مشاريع معينة وفي شراء المشتريات من البلدان المقدمة لرؤوس الاموال ،
وان تلاحظ التوصيات الواردة في المرفق ٨.١٧.5 من الوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد (١) فيما يتعلق بمشكلة خدمة الديون في البلدان المتنامية ، وكون خدمة الديون الخارجية تشكل عبئا متزايدا على موارد هذه البلدان ،

وان تعيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٨٨ ألف (الدورة ٣٩) المتخذ في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ الذي يوصي حكومات الدول الاعضاء النامية بالنظر بعين العطف ، ودون ابطاء ، في تحسين شروط اقراض البلدان المتنامية تحسينا ملموسا بالقيام مثلا بتمديد آجال السداد ، وخفض اسعار الفائدة ، واعطاء السهل اللازمة لسداد اصل الدين وفوائد ،

وان تحيط علما كذلك بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٨٨ باء (الدورة ٣٩) المتخذ في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ بشأن تمويل الانماء الاقتصادي ، ولا سيما المشاكل المفهومية والمنهجية في قياس تدفق رؤوس الاموال والمعونة الى البلدان المتنامية ،

وان تشير كذلك الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٨٩ (الدورة ٣٩) المتخذ في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، الذي يحث ، في الفقرة ١ ، الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولا سيما البلدان النامية ، على القيام بما يلي :

(أ) ان تتخذ فورا جميع الخطوات الممكنة لزيادة التدفق الفعلي لرؤوس الاموال الدولية الى البلدان المتنامية حتى المستوى المبين في التوصية الواردة في المرفق ٨.١٧.2 التابع للوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، وذلك في جميع الحالات التي لم يتم فيها بعد بلوغ هذا المستوى ،

(ب) ان تضع من الاحكام والشروط ما يكفل عدم صيرورة خدمة هذا التدفق الاكبر لرؤوس الاموال عبئا اثقل من اللازم على كاهل البلدان المتنامية مما ينتقص من فرص مواصلة نموها ،

وان تذكر ان البيانات التي تجميعها المنظمات الدولية عن حركات رؤوس الاموال والمساعدة الاقتصادية غير كافية لاجراء اى تحليل للتمويل الخارجي من النوع اللازم للتقييم المنتظم للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في عقد الامم المتحدة الانمائي ،

وقد نذرت في تقريرى الامين العام المعنويين كما يلي : " التدفق الدولي لرؤوس الاموال الطويلة الاجل والتبرعات الرسمية ، ١٩٦١ - ١٩٦٤ " (٢) ، و " قياس تدفق رؤوس الاموال الطويلة الاجل والتبرعات الرسمية : المفاهيم والمناهج " ، (٣) ،

(١) المرجع الاخير ، ص ٤٦ .

(٢) E/4079/Rev.1 و Add.1 .

(٣) A/5732 .

١- تصرب عن قلقها لقصور التدفق الصافي للمساعدة الدولية ورؤوس الاموال الطويلة الاجل الى البلدان المتنامية عن تحقيق الزيادة اللازمة في السنوات الاربعة ما يؤخر التقدم نحو بلوغ هدف الواحد في المائة المحدد في التوصية الواردة في الجزء ثالثا من المرفق A.IV.2 التابع للوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ؛

٢- وتكرر طلبها الى البلدان النامية بأن تتخذ التدابير العاجلة لتعجيل وتأمين تدفق المساعدة الدولية ورؤوس الاموال الطويلة الاجل الى البلدان المتنامية تحقيقا للهدف المذكور اعلاه ؛

٣- وتحث البلدان النامية على ان تذكر ، عند وضع سياساتها المنظمة لشروط اقراض البلدان المتنامية ، الاهداف المقررة في المرفق A.IV.4 التابع للوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، وذلك لتحقيق تعاون مالي ابلغ دلالة واكثر اطرادا مع البلدان المتنامية ولتأمين زيادة فعالية برامج المعونة ؛

٤- وتلتزم من هيئات الامم المتحدة المختصة وغيرها من المؤسسات المالية الدولية ان تتخذ الخطوات العاجلة اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في المرفق A.IV.5 التابع للوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد والمتعلقة بمشكلة خدمة الديون الخارجية للبلدان المتنامية ؛

٥- وتلتزم من الامين العام مواصلة الدراسة المطلوبة منه في قرارها ١٩٣٨ (الدورة ١٨) ، وتقديم اقتراحاته الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحادية والاربعين والى الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٨٩ (الدورة ٢٠)

انشاء منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي

ان الجمعية العامة ،

ان ترى ان الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٩٤٠ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ بشأن الحاجة الى اجراء بعض التغييرات في اجهزة الامم المتحدة القائمة لاقامة منظمة قادرة على مضاعفة وتركيز وتمجيل الجهود التي تبذلها الامم المتحدة من اجل الانماء الصناعي قد قوبل بالتأييد القاطع في جميع الاجتماعات التي عقدتها عن هذا الموضوع هيئات الامم المتحدة المختلفة منذ ذلك الحين ،

وان تذكر توصية لجنة الانماء الصناعي في دورتها الرابعة والخامسة بالاسراع في انشاء وكالة متخصصة للانماء الصناعي ،

وان تأخذ بعين الاعتبار الاقتراح الوارد في تقرير لجنة الخبراء الاستشارية (١) بشأن انشاء منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ،

وان تأخذ بعين الاعتبار كذلك التوصية الواردة في المرفق 1.III.A التابع للوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء (٢) بأن تتخذ الجمعية العامة التدابير المناسبة بغية انشاء وكالة متخصصة للانماء الصناعي ،

وان تذكر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٨١ واو (الدورة ٣٩) المتخذ في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ الذي احاط فيه المجلس علما مع التقدير بالتقرير الذي اعده الامين العام عن نطاق وكالة متخصصة للانماء الصناعي وهيكلها ووظائفها (٣) ، وقرار المجلس ١٠٣٠ بـ (الدورة ٣٧) المتخذ في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٦٤ ،

وان تحيط علما بالرغبة العامة في انشاء منظمة للانماء الصناعي تعنى بجميع نواحيه ،

١- تقرر ان تنشئ ، في اطار الامم المتحدة ، منظمة مستقلة تعنى بتعزيز الانماء الصناعي وتسمى منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ؛

٢- وتقرر ان يجرى تمويل النشاطات الادارية والبحثية لهذه المنظمة من الميزانية العادية للامم المتحدة ، وان يجرى تمويل نشاطاتها التنفيذية من التبرعات التي تقدمها اليها حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكذلك عن طريق الاشتراك في برنامج الامم المتحدة الانمائي على نفس اساس اشتراك المنظمات المشتركة الاخرى ؛

٣- وتقرر ان يكون مجلس الانماء الصناعي هو الهيئة الرئيسية للمنظمة ؛

(١) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٤ (E/3781) ، المرفق الثامن .

(٢) انظر : ' اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ' ، المجلد الاول ، ' الوثيقة النهائية والتقرير ' (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64.II.B.11) ص ٣٤ .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٤٠ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5826 .

٤- وتلتزم من الامين العام اتخاذ الترتيبات اللازمة ، وفقا للمادة ١٠١ من ميثاق الامم المتحدة ، لكي تنشأ فورا امانة كافية دائمة متفرغة تكون جزءا من المنظمة ، وتفيد من التسهيلات والمرافق الاخرى المناسبة الموجودة لدى الامانة العامة للامم المتحدة ؛

٥- وتقرر اسناد رئاسة امانة المنظمة الى مدير تنفيذي يعينه الامين العام للامم المتحدة وتقرر تعيينه الجمعية العامة ؛

٦- وتقرر انشاء لجنة خاصة معنية بمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، تكون مؤلفة من ست وثلاثين دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ويختار اعضاؤها وفقا لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل ، وتتولى اعداد الاجراءات والترتيبات اللازمة لتنظيم سير العمل والادارة في المنظمة المنشأة بموجب الفقرات ١ - ٥ اعلاه ، مع مراعاة تقريرى الامين العام الى الجمعية العامة (١) ، ومذكرة الامين العام (٢) ، وتقريرى لجنة الانماء الصناعي (٣) والآراء المختصة التي ابدت في هذه اللجنة ، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وفي مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، وفي الجمعية العامة ، كما تتولى اعلام لجنة الانماء الصناعي عن ذلك في دورتها السادسة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية والاربعين ، والجمعية العامة في دورتها العادية والحشرين ؛

٧- وتقرر القيام ، في ضوء التجربة المكتسبة ، ببحث مدى فعالية هذه الترتيبات النظمية وتداولها في المستقبل للبت فيما قد يلزم اجراؤه من التغييرات والتحسينات لتلبية الحاجات المتزايدة في ميدان الانماء الصناعي تلبية تامة ؛

٨- وتلاحظ مع الارتياح أن الامين العام قد قام ، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٨١"١٠" (الدورة ٣٩) المتخذ في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، باجراء زيادة ملموسة في اعتمادات ميزانية مركز الانماء الصناعي لتمكينه من اداء وظائفه العالية والجديدة ؛

٩- وتحارب عن تقديرها للاعمال التي قام بها مركز الانماء الصناعي منذ انشائه وللجهود التي بذلها مفوض الانماء الصناعي في ميدان التصنيع في حدود الامكانيات المادية المحدودة المتوفرة ؛

(١) المرجع الاخير ، الوثيقتان A/5826 و A/6070/Rev.1 .

(٢) A/C.2/L.794 .

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (E/4065) .

والمرجع الاخير ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (E/3869) ؛

- ١٠- وتعرب عن ارتياحها الى المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والثلاثين بشأن عقد ندوة دولية وندوات اقليمية عن الانماء الصناعي ؛
- ١١- وتلتزم من الامين العام ان يأخذ بعين الاعتبار ، عند الاعداد لتنظيم الندوات ، المقررات الواردة في هذا القرار .

الجلسة العامة ١٤٠٤
٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

* *

قامت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٤٠٨ المفقودة في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، وبناء على اقتراح رئيس الجمعية ، بتعيين اعضاء اللجنة الخاصة المعنية بمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي المنشأة بموجب الفقرة ٦ من القرار السالف .

وتتألف اللجنة الخاصة من الدول التالية: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، واوغندا ، وايطاليا ، وباكستان ، والبرازيل ، والبيرو ، وتايلند ، والتشاد ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتونس ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، والجمهورية التونسية المتعددة ، ورومانيا ، والسودان ، وسوريا ، والسويد ، وغينيا ، وفرنسا ، وفلندا ، والفيليبين ، وكوبا ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، وليبيا ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ونيجييريا ، والهند ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان ، ويوغوسلافيا .

القرار ٢٠٩٠ (الدورة ٢٠)

دور الامم المتحدة في اعداد التقنيين القوميين
اللازمين للتصنيع السريع للبلدان المتنامية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٨٢٤ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٢٩ (الدورة ٣٧) المتخذ في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٦٤ ،

وان تعلق اهمية كبيرة على اعداد التقنيين القوميين اللازمين للتصنيع السريع للبلدان المتنامية على اساس احدث منجزات العلم والتقنية ،

وان ترى ان تقرير الامين العام (١) قد احيل ، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٢٩ (الدورة ٣٧) ، الى حكومات الدول الاعضاء ، والوكالات المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، واللجان الاقتصادية الاقليمية ، ولجنة الانماء الصناعي ، لابداء ملاحظاتهم وتوصياتهم بشأنه ،

ورغبة منها في الاسهام بقسط اكبر في حل مشكلة اعداد التقنيين القوميين اللازمين للتصنيع السريع للبلدان المتنامية بغية بلوغ اهداف عقد الامم المتحدة الانمائي ،

١- تحيط علما مع التقرير بالقيم الذي اعده الامين العام بالتعاون مع الوكالات المتخصصة ؛

٢- وتثني على مركز الانماء الصناعي والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لنشاطاتها في مجال اعداد التقنيين القوميين اللازمين للتصنيع السريع للبلدان المتنامية ، مثل الندوات ، والعلاقات الدراسية ، والدورات التدريبية والدراسات العالية ، المضطلع بها في اطار برامج الامم المتحدة للمساعدة التقنية ؛

٣- وتلتزم من مركز الانماء الصناعي الاستمرار والتوسع في هذه النشاطات الممولة من موارد برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وتنسيقها مع النشاطات المتصلة بها التي تقوم بها الوكالات المتخصصة المعنية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، واللجان الاقتصادية الاقليمية ؛

٤- وتلتزم من الحكومات ، والوكالات المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، واللجان الاقتصادية الاقليمية ، النظر في التوصيات الواردة في التقرير المذكور اعلاه ، وموافاة الامين العام بملاحظات واقتراحاتها ؛

٥- وتلتزم من الامين العام موافاة لجنة الانماء الصناعي في دورتها السابعة بتقرير عن التدابير المتخذة وفقا للفقرتين ٣ و ٤ اعلاه وعن الاقتراحات المتعلقة بالتدابير الاخرى التي يصح اتخاذها في هذا الميدان ، وذلك لكي تقدم اللجنة توصياتها بشأن هذه المسألة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثالثة والاربعين للنظر فيها وعرضها على الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

(١) المرجع الاخير ، الدورة السابعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٢ من جدول الاعمال ،

الوثائق E/3901 و Add.1 و Add.2 .

القرار ٢٠٩١ (الدورة ٢٠)

نقل التقنية الى البلدان المتنامية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٧١٣ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ بشأن دور براءات الاختراع في نقل التقنية الى البلدان المتنامية ،

وقد نذرت في التوصيات الواردة في المرفق A.IV.26 التابع للوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (١) ،

وان تعيظ علما مع التقرير بتقريرى الامين العام عن دور براءات الاختراع في نقل التقنية الى البلدان المتنامية (٢) وعن الترتيبات القائمة بين المؤسسات لتلبية الحاجات المالية والادارية والتقنية للبلدان المتنامية (٣) ،

وان تلاحظ ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي قد طلب في قراره ١٠١٣ (الدورة ٣٧) المتخذ في ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٦٤ اتخاذ التدابير المناسبة في ضوء توصيات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ،

وان تؤكد من جديد ان الوصول الى المعارف التقنية والادارية ، المشمولة ببراءات الاختراع وغير المشمولة بها ، امراساسي للانماء الاقتصادى للبلدان المتنامية ولتصنيعها ،
وان ترى ان الاتفاقات والممارسات الدولية الحالية قد تكون غير كافية لمعالجة المشاكل الناشئة فيما يتعلق بنقل المعارف التقنية ،

وان ترى كذلك وجوب تشجيع هذا النقل باتخاذ التدابير المناسبة من جانب البلدان النامية والبلدان المتنامية ،

١- تؤيد التوصيات الواردة في المرفق A.IV.26 التابع للوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وفي قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٠١٣ (الدورة ٣٧) ؛

-
- (١) انظر : ' اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ' ، المجلد الاول ، ' الوثيقة النهائية والتقرير ' (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64.II.B.11) ، ص ٥٧ .
(٢) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 65.II.B.1 .
(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٨ من جدول الاعمال ، الوثيقتان E/4038 و Add.1 .

٢- وترحب بمبادرة اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء الى تضمين برنامج اعمالها موضوع "الترتيبات القائمة بين المؤسسات العامة والخاصة لنقل المعارف التقنية المشمولة ببراءات الاختراعات وغير المشمولة بها " ؛

٣- وتلتبس من الامين العام ان يقوم ، مع مراعاة اعمال اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء ، ولجنة الانماء الصناعي ، ولجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة التابعة لمجلس التجارة والانماء ، وبعد التشاور مع المنظمات الاقليمية والدولية المعنية ، مواصلة دراسته لأمور التالية :

(أ) مدى كفاية الممارسات القومية والدولية الحالية لنقل المعارف التقنية المشمولة ببراءات الاختراع وغير المشمولة بها الى البلدان المتنامية ، وامكانية استحداث طرق محسنة بما في ذلك بعض الاحكام النموذجية ؛

(ب) التدابير القومية والدولية والترتيبات النظامية ، بما في ذلك جمع البيانات والمعلومات العلمية والتقنية ونشرها بصورة منتظمة لتشجيع النقل السريع الفعّال للمعارف التقنية ، وخاصة من المؤسسات الصناعية الخاصة والعامة في البلدان النامية الى المؤسسات الصناعية في البلدان المتنامية ؛

(ج) مشاكل الحصول على المعارف التقنية ، التي تصادفها خاصة البلدان المتنامية ؛

(د) التدابير الاخرى الرامية الى تقديم مساعدة تقنية ومالية خاصة في نواح معينة الى البلدان المتنامية التي تحاول الاستزادة من المعارف التقنية والادارية وتكييفها وفقا لحاجاتها الخاصة ؛

٤- وتلتبس من الهيئات الدولية المختصة ، بما فيها هيئات الامم المتحدة ومكتب الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية ، ايلاء اهتمام خاص للطلبات التي تقدمها حكومات البلدان المتنامية للحصول على المساعدة التقنية في ميدان تنظيم الملكية الصناعية تشريعيا واداريا ؛

٥- وتلتبس كذلك من الامين العام اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التنسيق والتعاون الفعّالين في الاعمال التي ستضطلع بها هيئات الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المشار اليها آنفا لتنفيذ المهام المبينة في الفقرتين ٣ و ٤ من هذا القرار ؛

٦- كما تلتبس من الامين العام تقديم تقرير مرحلي عن النشاطات الموكولة اليه بموجب الفقرتين ٣ و ٤ اعلاه ، الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية والاربعين ، والى هيئات الامم المتحدة المختصة الاخرى في الدورات التي تعقدها عام ١٩٦٢ .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٩٢ (الدورة ٢٠)
تحويل الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح
الى الحاجات السلمية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٨٣٧ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر)
١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٣١ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ بشأن
تحويل الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح الى الحاجات السلمية ،

وان تأخذ بعين الاعتبار قرارها ١٧١٠ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ كانون الاول
(ديسمبر) ١٩٦١ بشأن عقد الامم المتحدة الانمائي ، الذي دعا الى وضع الاقتراحات اللازمة ،
فيما يتعلق بحدود امورها منها استخدام الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح في اغراض الانماء الاقتصادي
والاجتماعي ، لاسيما في البلدان المتنامية ،

وان تشير كذلك الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٨٢ (الدورة ٣٦) المتخذ
في ٢ آب (اغسطس) ١٩٦٣ بشأن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ، ولا سيما
الى احكامه المتعلقة بالفوائد التي قد يعود بها نزع السلاح على البرامج الاقتصادية والاجتماعية
في جميع انحاء العالم ، وقرار المجلس ١٠٨٧ (الدورة ٣٩) المتخذ في ٣٠ تموز (يوليو)
١٩٦٥ ،

وان تذكر التوصية الواردة في المرفق A.VI.10 التابع للوثيقة النهائية لمؤتمر الامم
المتحدة للتجارة والانماء (١) ، التي اشارت الى ضرورة ايلاء الاهتمام اللازم للنواحي التجارية
في البرنامج الاقتصادي لنزع السلاح ، وذلك عند القيام ، في اطار الامم المتحدة ، بالنظر في
الدراسات المتعلقة بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح وبوضع الاقتراحات اللازمة بشأنها ،
وفقا لقرارات الجمعية العامة المختصة ،

وقد نظرت في تقرير الامين العام عن تحويل الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح الى
الحاجات السلمية (٢) وفي الفصلين المختصين من تقريرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٣) ،

-
- (١) انظر : ' اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ' ، المجلد الاول ، ' الوثيقة
النهائية والتقارير ' منشورات الامم المتحدة ، رقم البيع : 64.II.B.11 ، ص ٦٥ .
(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات
البند ٦ من جدول الاعمال ، الوثيقة E/4042 .
(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، الملحق رقم ٣ (A/5803) ،
الفصل الثاني ؛ المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٣ (A/6003) ، الفصل الثالث .

- ١- تحيط علماً بتقرير الأمين العام وبمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛
 - ٢- وتعرب عن تقديرها للحكومات للمعلومات التي تلقاها الأمين العام حتى الآن ؛
 - ٣- وتأمل ان تبذل حكومات الدول الاعضاء ، لا سيما حكومات البلدان التي تعنيها المسألة الى حد ملموس ، جهوداً جديدة لمباشرة الدراسات القومية المتعلقة بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ، وان تحيل هذه الدراسات الى الأمين العام في اقرب وقت ممكن ؛
 - ٤- وتلتزم من الأمين العام ان يواصل اعلام الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الدراسات القومية المقدمة اليه بشأن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ، وعن الدراسات الدولية المضطلع بها في اطار برنامج منسق للجنة المشتركة بين الوكالات التي انشأتها لجنة التنسيق الادارية ، وكذلك عما يستنسبه من الدراسات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية ؛
 - ٥- وتقرر ادراج هذا البند في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الحادية والعشرين .
- الجلسة العامة ١٤٠٤
٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٩٣ (الدورة ٢٠)

برنامج الامم المتحدة الانمائي

ان الجمعية العامة ،

- ان تشير الى قرارها ١٧١٥ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ الذي حددت فيه مبلغاً مستهدفاً قيمته ١٥٠ مليون دولار للتبرعات للبرنامج الموسع للمساعدة التقنية وللصندوق الخاص لعام ١٩٦٢ ، وقرارها ١٨٣٣ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ الذي وافقت فيه على النظر في تحديد مبالغ مستهدفة جديدة لهذين البرنامجين في دورتها التاسعة عشرة ،
- وان ترى ان معدل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتنامية لا يزال ، في منتصف عقد الامم المتحدة الانمائي ، بعيداً عن ان يكون مرضياً ،
- وان تشير الى بيان الأمين العام الذي نادى فيه برفع المبلغ المستهدف للبرنامجين الى ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار (١) ،

وقد اعطت علما ببياني الرئيس التنفيذي لمكتب المساعدة التقنية (١) والمدير العام للصندوق الخاص (٢) اللذين افادا فيهما ان الحاجات الملحة للبلدان المتنامية لا يمكن ان تلبي تلبية فعالة الا بتوفر اموال اضافية ،

وقد لاحظت كذلك مع الارتياح ان عددا من الحكومات قد اعلنت في مؤتمر الامم المتعد لعقد التبرعات للبرنامج الموسع للمساعدة التقنية والصندوق الخاص ، المعقود في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، عن زيادة تبرعاتها للبرنامجين ، بحيث اصبح من المنتظر الآن ان يصل مجموع التبرعات الى حوالي ١٥٥ مليون دولار ،

تلتزم من الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة اعادة النظر في التبرعات التي تقدمها لمؤازرة اعمال برنامج الامم المتحدة الانمائي بحيث يمكن لموارده المالية السنوية ان تصل الى الهدف المحدد بما قيمته ٢٠٠ مليون دولار في المستقبل القريب .

الجلسة العامة ١٤٠٤
٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٩٤ (الدورة ٢٠)
اقرار اعتماد الاموال المرصدة للبرنامج الموسع
للمساعدة التقنية لعام ١٩٦٦

ان الجمعية العامة ،

ان تلاحظ ان لجنة المساعدة التقنية قد استعرضت توصيات مكتب المساعدة التقنية برصد الاعتمادات المالية اللازمة للمنظمات المشتركة للسنة الثانية من برنامج عامي ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، واقترتها ،

١- تقر الاعتمادات المالية التالية التي اذنت لجنة المساعدة التقنية برصدها لكل من المنظمات المشتركة في البرنامج الموسع للمساعدة التقنية من التبرعات والموارد العامة والمبالغ المتأتية من تقديرات النفقات المعلمية :

-
- (١) A/C.2/L.812 . للاطلاع على الموجز انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، اللجنة الثانية ، الجلسة ٩٨٢ ، النبذات ٤٠ - ٥٥ .
(٢) A/C.2/L/811 . للاطلاع على الموجز ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، اللجنة الثانية ، الجلسة ٩٨٢ ، النبذات ٣٢ - ٣٩ .

الاعتمادات	المنظمات المشتركة
(ما يعادلها بدولارات الولايات المتحدة)	
١١٦٣٢٣٣٥	الامم المتحدة
٦٢٣٦٨٥٤	منظمة العمل الدولية
١٤٣٤٥١٠٧	منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة
٩٦٨٠٧٥٠	منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
٢٦٥٦٨٤٩	منظمة الطيران المدني الدولية
٩٦٧١٥٧٨	منظمة الصحة العالمية
٤٥٥٠٤٣	اتحاد البريد العالمي
١٥٢٠٠٧٢	الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية
١٥٦٥٢٤٧	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
	المنظمة الحكومية الدولية الاستشارية للملاحة
٢٥٠٠٠	البحرية
١٠٩١٢٣٠	الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٥٨٨٨٠٨٦٥

المجموع

٢- وتؤيد اللجنة في تحويلها لمدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ان يدخل على هذه الاعتمادات ما قد يلزم من تغييرات لتؤمن بقدر الامكان الاستخدام التام للتبرعات المكتتب بها لقطاع المساعدة التقنية من برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وان يسمح بما تطلبه البلدان المستفيدة وتقره من تحديدات على البرامج القومية ؛

٣- وتلتزم من المدير اعلام مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي عن اية تغييرات تقرر في الدورة التي تعقد بعد اقرارها ؛

٤- وتؤيد اللجنة في تحويلها للمنظمات المشتركة ان ترحل الى سنة ١٩٦٦ المالية رصيد الاموال المحتملة لها لسنة ١٩٦٥ والتي لم تستخدمها او تحولها الى وكالة اخرى ، بموجب احكام الفقرة ٢ اعلاه ، قبل نهاية تلك السنة .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٩٥ (الدورة ٢٠)

استمرار البرنامج الغذائي العالمي

ان الجمعية العامة ،

ادراكا منها للحاجات الكبيرة المتزايدة لشعوب البلدان المتنامية ، وللحاجة الماسة الى مساعدة هذه البلدان في تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي ، ولللام الناجمة عن الجوع وسوء التغذية ،

وان تشير الى قرارها ١٤٩٦ (الدورة ١٥) المتخذ في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠ ، وقرارها ١٧١٤ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، والقرار الذي اتخذه مؤتمر منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ بشأن انشاء برنامج غذائي عالمي تجريبي ،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الحكومية الدولية المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة بشأن مستقبل البرنامج الغذائي العالمي (١) ، المحال اليها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وقد درست تقرير الامين العام للامم المتحدة والمدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة عن التطور المقبل للبرنامج (٢) وكذلك تقرير المدير التنفيذي للبرنامج الغذائي العالمي (٣) ،

وقد نظرت في النتائج التي حققها البرنامج خلال مرحلته الاولى والمساهمة التي يسهم بها في تحقيق اهداف عقد الامم المتحدة الانمائي وحملة التحرر من الجوع التي تضطلع بها منظمة الاغذية والزراعة ،

وان تحيط علما مع الارتياح بالتبرعات التي تم التبرع بها في صورة مواد غذائية ونقود وخدمات من الدول الاعضاء في الامم المتحدة واعضاء منظمة الاغذية والزراعة واعضاءها المنتسبين ، وكذلك بتعاون البلدان المستفيدة في وضع وتنفيذ المشاريع الانمائية التي يتحقق فيها لأول مرة استخدام المحونة الغذائية لغراض الانماء في اطار متعدد الاطراف ،

وان تدرك امكانيات هذا البرنامج الذي تتعاون فيه الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة بواسطة الوحدة الادارية المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة ،

وان تقدر التعاون والمساعدة اللذين حظى بهما البرنامج من الوكالات المتخصصة المعنية ، ومن البرامج التنفيذية العاملة التابعة للامم المتحدة ، ومن عدد آخر من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ،

(١) المحال بالرمز التالي : E/4060 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ،

البند ١٦ من جدول الاعمال ، الوثيقة E/4015 .

(٣) المحال بالرمز التالي : E/4043 .

وقد نشرت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٨٠ (الدورة ٣٦) المتخذ في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ وفي القرار الذي اتخذه مجلس منظمة الاغذية والزراعة في دورته الرابعة والاربعين بشأن استمرار البرنامج الغذائي العالمي ،

١- تقرر تمديد البرنامج الغذائي العالمي المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ١٧١٤ (الدورة ١٦) والقرار الذي اتخذه مؤتمر منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ ، وان يكون هذا التمديد على اساس الاستمرار طالما رؤى ان المعونة الغذائية ممثلة ومستوصية ، على ان يكون مفهوما انه سيجرى بحث البرنامج بانتظام قبل انعقاد كل مؤتمر من مؤتمرات عقد التبرعات له ، وانه قد يجرى ، اذا اقتضت الظروف ذلك ، توسيعه او ضبطه او انهاءه في نهاية اية فترة تكون قد عقدت لها الموارد اللازمة ؛

٢- تحدد لفترة السنوات الثلاث ١٩٦٦ - ١٩٦٨ مبلغا مستهدفا من التبرعات قيمته ٢٧٥ مليون دولار لا تقل فيه نسبة التبرعات المقدمة في صورة نقود وخدمات عن ٣٣ في المائة ، وتحث الدول الاعضاء في الامم المتحدة واعضاء منظمة الاغذية والزراعة واعضاءها المنتسبين ، على بذل جميع الجهود اللازمة لضمان بلوغ هذا الهدف في موعد قريب ؛

٣- وتلتزم من الامين العام ان يقوم ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة ، بمقعد مؤتمر لحقد التبرعات في مقر الامم المتحدة في اقرب وقت ممكن ؛

٤- وتقرر ان يعقد مؤتمر عقد التبرعات التالي في عام ١٩٦٧ ، مع مراعاة اجراء البحث المنصوص عليه في الفقرة ١ اعلاه ، وان تدعى الحكومات في ذلك العين الى عقد التبرعات لعامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، بغية بلوغ الهدف الذي قد يوصى به من الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الاغذية والزراعة ؛

٥- وتؤكد من جديد قرارها السابق بأن تتكون اللجنة الحكومية الدولية المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة والمعنية بالبرنامج الغذائي العالمي من اربعة وعشرين عضوا من الدول الاعضاء في الامم المتحدة وفي منظمة الاغذية والزراعة ، يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي انتخاب اثني عشر عضوا منهم ويتولى مجلس منظمة الاغذية والزراعة انتخاب الاعضاء الاثني عشر الآخرين ، على ان يكون مفهوما انه يجوز اعادة انتخاب الاعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم ؛

٦- وتلتزم من كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الاغذية والزراعة القيام ، في اقرب وقت ممكن بعد اتخاذ هذا القرار في الجمعية العامة وفي مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة ، بانتخاب اثني عشر عضوا تكون عضوية اربعة منهم لمدة سنة واحدة ، واربعة لمدة سنتين ، واربعة لمدة ثلاث سنوات ؛

٧- وتقرر ان يكون انتخاب جميع اعضاء اللجنة الحكومية الدولية المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة بعد ذلك لمدة ثلاث سنوات ، وتلتزم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ومجلس منظمة الاغذية والزراعة اتخاذ الترتيبات اللازمة التي تكفل ان تنتهي في كل سنة تقويمية مدة عضوية اربعة من الاعضاء الذين انتخبهم كل منهما ؛

٨- كما تلتزم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الاغذية والزراعة ، ان يراعى ، عند انتخاب اعضاء اللجنة الحكومية الدولية المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة ، ضرورة التمثيل المتوازن للبلدان ذات الاقتصاد النامي والبلدان ذات الاقتصاد المتنامي والحوامل المختصة الاخرى ، كتمثيل البلدان التي يحتمل اشتراكها في البرنامج بفئتيها المتبرعة والمستفيدة ، والتوزيع الجغرافي العادل ، وتمثيل فئتي البلدان النامية والمتنامية التي تكون لها مصالح تجارية في التجارة الدولية بالاغذية ، ولا سيما تلك البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على تلك التجارة ؛

٩- وتلتزم اعادة النظر في النظام العام للبرنامج في ضوء احكام هذا القرار ، وتدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الاغذية والزراعة الى اتخاذ القرارات المناسبة .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٩٦ (الدورة ٢٠)

برنامج الدراسات المتعلقة بالمعونة الغذائية
المتعددة الاطراف

ان الجمعية العامة ،

ان تراعى قرارها ٢٠٩٥ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ الذي قررت به تمديد البرنامج الغذائي العالمي ،

وان ترى ان مشكلة الجوع ستظل تمثل مشكلة من اخطر المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي في السنوات القادمة ،

وان تعيظ علما بالنتيجة التي خلص اليها مؤتمر منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة في دورته الثالثة عشرة ، ومقادها انه بينما يمكن تبين ثمة اتجاه الى خفض الفوائض العالمية ، يلاحظ على العكس من ذلك ان الحاجة الى المعونة الغذائية ماضية في الزيادة ،

وان ترى كذلك ان من الضروري ، ودون المساس بالجهود التي يجرى بذلها لزيادة الانتاج الغذائي في البلدان المتنامية ، مضاعفة التعاون الدولي في هذا الميدان طالما ظلت بلدان كثيرة تعاني المصاعب في استيراد المواد الغذائية الاضافية اللازمة لسكانها المتزايدة تزايداً مطرداً ،

وان ترى ان التجربة المكتسبة في البرنامج الغذائي العالمي والزيادة في موارده يتيحان له ولابد زيادة امكانياته في هذا الميدان وتيسير التقدم نحو الاهداف المذكورة في التوصية الواردة في المرفق A.II.6 من الوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (١) ،

وان تدرك ان الاقتراحات المختلفة الرامية الى زيادة فعالية البرنامج الغذائي العالمي كأداة للتعاون الدولي ، بما فيها اقتراح تحويله الى مؤسسة غذائية عالمية ، قد اثارت عددا من المسائل الجوهرية ، وان اللجنة الحكومية الدولية المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة والمعنية بالبرنامج الغذائي العالمي قد رأت ، في دورتها الثامنة ، ان المسائل التالية منها هي مسائل هامة :

- (أ) حاجات البلدان المتنامية الى المعونة الغذائية وطاقاتها على استيعاب هذه المعونة ،
- (ب) الامكانيات التقنية والاقتصادية لاستخدام الطاقة الانتاجية للبلدان المتنامية والبلدان المصدرة عادة للسلع الاولى والبلدان النامية لتعهد برنامج موسع جيد التوازن لتقديم المعونة الغذائية الى الشعوب المفتقرة اليها ،
- (ج) آثار الاقتراحات في الحصلة التي تجنيها من الصادرات الزراعية البلدان المتنامية والبلدان النامية المصدرة للسلع الاولى والبلدان المعتمدة اعتمادا كبيرا على تصدير السلع الاولى ،
- (د) مشاكل التوزيع والادارة ،
- (هـ) العلاقة بين الترتيبات المتعلقة بالمعونة الغذائية والاتفاقات المتعلقة بتجارة السلع الاساسية ،

(و) مشاكل التمويل بصفة اجمالية وبالنسبة الى البلدان المنفردة ،

وان تذكر ان دراسة هذه المسائل ، رغم اهميتها الخاصة بالنسبة الى البرنامج الغذائي العالمي ، تتجاوز اختصاصات اللجنة الحكومية الدولية المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة ، وتدخل في اختصاص مثل منظمة الامم المتحدة ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، والمظرف الدولي للانشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ،

وان ترى كذلك ان لجنة مشاكل السلع الاساسية التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة قامت ، في دورتها التاسعة والثلاثين ، بلفت النظر الى المسائل الاضافية التالية :

(١) انظر : ' اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ' ، المجلد الاول ، ' الوثيقة النهائية والتقارير ' (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64.II.B.11) ، ص ٣٢ .

(أ) آثار الاقتراحات في المعونة الاجمالية المقدمة الى البلدان المتنامية ،

(ب) طاقة البلدان المتبرعة على تقديم المعونة ،

(ج) اثر الاقتراحات في التجارة الزراعية في مجموعها ، وآثارها المعتملة في اثمان السلع الغذائية الاساسية التي لا توجد فوائض منها ،

وان تدرك ان مثل هذه الدراسة يجب ان تكون شاملة الى اقصى حد ممكن ، ويجب ان تتناول الاقتراحات المقدمة والمشاكل التي تثيرها بطريقة حسية ملموسة الى اقصى حد ممكن ، مع الاهتمام بمختلف انواع السلع الغذائية الاساسية وآثار تلك الاقتراحات بالنسبة الى الفئات المختلفة من البلدان ،

وان تلاحظ ان اللجنة الحكومية الدولية المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة قررت اعادة المسألة بكاملها الى المنطمتين التابعة لهما للنظر فيها ،

وان تلاحظ كذلك التدابير التي اتخذها منذ ذلك الحين مجلس منظمة الاغذية والزراعة ، والبنود المخصصة من برنامج الاعمال الذي اوصت لجنة السلع الاساسية التابعة لمجلس التجارة والائماء هذا المجلس باعتماده ،

وان تذكر مخاطبة قداسة البابا بولس السادس للجمعية العامة في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ بقوله : " ان مهمتكم هي العمل على توفير الخبز الكافي على مائدة الانسانية " (١) ،

(١- تلتبس من الامين العام ان يعمد — بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وبالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات والبرامج الدولية الاخرى المعنية ، بما فيها المصرف الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ومجموعة الاتفاق العام بشأن التصريفات الجمركية والتجارة ، ومع استخدام كافة مرافق ووسائل الامم المتحدة بما فيها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائماء وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والبرنامج الغذائي العالمي — الى اجراء دراسة تستهدف اقتراح امكانيات العمل المختلفة ، وتجرى في اطار الجهود المبذولة فيما يتعلق بعقد الامم المتحدة الانمائي ، وتتناول الوسائل والسياسات التي تلزم للاضطلاع بعمل دولي ضخم متعدد الاطراف ينظم برعاية مجموعة مؤسسات الامم المتحدة لمكافحة الجوع مكافحة فعالة ، على ان تجرى هذه الدراسة الشاملة بالاستناد استنادا غير اقتضاري الى الاقتراحات المقدمة من قبل والداعية الى تكييف تقنيات المعونة الغذائية تكييفاً يموذ بالفائدة على فئتي البلدان المتنامية المصدر للمواد الغذائية والمستوردة لها ، ومع ايلاء المراعاة الحقة الخاصة للمساائل المذكورة

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، الجلسات العامة ، الجلسة

١٣٤٧ ، النبذة ٤٠ .

في الفترتين السادسة والثامنة من د بياجة هذا القرار ، لاسيما المسائل المتعلقة بالحاجة الى الموارد المالية وبالعلاقة المحتملة بين هذا النوع من العمل والاتفاقات الدولية الطويلة الاجل المتعلقة بالساح الفذائية الاساسية ؛

٢- وتلتبس من الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً يتناول فيما يتناول ، الترتيبات المتخذة للاضطلاع بهذه الدراسة المشتركة واية نتائج اولية يخلص اليها ، والجدول الزمني المتوقع لانجاز هذه المهمة .

الجلسة العامة ١٤٠٤
٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٩٧ (الدورة ٢٠)

اعادة النظر في دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووظائفه
واعادة تقييمها

ان الجمعية العامة ،

وقد نارت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٩١ (الدورة ٣٩) المتخذ في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، الذي ابرز ضرورة اجراء اعادة نظر وتقييم دقيقين لدور المجلس ووظائفه نتيجة للزيادة الكبيرة في نشاطات الامم المتحدة والوكالات المتصلة بها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ،

وان ترحب بتوسيع تكوين المجلس الاقتصادي والاجتماعي توسيعاً يعبر تعبيراً اصدق عن التكوين العام لمنظمة الامم المتحدة ،

وان تذكر المسؤوليات الموكولة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب الفصلين التاسع والعاشر من ميثاق الامم المتحدة ،

وان تأخذ بعين الاعتبار كذلك المسؤوليات الخاصة المترتبة على مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاعمال ، والمبينة في الجزء " ثانياً " من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (الدورة ١٩) المتخذ في ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ،

وان تعيّل علماً مع التقدير بالملاحظات التي ابدتها الدول الاعضاء عن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووظائفه (١) ،

وان تمديد علما كذلك بالتقرير الذي اعدّه الامين العام تلبية لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٩١ (الدورة ٣٩) (١) والذي يتضمن آراءه والنتائج التي خلص اليها وتوصياته في هذه المسألة ،

١- تلتبس من الامين العام ان يتقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية والاربعين والى الجمعية العامة في دورتها العادية والعشرين باقتراحات مفصلة عن الطرق التي يمكن للمجلس ان يكيف بها اجراءاته واساليب عمله لكي يتمكن من الاضطلاع بدوره بصورة فعالة ، مع مراعاة ملاحظات الدول الاعضاء والاقتراحات التي ابدت خلال دورتي المجلس الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين ، والدورة العشرين للجمعية العامة ؛

٢- وتلتبس من حكومات الدول الاعضاء التي لم تقم بعد بموافاة الامين العام بأرائها في هذا الموضوع ، ان تعتمد الى موافاته بها .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٦٨ (الدورة ٢٠)

اجراء دراسة استعراضية عامة للبرامج والنشاطات التي تضطلع بها الامم المتحدة ، والوكالات المتعصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، والمؤسسات والوكالات الاخرى المتصلة بمجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وفي ميدان التعاون التقني والميادين المتصلة بذلك

ان الجمعية العامة ،

ان ترى ان هذه المسألة تستحق ، لاهميتها ، مناقشة مستفيضة لا يتوفر لها الوقت اللازم في هذه الدورة ،

وان تلاحظ التدابير التي جرى اتخاذها في هذه الدورة لزيادة الفعالية ،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ١٦ من

جدول الاعمال ، الوثيقة A/6109 .

وان تعيظ علما بمشروع القرار المقدم الى اللجنة الثانية عن هذا الموضوع (١) ،
تقرر ان تدرج هذه المسألة في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الحادية والعشرين ، وان
يلفت ، في هذه الاثناء ، نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنسيق الادارية الى هذا
القرار .

الجلسة العامة ١٤٠٤
٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

* *

ملاحظات

التوزيع اللامركزي
للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة
(البند ٤٣)

اقرت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٤٠٤ المعقودة في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر)
١٩٦٥ ، توصية اللجنة الثانية (٢) بارجاء النظر في هذه المسألة الى الدورة الحادية والعشرين .

السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية
(البند ٤٥)

اقرت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٤٠٤ المعقودة في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر)
١٩٦٥ ، توصية اللجنة الثانية (٣) بارجاء النظر في هذه المسألة الى الدورة الحادية والعشرين .

(١) A/C.2/L.814/Rev.1 . للاطلاع على النص المطبوع ، انظر : الوثائق الرسمية
للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ١٠٠ من جدول الاعمال ، الوثيقة
A/6201 ، النبذة ٣ .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٤٣ من جدول
الاعمال ، الوثيقة A/6194 ، النبذة ٦ .

(٣) المرجع الاخير ، البند ٤٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/6196 ، النبذة ١٣ .

نمو السكان والانهاء الاقتصادى
(البند ٤٦)

أقرت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٤٠٤ المعقودة في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ توصية اللجنة الثانية (١) بأرجاء النظر في هذه المسألة الى الدورة الحادية والعشرين .

(١) المرجع الاخير ، البند ٤٦ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/6197 ، النبعة ١٢ .

القرارات المتخذة بناءً على تقارير اللجنة الثالثة

المحتويات

الصفحة

٢٠١٧	(الدورة ٢٠) - التدابير الرامية الى تنفيذ اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله (١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥) (البند ٥٧)	٩٥
٢٠١٨	(الدورة ٢٠) - توصية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج (١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥) (البند ٥٩)	٩٦
٢٠١٩	(الدورة ٢٠) - تظاهرات التفرض العنصرى والتعصب القومى والدينى (١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥) (البند ٦١)	٩٨
٢٠٢٠	(الدورة ٢٠) - مشروع اعلان القضاء على التعصب الدينى بكافة اشكاله ، ومشروع الاتفاقية الدولية للقضاء على التعصب الدينى بكافة اشكاله (١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥) (البند ٦٢)	٩٩
٢٠٢٧	(الدورة ٢٠) - التدابير الرامية الى التعجيل فى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية (١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥) (البند ٦٠)	١٠٠
٢٠٣٤	(الدورة ٢٠) - المساعدة فى حالات وقوع الكوارث الطبيعية (٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٥٣)	١٠١
٢٠٣٥	(الدورة ٢٠) - الحالة الاجتماعية فى العالم (٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٥٤)	١٠٣
٢٠٣٦	(الدورة ٢٠) - الاسكان والبناء والتخطيط فى عقد الامم المتحدة الانمائى (٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٥٥)	١٠٥
٢٠٣٧	(الدورة ٢٠) - اعلان اشراب الشباب بمثل السلم والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب (٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٦٦)	١٠٦

الصفحة

- ٢٠٣٨ (الدورة ٢٠) — تكريس يوم الامم المتحدة في عام ١٩٦٦ لقضية اللاجئين (٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٥٦)
- ١٠٩
- ٢٠٣٩ (الدورة ٢٠) — تقريراً مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين (٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٥٦)
- ١١٠
- ٢٠٤٠ (الدورة ٢٠) — مساعدة اللاجئين في افريقيا (٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٥٦)
- ١١١
- ٢٠٤١ (الدورة ٢٠) — الاعراب عن التقدير لمفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين (٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٥٦)
- ١١٢
- ٢٠٥٧ (الدورة ٢٠) — مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٢)
- ١١٢
- ٢٠٥٨ (الدورة ٢٠) — توأمة المدن بوصفها احدى وسائل التعاون الدولي (١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٢)
- ١١٣
- ٢٠٥٩ (الدورة ٢٠) — المساعدة المقدمة من الامم المتحدة في سبيل تقدم المرأة (١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٢)
- ١١٤
- ٢٠٦٠ (الدورة ٢٠) — الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان (١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٢)
- ١١٦
- ٢٠٦١ (الدورة ٢٠) — حرية الاعلام (١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٦٤)
- ١١٧
- ٢٠٦٢ (الدورة ٢٠) — انشاء منصب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان (١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٩٨)
- ١١٧
- ٢٠٨٠ (الدورة ٢٠) — مشروعاً العهد بين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٦٥)
- ١١٨
- ٢٠٨١ (الدورة ٢٠) — السنة الدولية لحقوق الانسان (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٦٧)
- ١١٩
- ٢١٠٦ (الدورة ٢٠) — الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٥٨)
- ١٢٨

القرار ٢٠١٧ (الدورة ٢٠)

التدابير الرامية الى تنفيذ اعلان الامم المتحدة
للقضاء على التمييز المنصرى بكافة اشكاله

ان الجمعية العامة ،

وقد نذرت في مسألة تنفيذ اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز المنصرى بكافة اشكاله ،
الوارد في قرار الجمعية العامة ١٩٠٤ (الدورة ١٨) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ،
وان تلاحظ ان التمييز المنصرى ما زال قائما في بعض البلدان رغم شجب الامم المتحدة
ليه شجبا حاسما ،

وان تحيط علما مع الارتياح بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٧٦ (الدورة ٣٩) المتخذ
في ٢٨ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، ولا سيما بقرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات بالاضطلاع ،
في ضوء الاعلان ، بدراسة خاصة للتمييز المنصرى في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع
والثقافة ،

وان تدرك انه يجب على جميع الدول ان تقوم ، اعمالا لمقاصد الاعلان ومبادئه ، باتخاذ
التدابير الفرعية والايجابية اللازمة ، بما فيها التدابير التشريعية وغيرها ، لملاحقة المنظمات
القائمة بتعزيز التمييز المنصرى او التحريض عليه او بالتحريض على استعمال العنف او باستعماله
لاغراض التمييز بسبب العرق او اللون او الاصل الاثني ، او لاعلان لا قانونية تلك المنظمات بملاحقة
او بغير ملاحقة ،

١- تدعو جميع الدول التي يمارس فيها التمييز المنصرى الى اتخاذ التدابير الفعالة
العاجلة اللازمة ، بما فيها التدابير التشريعية ، لتنفيذ اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز
المنصرى بكافة اشكاله ؛

٢- وتلتزم من الدول التي توجد فيها منظمات تقوم بتعزيز التمييز المنصرى او التحريض
عليه ان تتخذ جميع التدابير اللازمة لملاحقة هذه المنظمات او لاعلان لا قانونية تلك المنظمات
بملاحقة او بغير ملاحقة ؛

٣- وتلتزم من الدول التي لم تقم بعد باعلام الامين العام بالتدابير التي اتخذتها
 لتنفيذ الاعلان ان تقوم بذلك دون تاخير ؛

٤- وتلتزم من الامين العام ان يعد تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الاعلان ، يقدمه
الى الجمعية العامة في موعد يسمح لها بالنظر فيه في دورتها الحادية والعشرين ؛

٥- وتلتص من المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعوة لجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات الى القيام ، في ضوء الدراسة الخاصة للتمييز المنصرى في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة المنصوص عليها في قرار المجلس ١٠٧٦ (الدورة ٣٩) ، بتقديم التوصيات اللازمة بشأن التدابير الاخرى التي يمكن لهيئات الامم المتحدة المختصة اتخاذها للقضاء على التمييز المنصرى بكافة اشكاله ، وتقديم هذه التوصيات الى الجمعية العامة ؛

٦- وتوصي تنظيم حلقة دراسية عن مسألة القضاء على التمييز المنصرى بكافة اشكاله ، تمعد بموجب برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان وفي اطار برنامج السنة الدولية لحقوق الانسان .

الجلسة العامة ١٣٦٦

١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠١٨ (الدورة ٢٠)

توصية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج
وتسجيل عقود الزواج

ان الجمعية العامة ،

ان تدرك ان من الواجب تعزيز كيان الاسرة باعتبارها الوحدة الاساسية في كل مجتمع ، وان للبالغين من الذكور والاناث حق في التزوج وتكوين اسرة ، وانه تترتب لهم بزواجهم حقوق متساوية وان شرط انعقاد الزواج حرية وتام رضا طالبيه ، وفقا لاحكام المادة ١٦ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ،

وان تشير الى قرارها ٨٤٣ (الدورة ٩) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ ،

وان تشير كذلك الى المادة ٢ من اتفاقية عام ١٩٥٦ التكميلية لالغاء الرق وتجارة الرقيق والنظم والممارسات المشابهة للرق (١) التي تتضمن بعض الاحكام المتعلقة بسن الزواج والرضا بالزواج وتسجيل عقود الزواج ،

وان تذكر كذلك ان الفقرة ١ (ب) من المادة ١٣ من ميثاق الامم المتحدة تنص على ان تقوم الجمعية العامة بابداء التوصيات اللازمة للمساعدة على تحقيق حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا دون تمييز بسبب العرق او الجنس او اللغة او الدين ،

وان تذكر ايضا انه يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بموجب المادة ٦٤ من الميثاق ان يضع ، مع اعضاء الامم المتحدة ومع الوكالات المتخصصة ، ما يلزم من الترتيبات كيما تمده بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصياته او لتنفيذ توصيات الجمعية العامة بشأن المسائل الداخلة في اختصاصه ،

١- توصي كل دولة من الدول الاعضاء لم تتخذ بعد التدابير التشريعية وغيرها باتخاذ اللازم ، وفقا لنظامها الدستوري وعاداتها التقليدية والدينية ، لقرار التدابير التشريعية او غيرها من التدابير المناسبة لاجراء المبادئ التالية :

المبدأ الاول

(أ) لا ينعقد الزواج قانونا الا بتوفر رضا الطرفين التام العربابهما عنه بشخصيهما بعد تأمين العلانية اللازمة وبحضور السلطة المختصة بعقد الزواج ، وبحضور الشهود ، وفقا لاحكام القانون .

(ب) لا يجوز الزواج بالوكالة الا عند اقتناع السلطة المختصة بأن كل طرف قد اعرب عن رضاه التام الحرامام سلطة مختصة وبحضور الشهود ووفقا لاحكام القانون ، وللمسحوب ذلك الرضا .

المبدأ الثاني

تقوم الدول الاعضاء باتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتعيين الحد الأدنى لسن الزواج على الا تقل عن خمسة عشر عاما ؛ ولا يجوز التزوج قانونا لمن لم يبلغها ما لم تعده السلطة المختصة من شرط السن لاسباب جدية وتحقيقا لمصلحة طالبي الزواج .

المبدأ الثالث

تقوم السلطة المختصة بتسجيل جميع عقود الزواج في سجل رسمي مناسب .

٢- وتوصي كل دولة عضو بمعرض توصية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج الواردة في هذا القرار على السلطات المختصة لسن التشريع اللازم واتخاذ غير ذلك من التدابير في اقرب وقت عملي ممكن وفي موعد لا يتجاوز ، اذا امكن ، ثمانية عشر شهرا بعد اعتماد هذه التوصية ؛

٣- وتوصي الدول الاعضاء باعلام الامين العام ، في اقرب وقت ممكن بعد اجراء التصرف المشار اليه في الفقرة ٢ اعلاه ، عن التدابير المتخذة وفقا لهذه التوصية لعرضها على السلطة

او السلطات المختصة ، مع موافاته بالتفاصيل اللازمة عن السلطة او السلطات التي اعتبرت مختصة ؛

٤- وتوصي كذلك الدول الاعضاء بموافاة الامين العام في نهاية فترة مدتها ثلاث سنوات ، وبعد ذلك مرة كل خمس سنوات ، بالتقارير اللازمة عن قوانينها وعاداتها فيما يتعلق بالمسائل التي تتناولها هذه التوصية ، مع تبيان مدى الاعمال الفعلي او المزمع لاحكام التوصية وتبيين التعميدات التي روى^٤ او قد يرى لزومها لتكييف تلك الاحكام او تطبيقها ؛

٥- وتلتزم من الامين العام ان يعد للجنة مركز المرأة وثيقة تتضمن التقارير الواردة من الحكومات فيما يتعلق بطرق تنفيذ المبادئ الأساسية الثلاثة الواردة في هذه التوصية ؛

٦- وتدعو لجنة مركز المرأة الى دراسة التقارير الواردة من الدول الاعضاء عملاً بهذه التوصية وتقديم تقرير عن ذلك الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعاً بما قد تراه ملائماً من التوصيات .

الجلسة العامة ١٣٦٦

١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠١٩ (الدورة ٢٠)

تظاهرات التفرض المنصرى والتعصب القومي والديني

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ١٧٧٩ (الدورة ١٧) المتخذ في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ بالعنوان التالي " تظاهرات التفرض المنصرى والتعصب القومي والديني " ،

وان تحيط علماً بتقريرى الامين العام (١) اللذين يتضمنان المعلومات الواردة من بعض الحكومات ومن الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية عن التدابير المتخذة عملاً بهذا القرار ،

١- تلتزم من الامين العام ان يدعو تلك الدول الاعضاء التي لم تفعل ذلك بعد الى موافاته بالمعلومات اللازمة عن التدابير التي اتخذتها عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٧٩ (الدورة ١٧) ، وان يدعو الدول التي قد فعلت ذلك الى موافاته باية معلومات اضافية قد تكون لديها ، في موعد اقصاه ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ؛

(١) Add.1 ، و Add.1/Corr.1 ، و Add.2 ؛ و A/5703 و Add.1 و Add.2 .

٢- وتقرر ابقاء البند ذي العنوان التالي " تظاهرات التفرض العنصرى والتعصب القومي والديني " في جدول اعمالها ، واستكمال النظر فيه خلال دورتها العادية والعشرين .

الجلسة العامة ١٣٦٦

١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٢٠ (الدورة ٢٠)

مشروع اعلان القضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله ،
ومشروع الاتفاقية الدولية للقضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٢٨١ (الدورة ١٧) المتخذ في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ،
الذى طلبت فيه الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ان يطلب الى لجنة حقوق الانسان اعداد
مشروع اعلان بشأن القضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله يقدم الى الجمعية العامة لتنظره
في دورتها الثامنة عشرة ، ومشروع اتفاقية دولية بشأن القضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله ،

وان تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٠١٥ جيم (الدورة ٣٧) المتخذ
في ٣٠ تموز (يولييه) ١٩٦٤ ، الذى يقترح فيه المجلس على الجمعية العامة ان تتخذ ، في
دورتها التاسعة عشرة ، قرارا بالخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها بشأن مشروع الاعلان ،

وان تشير الى قرار لجنة حقوق الانسان ١ (الدورة ٢١) المتخذ في ٧ نيسان (ابريل)
١٩٦٥ بالعنوان التالي " مشروع الاتفاقية الدولية للقضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله " ،

وان تعرب عن شكرها للجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات
للعمل الذى قامت به فيما يتعلق بمشروع الاعلان ومشروع الاتفاقية ،

١- تلتص من المجلس الاقتصادى والاجتماعي ان يدعو لجنة حقوق الانسان الى بذل قصاراها
لتنجز في دورتها الثانية والعشرين ، اعداد مشروع اعلان القضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله
ومشروع الاتفاقية الدولية للقضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله ليتسنى تقديمهما الى الجمعية
العامة في دورتها الحادية والعشرين ؛

٢- وتقرر النظر في المشروعين ، على سبيل الاولوية ، في دورتها العادية والعشرين .

الجلسة العامة ١٣٦٦

١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٢٧ (الدورة ٢٠)

التدابير الرامية الى التعجيل في تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٧٧٦ (الدورة ١٧) المتخذ في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ بشأن ضرورة زيادة تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ،

وان تؤكد من جديد رغبتها في الاسهام في تعزيز احترام ومراعاة حقوق الانسان والحريات الاساسية وفقا لميثاق الامم المتحدة واحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واعلان القضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ، واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، التي ترمي الى زيادة فعالية التدابير التي تتخذها الامم المتحدة في هذا الميدان ،

وان تدرك ضرورة القيام ، خلال عقد الامم المتحدة الانمائي ، بايلاء اهتمام خاص ، على الصعيدين القومي والدولي ، للتقدم في ميدان حقوق الانسان ، وبتشجيع اتخاذ التدابير الرامية الى التعجيل في تعزيز احترام ومراعاة حقوق الانسان والحريات الاساسية ،

وان تلاحظ ان بعض البلدان تثابر ، رغم التوصيات المتكررة ، على ممارسة العزل اخلايا بالقوانين الاساسية للمعدالة والحرية واحترام حقوق الانسان ،

١- تحت جميع الحكومات على بذل جهود خاصة خلال عقد الامم المتحدة الانمائي لتعزيز احترام ومراعاة حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وتدعوها الى ان تدرج في خططها الموضوعة للانماء الاقتصادي والاجتماعي التدابير الرامية الى تحقيق مزيد من التقدم في اعمال حقوق الانسان والحريات الاساسية المعلنة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي الاعلانات والوثائق التالية الصادرة في ميدان حقوق الانسان ؛

٢- وتطلب الى سلطات المساعدة التقنية التابعة للامم المتحدة والوكالات المتخصصة تقديم كل مساعدة ممكنة ، في اطار برامجها خلال عقد الامم المتحدة ، بغية احراز التقدم اللازم في ميدان حقوق الانسان ؛

٣- وتدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى ان يلتزم من لجنة حقوق الانسان مواصلة الدار في مسألة زيادة تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ؛

٤- وتوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بان يذكر ، عند دراسة مسألة تحويل الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح ، الحاجات الاقتصادية لجميع البلدان ، لا سيما البلدان ذات النمو القليل التقدم ، بغية معاونتها على صيانة حقوق الانسان والحريات الاساسية .

الجلسة العامة ١٣٨١

١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٣٤ (الدورة ٢٠)
المساعدة في حالات وقوع الكوارث الطبيعية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٤٩ (الدورة ٣٧) المتخذ في ١٥ آب (اغسطس) ١٩٦٤ الذي التمس فيه المجلس من الامين العام ان يجرى دراسة عن انواع المساعدة التي يصح ان تقدمها الامم المتحدة ، ومقدار الموارد التي يمكن ان يحتاج اليها الامين العام لهذا الغرض ، والوسائل المختلفة للحصول عليها ، بما في ذلك انشاء صندوق للامم المتحدة لتقديم المساعدة في حالات وقوع الكوارث الطبيعية يمول من التبرعات ؛ وان يعلم الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة عشرة ،

وان تذكر ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد التمس من الامين العام كذلك ، في قراره ١٠٤٩ (الدورة ٣٧) ، النظر في التحسينات التي يمكن ادخالها على ترتيبات تنسيق المساعدة الدولية ، واعلامه عن ذلك في دورته التاسعة والثلاثين ،

وقد نظرت في تقرير الامين العام المقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة (١) ، وتقرير اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية بشأنه (٢) ، وتقرير الامين العام المقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والثلاثين (٣) ،

وان تلاحظ استعداد الامين العام لوضع نفسه تحت تصرف المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالاغاثة في حالات الطوارئ لمساعدتها في معالجة مسألة التنسيق ،

وان تلاحظ كذلك ان الامم المتحدة تستطيع ، بالتعاون مع رابطة جمعيات الصليب الاحمر ، تزويد البلدان التي تطلب ذلك بالارشاد والمساعدة التقنية على السواء لوضع الخطط اللازمة للتحسب للكوارث ، والقيام كذلك ، فور وقوع اية كارثة ، بتقديم المساعدة اللازمة لوضع خطط الانعاش والتصميم الشاملة ،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٥٣ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5845 .

(٢) المرجع الاخير ، الوثيقة A/5883 .

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة B/4036 .

وان ترعى ببيان الامين العام الذى يؤكد فيه حسن سير الاجراءات المبينة في التقرير الثامن والعشرين للجنة التنسيق الادارية (١) والموضوعة لتنسيق المساعدة المقدمة من المؤسسات المنتمية الى اسرة الامم المتحدة ،

١- تدعو الدول الاعضاء في الامم المتحدة او الاعضاء في الوكالات المتخصصة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي لم تفعل ذلك بعد ، الى القيام بما يلي :

(أ) ان تنظر في امكانية انشاء اجهزة تخطيط وتنفيذ قومية مناسبة تكون متلائمة افضل تلائم مع اوضاعها وتكون وظيفتها تحديد الاغاثة اللازمة كما ونوعا وتوحيد اتجاه عمليات الاغاثة ، مع اشراك ممثلي الامم المتحدة المقيمين اشراكا مناسباً في هذا العمل ؛

(ب) ان تنظر في انشاء جمعيات صليب احمر او هلال احمر قومية ؛

٢- وتلتزم من الدول الاعضاء ان تقوم ، عند عرض مساعدات الطوارئ في حالات وقوع الكوارث الطبيعية ، باعلام الاجهزة الدائمة المنشأة في البلدان المنكوبة والاستعانة بها ، واعلام الامين العام عن نوع مساعدات الطوارئ التي تستطيع تقديمها ؛

٣- وتحيط علما مع الارتياح بالترتيبات الموجودة حاليا لدى الامم المتحدة والوكالات المتخصصة فيما يتعلق بتقديم المساعدة في حالات الطوارئ ، ولا سيما الترتيبات الخاصة بعلاقاتها مع المنظمات غير الحكومية وخاصة رابطة جمعيات الصليب الاحمر ؛

٤- وتدعو رؤساء ومديرى منظمات وبرامج مجموعة مؤسسات الامم المتحدة الى ان يقوموا ، بتوجيه من الامين العام بمواصلة ومضاعفة جهودهم لتأمين التنسيق التام للمساعدات المتاحة من جانب هذه المنظمات او البرامج او بواسطتها للبلدان المصابة بالكوارث الطبيعية ؛

٥- وتوافق على اقتراح الامين العام بتحويله اللجوء الى صندوق رأس المال المتداول لاختذ الاعتمادات اللازمة لتقديم مساعدة الطوارئ في حدود مبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار في السنة الواحدة ، على ان يكون الحد الاقصى الحادى ٢٠٠٠٠ دولار لاي بلد واحد عن الكارثة الواحدة ؛

٦- وتقرر ان تقوم ، في دورتها الثالثة والعشرين ، باعادة النظر في الترتيبات التجريبية المشار اليها في الفقرة ٥ اعلاه .

الجلسة العامة ١٣٦٠

٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

(١) المرجع الاخير ، الدورة السادسة والثلاثون ، المرفقات ، البندان ٤ و ٦ من جدول

الاعمال ، الوثيقة E/3763.

القرار ٢٠٣٥ (الدورة ٢٠)
الحالة الاجتماعية في العالم

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التدابير المتخذة لتنفيذ لقرار الجمعية العامة ١٩١٦ (الدورة ١٨) المتخذ في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ (١) ،

وان تحيط علما مع الارتياح بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٨٦ (١٩٦٣) (الدورة ٣٩) المتخذ في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، الذي نص ، فيما نص عليه ، على ان المجلس يدعو اللجنة الاجتماعية الفنية الى ان تقوم في دورتها السابعة عشرة ، باعادة النظر في الدور الذي ينبغي ان تضطلع به في اطار برامج الامم المتحدة لتلبية حاجات الدول الاعضاء ، والى ان تقدم اقتراحاتها بشأن التدابير التي يلزم اتخاذها لهذا الغرض الى المجلس في دورته العادية القادمة والاربعين ،

وان تشير الى قرارها ١٩١٦ (الدورة ١٨) الذي نص ، فيما نص عليه ، على انها تلتزم المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعادة النظر في قراره ٤٩٦ (الدورة ١٦) المتخذ في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٥٣ ، وعنوانه " برنامج العمل العملي المشترك بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة في الميدان الاجتماعي " ، في ضوء التقرير ذي العنوان التالي : ' تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم ، ١٩٦٣ ' (٢) ، وفي ضوء اهداف عقد الامم المتحدة الانمائي ،

وان تلاحظ مع القلق الشديد الحالة الاجتماعية غير المرضية القائمة في انحاء كثيرة من العالم ، واقتناعا منها بان نشاطات الامم المتحدة في الميدان الاجتماعي يجب ان تتركز ، قبل كل شيء ، على التدابير الرامية الى تسجيل الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، لا سيما في البلدان المتنامية ،

١- تلتزم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الاجتماعية الفنية ، ان يذكرا خاصة ، عند النظر في الدور الذي ينبغي ان تضطلع به الامم المتحدة في الميدان الاجتماعي ، المبادئ العامة التالية :

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٤٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/6016 .

(٢) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 63.1٧.4 .

(أ) مسئولية المجلس ، المقررة في المادتين ٥٥ و ٥٨ من ميثاق الأمم المتحدة
عما يلي :

١ ' تعزيز رفع مستويات المعيشة ؛

٢ ' تعزيز تحقيق العمالة الكاملة وتهيئة ظروف التقدم والنماء في الميدانين الاقتصادى
والاجتماعي ؛

٣ ' تعزيز حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية الدولية والمشاكل المتصلة بها ؛

٤ ' تعزيز التعاون الدولي في ميداني الثقافة والتعليم ؛

٥ ' ابداء التوصيات اللازمة لتنسيق سياسات الوكالة المتخصصة ونشاطاتها ؛

(ب) ضرورة توجيه الجهود الرئيسية التي تبذلها الأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي
الى دعم وتعزيز النماء الاقتصادى والاجتماعي المستقل في البلدان المتنامية ، مع الاحترام التام
لسياستها الدائمة على مواردها الطبيعية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (الدورة ١٧) المتخذ
في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ؛

(ج) ترابط الموامل الاقتصادية والاجتماعية ، والضرورة الاساسية لسير الانمائين
الاقتصادى والاجتماعي جنباً الى جنب بغية رفع مستويات المعيشة في جو من الحرية افسح ،
واهمية التخطيط لبلوغ هذه الغاية ، والدور الذي تستطيع الحكومات الاضطلاع به في تعزيز
النماء الاقتصادى والاجتماعي السليم المتوازن ؛

(د) ضرورة تعبئة الموارد القومية وتشجيع المبادرات البناءة لدى جميع الشعوب لتحقيق
التقدم الاجتماعي ؛

(هـ) اهمية اعداد التمديلات الكافية في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق
التقدم الاجتماعي ؛

(و) ضرورة الاستفادة على اوسع نطاق ممكن من تجارب البلدان النامية والمتنامية ذات
النظام الاقتصادي والاجتماعي المختلفة ؛

٢- وتلتزم من الامين العام ان يقوم ، بالتشاور مع الوكالات المتخصصة وفي ضوء المناقشات
التي دارت والقرارات التي اتخذت في هذا الموضوع في اللجنة الاجتماعية الفنية والمجلس الاقتصادى
والاجتماعي والجمعية العامة ، باعداد مشروع برنامج اجتماعي طويل المدى للأمم المتحدة وتقرير
عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩١٦ (الدورة ١٨) يقوم المجلس بتقديمه الى الجمعية
العامة في دورتها العادية والعشرين ؛

٣- وتلتزم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يقوم ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة ، بتقديم الاقتراحات اللازمة بشأن المشاكل الاجتماعية العيوية التي يصح ان تقوم الجمعية العامة باتخاذ القرارات واصدار التوصيات بشأنها وفقا للمادة ١٣ من الميثاق ؛

٤- وتقرر النظر ، في دورتها العادية والعشرين ، في امكانية وفائدة اعداد اعلان عن الانماء الاجتماعي ، يكون مبنيا على مقاصد الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ومبادئها وعلى قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ويرسم الخطوط العامة لاهداف الانماء الاجتماعي ولوسائل تحقيقه ، وتلتزم لذلك من الامين العام ان يقوم ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة ، بتوفير الوثائق والبيانات المختصة وسائر المعلومات الاخرى المناسبة .

الجلسة العامة ١٣٩٠

٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٣٦ (الدورة ٢٠)

الاسكان والبناء والتخطيط في عقد الامم المتحدة الانمائي

ان الجمعية العامة ،

ان تلاحظ ان نقص المساكن يمثل في جميع بلدان العالم مشكلة من الح المشاكل التي تتطلب حلا فوريا ،

وان تدرك ان مشكلة الاسكان لا يمكن ان تحل حلا ناجحا الا بتعبئة جهود الامم ومواردها ،

وان تدرك كذلك ان للاصلاحات الاجتماعية الرامية الى تعجيل الانماء الاجتماعي والاقتصادي دورا هاما تؤديه في حل مشكلة الاسكان حلا ناجحا ،

١- توصي الدول الاعضاء بما يلي :

(أ) ان تقوم بدور رئيسي في حل مشكلة الاسكان في كل بلد ، وان تراعي لهذه الغاية ، في تخطيط انمائها القومي ، تضمينه النشاطات والموارد اللازمة لذلك ؛

(ب) ان تقوم لهذا الغرض بانشاء المنظمات او الهيئات المركزية وغير المركزية المعنية بالاسكان والتخطيط الحضري والريفي والمتمتعة بالسلطة اللازمة ؛

(ج) ان تتخذ جميع التدابير اللازمة لايجاد صناعة لمواد البناء تستخدم الغامات المحلية الى اقصى حد ، وللعمل ، حسب الاقتضاء ، على تشجيع او انشاء هيئات لتصميم وانشاء المباني تعمل على تحسين الكفاءة وتخفيض النفقات ووضع التصاميم والقواعد الملائمة للمقتضيات الحضرية والاجتماعية والاقتصادية في كل حالة ؛

(د) ان تقوم باعداد وتنفيذ البرامج اللازمة لاعداد المهندسين المعماريين ومهندسي
وعمال الانشاءات بالعدد الكافي لتنفيذ برامج الانماء القومية ؛

(هـ) ان تقوم في مجالي الملكية العقارية واستغلال الاراضي ، وعن طريق ادخال
الاصلاحات الاساسية ، بتهيئة الاحوال اللازمة ، ان لم تكن قد تهيأت بعد ، والكفيلة بايجاد
حل سريع رشيد لمشاكل الاسكان والانشاءات الصناعية ، وتحقيق الانماء الحضري والريفي المتسق ،
والقضاء على المضاربة العقارية بالاراضي ، والانتفاع الاعدل بالموارد السكنية لصالح مجموع السكان ؛

٢- وتوصي ، فيما يتعلق بالمساعدة الدولية المقدمة الى البلدان المتنامية في ميدان الاسكان
والبناء والتخطيط ، سواء كانت متعددة الاطراف او ثنائية ، بتوجيهها نحو تمويل الاسكان
واقامة صناعة قومية ، او صناعة تابعة للدولة عند الاقتضاء ، لصنع مواد ولوازم البناء ، واقامة هيئات
قومية ، او هيئات تابعة للدولة عند الاقتضاء ، لوضع
تصاميم المباني وانشائها وتمويلها ، واعداد ملاكيات
قومية من المهندسين المعماريين ومهندسي وعمال الانشاءات ، واقامة هيئات قومية معنية بانشاء
المساكن وبناء المدن ، وتخطيط وتنفيذ البرامج العاجلة في المناطق الحضرية والريفية
والمشاريع النموذجية التي تساعد في ايجاد اسرع حل ممكن لمشكلة الاسكان ؛

٣- وتشير على الاسين العام بأن يعتمد كل سنتين ، بالتعاون الوثيق مع الامم المتحدة التنفيذيين
للبلدان الاقتصادية الإقليمية ، الى اعداد تقرير مرحلي عن تطبيق هذا القرار ؛

٤- وتدعو لجنة الاسكان والبناء والتخطيط الى العمل ، بالاستناد الى هذه التقارير ،
على وضع المزيد من التدابير العملية الفعالة اللازمة لتنفيذ التوصيات السالفة ولحل مشكلة
الاسكان .

الجلسة العامة ١٣٩٠

٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٣٧ (الدورة ٢٠)

اعلان اشراب الشباب مثل السلم والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب

ان الجمعية العامة ،

ان تذكر ان الشعوب قد اعلنت في ميثاق الامم المتحدة انها قد عقدت الحزم على ان تنقذ
الاجيال القادمة من آفة الحرب ،

وان تذكر كذلك ان الامم المتحدة قد اكدت في الميثاق ايمانها بحقوق الانسان الاساسية
وبكرامة الشخص الانساني ويتساوى حقوق البشر والامم ،

وان تؤكّد من جديد المبادئ الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان (١) ، وفي اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢) ، وفي اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله (٣) ، وفي القرار ١١٠٠ (الدورة ٢) الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وشجبت فيه جميع اشكال الدعاية الرامية او المؤدية الى اثاره او تشجيع اي تهديد للسلم ، وفي اعلان حقوق الطفل (٤) ، وفي قرار الجمعية العامة ١٥٧٢ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ والمتعلق خاصة بتربية النشء على روح السلم والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب ،

وان تذكر ان مقصد منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة هو المساهمة في السلم والامن وتعزيز التعاون بين الامم عن طريق التربية والعلوم والثقافة ، وان تدرك دور هذه المنظمة ومساهماتها في تربية الشباب على روح التفاهم الدولي والتعاون الدولي والسلم الدولي ،

وان تدرك ان الشباب هم الذين عانوا اشد الاذى وقد موا اكثر الضحايا في الحروب التي اکتوت الانسانية بنارها ،

واقترعوا منها بأن الشباب ينشدون تأمين مستقبل مضمون ، وان السلم والحرية والعدالة هي من اهم الضمانات الكفيلة بتحقيق امانهم في السعادة ،

وان تذكر الدور الهام الذي يقوم به الشباب في كل ميدان من ميادين النشاط البشري ، وكونه من المقدر لهم توجيه مصائر الانسانية ،

وان تذكر كذلك ان من اللازم في هذا العصر ، عصر الانجازات العلمية والتقنية والثقافية الكبيرة ، تكريس طاقات الشباب وحماسهم ومقدراتهم الابداعية لتحقيق التقدم المادي والروحي لكافة الشعوب ،

واقترعوا منها بأن على الشباب معرفة تراث بلد هم وتراث الانسانية جمعاء ،

واقترعوا منها كذلك بأن تربية الشباب وتبادل الشباب والافكار ، بروح من السلم والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب ، قد يساعدان على تحسين العلاقات الدولية وتعزيز السلم والامن ،

تعلن هذا الاعلان المسمى ' اعلان اشراب الشباب مثل السلم والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب ' ، وتناشد الحكومات والمنظمات غير الحكومية وعركات الشباب الاعتراف بالمبادئ المقررة فيه وكفالة مراعاتها باتخاذ التدابير المناسبة لذلك :

-
- (١) القرار ٢١٧ ألف (الدورة ٣) المتخذ في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ .
 - (٢) القرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ .
 - (٣) القرار ١٩٠٤ (الدورة ١٨) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ .
 - (٤) القرار ١٣٨٦ (الدورة ١٤) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ .

المبدأ الأول

تراعى تنشئة الشباب على روح السلم والمودة والحرية والاحترام المتبادل والتفاهم لتمييز تساوى حقوق جميع البشر وجميع الأمم، ولتمييز التقدم الاقتصادي والاجتماعي ونزع السلاح وصيانة السلم والامن الدوليين.

المبدأ الثاني

يراعى في جميع وسائل التربية، بما في ذلك التوجيه الابوي او العائلي نظرا الى اهميته الكبيرة، ووسائل التعليم والاعلام الممدة للشباب، اشرابهم مثل السلم والانسانية والحرية والتضامن الدولي ووسائل المثل الاخرى التي تساعد على التقريب بين الشعوب، وتعريفهم على الدور المسند الى الامم المتحدة باعتبارها وسيلة لحفظ السلم وصيانته ولتمييز التفاهم والتعاون الدوليين .

المبدأ الثالث

تراعى تنشئة الشباب على روح الكرامة والمساواة بين جميع البشر دون اى تمييز بسبب العرق واللون او الاصل الاثني او المعتقد، وعلى احترام حقوق الانسان الاساسية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها .

المبدأ الرابع

يراعى، لزاما، تشجيع التبادلات والسفارات والسياحة واللقاءات ودراسات اللغات الاجنبية وتوأمة المدن والجامعات دون اى تمييز والنشاطات المماثلة بين شباب جميع البلدان وتيسيرها لهم لتهيئة انتظامهم سويا في نشاطات تربوية وثقافية ورياضية يمارسونها وفقا لروح هذا الاعلان .

المبدأ الخامس

يراعى، لزاما، تشجيع جمعيات الشباب القومية والدولية على تعزيز مقاصد الامم المتحدة ولا سيما صيانة السلم والامن الدوليين، وانما العلاقات الودية بين الامم على اساس احترام تساوى الدول في السيادة، والقضاء النهائي على الاستعمار وعلى التمييز العنصري وعلى غير ذلك من صور الاخلال بحقوق الانسان .

وتقوم منظمات الشباب لزاما، وفقا لهذا الاعلان وكل منظمة في ميدان نشاطها، باتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساهمة، دون اى تمييز، في مهمة تربية الشباب وفقا لهذه المثل .

وتقوم هذه المنظمات لزاما، وفقا لمبدأ حرية تكوين الجمعيات والانتماء اليها، بتمييز حرية تبادل الافكار وفقا لروح مبادئ هذا الاعلان ومقاصد الامم المتحدة المقررة في الميثاق .

تراعي جميع منظمات الشباب لزاما ، التقيد بالمبادئ المقررة في هذا الميثاق .

المبدأ السادس

من الاهداف الرئيسية التي يتمين استهدافها في تربية الشباب : انماء ملكاتهم المختلفة ، وتنشئتهم على التزود بالاخلاق السامية وعلى التمسك الشديد بتلك المثل النبيلة ، مثل السلم والحرية والكرامة وتساوى جميع البشر ، وعلى التشرب بروح احترام وصحة الانسانية ومنجزاتهم الابتداعية . وللأسرة دور هام تلعبه في تحقيق هذا الهدف .

ويجب على الشباب ادراك المسؤوليات التي تقع على عاتقهم في المعالم الذي سيدعون الى توجيهه ، والتحلي بالثقة في مستقبل الانسانية السعيد .

الجلسة العامة ١٣٩٠

٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٣٨ (الدورة ٢٠)

تكريس يوم الامم المتحدة في عام ١٩٦٦ لقضية اللاجئين

ان الجمعية العامة ،

ان تأخذ بمعين الاعتبار القرار الذي اتخذته مجموعة من الهيئات الخيرية بتنظيم حملة لجمع التبرعات في الفترة الممتدة من ٢٤ الى ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ لصالح اللاجئين ، لاسيما في افريقيا وآسيا ،

وان تأخذ بمعين الاعتبار التأييد الذي نالته هذه المبادرة من اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين ، والرغبة التي ابدتها هذه اللجنة (١) في تكريس يوم الامم المتحدة في عام ١٩٦٦ ، الواقع في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ، لقضية اللاجئين ،

١ - تعرب عن ارتياحها الشديد لما تم من عمل الآن ، وكذلك لما ابداه منظموه من تعلق بمثل الامم المتحدة واهدافها في اختيارهم يوم ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) موعدا لبدء الحملة ؛

٢ - وتقرر تكريس يوم الامم المتحدة في عام ١٩٦٦ لقضية اللاجئين .

الجلسة العامة ١٣٩٠

٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ١١ ألف

(A/6011/Rev.1/Add.1) ، الباب الثاني ، النبة ٢٥ (٥) (د) و (هـ) .

القرار ٢٠٣٩ (الدورة ٢٠)

تقريراً مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقريرى مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين (١) ، واستمعت الى بيانه (٢) ،

وان تلاحظ تزايد طابع العالمية في مشاكل اللاجئين ،

وان تحيط علماً بالمصاعب التي يواجهها المفوض السامي في الحصول على المبالغ اللازمة لتمويل برامجه ،

وان ترى امكان ووجوب قيام المجتمع الدولي ببذل جهد اكبر لتزويد المفوض السامي بالموارد المالية اللازمة لتنفيذ المهام الملقة على عاتقه ،

(١) تلتبس من مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين مواصلة بذل جهوده لتوفير الحماية الدولية الدافية للاجئين ولايجاد الحلول المرضية الدائمة للمشاكل المتعلقة بالجماعات المختلفة من اللاجئين الداخلين في اختصاصه ؛

٢- وتدعو الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة الى القيام بما يلي :

(أ) زيادة تأييدها للعمل الانساني الذي تقوم به مفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين ، ومواصلة تعاونها مع المفوض السامي في هذا الصدد ؛

(ب) تزويد المفوض السامي بالموارد المالية اللازمة لضمان التنفيذ التام لبرامجه .

الجلسة العامة ١٣٩٠

٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

-
- (١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، الملحق رقم ١١ (A/5811/Rev.1) والملحق رقم ١١ ألف (A/5811/Rev.1/Add.1) ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ١١ (A/6011/Rev.1) والملحق رقم ١١ ألف (A/6011/Rev.1/Add.1) .
- (٢) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، اللجنة الثالثة ، الجلسة ١٣٥٩ .

القرار ٢٠٤٠ (الدورة ٢٠)
مساعدة اللاجئين في افريقيا

ان الجمعية العامة ،

وقد احاطت علما بأن ثمة مشاكل لاجئين هامة ما زالت تتور في انحاء مختلفة من افريقيا ،
وان تدرك ضرورة تعبئة مقدار كبيرة من الموارد لتزويد اللاجئين بالمساعدة المباشرة
والمعمونة الايجابية البناء اللازمة لتمكينهم من اعادة انفسهم في البلد المضيف الى ان يستطيعوا
العودة الى بلد هم الاصلي ،

وان تلاحظ مع الارتياح ان الدول الافريقية تبدي اهتماما متواصلا بمشاكل اللاجئين
باستقبالها الكريم للاجئين بروح انسانية حقة ، وبانضمامها باعداد متزايدة الى اتفاقية ١٩٥١
المتعلقة بمركز اللاجئين (١) ،

وقد احاطت علما مع الارتياح بالجهود التي بذلها مفوض الامم المتحدة السامي لشئون
اللاجئين ، والبرنامج الغذائي العالمي ، والوكالات المتخصصة ، والكثير من المنظمات غير الحكومية
لحل مشاكل اللاجئين في افريقيا ،

وان تدرك ضرورة تأمين الوسائل الضرورية اللازمة للاستمرار دون انقطاع في اعمال مساعدة
اللاجئين في افريقيا ،

١- تشني على مفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية
والمنظمات غير الحكومية لجهودها الدائمة في سبيل اللاجئين في افريقيا ؛

٢- وتدعو الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة الى ايلاء
اهتمام خاص لمشاكل اللاجئين في افريقيا والى التعاون الايجابي مع مفوض الامم المتحدة السامي
لشئون اللاجئين بوضعها تحت تصرفه الوسائل اللازمة ولا سيما بزيادة التبرعات المالية لبرامج
المفوضية •

الجلسة العام ١٣٩٠

٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

(١) الامم المتحدة ، ' مجموعة المعاهدات ' ، المجلد ١٨٩ (١٩٥٤) ،

القرار ٢٠٤١ (الدورة ٢٠)

الاعراب عن التقدير
لمفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين

ان الجمعية العامة ،

وتد علمت ان السيد فليكس شنيدر ، مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين ،
سيترك منصبه في المستقبل القريب ،

تتمتع عن تقديرها الصادق للسيد شنيدر للاعمال التي قام بها اثناء السنوات التي تولي
فيها منصب مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين .

الجلسة العامة ١٣٩٠

٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٥٧ (الدورة ٢٠)

مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٥٧ (الدورة ١) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ ،
وقرارها ٤١٧ (الدورة ٥) المتخذ في ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ ، وقرارها ٨٠٢
(الدورة ٨) المتخذ في ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٣ ، وقرارها ١٧٧٣ (الدورة ١٧)
المتخذ في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩١٩ (الدورة ١٨) المتخذ في
٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

١- تتمتع عن سرورها لمنح جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٦٥ لمؤسسة الامم المتحدة
لرعاية الطفولة ، مما يحفز تفهم الامة التي تمثلها بالنسبة الى السلم العالمي رعاية الطفولة
وتنشئة الاطفال على روح المودة بين الامم ؛

٢- وتؤيد مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة في سياستها الرامية الى ابراز اهمية النظر
الى حاجات الطفولة في مجموعها ، واهمية ايلاء المراعاة الكافية في البرامج القومية للانماء الاقتصادي
والاجتماعي لمصالح الاطفال والاحداث ، واعدادهم بالتالي للمساهمة في المستقبل في انماء
بلادهم ؛

٣- وتحيط علما مع الموافقة ببرامج مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، التي تشمل الان تقديم المساعدة الى الحكومات في ميادين الرعاية الصحية للامهات والاطفال ، ومكافحة الامراض ، والتغذية ، والرعاية الاجتماعية ، والتعليم والتدريب المهني ، والتي يجرى تنفيذها بالتعاون الوثيق مع الوكالات التقنية المختصة في اسرة مؤسسات الامم المتحدة ؛

٤- وترحب بالاهتمام الذي توجهه مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة الى مساعدة صغار الاطفال الذين لم يبلغوا بعد سن الدراسة ، والى تحسين التعليم الاولي وتوسيعه ؛

٥- وتحيط علما مع الارتياح بقرار المجلس التنفيذي لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة بان يراعى ، في التماس انجع الطرق للانتفاع بمعونة المؤسسة ، مواصلة التشديد على انماء الخدمات والمرافق الاساسية التي يفيد منها الاطفال ، وعلى البرامج ذات الاولوية والموجهة الى معالجة مشاكلهم الرئيسية ، وعلى اعداد الملاكات القومية باعتبارها عنصرا رئيسيا في البرامج ؛ وبالقرار القاضي بالانتفاع التام من تجربة جميع البلدان في هذا الميدان عند البحث عن الطرق الكفيلة بحل مشاكل الاطفال والاحداث (١) ؛

٦- وترحب بقرار مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة القاضي بعقد الدورة العادية التالية لمجلسها التنفيذي في افريقيا في ايار (مايو) ١٩٦٦ (٢) ؛

٧- وتحث الحكومات والجماعات الخاصة على مضاعفة جهودها بغية زيادة موارد مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة زيادة ملموسة .

الجلسة العامة ١٣٩٧

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٥٨ (الدورة ٢٠)

توأمة المدن بوصفها احدى وسائل التعاون الدولي

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٢٨ (الدورة ٣٧) المتخذ في
١٣ آب (اغسطس) ١٩٦٤ ،

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ،

الملحق رقم ١٥ (E/4083/Rev.1) ، النبذة ٧٤ .

(٢) المرجع الاخير ، النبذة ٢٣٧ .

وان ترى ان التجربة المكتسبة في السنوات الاغيرة قد اظهرت ما لتوأمة المدن من قيمة كبيرة اذا اجرت دون اى تمييز ،

وان ترى ان توأمة المدن تشجع تحقيق المثل العليا العظيمة المكرسة في ميثاق الامم المتحدة ودستور منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ،

وان تأخذ بعين الاعتبار ان المؤتمر الافريقي الاول للتعاون العالمي بين المجتمعات، المصنوع في داكار من ١ الى ٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٤ ، قد شدد بصفة خاصة على التوأمة بوصفها احدى وسائل التعاون ،

١- ترى ان توأمة المدن هي احدى وسائل التعاون التي ينبغي للامم المتحدة ان تشجعها بمناسبة سنة التعاون الدولي، وكذلك على اساس دائم ؛

٢- وتطلب الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يقوم ، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المعتمدة ذات المركز الاستشاري ومع مراعاة قرارات منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بشأن توأمة المدن ، باعداد برنامج للتدابير التي يمكن بها للامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اتخاذ الخطوات الملموسة اللازمة لزيادة تشجيع توأمة اكبر عدد ممكن من المدن ؛

٣- وتطلب الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخشرين تقريراً عن برامج الاعمال التي اضطلع بها تنفيذاً لهذا القرار ؛

٤- وتطلب الى الامين العام ان يتخذ ، عن طريق الادارات والمكاتب التابعة له ، جميع التدابير المناسبة لتشجيع هذا النوع من التعاون .

الجلسة العامة ١٣٩٧

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٥٩ (الدورة ٢٠)

المساعدة المقدمة من الامم المتحدة في سبيل تقدم المرأة

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٧١ حاء (الدورة ٣٠) المتخذ في

٢٥ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ، وقرار الجمعية العامة ١٥٠٩ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، بشأن المساعدة الخاصة المقدمة من الامم المتحدة والوكالات المتخصصة في سبيل تقدم المرأة في البلدان المتنامية ،

وان تشير الى قرار الجمعية العامة ١٧٧٧ (الدورة ١٧) المتخذ في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٢٠ (الدورة ١٨) المتخذ في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

وان تؤكد من جديد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٦٨ ألف (الدورة ٣٩) المتخذ في ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، الذي احاط فيه المجلس علما بتقرير لجنة مركز المرأة عن اعمال دورتها الثامنة عشرة (١) المعقودة في طهران من ١ الى ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٥ ،

وان تدرك اهمية العمل الذي حققته لجنة مركز المرأة ،

وان تدرك الدور الذي ساهمت به الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في مسألة تحسين مركز المرأة ،

وان تعتقد ان تنسيق وانما البرامج المختلفة المتعلقة بمركز المرأة يجب ان يتما عن طريق برنامج للأمم المتحدة موحد طويل الاجل لتعزيز تقدم المرأة ،

وان تدرك ان من المناسب لفت نظر الرأي العام العالمي الى اهمية الدور الذي يمكن ان تسهم به المرأة في الانماء القومي والى الحاجة بالتالي الى حل مشكلة مركز المرأة وتحسينها ،

١- ترحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٦٨ هـ (الدورة ٣٩) المتخذ في ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، الذي اوصى فيه المجلس الدول الاعضاء ، ولا سيما الدول المستفيدة من المساعدة التقنية ، بان تعطي اولوية اعلى للمشاريع والبرامج الموجهة الى تعزيز تقدم المرأة ، وتدعو الامين العام للأمم المتحدة والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة الى تشجيع اشتراك المرأة في المشاريع المقدمة من الدول الاعضاء ؛

٢- وترحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٦٨ جيم (الدورة ٣٩) المتخذ في ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، الذي شدد فيه المجلس على اهمية اعداد الملاكات اللازمة ، ولا سيما في البلدان المتنامية ، لتمكين المرأة من الاشتراك التام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في بلدها ؛

٣- وترحب بتأييد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتوصيات الاخرى التي اصدرتها لجنة مركز المرأة في دورتها الثامنة عشرة ،

٤- وتدعو الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الدولية الى مواصلة جهودها المبذولة في سبيل تحسين مركز المرأة ؛

٥- وتلتزم من الأمين العام ان يواصل بصورة خاصة دراسة امكانية التوسع في المساعدة التي يمكن تقديمها في سبيل تقدم المرأة في البلدان المتنامية ؛

٦- وتدعو الأمين العام الى التعاون مع لجنة مركز المرأة لتحقيق هذه الاهداف ؛

٧- وتلتزم كذلك من الأمين العام اعلام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة تباعا عن التداورات الحاصلة في هذا الصدد ، ولا سيما فيما يتعلق بامكانية وضع برنامج للامم المتحدة موعد طويل الاجل لتعزيز تقدم المرأة ؛

٨- وتصرب عن شكرها لحكومة ايران على دعوتها الكريمة التي مكنت لجنة مركز المرأة من عقد دورتها الثامنة عشرة في طهران في احوال ملائمة ملائمة خاصة لمعلمها .

الجلسة العامة ١٣٩٧

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٦٠ (الدورة ٢٠)

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان

ان الجمعية العامة ،

ان تلاحظ انه قد ابدت بعض الاقتراحات الرامية الى عقد حلقة دراسية دولية عن الفصل العنصري في عام ١٩٦٦ ،

وان تذكر انه قد جرى لفت نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى هذه الاقتراحات في دورته التاسعة والثلاثين (١) ،

تلتزم من الأمين العام ان يقوم في عام ١٩٦٦ ، وبالتشاور مع اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ومع لجنة حقوق الانسان ، بتنظيم حلقة دراسية دولية عن الفصل العنصري وتأذن له باستخدام ما قد يلزم من الاموال لهذا الغرض ، مع اجراء التسويات اللازمة في حدود الاعتمادات المرصودة في الباب ١٤ (الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان) من الجزء الخامس (البرامج التقنية) من ميزانية الامم المتحدة .

الجلسة العامة ١٣٩٧

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

(١) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٣

(A/6003)، النبعة ٥٤٩ .

القرار ٢٠٦١ (الدورة ٢٠)

حرية الاعلام

ان الجمعية العامة ،

ان تلاحظ ان ازدهار جدول اعمال اللجنة الثالثة في الدورة العشرين لم يسمح لها بالنظر في مشروع اتفاقية حرية الاعلام ولا في مشروع اعلان حرية الاعلام المقدم اليها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وان تكرر ان حرية الاعلام تؤلف جزءا هاما من حقوق الانسان والحريات الاساسية التي آلت الامم المتحدة على نفسها تعزيزها ،

تقرر ان تخصص في دورتها العادية والعشرين كل الوقت اللازم في نظرها للنظر في البند الخاص بحرية الاعلام .

الجلسة العامة ١٣٩٧

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٦٢ (الدورة ٢٠)

انشاء منصب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان

ان الجمعية العامة ،

ان ترى ان جدول اعمال دورتها العشرين يتضمن بندا عنوانه " انشاء منصب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان " ،

وان ترى ان النظر في الاقتراح المتعلق بهذه المسألة قد تعذر بسبب وجود اولويات اخرى ،

واقترعا منها بفائدة الحصول على رأى انسب هيئة في الامم المتحدة لمعالجة هذه المسألة ،

١- تلتزم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي احالة اقتراح انشاء منصب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان الى لجنة حقوق الانسان ، لدراسة المسألة من جميع نواحيها واعلام الجمعية العامة عن ذلك ، بواسطة المجلس ، في دورتها العادية والعشرين ؛

٢- وتلتبس من الامين العام موافاة لجنة حقوق الانسان بجميع الوثائق المناسبة المتعلقة
بهذا الاقتراح .

الجلسة العامة ١٣٩٢
١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٨٠ (الدورة ٢٠)

مشروع العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان

ان الجمعية العامة ،

اذ تأخذ بعين الاعتبار ان اللجنة الثالثة لم تتمكن ، بسبب ازحام جدول اعمالها ، من
النظر في الدورة المالية في مشروع العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ،
وان تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٧٥ (الدورة ٣٩) المتخذ في
٢٨ تموز (يوليه) ١٩٦٥ بشأن الترتيبات التنظيمية والاجرائية لتنفيذ الاتفاقيات والتوصيات
في ميدان حقوق الانسان ،

١- تقرر ان ترجمي^٤ الى دورتها الحادية والعشرين متابعة النظر في مشروع العهدين
الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ؛

٢- وتدعو حكومات الدول الاعضاء الى النظر في تدابير التنفيذ والبنود النهائية لمشروع
العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، التي اعدتها لجنة حقوق الانسان ، وفي الوثيقة
التفسيرية التي اعدتها الامين العام (١) والملاحظات الواردة من الحكومات (٢) وفقا لقرار الجمعية
العامة ١٩٦٠ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، وذلك لكي
يتسنى للدول الاعضاء الفراغ ، في دورة الجمعية العامة الحادية والعشرين ، من اعداد مشروع
العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

(١) المرجع الاخير ، الدورة الثامنة عشرة ، المرفقات ، البند ٤٨ من جدول الاعمال ، الوثيقة
A/5411 .

(٢) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٦٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة
A/5702 ، و Add.1 .

القرار ٢٠٨١ (الدورة ٢٠)
السنة الدولية لحقوق الانسان

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ١٩٦١ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣
الذي اطلقت فيه على عام ١٩٦٨ اسم ' السنة الدولية لحقوق الانسان ' ،

وان ترى ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان كان اداة بالغة الهمية في حماية وتمييز
حقوق الافراد وتوطيد السلم والاستقرار ،

واقترعا منها بأن دوره في المستقبل سيكون ذا اهمية ماثلة ،

وان ترى ان زيادة تعزيز وانما اعترام حقوق الانسان والحريات الاساسية امر يساهم في
توطيد السلم في جميع انحاء العالم والمودة بين الشعوب ،

وان ترى ان التمييز العنصري ، ولا سيما سياسة الفصل العنصري ، يشكل انتهاكا من اشد
الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان والحريات الاساسية ، وان من الواجب بذل الجهود الدائبة

المركزة لتأمين التخلي عنه ،

وان تؤكد من جديد اعتقادها بان ازدياد ادراك مدى التقدم المحرز يؤدي غداة طيبة
لقضية حقوق الانسان ، واقترعا بها بأن عام ١٩٦٨ يجب ان يكرس لمضاعفة الجهود والمشاريع القومية

والدولية في ميدان حقوق الانسان وكذلك لاجراء استعراض دولي للمنجزات المسجلة في هذا

الميدان ،

وان تؤكد اهمية زيادة الانماء وتأمين التطبيق العملي لمبادئ حماية حقوق الانسان المقررة
في ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واعلان منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستعمرة ، واعلان القضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ،

واقترعا منها بان مضاعفة الجهود في السنتين القادمتين من شأنها تعزيز التقدم الذي
يمكن احرازه حتى عام ١٩٦٨ ،

واقترعا منها كذلك بان من المفيد اضطلاع مؤتمر دولي باجراء الاستعراض الدولي
المزمع للتقدم المحرز في ميدان حقوق الانسان ،

وان تحيط علما بالبرنامج المؤقت للتدابير والنشاطات التي سيجري الاضطلاع بها بمناسبة
السنة الدولية لحقوق الانسان واحتفالا بالذكرى العشرين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وهو

البرنامج الموصى به من لجنة حقوق الانسان والوارد في مرفق هذا القرار ،

وان تلاحظ كذلك ان لجنة حقوق الانسان تواصل اعداد برنامج للاحتفالات والتدابير والنشاطات التي سيضطلمع بها في عام ١٩٦٨ ،

١- تدعو الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية الاقليمية ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات القومية والدولية المعنية الى تكريس عام ١٩٦٨ لمضاعفة الجهود والمشاريع في ميدان حقوق الانسان ، بما في ذلك اجراء استعراض دولي للمنجزات المسجلة في هذا الميدان ؛

٢- وتحث الدول الاعضاء على اتخاذ الخطوات المناسبة للتحضير للسنة الدولية لحقوق الانسان ، وللتشديد خاصة على مساس الحاجة الى القضاء على التمييز وغيره من الانتهاكات المغلة بالاذمة الانسانية ، مع الاهتمام اهتماما خاصا بالغاء التمييز العنصري ولا سيما سياسة الفصل العنصري ؛

٣- وتدعو جميع الدول الاعضاء الى القيام ، قبل عام ١٩٦٨ ، بالتصديق على الاتفاقيات المحققة في ميدان حقوق الانسان ولا سيما التالية :

الاتفاقية التكميلية لالغاء الرق وتجارة الرقيق والنظم والمعادن المشابهة للرق ؛

اتفاقية منظمة العمل الدولية لالغاء السخرة ؛

اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز في التوظيف والمهنة ؛

اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بتساوي اجر العمال والعمالات عن العمل المتساوي القيمة ؛

اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي ؛

اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في التعليم ؛

اتفاقية منع جريمة اباداة الاجناس وقمعها ؛

اتفاقية حقوق المرأة السياسية ؛

الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ؛

٤- وتقرر الاسراع في انجاز مشاريع الاتفاقيات التالية لكي يتسنى عرضها للتصديق والانضمام قبل عام ١٩٦٨ :

مشروع العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛

مشروع العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛

مشروع الاتفاقية الدولية للقضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله ؛

مشروع اتفاقية حرية الاعلام ؛

٥ - وتقرر ان تنتهي ، قبل عام ١٩٦٨ ، من نظر واعداد مشاريع الاعلانات التي اقترتها لجنة حقوق الانسان ولجنة مركز المرأة ؛

٦ - وتعتمد برنامج التدابير والنشاطات المؤقت الموضوع للامم المتحدة ، والمرفق بهذا القرار ، وتلتزم من الامين العام اتخاذ الترتيبات اللازمة بشأن التدابير التي ستضطلع بها الامم المتحدة والمبينة في المرفق ؛

٧ - وتدعو الدول الاعضاء الى النظر ، بمناسبة السنة الدولية لحقوق الانسان ، في الفائدة التي قد تعود من الاضطلاع ، على الصعيد الاقليمي ، بدراسات مشتركة بغية تأمين حماية افضل لحقوق الانسان ؛

٨ - وتدعو المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية ذات الاختصاص في هذا الميدان الى تزويد المؤتمر الدولي المقرر عقده في ١٩٦٨ بالمعلومات الكاملة عن انجازاتها وبرامجها وتدابيرها الاخرى الرامية الى تحقيق حماية حقوق الانسان ؛

٩ - وتدعو لجنة مركز المرأة الى الاشتراك والتعاون في جميع مراحل الاعمال التعضيرية الممهدة للسنة الدولية لحقوق الانسان ؛

١٠ - وتلتزم من الامين العام انهاء هذا القرار والبرنامج المؤقت المرفق به الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة ، والى المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الدولية المعنية ؛

١١ - وتوصي ، نظرا الى الاهمية التاريخية التي يتسم بها الاحتفال بالسنة الدولية لحقوق الانسان ، بدعوة منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الى تعبئة خيرة الموارد الثقافية والفنية لاكساب السنة الدولية لحقوق الانسان طابعا عالميا عفا عن طريق الادب ، والموسيقى ، والرقص ، والسينما ، والتلفزة وسائر اشكال ووسائط الاعلام ؛

١٢ - وتوصي الدول ، والمنظمات الحكومية الدولية الاقليمية ، والوكالات والمنظمات المشار اليها في الفقرة ١٠ اعلاه ، ببرنامج التدابير والنشاطات الوارد في مرفق هذا القرار ، وتدعوها الى التعاون والاشتراك في هذا البرنامج لانجاح الاحتفالات واكسابها ماهي جديدة من اهمية ؛

١٣ - وتقرر ، رغبة في زيادة تعزيز المبادئ الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وفي انماء وضمان الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفي انهاء كل تمييز وانكار لحقوق الانسان والعريات الاساسية بسبب العرق او اللون او الجنس او اللغة او الدين ، وفي تمهيد السبيل خاصة للقضاء على الفصل العنصري ، عقد مؤتمر دولي لحقوق الانسان خلال عام ١٩٦٨ للقيام بما يلي :

(أ) استعراض التقدم المعزز في ميدان حقوق الانسان منذ اقرار الاعلان العالمي لحقوق الانسان ؛

(ب) تقييم فعالية الطرق التي تستخدمها الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان ،
لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله وممارسة سياسة الفصل العنصري ؛
(ج) وضع واعداد برنامج للتدابير الاخرى التي ينبغي اتخاذها بعد احتفالات السنة
الدولية لحقوق الانسان ؛

١٤- وتقرر ان تنشيء ، بالتشاور مع لجنة حقوق الانسان ، لجنة تسمى اللجنة التحضيرية
للمؤتمر الدولي لحقوق الانسان ، تتألف من سبعة عشر عضوا ، وتتولى انجاز الاستعدادات اللازمة
للمؤتمر في عام ١٩٦٨ ، وتقوم على الاخص بوضع الاقتراحات اللازمة بشأن جدول اعمال المؤتمر
ومدته ومكان انعقاده ووسائل سداد نفقاته ، لتنظر فيها الجمعية العامة ، وبتنظيم وتوجيه إعداد
الدراسات التقييمية وغيرها من الوثائق اللازمة ؛

١٥- وتلتزم من رئيس الجمعية العامة ان يعين اعضاء اللجنة التحضيرية ، على ان يكون
ثانية منهم من الدول الممثلة في لجنة حقوق الانسان ، واثنان من الدول الممثلة في لجنة مركز
المرأة ؛

١٦- وتلتزم من الامين العام تعيين امين تنفيذي للمؤتمر من الامة العامة ، وتزويد
اللجنة التحضيرية بكل مساعدة لازمة ؛

١٧- وتلتزم من اللجنة التحضيرية تقديم تقريرين عن سير الاعمال التحضيرية لتمكين الجمعية
العامه من نظرها في دورتها الحادية والعشرين والثانية والعشرين .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

*

*

وقد قام رئيس الجمعية العامة ، عملا بالفقرة ١٥ من القرار الوارد اعلاه ، بتعيين اعضاء
اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لحقوق الانسان (١) .

(١) المراجع الاخير ، الدورة العشرون ، الجلسات العامة ، الجلسة ١٤٠٨ ،
النبرة ١٧٦ .

وتتألف اللجنة التحضيرية من الدول الاعضاء التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، والاوروغواي ، وايران ، وايطاليا ، وبولندا ، وتونس ، وجامايكا ، والصومال ، وفرنسا ،
والفلبين ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ونيجيريا ، ونيجيريا ، ونيجيريا ،
والهند ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ويوغوسلافيا .

المرفق

السنة الدولية لحقوق الانسان : البرنامج المؤقت
الذي اوصت به لجنة حقوق الانسان

اولا - موضوع المراسم والنشاطات والاحتفالات (١)

يوصى بأن يستهدف في وضع برنامج الدباير والنشاطات التي سيجري الاضطلاع بها طوال
السنة الدولية لحقوق الانسان ، تشجيع حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية اوسع تشجيع ممكن
على الصعيدين القومي والدولي كليهما ، وتوعية الناس جميعا لمدى مفهوم حقوق الانسان والحريات
الاساسية بكافة نواحيه . وينبغي ان يكون موضوع المراسم والنشاطات والاحتفالات : " تعزيز
الاعتراف وتأمين التمتع التام بحريات الفرد الاساسية وحقوق الانسان في كل مكان " . وينبغي
استهداف ابراز اهمية الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا
دون تمييز بسبب العرق او الجنس او اللغة او الدين .

ثانيا - سنة حافلة بالنشاطات (٢)

لقد انعقد الاتفاق على وجوب دعوة جميع المشتركين في الاحتفالات الى تكريس سنة ١٩٦٨
بأكملها للنشاطات والماراسم والاحتفالات المتعلقة بمسألة حقوق الانسان . ويمكن ان يمارطوال
العام الى تنظيم الحلقات الدراسية الدولية او الاقليمية والمؤتمرات القومية والمعارض والمناقشات
عن الاعلان العالمي لحقوق الانسان وعن اعلانات الامم المتحدة ووثائقها الاخرى المتعلقة بحقوق
الانسان . وقد تود بعض البلدان ابراز مضمون الاعلان بأكمله ، كما هو مفصل بصورة اوفى في
البرامج التالية الصادرة عن الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان . وقد تود بعض البلدان

(١) انظر : E/CN.4/886 ، النبذات ٤٦ - ٥٢ .

(٢) المرجع الاخير ، النبذات ٥٣ - ٥٨ .

المشتركة التشديد ، في فترات معينة من السنة الدولية لحقوق الانسان ، على الحقوق والحريات التي صادفت في صدد ما مشاكل خاصة . وتقوم الحكومات في كل فترة من هذه الفترات باستعراض التشريعات المحلية والممارسات والمبادئ المتبعة في مجتمعها فيما يتعلق بالحقوق المعين او الحرية المعينة التي تكون موضوعا للاحتفالات المنظمة في تلك الفترة ، وتجري ذلك الاستعراض في ضوء المعايير المقررة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي اعلانات الامم المتحدة ووثائقها الاخرى المتعلقة بحقوق الانسان . فتعتمد الى تقييم مدى التامين الفعال لهذا الحق ، والى الدعاية له ، وبذل الجهود الخاصة اللازمة لنشر التفهم الاساسي لطبيعته واهميته بين مواطنيها ، بحيث لا تتعرض المكاسب المبرزة للضياع بسهولة في المستقبل . ويصار خلال الفترة المعنية الى بذل جميع الجهود الممكنة لاستدراك ما فات من تامين التحقيق الفعال للحقوق المعني او الحرية المعنية . ويمكن طبعا ، في اختيار المواضيع ، اعطاء الاولوية للحقوق ذات الطابع المدني والسياسي ، وللحقوق ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ألف - التدابير الموصى باضطلاع الامم المتحدة بها
في الفترة السابقة على بدء السنة الدولية لحقوق الانسان

١- القضاء على بعض الممارسات (١)

ان لجنة حقوق الانسان ، اعتقادا منها بأن بعض الممارسات التي تعد من اشنع اشكال انكار حقوق الانسان ما زالت قائمة في اقاليم بعض الدول الاعضاء ، توصي الامم المتحدة بأن تعتمد هدفا ينبغي العمل على بلوغه قبل نهاية عام ١٩٦٨ ، وبأن تقترح على الدول الاعضاء فيها اعتماد هذا الهدف ، وهو القضاء التام على الانتهاكات التالية لحقوق الانسان :

(أ) الرق وتجارة الرقيق والنظم والعادات المشابهة للرق ، والسخرة ؛

(ب) كافة اشكال التمييز القائمة على اساس العرق او الجنس او اللغة او الدين او الرأي السياسي او غيره ، او الاصل القومي او الاجتماعي او الاثني ، او الثروة ، او النسب ، او غير ذلك من الاسباب ؛

(ج) الاستعمار وانكار الحرية والاستقلال .

٢- التدابير الدولية الرامية الى حماية حقوق الانسان وضمانها (٢)

(١) المرجع الاخير ، النبذات ٧٣ - ٧٧ ؛ انظر كذلك : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٨ (E/4024) ، النبذتان ٤٢٤ و ٤٢٥ .

(٢) انظر : E/CN.4/886 ، النبذات ٩٣ - ٩٩ .

تقوم الامم المتحدة منذ سنوات عدة بالنظر في التدابير الرامية الى الاعمال الفعالة للحقوق والحريات المقررة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي الاعلانات والوثائق الاخرى الصادرة عن الامم المتحدة والمتعلقة بحقوق الانسان . وتأمل لجنة حقوق الانسان واطيد الامم في ان يتم ، قبل بدء السنة الدولية لحقوق الانسان ، البت في مشروع العهد الخاص بالعقوبات المدنية والسياسية ومشروع العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي تدابير التنفيذ وفي الاتفاقيات او الاتفاقات الدولية الاخرى المتعلقة بميدان حقوق الانسان والمساعدة في مشروع القرار الذي اعدته اللجنة في عام ١٩٦٤ لتتصرف فيه الجمعية العامة . ويجب مع ذلك ، في حالة غلو الوثائق المعتمدة حتى بداية ١٩٦٨ من اي نص على الجهاز الدولي اللازم لتأمين التنفيذ الفعال لذيئك العهدين ولتلك الاتفاقيات او الاتفاقات الدولية ، الاضطلاع ، اثناء السنة الدولية لحقوق الانسان ، بدراسة جديدة للتدابير الدولية اللازمة لضمان حقوق الانسان او حمايتها .

باء - التدابير الموصى باضطلاع الدول الاعضاء بها
في الفترة السابقة على بدء السنة الدولية لحقوق الانسان

١- استمرار التشريعات القومية (١)

ان الحكومات مدعوة الى استمرار تشريعاتها القومية في ضوء المعايير المقررة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي الاعلانات والوثائق الاخرى الصادرة عن الامم المتحدة والمتعلقة بحقوق الانسان ، والى النظر في سن القوانين الجديدة اللازمة او تعديل القوانين القائمة لجعل تشريعاتها متمشية مع مبادئ الاعلان العالمي والاعلانات والوثائق الاخرى الصادرة عن الامم المتحدة والمتعلقة بحقوق الانسان .

٢- اجهزة التنفيذ على الصعيد القومي (٢)

ان جميع الدول الاعضاء مدعوة الى ان تقوم ، قبل نهاية ١٩٦٨ عند اللزوم ، بانشاء جهازها القومي اللازم لاجمال الحقوق والحريات الاساسية او بتعسينه ، باعتبار ذلك احد التدابير التي ستضطلع بها بمناسبة السنة الدولية لحقوق الانسان . فاذا لم توجد مثالا في احدى الدول الاعضاء الاجراءات اللازمة لتمكين الافراد او جماعات الاشخاص من التقدم الى محاكم او سلطات قومية مستقلة باية شكاوى قد تكون لديهم بشأن انتهاك حقوق الانسان التي يملكونها ، ومن الحصول

(١) المرجع الاخير ، النبذات ١١٦ - ١٢٠ .

(٢) المرجع الاخير ، النبذات ١٢١ - ١٢٩ .

على الجبر الفعّال ، فان هذه الدولة العضو يجب ان تدعى الى التعهد بادخال هذه الاجراءات .
واذا كانت هذه الاجراءات موجودة من قبل ، وجبت دعوة الدولة العضو الى التعهد بتحسينها
وتشديدها . واللجنة لا توصي ، في هذا ، باى تحسين محدد بالذات . فما يلزم في ظروف معينة
قد يكون انشاء محكمة خاصة ، بينما قد يلزم في ظروف اخرى تعيين مدع عام او موظف مماثل ،
وقد يكفي في ظروف اخرى انشاء دوائر يستطيع المواطنون الافراد التقدم اليها بشكاواهم . وهكذا
فان البت في نوع الجهاز اللازم او نوع التحسين اللازم لعمال الحقوق والحريات الاساسية متروك
لتقدير الحكومة المعنية وحدها .

٣- البرامج القومية للتعليم في ميدان حقوق الانسان (١)

تعتقد لجنة حقوق الانسان ان ثمة حدودا لفعالية القوانين في جعل التمتع بحقوق الانسان
والحريات الاساسية واقما ملموسا ، وترى لذلك ، عن اقتناع ، أن تركيز الجهود على توفير الضمانات
القانونية والنظمية لحقوق الانسان لن يكون كافيا لبلوغ الاغراض المبتغاة ، وان كان سيمثل شوطا
بعيدا في هذا السبيل . ولهذا ينبغي تركيز الاهتمام كذلك على وسائل تغيير بعض طرق التفكير القديمة
بشأن هذه المواضيع ، ووسائل اجتثاث النعرات العميقة الجذور القائمة بسبب العرق واللون
والجنس والدين وما الى ذلك . وموجز القول ان من الضروري الاضطلاع ببرامج تعليمي وثقفي
تكميلي يتناول تعليم فئتي الكبار والصغار كليهما ، ويرمي الى ايجاد تفكير جديد لدى الكثيرين
من الناس فيما يتعلق بحقوق الانسان . ومن ثم فمن الموصى به ان يشمل اى برنامج لمضاعفة
الجهود يظطلع به في السنوات الثلاث القادمة ، برنامجا تعليميا وثقافيا عالميا في ميدان حقوق
الانسان يكون جزءا لا يتجزأ منه . ان مثل هذا البرنامج التعليمي والثقفي سيكون متفقا مع اغراض
عقد الامم المتحدة الانمائي وكذلك مع الاغراض التي يسعى اليها ، في ميدان حقوق الانسان ،
معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث . وينبغي ان يعمل هذا البرنامج على تعبئة بعض طاقات
وموارد الجهات التالية :

(أ) الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي الاخرى الموجودة في الدول الاعضاء
سواء كانت خاصة او عامة ؛

(ب) ملاكات التدريس في المدارس الابتدائية والثانوية ؛

(ج) المؤسسات والهيئات الخيرية والعلمية والبحثية ؛

(د) وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري ، بما فيها الصحافة والاذاعة والتلفزيون ؛

(هـ) المنظمات غير الحكومية المعنية ؛

وذلك لاعلام الناس ، كبارا وصغارا ، عن حالة حقوق الانسان في مجتمعاتهم وفي خارجها ، وعن الخطوات الاخرى التي يلزم القيام بها لتأمين اتم وافعل تحقيق لهذه الحقوق . وان الدول الاعضاء ذات نظم الحكم الاتحادية مدعوة الى تشجيع النشاطات في ميدان حقوق الانسان في المؤسسات التعليمية المحلية والتابعة للولايات .

وان هذا المجهود التعليمي والتثقيفي يكون مضمون النجاح اذا نال تشجيع الزعماء القوميين في الدول الاعضاء بكافة الوسائل . فيمكن للحكومات ، في اطار هذا المجهود ، ان تنظم المؤتمرات في الجامعات ومعاهد التعليم العالي الاخرى الموجودة داخل اقليمها ، وتدعوها الى النظر في كيفية استخدام مناهجها الدراسية وبرامجها التعليمية لزيادة ادراك جمهور الطلاب للمسائل الرئيسية المتعلقة بحقوق الانسان ، وكيفية توجيه برامجها البحثية لهذه الغاية ، وكيفية التعاون مع المنظمات المعنية الاخرى ، عن طريق البرامج الخارجية وغيرها ، لتعزيز اهداف تثقيف الكبار في ميدان حقوق الانسان . ويمكن للسلطات القومية ، في هذا المضممار ، الاضطلاع بدراسات للمعادن والتقاليد المحلية بغية النظر في مدى تعزيزها وتشجيعها للمواقف او القيم المخالفة لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وكيفية الوصول في النهاية الى القضاء على هذه المعادات والتقاليد . ويصح ان تدعى المؤسسات الخيرية الى النظر في تقديم الاعانات الى برامج البحث والدراسة في هذا الميدان وتقديم الهبات ومنح استكمال التخصص للبحث في ميدان حقوق الانسان . ويصح ان تدعى السلطات المسؤولة في الكليات والصفدارس الابتدائية والثانوية الى مراجعة مناهجها الدراسية والكتب المقررة بها لزالة اية نزعة ، مقصودة او غير مقصودة ، لابقاء على الافكار والمفاهيم المخالفة لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وان تدعى الى تنظيم الدراسات التي تعزز بصورة ايجابية احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية . وقد لوحظ مع التقدير ان بعض الجامعات قد ادرجت في مناهجها بعض المواد الدراسية عن الحماية الدولية لحقوق الانسان ؛ ويمكن للجامعات الاخرى الاهتداء بهذه البرامج والافادة من هذه التجارب . ومن الامور التي يجدر لفت النظر اليها كذلك المشروع التثقيفي لتعزيز التفاهم والتعاون الدوليين ، الذي تضطلع به مجموعة من المدارس برعاية منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

ويمكن للحكومات ايضا ان تعقد ، او ان تشجع عقد المؤتمرات ، بين دوائر الاناعة والتسفيزيون في اقليمها ، وان تدعوها الى النظر في احدى طرق التعاون بين مرافقها وبين المنظمات الاخرى الموجودة داخل البلد والوكالات الدولية ، لتعزيز الجهود الرامية الى بحث المزيد من الاعترام لحقوق الافراد والحريات الاساسية في صفوف السكان .

ويمكن لوكالات الامم المتحدة المتخصصة ، ولا سيما منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومنظمة العمل الدولية ، الاسهام بدور قيم في مضاعفة الجهود التعليمية والتثقيفية

بالتعاون مع معاهد الامم المتحدة الاقليمية ، مع مراعاة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٥٨ دال ، اولاً (الدورة ٣٦) المتخذ في ١٢ تموز (يولييه) ١٩٦٣ . واللجنة توصي بدعوتها الى فعل ذلك .

القرار ٢١٠٦ (الدورة ٢٠)

الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله

ألف

ان الجمعية العامة ،

اذ ترى من المناسب ان تعقد ، برعاية الامم المتحدة ، اتفاقية دولية بشأن القضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ،

واقتراناً منها بأن هذه الاتفاقية ستكون خطوة هامة نحو القضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ، وبأنه يجب توقيع الدول لها وتصديقها عليها في اقرب وقت ممكن ، وتنفيذ احكامها دون تأخير ،

وان ترى كذلك وجوب تعميم معرفة نص الاتفاقية في جميع انحاء العالم ،

١- تقر الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ، المرفقة بهذا القرار ، وتعرضها للتوقيع والتصديق ؛

٢- وتدعو الدول المشار اليها في المادة ١٧ من الاتفاقية الى توقيع الاتفاقية والتصديق عليها دون تأخير ؛

٣- وتلتزم من حكومات الدول ومن المنظمات غير الحكومية اذاعة نص الاتفاقية على اوسع نطاق ممكن مستعملة في ذلك كل ما لديها من وسائل بما فيها جميع وسائل الاعلام المناسبة ؛

٤- وتلتزم من الامين العام تامين تداول الاتفاقية تداولاً فورياً واسع النطاق ، والقيام ، تحقيقاً لهذا الغرض ، بنشر نصها وتوزيعه ؛

٥- وتلتزم من الامين العام موافاة الجمعية العامة بالتقارير اللازمة عن حالة التصديقات على الاتفاقية ، وستقوم الجمعية العامة في دوراتها المقبلة بالنظر في هذه التقارير باعتبارها بنوداً مستقلة من بنود جدول الاعمال .

الجلسة العامة ١٤٠٦

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

المرفق

الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله

ان الدول الاطراف في هذه الاتفاقية ،

ان ترى ان ميثاق الامم المتحدة يقوم على مبدأى كرامة وتساوى جميع البشر، وان جميع الدول الاعضاء قد تعهدت بالعمل جماعة وانفرادا، بالتعاون مع المنظمة ، على ادراك احد مقاصد الامم المتحدة المتمثل في تعزيز وتشجيع الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا دون تمييز بسبب العرق او الجنس او اللغة او الدين ،

وان ترى ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان يعلن ان البشر يولدون جميعا احرارا سواسية في الكرامة والحقوق وان كل انسان يتمتع بجميع الحقوق والحريات المقررة فيه ، دون اى تمييز ، لا سيما بسبب العرق او اللون او الاصل القومي ،

وان ترى ان الكل امام القانون سواء ولهم حق متساو في حمايته من اى تمييز ومن اى تعريض على مثل هذا التمييز ،

وان ترى ان الامم المتحدة قد شجبت الاستعمار وجميع اساليب العزل والتمييز المقترنة به ، بكافة اشكالها وحيثما وجدت ، وان اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥)) قد اكد واعلن رسميا ضرورة وضع حد لها بسرعة وبدون قيد او شرط ،

وان ترى ان اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله الصادر في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ (قرار الجمعية العامة ١٩٠٤ (الدورة ١٨)) يؤكد رسميا ضرورة القضاء السريع على التمييز العنصري في جميع انحاء العالم ، بكافة اشكاله وتظاهراته ، وضرورة تأمين تفهم واحترام كرامة الشخص الانساني ،

واقترنا منها بأن اى مذهب للتفوق يقوم على التفرقة العنصرية مذهب ناطق علميا ومشجوب ادبيا وظاما خطرا اجتماعيا ، وبأنه لا يوجد اى مبرر نظري او عملي للتمييز العنصري فى اى مكان ،

وان تؤكد من جديد ان التمييز بين البشر بسبب العرق او اللون او الاصل الاثنى يمثل عبقة تعترض العلاقات الودية والسلامية بين الامم وواقعا من شأنه تعكير السلم والامن بين الشعوب والاخلاق بالوثام بين الاشخاص الذين يعيشون جنبا الى جنب حتى فى داخل الدولة الواحدة ،

واقترنا منها بأن وجود العواجز العنصرية امر مناف للمثل العليا لاي مجتمع انساني ،
وان يساورنا شديد القلق لتظاهرات التمييز العنصري التي لا تزال ملحوظة في بعض
مناطق العالم ، وللسياسات الحكومية القائمة على اساس التفوق العنصري او الكراهية العنصرية مثل
سياسات الفصل " الابرتهيد " او العزل او التفرقة ،
وقد عقدت عزمها على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء السريع على التمييز العنصري
بكافة اشكاله وتظاهراته ، وعلى منع المذاهب والممارسات العنصرية ومكافحتها ، بغية تعزيز التفاهم
بين الاجناس وبناء مجتمع عالمي متحرر من جميع اشكال العزل والتمييز العنصريين ،
وان تذكر الاتفاقية المتعلقة بالتمييز في التوظيف والمهنة التي اقترتها منظمة العمل الدولية
في عام ١٩٥٨ ، واتفاقية مكافحة التمييز في التعليم التي اقترتها منظمة الامم المتحدة للتربية
والعلوم والثقافة في عام ١٩٦٠ ،
ورغبة منها في تنفيذ المبادئ الواردة في اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري
بكافة اشكاله ، وفي تأمين اتخاذ التدابير العملية اللازمة في اقرب وقت ممكن لتحقيق ذلك ،
قد اتفقت على ما يلي :

الفصل الاول

المادة ١

- ١- يقصد في هذه الاتفاقية بتعبير " التمييز العنصري " كل تمييز واستثناء او تقييد
او تفضيل يقوم على اساس العرق او اللون او النسب او الاصل القومي او الاثني ويستهدف او يستتبع
تعطيل او عرقلة الاعتراف بحقوق الانسان والحريات الاساسية او التمتع بها او ممارستها ، على
قدم المساواة ، في الميدان السياسي او الميدان الاقتصادي او الميدان الاجتماعي او الميدان
الثقافي او في اي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة .
- ٢- لا تسري هذه الاتفاقية على اي تمييز وتقييد او استثناء او تفضيل تجريه اية دولة من الدول
الاطراف فيها على اساس الفصل في المعاملة بين المواطنين وغير المواطنين .
- ٣- يحظر تفسير اي حكم من احكام هذه الاتفاقية بما يتضمن اي اساس بالاحكام القانونية
السارية في الدول الاطراف فيما يتعلق بالجنسية او المواطنة او التجنس ، شرط خلو هذه
الاحكام من اي تمييز ضد اية قومية معينة .

٤- لا تعتبر من قبيل التمييز العنصرى اية تدابير خاصة يكون الفرض الوحيد من اتخاذها تامين التقدم الكافي لبعض الجماعات العرقية او الاثنية المحتاجة او الافراد المحتاجين الى الحماية التي قد تكون لازمة لتلك الجماعات وهؤلاء الافراد ليضمن لها ولهم التمتع بحقوق الانســــــــــــــــان والحريات الاساسية وممارستها على قدم المساواة ، شرط عدم تأدية تلك التدابير الى قيام اية حقوق مستقلة للجماعات العرقية المختلفة ، وشرط عدم استمرارها بعد بلوغ الاهداف التي اتخذت من اجلها .

المادة ٢

١- تشجب الدول الاطراف التمييز العنصرى وتتعهد بأن تنتهج ، بكل الوسائل المناسبة ودون اى تأخير ، سياسة القضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله وتعزيز التفاهم بين جميع الاجناس ، وتحقيقا لذلك :

(أ) تتعهد كل دولة من الدول الاطراف بعدم اتيان اى عمل او ممارسة من اعمال او ممارسات التمييز العنصرى ضد الاشخاص او جماعات الاشخاص او المؤسسات ، وبتأمين تقيد جميع السلطات العامة والمؤسسات العامة ، القومية والمحلية ، بهذا الالتزام ؛

(ب) تتعهد كل دولة من الدول الاطراف بعدم تشجيع اى تمييز عنصرى يصدر عن اى شخص او منظمة او اية منظمة او الدفاع عنه او تأييده ؛

(ج) تراعى كل دولة من الدول الاطراف اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لاعادة النظر في السياسات الحكومية القومية والمحلية ، ولتعديل او الغاء او ابطال اية قوانين او انظمة تكون مؤدية الى اقامة التمييز العنصرى او الى ادامته حيثما يكون قائما ؛

(د) تعمل كل دولة من الدول الاطراف بجميع الوسائل المناسبة ، بما في ذلك سن التشريعات اللازمة عند الاقتضاء ، على حظر وانهاء اى تمييز عنصرى يصدر عن اى اشخاص او اية جماعة او منظمة ؛

(هـ) تتعهد كل دولة من الدول الاطراف بأن تشجع ، عند الاقتضاء ، المنظمات والحركات الاندماجية المتعددة الاجناس والوسائل الاخرى الكفيلة بازالة الحواجز بين الاجناس ، وبأن تثبط كل مساهمة من شأنه تقوية الانقسام العنصرى .

٢- تقوم الدول الاطراف ، عند اقتضاء الظروف ذلك ، باتخاذ التدابير الخاصة والملموسة اللازمة ، في الميدان الاجتماعى والميدان الاقتصادى والميدان الثقافى والميدان الاخرى ، لتامين النماء الكافي والحماية الكافية لبعض الجماعات العرقية او للافراد المنتمين اليها استهدافا

لضمان تمتعهم التام المتساوي بحقوق الانسان والحريات الاساسية • ولا يترتب على هذه التدابير ، بأية حال ، قيام اية حقوق متفاوتة او مستقلة للجماعات العرقية المختلفة بعدد بلوغ الاهداف التي اتعدت من اجلها •

المادة ٣

تشجب الدول الاطراف بصفة خاصة العزل العنصري والفصل العنصري "البارتهيد"، وتتعهد بمنع وحظر وازالة كل الممارسات المماثلة في الاقاليم الداخلة في ولايتها •

المادة ٤

تشجب الدول الاطراف جميع الدعايات والتنظيمات القائمة على الافكار والنظريات القائلة بتفوق اى عرق او اية جماعة من اى لون او اصل اثني واحد ، او التي تحاول تبرير او تعزيز اى شكل من اشكال الكراهية العنصرية والتمييز العنصري ؛ وتتعهد باتخاذ التدابير الفورية الايجابية اللازمة الرامية الى القضاء على كل تحريض على هذا التمييز وكل عمل من اعماله ؛ وتتعهد خاصة ، تحقيقا لهذه الغاية ومع المراعاة الحقة للمبادئ الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وللحقوق المقررة صراحة في المادة ٥ من هذه الاتفاقية ، بما يلي :

(أ) اعتبار كل نشر للافكار القائمة على التفوق العنصري او الكراهية العنصرية ، وكل تحريض على التمييز العنصري ، وكل عمل من اعمال العنف او تحريض على هذه الاعمال يرتكب ضد اى عرق او اية جماعة من اى لون او اصل اثني آخر ، وكذلك كل مساعدة للنشاطات العنصرية بما في ذلك تمويلها ، جريمة يعاقب عليها القانون ؛

(ب) اعلان لا قانونية المنظمات ، وكذلك النشاطات الدعائية المنظمة وسائر النشاطات الدعائية الاخرى ، التي تقوم بتعزيز التمييز العنصري والتحريض عليه ، وحظر هذه المنظمات والنشاطات واعتبار الاشتراك في ايها جريمة يعاقب عليها القانون ؛

(ج) عدم السماح للسلطات العامة او المؤسسات العامة ، القومية او المحلية ، بتعزيز التمييز العنصري او التحريض عليه •

المادة ٥

تتعهد الدول الاطراف ، وفقا للالتزامات الاساسية المقررة في المادة ٢ من هذه الاتفاقية ، بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة اشكاله ، وبضمان حق كل انسان ، دون تمييز بسبب

الحرق او اللون او الاصل القومي او الاثني ، في المساواة امام القانون ، لا سيما
بصدد التمتع بالحقوق التالية :

(أ) الحق في المساواة في المعاملة امام المحاكم والهيئات الاخرى التي تتولى اقامة
العادل ؛

(ب) الحق في الامن على شخصه وحماية الدولة له من اى عنف او اذى بدني يلحقه سواء
من الموظفين الحكوميين او من اى فرد او اية جماعة او مؤسسة ؛

(ج) الحقوق السياسية ، ولا سيما حق الاشتراك في الانتخابات — اقتراعا وترشيحا — على
اساس الاقتراع العام المتساوى ، والاسهام في الحكم وفي ادارة الشؤون العامة على جميع
المستويات ، وتولي الوظائف العامة على قدم المساواة ؛

(د) الحقوق المدنية الاخرى ، ولا سيما الحقوق التالية :

١' الحق في حرية الانتقال والاقامة داخل حدود الدولة ؛

٢' حق مغادرة اى بلد ، بما في ذلك بلده ، وفي العودة الى بلده ؛

٣' الحق في الجنسية ؛

٤' حق الزوج واختيار الزوج ؛

٥' حق التملك استقلالا او شراكة ؛

٦' حق الارث ؛

٧' الحق في حرية الفكر والمقيدة والدين ؛

٨' الحق في حرية الرأى والتعبير ؛

٩' الحق في حرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات السلمية او الانتماء اليها ؛

(هـ) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولا سيما الحقوق التالية :

١' الحق في العمل ، وفي حرية اختيار نوع العمل ، وفي العمل بشروط عادلة مرضية ،

وفي الحماية من البطالة ، وفي تقاضي اجر متساو عن العمل المتساوى ، وفي نيل
مكافأة عادلة مرضية ؛

٢' حق تكوين النقابات والانتماء اليها ؛

٣' حق الحصول على مأوى ؛

٤' حق التمتع بخدمات الصحة العامة ، والرعاية الطبية ، والضمان الاجتماعي ، والخدمات
الاجتماعية ؛

٥' حق تلقي التعليم والتدريب ؛

٦' حق الاسهام على قدم المساواة في النشاطات الثقافية ؛

(و) حق دخول او استعمال اى مكان او مرفق مخصص لانتفاع سواد الجمهور مثل وسائل النقل ، والفنادق ، والمطاعم ، والمقاهي ، والمسارح ، والحدائق .

المادة ٦

تكفل الدول الاطراف لكل انسان داخل في ولايتها ، الرجوع الى المحاكم القومية المختصة وغيرها من مؤسسات الدولة التماسا للحماية والجبر الفعالين بصدور اى عمل من اعمال التمييز العنصرى يكون انتهاكا لحقوق الانسان والحريات الاساسية يتنافى مع هذه الاتفاقية ، وكذلك حق التماس التعويض العادل المناسب او الترضية العادلة المناسبة بصدور اى ضرر يلحقه بسبب هذا التمييز .

المادة ٧

تعهد الدول الاطراف باتخاذ التدابير الفورية الفعالة اللازمة ، لاسيما في ميادين التعليم والتربية والثقافة والاعلام ، لمكافحة النمرات المؤدية الى التمييز العنصرى ولتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين الامم والجماعات العرقية او الاثنية ، وكذلك لنشر مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله ، وهذه الاتفاقية .

الفصل الثاني

المادة ٨

- ١- تنشأ لجنة تسمى لجنة القضاء على التمييز العنصرى (ويشار اليها فيما يلي باسم 'اللجنة') ، تكون مؤلفة من ثمانية عشر خبيرا من ذوي الاخلاق السامية المعروفين بالتجرد والنزاهة ، تنتخبهم الدول الاطراف من بين مواطنيها ويخضعون بصفتهم الشخصية ؛ ويراعى في تأليف اللجنة تأمين التوزيع الجغرافى العادل وتمثيل الالوان الحضارية المختلفة والنظم القانونية الرئيسية .
- ٢- ينتخب اعضاء اللجنة بالاقتراع السرى من قائمة باسماء اشخاص ترشحهم الدول الاطراف . ويجوز لكل دولة من الدول الاطراف ان ترشح شخصا واحدا من مواطنيها .

٣- يجرى اول انتخاب بعد ستة اشهر من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية . ويقوم الامين العام للامم المتحدة ، قبل ثلاثة اشهر على الاقل من موعد اجراء اى انتخاب ، بتوجيه رسالة الى الدول الاطراف يدعوها فيها الى تقديم اسماء مرشحين في غضون شهرين . ويقوم الامين العام باعداد قائمة ابدئية باسماء جميع هؤلاء المرشحين مع بيان الدول الاطراف التي رشحتهم ، وبانها هذه القائمة الى الدول الاطراف .

٤- يجرى انتخاب اعضاء اللجنة في اجتماع تعقده الدول الاطراف بدعوة من الامين العام في مقر الامم المتحدة . ويكتمل نصاب هذا الاجتماع بحضور ممثلي ثلثي الدول الاطراف ، ويفوز في الانتخاب الذي يجرى فيه ، المرشحون الذين ينالون اكبر عدد من الاصوات والاغلبية المطلقة لاصوات ممثلي الدول الاطراف الحاضرين والمقترعين .

٥- (أ) يكون انتخاب اعضاء اللجنة لمدة اربع سنوات ، على ان تنتهي بانقضاء سنتين ولاية تسعة من الاعضاء الفائزين في الانتخاب الاول ؛ ويقوم رئيس اللجنة ، فور انتهاء الانتخاب الاول ، بتعيين اسماء هؤلاء الاعضاء التسعة بالقرعة .

(ب) يراعى ملء اى مقعد يشغره عرضا لا نقطاع خبير اية دولة عن مباشرة عضوية اللجنة ، بأى خبير آخر تعينه تلك الدولة لذلك من بين مواطنيها وتوافق عليه اللجنة .

٦- تتحمل الدول الاطراف نفقات اعضاء اللجنة اثناء تأديتهم لمهامها .

المادة ٩

١- تتعهد كل دولة من الدول الاطراف بأن تقدم الى الامين العام للامم المتحدة ، لتنظر فيه اللجنة ، تقريراً عن التدابير التشريعية او القضائية او الادارية او التدابير الاخرى التي اتخذتها والتي تمثل اعمالاً لاحكام هذه الاتفاقية ، وبأن تفعل ذلك : (أ) في غضون سنة من بعد بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة الى الدولة المعنية ؛ (ب) ثم مرة كل سنتين ، وكذلك كلما طلبت اليها اللجنة ذلك . ويجوز للجنة طلب المزيد من المعلومات من الدول الاطراف .

٢- تقوم اللجنة ، عن طريق الامين العام ، بتقديم تقرير سنوي عن نشاطاتها الى الجمعية العامة ، ويجوز لها ابداء الاقتراحات والتوصيات العامة اللازمة استناداً الى دراستها للتقارير والمعلومات الواردة من الدول الاطراف . وتقوم بتقديم هذه الاقتراحات والتوصيات العامة الى الجمعية العامة مشفوعة باية ملاحظات قد تبديها الدول الاطراف .

المادة ١٠

- ١- تتولى اللجنة وضع نظامها الداخلي .
- ٢- تنتخب اللجنة اعضاء مكتبها لمدة سنتين .
- ٣- يتولى الامين العام للامم المتحدة تزويد اللجنة بامانتها .
- ٤- تعقد اللجنة اجتماعاتها في مقر الامم المتحدة عادة .

المادة ١١

- ١- يجوز لكل دولة من الدول الاطراف لفت نظر اللجنة الى اى تخلف تلاحظه من اية دولة اخرى من الدول الاطراف في اعمال احكام هذه الاتفاقية . وتقوم اللجنة حينئذ باحالة رسالة لفت النظر الى الدولة الطرف المعنية . وتقوم الدولة المرسل اليها بموافاة اللجنة كتابيا ، وفي غضون ثلاثة اشهر ، بالايضاحات او البيانات اللازمة لجلاء المسألة مع الاشارة عند الاقتضاء الى اية تدابير ربما تكون قد اتخذتها لتدارك الامر .
- ٢- يكون لكل من الدولتين ، عند تعذر تسوية المسألة تسوية مرضية للطرفين ، عن طريق المفاوضات الثنائية او اى اجراء آخر متاح لهما ، خلال ستة اشهر من بعد تلقي الدولة المرسل اليها للرسالة الاولى ، الحق في احالة المسألة مرة اخرى الى اللجنة باعلان ترسله اليها كما ترسله الى الدولة الاخرى .
- ٣- لا يجوز للجنة النظر في اية مسألة محالة اليها وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة الا بعد التأكد من استعمال جميع طرق الرجوع المحلية المتوفرة واستنفادها في القضية وفقا لمبادئ القانون الدولي المستقرة . ولا تسرى هذه القاعدة عند استغراق اجراءات الرجوع مرارا تتجاوز الحدود الالمعقولة .
- ٤- يجوز للجنة ، في اية مسألة محالة اليها ، ان تطلب الى الدولتين الطرفين المعنيتين تزويدها بجميع المعلومات الاخرى المناسبة .
- ٥- يحق لكل دولة من الدولتين الطرفين المعنيتين ، عند نظر اللجنة في اية مسألة تناولها هذه المادة ، ايفاد ممثل لها للاشتراك في اعمال اللجنة ، دون التمتع بحق الاقتراع ، طوال فترة النظر في المسألة .

المادة ١٢

- ١- (أ) يقوم رئيس اللجنة ، بعد حصولها على جميع المعلومات التي تراها لازمة وقيامها بتدقيقها ومقارنتها ، بتعيين لجنة توفيق خاصة (يشار اليها فيما يلي باسم ' لجنة التوفيق ')

تتألف من خمسة اشخاص يجوز ان يكونوا من اعضاء اللجنة او من غير اعضائها . ويصير تعيين اعضاء لجنة التوفيق بموافقة طرفي النزاع بالاجماع ، وتتاح للدولتين المعنيتين الافادة من مساعيهم الحميدة بغية الوصول الى حل ودي للمسألة على اساس احترام هذه الاتفاقية .

(ب) تقوم اللجنة ، عند تعذر وصول الدولتين الطرفين في النزاع خلال ثلاثة اشهر الى اتفاق على تكوين لجنة التوفيق كلها او بعضها ، بانتخاب الاعضاء غير المتفق عليهم من بين اعضائها هي بالاقتراع السري وبأغلبية الثلثين .

٢- يحمل اعضاء لجنة التوفيق فيها بصفته الشخصية . ويحظر ان يكونوا من مواطني الدولتين الطرفين في النزاع او الدول غير الاطراف في هذه الاتفاقية .

٣- تنتخب لجنة التوفيق رئيسها وتضع نظامها الداخلي .

٤- تعقد لجنة التوفيق اجتماعاتها عادة في مقر الامم المتحدة ، او في اى مكان مناسب آخر تعيينه .

٥- توفر للجنة التوفيق المنيثقة عن اى نزاع بين دولتين من الدول الاطراف خدمات الامانة الموفرة وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٠ من هذه الاتفاقية .

٦- تتناصف الدولتان الطرفان في النزاع بجميع نفقات اعضاء لجنة التوفيق وفقا للتقديرات التي يرضها الامين العام للامم المتحدة .

٧- يخول الامين العام للامم المتحدة سلطة دفع نفقات اعضاء لجنة التوفيق عند الاقتضاء ، قبل سداد الدولتين الطرفين في النزاع لها وفقا للفقرة ٦ من هذه المادة .

٨- توضع المعلومات التي حصلت عليها اللجنة وقامت بتدقيقها ومقارنتها تحت تصرف لجنة التوفيق ، ويجوز للجنة التوفيق ان تطلب الى الدولتين المعنيتين تزويدها بجميع المعلومات الاخرى المناسبة .

المادة ١٣

١- يقدم الى رئيس اللجنة من لجنة التوفيق ، بعد استنفادها النظر في المسألة ، تقرير من اعدادها ، يتضمن النتائج التي توصلت اليها بشأن جميع المسائل الوقائية المتصلة بالنزاع بين الطرفين ، ويضم التوصيات التي قد تراها ملائمة لحل النزاع حالا .

٢- يقوم رئيس اللجنة بانها تقرير لجنة التوفيق الى كل دولة من الدولتين الطرفين في النزاع . وتقوم كل منهما ، في غضون ثلاثة اشهر ، باعلام رئيس اللجنة عن قبولها او عدم قبولها للتوصيات الواردة في تقرير لجنة التوفيق .

٣- يقوم رئيس اللجنة ، بعد انقضاء الفترة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة ، بانها تقرير لجنة التوفيق واعلا ني الدولتين الطرفين المعنيتين الى سائر الدول الاطراف في هذه الاتفاقية .

المادة ١٤

١- يجوز لاية دولة من الدول الاطراف ان تعلن في اى وقت من الاوقات اعترافها باختصاص اللجنة في تلقي ونظر الرسائل المقدمة من الافراد او من جماعات الافراد الداخلين في ولاية هذه الدولة الطرف الذين يدعون انهم ضحايا اى انتهاك من جانبها لاي حق من الحقوق المقررة في هذه الاتفاقية ، ولا يجوز للجنة تلقي اية رسائل تتعلق باية دولة من الدول الاطراف لم تصدر مثل هذا الاعلان .

٢- يجوز لاية دولة من الدول الاطراف تصدر اعلانا على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١ من هذه المادة ان تنشيء او تعين هيئة في اطار نظامها القانوني القومي تكون مختصة بتلقي ونظر الالتماسات المقدمة من الافراد وجماعات الافراد الداخلين في ولايتها الذين يدعون انهم ضحايا انتهاك لاي من الحقوق المقررة في هذه الاتفاقية والذين يكونون قد استنفدوا طرق الرجوع المحلية المتوفرة الاخرى .

٣- تقوم الدولة الطرف المعنية بايداع الاعلان الصادر وفقا للفقرة ١ من هذه المادة واسم الهيئة المنشأة او المعنية وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة لدى الامين العام للأمم المتحدة ، ويقوم الامين العام بارسال صور عن ذلك الى الدول الاطراف الاخرى . ويجوز سحب هذا الاعلان في اى وقت باسما يرسل الى الامين العام ، ولكن لا يكون لهذا السحب اى اثر في الرسائل التي تكون قيد نظر اللجنة .

٤- تحتفظ الهيئة المنشأة او المعنية وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة بسجل للالتماسات ، وتقوم سنويا ، وبالطرق المناسبة ، بايداع صور مصدقة عنه لدى الامين العام ، على ان لا تنزع محتوياتها على الجمهور .

٥- يكون للملتمس ، عند عدم نيله الترضية اللازمة من الهيئة المنشأة او المعنية وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة ، الحق في انهاء المسألة الى اللجنة برسالة يرسلها اليها في غضون ستة اشهر .

٦- (أ) تقوم اللجنة ، سرا ، بلفت نظر الدولة الطرف المدعى انتهاكها لاي حكم من احكام هذه الاتفاقية الى اية رسالة مرسله اليها ، الا انه لا يجوز كشف هوية الفرد المعني او جماعات الافراد المعنية الا بموافقة او موافقتها الصريحة . ولا يجوز للجنة تلقي اية رسائل مخفلة .

(ب) تقوم الدولة المذكورة ، في غضون ثلاثة اشهر ، بموافاة اللجنة بالايضاحات او البيانات الكتابية اللازمة لجلاء المسألة ، مع الاشارة عند الاقتضاء الى اية تدابير ربما تكون قد اتخذتها لتدارك الامر .

٧- (أ) تنظر اللجنة في الرسائل في ضوء جميع المعلومات الموفرة لها من الدولة الطرف المعنية ومن الملتمس . ولا يجوز للجنة ان تغظر في اية رسالة من الملتمس الا بعد التأكد من استنفاده جميع طرق الرجوع المحلية المتوفرة . ولا تسرى هذه القاعدة عند استغراق اجراءات الرجوع مددا تتجاوز الحدود المعقولة .

(ب) تقوم اللجنة بموافاة الدولة الطرف المعنية والملتمس بالاقتراحات والتوصيات التي قد ترى ابداءها .

٨- تراعي اللجنة تضمين تقريرها السنوي موجزا لهذه الرسائل ، وعند الاقتضاء ، موجزا للايضاحات والبيانات المقدمة من الدول اطراف المعنية ، ولاقتراحاتها وتوصياتها هي .

٩- لا ينعقد اختصاص اللجنة في مباشرة الوظائف المنصوص عليها في هذه المادة الا بقيام عشرين على الاقل من الدول اطراف في هذه الاتفاقية باصدار الاعلانات اللازمة وفقا للفقرة ١ من هذه المادة .

المادة ١٥

١- لا تفرض احكام هذه الاتفاقية ، حتي تحقيق اغراض اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، اي قيد على حق الالتماس الذي منحه لهذه الشعوب الوثائق الدولية الاخرى او الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

٢- (أ) تتلقى اللجنة ، المنشأة بموجب الفقرة ١ من المادة ٨ من هذه الاتفاقية ، من هيئات الامم المتحدة المعنية بالمسائل المتصلة مباشرة بمبادئ هذه الاتفاقية واغراضها ، وبمناسبة نظر هذه الهيئات في الالتماسات المعروضة عليها والمقدمة اليها من سكان الاقاليم المشمولة بالصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي وسائر الاقاليم الاخرى التي يسرى عليها قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ، صور تلك الالتماسات ، وتنتهي اليها آراءها وتوصياتها بشأنها .

(ب) تتلقى اللجنة من هيئات الامم المتحدة المختصة نسخا من التقارير المتعلقة بالتدابير التشريعية او القضائية او الادارية او التدابير الاخرى ، المتصلة مباشرة بمبادئ هذه الاتفاقية واغراضها والمطبقة من الدول القائمة بالادارة في الاقاليم المشار اليها في البند (أ) من هذه الفقرة ، وتبدي اللجنة لهذه الهيئات آراءها وتوصياتها .

- ٣- تقوم اللجنة بتضمين تقريرها الى الجمعية العامة موجزا للالتماسات والتقارير التي تلقتها من هيئات الامم المتحدة ، وكذلك آراءها وتوصياتها بشأن هذه الالتماسات والتقارير .
- ٤- وتلتزم اللجنة من الامين العام للامم المتحدة تزويدها بكل المعلومات المتصلة باغراض هذه الاتفاقية والمتوفرة لديه بشأن الاقاليم المشار اليها في الفقرة ٢ (أ) من هذه المادة .

المادة ١٦

لا يخل تدابير الاحكام المتعلقة بتسوية المنازعات او حسم الشكاوى والمنصوص عليها في هذه الاتفاقية بالاجراءات الاخرى المتعلقة بتسوية المنازعات وحسم الشكاوى في ميدان التمييز والمقررة في الوثائق التأسيسية للامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة او في الاتفاقيات التي تقرها ، ولا تحول تلك الاحكام دون لجوء الدول الاطراف الى الاجراءات الاخرى لتسوية المنازعات المعنية وفقا للاتفاقات الدولية العامة والخاصة النافذة فيما بينها .

الفصل الثالث

المادة ١٧

- ١- تعرض هذه الاتفاقية لتوقيع دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة او الاعضاء في اية وكالة من وكالاتها المتخصصة ، واية دولة من الدول الاطراف في النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية ، واية دولة اخرى تكون الجمعية العامة للامم المتحدة قد دعته الى ان تصبح طرفا في هذه الاتفاقية .
- ٢- تخضع هذه الاتفاقية للتصديق . وتودع وثائق التصديق لدى الامين العام للامم المتحدة .

المادة ١٨

- ١- تعرض هذه الاتفاقية لانضمام اية دولة من الدول المشار اليها في الفقرة ١ من المادة ١٧ من هذه الاتفاقية .
- ٢- يتم الانضمام بايداع وثيقة الانضمام لدى الامين العام للامم المتحدة .

المادة ١٩

- ١- تنفذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين من تاريخ ايداع وثيقة التصديق او الانضمام السابعة والعشرين لدى الامين العام للأمم المتحدة .
- ٢- تنفذ هذه الاتفاقية ، بالنسبة الى كل دولة تصدق عليها او تنضم اليها بعد ايداع وثيقة التصديق او الانضمام السابعة والعشرين ، في اليوم الثلاثين من تاريخ ايداع وثيقة تصديق او انضمام تلك الدولة .

المادة ٢٠

- ١- يتولى الامين العام للأمم المتحدة تلقي التحفظات المبداءة من الدول المعنية وقت تصديقها على هذه الاتفاقية او انضمامها اليها وانها هذه التحفظات برسالة تصميم الى جميع الدول التي تكون اطرافا في هذه الاتفاقية او قد تصبح اطرافا فيها . وتقوم كل دولة لديهم اى اعتراض على اى تحفظ باعلان الامين العام ، في غضون تسعين يوما من تاريخ رسالة التصميم ، بعدم قبولها لهذا التحفظ .
- ٢- لا يجوز ابداء اى تعفظ يكون منافيا لموضوع هذه الاتفاقية ومقصدها او مؤديا الى تعطيل عمل اية هيئة من الهيئات المنشأة بها . ويعتبر التحفظ المعني كذلك اذا اعترض عليه ما لا يقل عن ثلثي الدول الاطراف في هذه الاتفاقية .
- ٣- ~~يجوز سحب~~ التحفظات في اى وقت باعلان يوجه الى الامين العام بذلك . وينفذ هذا الاعلان ابتداء من تاريخ تلقيه .

المادة ٢١

- يجوز لكل دولة من الدول الاطراف نقض هذه الاتفاقية باعلان كتابي ترسله الى الامين العام للأمم المتحدة . ويسرى النقص بعد عام من ورود الاعلان الى الامين العام .

المادة ٢٢

- يصار، في حالة اى نزاع ينشأ بين دولتين او اكثر من الدول الاطراف بشأن تفسير هذه الاتفاقية او تطبيقها وتتمذرتسويته بالمفاوضة او الاجراءات المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية ، الى اعالته ، بناء على طلب اى طرف من اطرافه ، الى محكمة العدل الدولية للفصل فيه ، ما لم يتفق المتنازعون على طريقة اخرى لتسويته .

المادة ٢٣

١- يجوز لكل دولة من الدول الاطراف في اى وقت طلب اعادة النظر في هذه الاتفاقية، باعلان كتابي توجهه الى الامين العام للأمم المتحدة .

٢- تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقرير الخطوات التي قد يلزم اتخاذها في صدر هذا الطلب .

المادة ٢٤

يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإعلام جميع الدول المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ١٧ من هذه الاتفاقية بما يلي :

- (أ) التوقيعات والتصديقات والانضمامات الحاصلة بموجب المادتين ١٧ و ١٨ ؛
 (ب) تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية بموجب المادة ١٩ ؛
 (ج) الرسائل والاعلانات الواردة بموجب المواد ١٤ و ٢٠ و ٢٣ ؛
 (د) وثائق النقص الواردة بموجب المادة ٢١ .

المادة ٢٥

١- حررت هذه الاتفاقية ، بـ خمس لغات رسمية متساوية هي الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والفرنسية ، وتودع في محفوظات الامم المتحدة .

٢- يقوم الامين العام بارسال صور مصدقة عن هذه الاتفاقية الى جميع الدول المنتمية الى الفئات المشار اليها في الفقرة ١ من المادة ١٧ من هذه الاتفاقية .

1

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قراره —

وان تذكر قرارها ١٦٥٤ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ ، الذي انشأت به اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لتعزى تطبيق الاعلان وتنفيذ احكامه بجميع ما يكون في متناولها من وسائل ،

وان تذكر احكام المادة ١٥ من الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله الواردة في مرفق القرار " الف " اعلاه ،

وان تشير الى ان الجمعية العامة قد انشأت هيئات اخرى لتلقي الالتماسات من شعوب البلدان المستعمرة وبحثها ،

واقترعا منها بأن قيام التعاون الوثيق بين لجنة القضاء على التمييز العنصري ، المنشأة بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ، وبين هيئات الامم المتحدة المعنية بتلقي الالتماسات من شعوب البلدان المستعمرة وبحثها ، ييسر تحقيق اغراض كل من الاتفاقية واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وان تدرك ان القضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله يعتبر عاملا حيويا لتحقيق حقوق الانسان الاساسية وضمان كرامة الشخص الانساني وقيمه ويشكل بذلك التزاما اوليا بموجب ميثاق الامم المتحدة ،

١- تطلب الى الامين العام موافاة لجنة القضاء على التمييز العنصري ، دوريا او بنسبة على طلبها ، بكل ما يكون لديه من معلومات متصلة بالمادة ١٥ من الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ؛

٢- وتلتزم من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وجميع الهيئات الاخرى التابعة للامم المتحدة والمخولة بتلقي الالتماسات من شعوب البلدان المستعمرة وبحثها ، ان تعيل الى لجنة القضاء على التمييز العنصري ، دوريا او بناء على طلبها ، نسخا من الالتماسات الواردة من هذه الشعوب والمتصلة بالاتفاقية لكسي تبدي هذه اللجنة ملاحظاتها وتوصياتها بشأنها ؛

٣- وتلتزم من الهيئات المشار اليها في الفقرة ٢ اعلاه تضمين تقاريرها السنوية الى الجمعية العامة موجزا بالتدابير التي اتخذتها لتنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٤٠٦

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرارات المتخذة بناءً على تقارير اللجنة الرابعة

المحتويات

الصفحة

٢٠١٢	(الدورة ٢٠) — مسألة روديسيا الجنوبية (١٢ تشرين
١٤٧	الاول (اكتوبر) (١٩٦٥) (البند ٢٣)
٢٠٢٢	(الدورة ٢٠) — مسألة روديسيا الجنوبية (٥ تشرين
١٤٨	الثاني (نوفمبر) (١٩٦٥) (البند ٢٣)
٢٠٢٣	(الدورة ٢٠) — مسألة عدن (٥ تشرين الثاني (نوفمبر)
١٥١	(١٩٦٥) (البند ٢٣)
٢٠٢٤	(الدورة ٢٠) — مسألة روديسيا الجنوبية (١١ تشرين
١٥٣	الثاني (نوفمبر) (١٩٦٥) (البند ٢٣)
٢٠٦٣	(الدورة ٢٠) — مسألة باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند
١٥٤	(١٦ كانون الاول (ديسمبر) (١٩٦٥) (البند ٢٣)
٢٠٦٤	(الدورة ٢٠) — مسألة جزر كوك (١٦ كانون الاول (ديسمبر)
١٥٦	(١٩٦٥) (البندين ٢٣ و ٢٤)
٢٠٦٥	(الدورة ٢٠) — مسألة جزر فالكلاند (ماليفيناس) (١٦ كانون
١٥٧	الاول (ديسمبر) (١٩٦٥) (البند ٢٣)
٢٠٦٦	(الدورة ٢٠) — مسألة جزيرة موريس (١٦ كانون الاول
١٥٨	(ديسمبر) (١٩٦٥) (البند ٢٣)
٢٠٦٧	(الدورة ٢٠) — مسألة غينيا الاستوائية (فرناندو بو وريو
١٦٠	موني) (١٦ كانون الاول (ديسمبر) (١٩٦٥) (البند ٢٣)
٢٠٦٨	(الدورة ٢٠) — مسألة فيجي (١٦ كانون الاول (ديسمبر)
١٦٠	(١٩٦٥) (البند ٢٣)

الصفحة

- ٢٠٦٩ (الدورة ٢٠) — مسألة انتيفوا ، وبابوا ، وباربادوس ، وهرمودا ،
رياهاما ، وبيتكيرن ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر توكيلاو ، وجزر
جيلبرت ولاليس ، وجزر ساموا الأمريكية ، وجزر سليمان ، وجزر
شيشل وجزر فرجن البريطانية ، وجزر فرجن التابعة للولايات
المتحدة ، وجزر كايمان ، وجزر كوكوس (كيلينغ) ، ودومينيكا ،
وسان فنسنت ، وسان كيتس — نيفس — انغيلا ، وسانت لوسيا ،
وسانت هيلانة ، وغرينادا ، وغوام ، ومونتسيرات ، ونيوهبريد
ونيووي (١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٢٣)
- ١٦٢ ٢٠٧٠ (الدورة ٢٠) — مسألة جبل طارق (١٦ كانون الاول
(ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٢٣)
- ١٦٣ ٢٠٧١ (الدورة ٢٠) — مسألة غيانا البريطانية (١٦ كانون الاول
(ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٢٣)
- ١٦٤ ٢٠٧٢ (الدورة ٢٠) — مسألة افني والصحراء الاسبانية (١٦ كانون
الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٢٣)
- ١٦٥ ٢٠٧٣ (الدورة ٢٠) — مسألة عمان (١٧ كانون الاول (ديسمبر)
١٩٦٥) (البند ٧٣)
- ١٦٦ ٢٠٧٤ (الدورة ٢٠) — مسألة افريقيا الجنوبية الغربية (١٧ كانون
الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٦٩)
- ١٦٨ ٢٠٧٥ (الدورة ٢٠) — الالتماسات المتعلقة بافريقيا الجنوبية الغربية
(١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٦٩)
- ١٧٠ ٢٠٧٦ (الدورة ٢٠) — البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة المعدة
لافريقيا الجنوبية الغربية (١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥)
(البند ٧٠)
- ١٧١ ٢١٠٧ (الدورة ٢٠) — مسألة الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية
(٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٢٣)
- ١٧٢ ٢١٠٨ (الدورة ٢٠) — البرنامج التدريبي الخاص المنشأ للاقاليم
الواقعة تحت الادارة البرتغالية (٢١ كانون الاول (ديسمبر)
١٩٦٥) (البند ٧١)
- ١٧٥

الصفحة

- ٢١٠٩ (الدورة ٢٠) - المعلومات الواردة عن الاقاليم غير المتمتعة
بالحكم الذاتي بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٦٨)
١٧٧
- ٢١١٠ (الدورة ٢٠) - التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة
من الدول الاعضاء لسكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
(٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٧٢).....
١٧٨
- ٢١١١ (الدورة ٢٠) - مسألة اقليم ناورو المشمول بالوصاية
(٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٣).....
١٧٩
- ٢١١٢ (الدورة ٢٠) - مسألة اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية
واقليم بابوا (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٣)
١٨١
- ملاحظة :
- تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١٦ كانون
الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٢٣).....
١٨٣

القرار ٢٠١٢ (الدورة ٢٠)

مسألة روديسيا الجنوبية

ان الجمعية العامة ،

ان يساورها شديد القلق للحالة القائمة في روديسيا الجنوبية ،

وان تلاحظ بقلق خاص التهديدات المتكررة الصادرة عن السلطات العالية في روديسيا الجنوبية باللجوء فورا وانفراديا الى اعلان استقلال روديسيا الجنوبية بغية اقامة حكم اقلية فسي روديسيا الجنوبية ،

وان تلاحظ موقف حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الذى يفيد أن اعلان استقلال روديسيا الجنوبية اعلانا انفراديا يعتبر عملا من اعمال التمرد ، وان اى تدبير يتخذ لاعماله يعتبر عملا من اعمال الخيانة ،

١- تشجب اية محاولة من جانب السلطات الروديسية لاختذ الاستقلال بموسائل غير قانونية بغية اقامة حكم اقلية في روديسيا الجنوبية ؛

٢- وتعلن ان اقامة مثل حكم الاقلية هذا يتنافى مع مبدأ تساوى الشعوب في حقوقها وحققها في تقريرها مصيرها ، وهو المبدأ المعلن في ميثاق الامم المتحدة وفي اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ؛

٣- وتلتبس من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ومن جميع الدول الاعضاء عدم قبول اى اعلان لاستقلال روديسيا الجنوبية يصدر عن السلطات الحالية ، لان مثل هذا الاعلان سيكون في مصلحة الاقلية وحدها ، وعدم الاعتراف باية سلطات يدعى قيامها بموجب هذا الاعلان ؛

٤- وتدعو المملكة المتحدة الى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للحيلولة دون اعلان الاستقلال اعلانا انفراديا ، وإلى القيام ، في حالة حصول مثل هذا الاعلان ، باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لانها التمرد فوراً بنجية نقل السلطة الى حكومة تمثيلية وفقاً لآماني اغلبيه السكان ؛

٥- وتقرر متابعة النظر بصورة مستمرة عاجلة في مسألة روديسيا الجنوبية خلال الدورة العشرين ، والنظر في التدابير الجديدة التي قد يلزم اتخاذها .

الجلسة العامة ١٣٥٧

١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٢٢ (الدورة ٢٠)

مسألة روديسيا الجنوبية

ان الجمعية العامة ،

وقد بحثت الفصلين المتعلقين بروديسيا الجنوبية من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، وقرارها ١٧٤٧ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ ، وقرارها

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول) (A/5800/Rev.1) ، الفصل الثالث ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرين ، المرفقات ، الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6000/Rev.1) ، الفصل الثالث .

١٧٦٠ (الدورة ١٧) المتخذ في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٨٨٣ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ ، وقرارها ١٨٨٩ (الدورة ١٨) المتخذ في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ، وقرارها ١٩٥٦ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، وقرارها ٢٠١٢ (الدورة ٢٠) المتخذ في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ ، والى قرارى اللجنة الخاصة المتخذين في ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٦٥ (١) و ٢٨ ايار (مايو) ١٩٦٥ (٢) ، والى قرار مجلس الامن ٢٠٢ (١٩٦٥) المتخذ في ٦ ايار (مايو) ١٩٦٥ ،

وان ترى ان الدولة القائمة بالادارة لم تنفذ القرارات السالفة وانه لم يتم احراز اى تقدم دستورى ،

وان تلاحظ ان التعاون المتزايد بين سلطات روديسيا الجنوبية وافريقيا الجنوبية والبرتغال يرمي الى ادامة حكم الاقلية الحنصرى في افريقيا الجنوبية ويشكل تهديدا للحريّة والسلم والامن في افريقيا ،

وان تلاحظ مع شديد القلق النية الظاهرة لدى السلطات الحالية في روديسيا الجنوبية في اعلان الاستقلال انفرادا ، الامر الذى يسنى مواصلة انكار حقي الحرية والاستقلال على الاغلبية الافريقية وهما من حقوقها الاساسية ،

وان يساورها شديد القلق للحالة الانفجارية القائمة في روديسيا الجنوبية ،

١- تقر الفصلين المتعلقين بروديسيا الجنوبية من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتؤيد المقررات والتوصيات الواردة فيهما ؛

٢- وتؤكد من جديد حق شعب روديسيا الجنوبية في الحرية والاستقلال ، وتحتسرف بشرعية كفاحه من اجل التمتع بحقوقه المقررة في ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ؛

٣- وتتندر رسميا السلطات الحالية في روديسيا الجنوبية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بصفتها الدولة القائمة بالادارة ، بأن الامم المتحدة ستعارض اى اعلان للاستقلال لا يقوم على اساس اقتراح الراشدين العام ؛

-
- (١) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6000/Rev.1) ، الفصل الثالث ، النبذة ٢٩٢ .
- (٢) المرجع الاخير ، النبذة ٥١٣ .

- ٤- وتشجب سياسات التمييز والعزل العنصريين الممارسة في روديسيا الجنوبية والتي تشكل جريمة ضد الانسانية ؛
- ٥- وتشجب اى تأييد او مساعدة من اية دولة لنظام الاقلية الحاكم في روديسيا الجنوبية ؛
- ٦- وتناشد جميع الدول الامتناع عن تقديم اية مساعدة من اى نوع الى نظام الاقلية الحاكم في روديسيا الجنوبية ؛
- ٧- وتلتمس من الدولة القائمة بالادارة ان تتخذ فورا التدابير التالية :
- (أ) الافراج عن جميع السجناء السياسيين والمعتقلين السياسيين والاشخاص المفروضة عليهم الاقامة الجبرية ؛
- (ب) إلغاء كل التشريعات القمعية والتمييزية ، ولا سيما قانون صيانة النظام العام ، وقانون تخصيص الاراضي ؛
- (ج) رفع كل القيود المفروضة على نشاط الافريقيين السياسيين وقرار الحرية الديمقراطية التامة والمساواة في الحقوق السياسية ؛
- ٨- وتلتمس مرة اخرى من حكومة المملكة المتحدة وقف دستور ١٩٦١ ، والقيام فورا بحقد مؤتمر دستوري يشترك فيه ممثلون عن جميع الاحزاب السياسية بغية اتخاذ الترتيبات الدستورية الجديدة اللازمة على اساس اقتراح الراشدين العام ، وتحديد اقرب موعد ممكن للاستقلال ؛
- ٩- وتناشد جميع الدول ان تستخدم جميع ما تملك من وسائل لمقاومة اعلان الاستقلال اعلانا انفراديا ، والا تعترف على اية حال باية حكومة في روديسيا الجنوبية لا تكون ممثلة لاغلبية الشعب ؛
- ١٠- وتلتمس من جميع الدول اسداء العون الادبي والمادى الى الشعب الزمبابوى في كفاحه من اجل الحرية والاستقلال ؛
- ١١- وتدعو حكومة المملكة المتحدة الى استئصال كل الوسائل اللازمة ، بما فيها القوة العسكرية ، لسفيل الفقرتين ٧ و ٨ اعلاه ؛
- ١٢- وتلفت نظر مجلس الامن الى التهديدات الصادرة عن السلطات الحالية في روديسيا الجنوبية ، بما فيها التهديد باعمال التخريب الاقتصادي ضد الدول الافريقية المستقلة المتاخمة لروديسيا الجنوبية ؛
- ١٣- وتلفت نظر مجلس الامن كذلك الى الحالة الانفجارية القائمة في روديسيا الجنوبية والتي تهدد السلام والامن الدوليين ، وتقرر ان تحيل الى المجلس محاضر الدورة العشرين للجمعية العامة ، المتعلقة بهذه المسألة ، والقرارات المتخذة بشأنها ؛

١٤- وتقرر متابعة النظر بصورة مستمرة عاجلة في مسألة روديسيا الجنوبية .

الجلسة العامة ١٣٦٨

٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٢٣ (الدورة ٢٠)

مسألة عدن

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في الفصلين المتعلقين باقليم عدن ، الذي يشمل بالاضافة الى عدن محميتي عدن الشرقية وعدن الخربية وكذلك جزر بريم وكوريا موريا وقمران وبعض الجزر الساحلية الاخرى ، من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، وقرارها ١٩٤٩ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، والسى القرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة في ٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٤ (٢) ، و ١١ ايار (مايو) ١٩٦٤ (٣) ، و ١٧ ايار (مايو) ١٩٦٥ (٤) ،

وقد استمعت الى بيانات الملتزمين ،

وقد احاطت علما بتصريحات ممثل الدولة القائمة بالادارة ،

وان يساورها شديد القلق للحالة الحرجة الانفجارية التي تهدد السلم والامن في المنطقة ، والناشئة عن السياسات التي تتبعها في الاقليم الدولة القائمة بالادارة ،

١- تقر الفصلين المتعلقين باقليم عدن من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتؤيد مقررات اللجنة الفرعية المعنية بـعدن وتوصياتها ؛

-
- (١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول)
(A/5800/Rev.1) ، الفصل السادس ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ،
الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6000/Rev.1) ، الفصل السادس .
(٢) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول)
(A/5800/Rev.1) ، الفصل السادس ، النبذة ١٦٦ .
(٣) المرجع الاخير ، النبذة ٢٠٢ .
(٤) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول
الاعمال (A/6000/Rev.1) ، الفصل السادس ، النبذة ٣٠٠ .

٢- وتؤيد القرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة في ٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٤، و ١١ ايار (مايو) ١٩٦٤، و ١٧ ايار (مايو) ١٩٦٥ ؛

٣- وتأسف لرفض الدولة القائمة بالادارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة ؛

٤- وتأسف كذلك لمحاولات الدولة القائمة بالادارة، الرامية الى اقامة نظام حكم غير تمثيلي في الاقليم بغية منحه الاستقلال خلافا لقرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) و ١٩٤٩ (الدورة ١٨) ، وتناشد جميع الدول عدم الاعتراف بأى استقلال لا يكون قائما على رغبات سكان الاقليم المعرب عنها بحرية بواسطة انتخابات تجري على اساس اقتراع الراشدين الحام ؛

٥- وتؤكد من جديد حق شعب الاقليم ، غير قابل للتصرف ، في تقرير المصير وفي التحرر من الحكم الاستعماري ، وتعترف بشرعية جهود المبدولة لنيل الحقوق المقررة في ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، و اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٦- وترى ان ابقاء القواعد العسكرية في الاقليم يشكل عقبة رئيسية امام شعب الاقليم من السيطرة الاستعمارية ويخل بسلم المنطقة وامنها ، وان ازالة تلك القواعد ازالة تامة فورية تعد بالتالي امرا اساسيا ؛

٧- وتلاحظ مع شديد القلق ان الدولة القائمة بالادارة ما زالت تنظم العمليات العسكرية ضد شعب الاقليم ؛

٨- وتحث المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على القيام فورا بما يلي :

(أ) الغاء حالة الطوارئ ؛

(ب) الغاء جميع القوانين المقيدة للحريات العامة ؛

(ج) الكف عن جميع الاعمال القمعية الموجهة ضد سكان الاقليم ، ولا سيما العمليات العسكرية ؛

(د) الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين من الاقليم او المنوعين من الاقامة فيه بسبب النشاطات السياسية ؛

٩- وتؤكد من جديد الفقرات ٦ - ١١ من قرارها ١٩٤٩ (الدورة ١٨) ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على تنفيذها فورا ؛

١٠- وتناشد جميع الدول الاعضاء تقديم كل مساعدة ممكنة الى شعب الاقليم في جهود المبدولة لنيل الحرية والاستقلال ؛

١١- وتلفت نظر مجلس الامن الى الحالة الخطيرة السائدة في المنطقة نتيجة للاعمال العسكرية البريطانية الموجهة ضد شعب الاقليم ؛

١٢- وتلتبس من مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين ، ومن الوكالات المتخصصة ومنظمات الاغاثة الدولية ، تقديم كل مساعدة ممكنة الى السكان الذين يعانون الان من جراء العمليات العسكرية في الاقليم ؛

١٣- وتلتبس من الامين العام اتخاذ ما قد يراه مناسبا من التدابير لتأمين تنفيذ هذا القرار ، واعلام اللجنة الخاصة عن ذلك ؛

١٤- وتلتبس من اللجنة الخاصة استئناف بحث الحالة القائمة في الاقليم ، واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الحادية والعشرين ؛

١٥- وتقرر ابقاء هذا البند في جدول اعمالها .

الجلسة العامة ١٣٦٨

٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٢٤ (الدورة ٢٠)

مسألة روديسيا الجنوبية

ان الجمعية العامة ،

ان تأخذ بعين الاعتبار الحالة الانفجارية الناشئة في روديسيا الجنوبية اثر اعلان الاستقلال
اعلانا انفراديا ،

وان تعيد علما بالتدابير التي اتخذتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،

١- تشجب اعلان الاستقلال الانفرادي الصادر عن الاقلية العنصرية في روديسيا الجنوبية ؛

٢- وتدعو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى القيام فورا بتنفيذ القرارات المختصة المتخذة من الجمعية العامة ومجلس الامن لانهاء تمرد السلطات غير الشرعية في روديسيا الجنوبية ؛

٣- وتوصي مجلس الامن بالنظر في هذه الحالة على وجه الاستعجال .

الجلسة العامة ١٣٧٥

١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٦٣ (الدورة ٢٠)

مسألة باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في الفصلين المتعلقين باقاليم باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) ،

وقد نظرت كذلك في التقرير المقدم من الامين العام (٢) تلبية للطلب الوارد في قرار اللجنة الخاصة المتخذ في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ (٣) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وان تشير كذلك الى قرارها ١٦٥٤ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ ، وقرارها ١٨١٧ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٥٤ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

وان تحيط علما بالقرارات التي اتخذها مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الحادية الاولى المعقودة في تموز (يوليه) ١٩٦٤ ، وبالاعلان الذي اقره المؤتمر الثاني لرؤساء دول او حكومات البلدان غير المنحازة المعقود في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ (٤) بما مفاده ان على الامم المتحدة ضمان السلامة الإقليمية لباسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند ، واتخاذ التدابير الكفيلة بتسجيل نيلها الاستقلال وبالمحافظة على سيادتها بعد ذلك ،

وان تلاحظ مع القلق الشديد الحالة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الاقاليم الثلاثة وحاجتها الملحة عاجلة الى مساعدة الامم المتحدة ،

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول) (A/5800/Rev.1) ، الفصل الثامن ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6000/Rev.1) ، الفصل السابع .

(٢) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٢٣ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5958 .

(٣) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول) (A/5800/Rev.1) ، الفصل الثامن ، النبذة ٣٦٥ .

(٤) انظر : A/5763 .

وان تأخذ بعين الاعتبار ما تنطوى عليه سياسات نظام الحكم العاصر في جمهورية افريقيا الجنوبية من تهديد شديد للسلامة الاقليمية والاستقرار الاقتصادى لهذه الاقاليم ،
وان تأسف لان الدولة القائمة بادارة هذه الاقاليم لم تتخذ الخطوات الفعالة التامة اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ، و ١٨١٧ (الدورة ١٧) و ١٩٥٤ (الدورة ١٨) ،

١- تقرر الفصلين المتعلقين باقاليم باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتؤيد المقررات والتوصيات الواردة فيهما ؛
٢- وتؤكد من جديد حق شعوب باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند ، غير القابل للتصرف ، في الحرية والاستقلال ؛

٣- وتدعو مرة اخرى الدولة القائمة بالادارة الى اتخاذ الخطوات العاجلة اللازمة لتامين التنفيذ التام لقرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ، و ١٨١٧ (الدورة ١٧) و ١٩٥٤ (الدورة ١٨) ، وفقا لرغبات شعوب هذه الاقاليم الثلاثة المعرب عنها بحرية ؛

٤- وتجدد طلبها الى الدولة القائمة بالادارة اتخاذ الخطوات الفورية اللازمة لرد جميع الاراضي المأخوذة من السكان الاهليين اليهم ، ايا كان شكل هذا الاخذ او ذريعته ؛

٥- وتلتزم من اللجنة الخاصة النظر ، بالتعاون مع الامين العام ، في التدابير اللازمة لتامين السلامة الاقليمية والسيادة لباسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند ، واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الحادية والعشرين ؛

٦- وتعرب عن ارتياحها للامين العام لما بذله من جهود ، وتؤيد التوصيات الواردة في تقريره ؛

٧- وتقرر انشاء صندوق يسمى ' صندوق الانماء الاقتصادى لباسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند ' ويجرى تمويله من التبرعات ويتولى الامين العام ادارته ، بالتشاور الوثيق مع حكومات الاقاليم الثلاثة ، ويتعاون ومساعدة الصندوق الخاص ، ومكتب المساعدة التقنية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والوكالات المتخصصة المعنية ؛

٨- وترى ان الجهود المبذولة لتزويد هذه الاقاليم الثلاثة بالمساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية ، عن طريق برامج الامم المتحدة للتعاون التقني والوكالات المتخصصة ، يجب ان تستمر لمعالجة الحالة الاقتصادية والاجتماعية المؤسفة القائمة فيها ؛

١- وتلتمس من الأمين العام تعيين ممثلين مقيمين في الأقاليم الثلاثة ، وفقا للتوصية الواردة في النبذة ٢٢ من تقريره ، وإعلام الجمعية العامة ، في دورتها الحادية والعشرين ، عن سير أعمال المندوق المنشأ بموجب الفقرة ٧ أعلاه .

الجلسة العامة ١٣٩٨
١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٦٤ (الدورة ٢٠) مسألة جزر كوك

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ ،

وان تشير الى قرارها ٢٠٠٥ (الدورة ١٩) المتخذ في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٥ الذي عولت فيه الأمين العام تعيين ممثل للأمم المتحدة يتولى الاشراف على الانتخابات المقرر إجراؤها في جزر كوك الواقعة تحت الادارة النيوزيلندية ، وتتبع مناقشات الدستور في الجمعية التشريعية المنبثقة عن تلك الانتخابات ،

وقد بحث الفصلين المتعلقين بجزر كوك من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) ، بما في ذلك البيانان اللذان ادلى بهما امام اللجنة الخاصة رئيس وزراء جزر كوك ،

وقد نظرت في تقرير ممثل الامم المتحدة المكلف بالاشراف على الانتخابات في جزر كوك (٢) ، وفي المعلومات المتعلقة بالتطورات اللاحقة (٣) ،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول) (A/5800/Rev.1) ، الفصل الخامس عشر ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6000/Rev.1) ، الفصل الثامن .
(٢) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البنود ٢٣ و ٢٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5962 .

(٣) المرجع الاخير ، الوثيقة A/5961 .

وقد استتمعت الى بياني ممثل الامم المتحدة المكلف بالاشراف على الانتخابات في جزر كوك وممثل نيوزيلندا ،

وان تلاحظ ان سكان جزر كوك قد احتفظوا ، بموجب الدستور الذي بدأ نفاذه في ٤ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، بحقوقهم في الانتقال الى مركز الاستقلال التام ،

١- تقر الفصلين المتعلقين بجزر كوك من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢- وتحيط علما بالملاحظات والنتائج التي خلص اليها ممثل الامم المتحدة المكلف بالاشراف على الانتخابات في جزر كوك ، وتعرب عن بالغ تقديرها للممثل ومعاونيه ؛

٣- وتعرب عن ارتياحها الى التعاون الذي قدمته حكومة نيوزيلندا الى الامم المتحدة في دراستها لمسألة جزر كوك ؛

٤- وتلاحظ ان دستور جزر كوك قد بدأ نفاذه في ٤ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، وان سكان جزر كوك قد تولوا منذ ذلك التاريخ زمام شئونهم الداخلية ومستقبلهم ؛

٥- وترى ان ارسال المعلومات عن جزر كوك بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة لم يعد لازما بسبب نيل جزر كوك الحكم الذاتي الداخلي التام ؛

٦- وتؤكد من جديد مسئولية الامم المتحدة ، بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ، عن مساعدة سكان جزر كوك على نيل الاستقلال التام في النهاية ، ان رغبوا في ذلك ، في موعد لاحق ؛

٧- وتعرب عن املها في سمي برنامج الامم المتحدة الانمائي والوكالات المتخصصة للمساعدة بكل وسيلة ممكنة في انماء اقتصاد جزر كوك وتقويته .

الجلسة العامة ١٣٦٨

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٦٥ (الدورة ٢٠)

مسألة جزر فالكلاند (ماليفيناس)

ان الجمعية العامة ،

وقد بحثت مسألة جزر فالكلاند (ماليفيناس) ،

وان تأخذ بعين الاعتبار الفصلين المتعلقين بجزر فالكلاند (مالفياس) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) ، ولا سيما المقررات والتوصيات التي اتخذتها واعتمدتها اللجنة فيما يتعلق بهذا الاقليم ،

وان ترى ان قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ قد اتخذ بدافع الرغبة الحارة في ازالة الاستعمار من كل مكان وبجميع صوره ، وان حالة جزر فالكلاند (مالفياس) تمثل صورة من صور الاستعمار ،

وان تلاحظ وجود نزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بشأن السيادة على هذه الجزر ،

١- تدعو حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى المضي دون تاخير في المفاوضات التي اوصت بها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بغية ايجاد حل سلمي للمشكلة ، مع مراعاة احكام واغراض ميثاق الامم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ومصالح سكان جزر فالكلاند (مالفياس) ؛

٢- وتلتزم من الحكومتين اعلام اللجنة الخاصة والجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة والعشرين عن نتائج المفاوضات .

الجلسة العامة ١٣٩٨

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٦٦ (الدورة ٢٠)

مسألة جزيرة موريس

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزيرة موريس والجزر الاخرى التي يتألف منها اقليم جزيرة موريس ،

وقد بحثت الفصلين المتعلقين باقليم جزيرة موريس من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول)
(A/5800/Rev. 1) ، الفصل الثالث والعشرون ، والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ،
الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6000/Rev.1) ، الفصل الثاني والعشرون .

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وان تأسف لعدم قيام الدولة القائمة بالادارة بتنفيذ القرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) تنفيذا تاما فيما يتعلق بذلك الاقليم ،

وان تلاحظ مع القلق الشديد ان اية خطوة تتخذها الدولة القائمة بالادارة لفصل جزيرة معينة عن جزيرة موريس بقصد انشاء قاعدة عسكرية ستشكل خرقا للاعلان ، ولا سيما للفقرة ٦ منه ،

١- تقر الفصلين المتعلقين باقليم جزيرة موريس من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتؤيد المقررات والتوصيات الواردة فيهما ؛

٢- وتؤكد من جديد حق شعب اقليم جزيرة موريس ، غير القابل للتصرف ، في الحرية والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ؛

٣- وتدعو حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لتأمين التنفيذ الفوري التام للقرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) ؛

٤- وتدعو الدولة القائمة بالادارة الى عدم اتيان أى عمل من شأنه تمزيق اوصال اقليم جزيرة موريس وانتهاك سلامته الإقليمية ؛

٥- وتدعو كذلك الدولة القائمة بالادارة الى اعلام اللجنة الخاصة والجمعية العامة عن تنفيذ هذا القرار ؛

٦- وتلتزم من اللجنة الخاصة متابعة النظر في مسألة اقليم جزيرة موريس واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الحادية والعشرين .

الجلسة العامة ١٣٩٨

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول)
(A/5800/Rev. 1) ، الفصل الرابع عشر ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ،
الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6000/Rev.1) ، الفصل الثالث عشر .

القرار ٢٠٦٧ (الدورة ٢٠)
مسألة غينيا الاستوائية
(فرناندو بو و ريو موني)

ان الجمعية العامة ،

وقد بعثت الحالة القائمة في اقليمي فرناندو بو و ريو موني ،

وقد استمعت الى بيانات الدولة القائمة بالادارة والملتمسين ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وان تأخذ خاصة بعين الاعتبار مقررات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتوصياتها المتعلقة بالاقليمين المذكورين (١) ،

وان تلاحظ ان اقليمي فرناندو بو و ريو موني قد ادجا في اقليم واحد اطلق عليه
اسم غينيا الاستوائية ،

١- تؤكد من جديد حق شعب غينيا الاستوائية ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير
والاستقلال ؛

٢- وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة تحديد اقرب موعد ممكن للاستقلال بعد استشارة
السكان على اساس الاقتراع العام باشراف الامم المتحدة ؛

٣- وتدعو اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة الى تتبع سير تنفيذ هذا القرار ، واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها العادية
والعشرين .

الجلسة العامة ١٣٩٨
١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٦٨ (الدورة ٢٠)
مسألة فيجي

ان الجمعية العامة ،

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول)
(A/5800/Rev.1) ، الفصل التاسع ، النبذة ١١١ .

وقد بحث مسألة فيجي ،

وقد درست الفصلين المتعلقين باقليم فيجي من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بعالية تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، وقرارها ١٦٥٤ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ ، وقرارها ١٨١٠ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٥١ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، والى القرار الذى اتخذته اللجنة الخاصة في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ (٢) ،

وان تلاحظ مع الاسف ان الدولة القائمة بالادارة لم تقم بعد باتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ،

وان تأخذ بحين الاعتبار ان كل تاخير جديد في تنفيذ هذه القرارات سيخلق المزيد من المصاعب لسكان الاقليم ،

وان ترى ان من شأن التغييرات الدستورية التي تنتويها الدولة القائمة بالادارة اشارة النزعات الانفصالية وعرقلة الاندماج السياسى والاقتصادى والاجتماعى لمجموع السكان ،

١- تقر الفصلين المتعلقين باقليم فيجي من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتؤيد المقررات والتوصيات الواردة فيهما ؛

٢- وتؤكد من جديد حق شعب فيجي ، غير القابل للتصرف ، في الحرية والاستقلال وفقاً لا احكام اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٣- وتدعو حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، الى القيام فوراً بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ؛

٤- وتلتبس من الدولة القائمة بالادارة القيام ، على وجه الاستعجال ، باتخاذ التدابير اللازمة لالغاء جميع القوانين التمييزية واقامة نظام للتشثيل الديموقراطى غير المقيد على اساس مبدأ " الاقتراع العام " ؛

-
- (١) المرجع الاخير ، الفصل الثالث عشر ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6000/Rev.1) ، الفصل الثانى عشر .
- (٢) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول) (A/5800/Rev.1) ، الفصل الثالث عشر ، النبعة ١١٩ .

٥- وتلتزم كذلك من الدولة القائمة بالادارة اعلام اللجنة الخاصة والجمعية العامة عن تنفيذ هذا القرار ؛

٦- وتدعو اللجنة الخاصة الى متابعة النظر في المسألة واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها العادية والعشرين ؛

٧- وتقرر ان راج مسألة فيجي في جدول الاعمال المؤقت لدورتها العادية والعشرين .

الجلسة العامة ١٣٩٨

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٦٩ (الدورة ٢٠)

مسألة انتيفوا ، وبابوا ، وباربادوس ، وبرمودا ، وباهاما ، وبيتكيرن ،
وجزر تركس وكايكوس ، وجزر توكيلاو ، وجزر جيلبرت وإليس ، وجزر
ساموا الامريكية ، وجزر سليمان ، وجزر سيشل ، وجزر فرجـ
البريطانية ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وجزر كايمان ،
وجزر كوكوس (كيلينغ) ، ودومينيكا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس -
نيفيس - أنغيلا ، وسانت لوسيا ، وسانت هيلانة ، وغرينادا ،
وغوام ، ومونتسيرات ، ونيوهيريد ، ونيووي .

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة انتيفوا ، وبابوا ، وباربادوس ، وبرمودا ، وباهاما ، وبيتكيرن ، وجزر تركس ،
وكايكوس ، وجزر توكيلاو ، وجزر جيلبرت وإليس ، وجزر ساموا الامريكية ، وجزر سليمان ، وجزر
سيشل ، وجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وجزر كايمان ، وجزر كوكوس
(كيلينغ) ، ودومينيكا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا ، وسانت لوسيا ، وسانت
هيلانة ، وغرينادا ، وغوام ، ومونتسيرات ، ونيوهيريد ، ونيووي ،

وقد بحثت الفصول المتعلقة بهذه الاقاليم من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) ،

(١) المرجع الاخير ، الفصول الرابع عشر - السابع عشر ، والتاسع عشر ، والعشرون ،
والرابع والعشرون ، والامس والعشرون ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ،
الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6000/Rev.1) ، الفصول الثالث عشر - السادس
عشر ، والثامن عشر ، والتاسع عشر ، والثالث والعشرون ، والرابع والعشرون .

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠، وقرارها ١٦٥٤ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١، وقرارها ١٨١٠ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢، وقرارها ١٩٥٦ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

وان تأسف لان الدول القائمة بالادارة لم تقم حتى الان بتنفيذ القرارات المختصة التي اتخذتها الجمعية العامة ،

وان تدرك الظروف الخاصة التي تكتنف بعض هذه الاقاليم من حيث الميزة الجغرافية والا حوال الاقتصادية ،

١- تقر الفصول المتعلقة بهذه الاقاليم من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتؤيد المقررات والتوصيات الواردة فيها ؛

٢- وتدعو الدول القائمة بالادارة الى القيام دون تاخير بتنفيذ القرارات المختصة التي اتخذتها الجمعية العامة ؛

٣- وتلتزم من الدول القائمة بالادارة ان تسمح للبعثات الزائرة الموفدة من الامم المتحدة بزيارة هذه الاقاليم ، وان تمد لها يد التعاون التام والمساعدة الكاملة ؛

٤- وتؤكد من جديد حق سكان هذه الاقاليم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير مركزهم — المستورى وفقا لميثاق الامم المتحدة ولاحكام القرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) وغيره من القرارات المختصة التي اتخذتها الجمعية العامة ؛

٥- وتقرر ان على الامم المتحدة اسداء كل عون لازم لسكان هذه الاقاليم في الجهود التي يبذلونها من اجل تقرير مركزهم المقبل بحرية ؛

٦- وتلتزم من اللجنة الخاصة ببحث الحالة القائمة في هذه الاقاليم ، واعلام الجمعية العامة في دورتها العادية والمشرين عن تنفيذ هذا القرار ؛

٧- وتلتزم من الامين العام تقديم كل مساعدة لازمة لتنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٣٩٨

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٧٠ (الدورة ٢٠)

مسألة جبل طـارق

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جبل طارق ،

وقد درست الفصلين المتعلقين بجبل طارق من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) ،

وقد استمعت الى البيانات المدلى بها امام اللجنة الرابعة ،

١- تدعو حكومتى اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الشروع دون تاخير في المحادثات المنصوص عليها في القرار الاتفاقي المتخذ في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢) ؛

٢- وتلتص من الحكومتين اعلام اللجنة الخاصة والجمعية العامة ، في دورتها العادية العاشرة والعشرين ، عن نتائج مفاوضاتهما .

الجلسة العامة ١٣٩٨

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ .

القرار ٢٠٧١ (الدورة ٢٠)

مسألة غيانا البريطانية

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في الفصلين المتعلقين بغيانا البريطانية من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣) ،

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول)

(A/5800/Rev.1) ، الفصل العاشر ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6000/Rev.1) ، الفصل الحادى عشر .

(٢) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول)

(A/5800/Rev.1) ، الفصل العاشر ، البند ٢٠٩ .

(٣) المرجع الاخير ، الفصل السابع ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ،

الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6000/Rev.1) ، الفصل التاسع .

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، وقرارها ١٦٥٤ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ ، وقرارها ١٨١٠ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٥٥ (الدورة ١٨) و ١٩٥٦ (الدورة ١٨) المتخذين في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

وان تلاحظ ان غيانا البريطانية ستنال الاستقلال في ٢٦ ايار (مايو) ١٩٦٦ ،

وان تؤيد تامين نيل غيانا البريطانية الاستقلال في ظل انسب الاحوال ،

١- تقر الفصلين المتعلقين بغيانا البريطانية من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالته تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتؤيد المقررات والتوصيات الواردة فيهما ؛

٢- وتؤكد من جديد حقوق شعب غيانا البريطانية ، غير القابل للتصرف ، في الحرية والاستقلال ، وفقا لاحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ؛

٣- وتلتزم من الدولة القائمة بالادارة انتهاء حالة الطوارئ والافراج عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين لتمكينهم من الاشتراك في حياة الاقليم السياسية ؛

٤- وتناشد الحزبين السياسيين الرئيسيين حل خلافتهما لتمكين الاقليم من نيل الاستقلال في جو من السلم والوحدة ؛

٥- وتحيط علما باعلان حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ان غيانا البريطانية ستنال الاستقلال في ٢٦ ايار (مايو) ١٩٦٦ ، وتلتزم من الدولة القائمة بالادارة عدم اتخاذ اى تدبير قد يؤخر استقلال الاقليم .

الجلسة العامة ١٣٩٨

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٧٢ (الدورة ٢٠)

مسألة إفني والصحراء الإسبانية

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في الفصلين المتعلقين بإفني والصحراء الإسبانية من تقريرى اللجنة الخاصة

المعنوية بـعالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) ،

وان تشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قراره ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ،
وان تذكر ان الاعلان مستوحى من رغبة المجتمع الدولي القوية في انهاء الاستعمار بكافة
صوره وعيئما وجد ،

١- تقر احكام القرار المتعلق بافني والصعرا* الاسبانية والمتخذ في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢) ؛

٢- وتلتزم بالحاج من حكومة اسبانيا ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، القيام فوراً باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحرير اقليمي افني والصحراء الاسبانية من السيطرة الاستعمارية ، والدغول ، لهذا الغرض ، في مفاوضات بشأن مشاكل السيادة التي يثيرها هذان الاقليمان ؛

٣- وتدعو اللجنة الخاصة الى اعلام الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين عن تنفيذ هذا القرار ؛

٣- وتدعو اللجنة الخاصة الى اعلام الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين عن تنفيذ هذا القرار ؛

٤- وتلتزم من الامين العام انها هذا القرار الى الدولة القائمة بالادارة .

الجلسة العامة ١٣٩٨

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٧٣ (الدورة ٢٠)

مسألة عمان

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمان (٣) ،

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول)
(A/5800/Rev.1) ، الفصل التاسع ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرين ، المرفقات ، الاضافة
التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6000/Rev.1) ، الفصل العاشر .
(٢) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول)
(A/5800/Rev.1) ، الفصل التاسع ، النبذة ١١٢ .
(٣) المرجع الاخير ، المرفق رقم ١٦ ، الوثيقة A/5846 .

(٢) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول)
(A/5800/Rev. 1) ، الفصل التاسع ، النبذة ١١٢ .

(٣) المرجع الأخير ، المرفق رقم ١٦ ، الوثيقة A/5846 .

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، وقرارها ١٩٤٨ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،
وقد استمعت الى البيانات التي ادلى بها ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والملتزمون ،

وان يساورها شديد القلق للحالة الخطيرة الناشئة عن السياسة الاستعمارية والتدخل الاجنبي اللذين تباشرهما المملكة المتحدة في الاقليم ،

١- تعيط علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمان وتعرب للجنة عن تقديرها لما بذلته من جهود ؛

٢- وتأسف للموتف الذي وقفته حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وسلطات الاقليم ، برفض التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بعمان وعدم تيسير زيارتها للاقليم ؛

٣- وتعترف بحق سكان مجموع الاقليم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لرغباتهم المحررة عنها بحرية ؛

٤- وترى ان وجود المملكة المتحدة الاستعماري ، بمختلف اشكاله ، يمنع سكان الاقليم من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والاستقلال ؛

٥- وتناشد حكومة المملكة المتحدة القيام فورا بتنفيذ التدابير التالية في الاقليم :

(أ) وقف جميع التدابير القمعية ضد سكان الاقليم ؛

(ب) سحب القوات البريطانية ؛

(ج) الافراج عن السجناء والمعتقلين السياسيين واتاحة عودة المنفيين السياسيين الى الاقليم ؛

(د) ازالة السيطرة البريطانية بكافة اشكالها ؛

٦- وتدعو اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الى بحث الحالة القائمة في الاقليم ؛

٧- وتلتزم من الامين العام القيام ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، باتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ هذا القرار ، واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها العادية والمشرية .

الجلسة العامة ١٣٩٩

١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٧٤ (الدورة ٢٠)
مسألة افريقيا الجنوبية الغربية

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في الفصلين المتعلقين باقليم افريقيا الجنوبية الغربية الموضوع تحت الانداب من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) ،
وقد درست تقرير اللجنة الخاصة عن الاثار التي تنطوى عليها نشاطات الصناعة التعدينية والشركات الدولية الاخرى ذات المصالح في افريقيا الجنوبية الغربية (٢) ،

وقد استمعت الى بيانات الملتزمين ،

وقد بحثت الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية الغربية ،

وان تدرك التزامات الامم المتحدة حيال سكان افريقيا الجنوبية الغربية ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وان تشير ايضا الى قرارها ١٧٠٢ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، وقرارها ١٨٠٥ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٨٩٩ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ، وكذلك الى القرارين اللذين اتخذتهما اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ٢١ ايار (مايو) ١٩٦٤ (٣) و ١٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ (٤) ،

(١) المرجع الاخير ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول) (A/5800/Rev. 1) الفصل الرابع ؛
والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال
(A/6000/Rev. 1) ، الفصل الرابع .

(٢) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ١٦ ، الوثيقة A/5840 .
(٣) المرجع الاخير ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول) (A/5800/Rev. 1) ، الفصل الرابع ، النبعة ٢٣٢ .

(٤) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال
(A/6000/Rev. 1) ، الفصل الرابع ، النبعة ٢٨٥ .

وان تلاحظ مع الاسف سياسة حكومة افريقيا الجنوبية في التحايل على الحقوق السياسية والاقتصادية لسكان افريقيا الجنوبية الغربية الاهليين بتوطين عدد كبير من المهاجرين الوافدين الا جانب،

وان تلاحظ مع القلق الشديد التهديد الخطير الذي يتعرض له السلم والا من الدوليين في ذلك الجزء من افريقيا ، والذي زاد من تفاقمه التمرد العنصرى في روديسيا الجنوبية ،

١- تقر الفصلين المتعلقين بافريقيا الجنوبية الغربية من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢- وتؤكد مقررات اللجنة الخاصة وتوصياتها الواردة في تقريرها عن الآثار التي تنطوى عليها نشاطات الصناعة التعدينية والشركات الدولية الاخرى ذات المصالح في افريقيا الجنوبية الغربية ؛

٣- وتؤكد من جديد حق شعب افريقيا الجنوبية الغربية ، غير القابل للتصرف ، في الحرية والاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ؛

٤- وتشجب سياسة الفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى التي تتبناها حكومة افريقيا الجنوبية في افريقيا الجنوبية الغربية والتي تشكل جريمة ضد الانسانية ؛

٥- وترى ان اية محاولة لتقسيم الاقليم او لا تخاذل تدبير انفرادى مباشر او غير مباشر ، تمهيدا لذلك تشكل انتهاكا لصك الانتداب وللقرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) ؛

٦- وترى كذلك ان اية محاولة لضم اقليم افريقيا الجنوبية الغربية ، كله او بعضه ، تؤلف عملا عدوانيا ؛

٧- وتناشد حكومة افريقيا الجنوبية القيام فورا بازالة جميع القواعد والمنشآت العسكرية الاخرى الموجودة في اقليم افريقيا الجنوبية الغربية ، والا متناع عن استخدام الاقليم على اى نحو كقاعدة عسكرية للاغراض الداخلية او الخارجية ؛

٨- وتشجب سياسة المصالح المالية العاطلة في افريقيا الجنوبية الغربية ، التي تستغل الموارد البشرية والمادية بلا رحمة ولا هوادة ، وتمزق تقدم الاقليم وعق السكان في العريشة والاستقلال ؛

٩- وتشجب سياسة حكومة افريقيا الجنوبية في التحايل على الحقوق السياسية والاقتصادية لسكان الاقليم الاهليين بتوطين عدد كبير من المهاجرين الوافدين الا جانب في الاقليم ؛

١٠- وتدين حكومة افريقيا الجنوبية لرفضها التعاون مع الامم المتحدة في تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

- ١١- وتلتمس من جميع الدول اتخاذ التدابير الفورية اللازمة لتنفيذ الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ١٨٩٩ (الدورة ١٨) ؛
- ١٢- وتناشد جميع الدول امداد سكان افريقيا الجنوبية الغربية الاهليين بكل المؤازرة المعنوية والمادية اللازمة في كفاحهم المشروع في سبيل الحرية والاستقلال ؛
- ١٣- وتطلب الى مجلس الامن مراقبة الحالة الحرجة السائدة في افريقيا الجنوبية الغربية في ضوء الفقرة التاسعة من ديباجة هذا القرار .

الجلسة العامة ١٤٠٠
١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٧٥ (الدورة ٢٠) الالتماسات المتعلقة بافريقيا الجنوبية الغربية

ان الجمعية العامة ،

ان تذكر المسؤوليات الخاصة المترتبة على الامم المتحدة حيال افريقيا الجنوبية الغربية ،

وان تلاحظ ان اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قد تلقت وبحثت ١٤٢ التماسا متعلقا بافريقيا الجنوبية الغربية ، وفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٨٠٥ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ وللفقرة ٨ (أ) من قرار الجمعية العامة ١٨٩٩ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ،

وان تلاحظ كذلك ان ما تتناوله تلك الالتماسات الحالة العامة القائمة في افريقيا الجنوبية الغربية والتطورات الأخيرة المتعلقة بها ، وتوصيات لجنة اودندال (١) ، ونشاطات الشركات التعدينية والشركات الدولية الاخرى ذات المصالح في الاقليم ، وحالات القبض على الزعماء السياسيين والقيود المفروضة على النشاط السياسي في الاقليم ، واللاجئين من افريقيا الجنوبية الغربية الى بتشوانا لاند ، وطرد الافريقيين من المناطق العنصرية ، وعدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بافريقيا الجنوبية الغربية ،

١- تلاحظ ان اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قد اخذت هذه الالتماسات بعين الاعتبار عند نظرها في الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية الغربية ؛

(١) لجنة التحقيق في شئون افريقيا الجنوبية الغربية التي انشأتها جمهورية افريقيا الجنوبية عام ١٩٦٢ برئاسة السيد ف . د . اودندال .

٢- وتلفت انظار الملتسمين المعنيين الى التقارير المقدمة من اللجنة الخاصة فيما يتعلق
بالاقليم (١)، والى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها العشرين في مسألة
افريقيا الجنوبية الغربية وكذلك الى تقارير الامين العام المتعلقة بالاقليم (٢) .

الجلسة العامة ١٤٠٠
١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٧٦ (الدورة ٢٠)
البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة
المعدة لافريقيا الجنوبية الغربية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٧٠٥ (الدورة ١٦) الذي اتخذته في ١٩ كانون الاول (ديسمبر)
١٩٦١ وأنشأت به برنامجا اسمه برنامج الامم المتحدة التدريبي الخاص المعد لبناء افريقيا
الجنوبية الغربية ،

وقد نظرت في تقريرى الامين العام المقدمين وفقا للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة
١٩٠١ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ (٣) ،

وان تلاحظ قلة عدد طالبي الاستفادة من البرنامج التدريبي الخاص الذين هم حائزون
على المؤهلات اللازمة لتمكينهم من دخول الكليات والجامعات ،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨
(الجزء الاول) (A/5800/ Rev. 1) ، الفصل الرابع ؛ والمرجع الاخير ، المرفق رقم ١٥ ،
الوثيقة A/5840 ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، الاضافة التابعة للبند ٢٣
من جدول الاعمال (A/6000/Rev. 1) ، الفصل الرابع .

(٢) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ١٥ ؛ الوثائق
A/5690 و Add.1-3 و A/5781 ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البنود
٦٩ و ٧٠ من جدول الاعمال ، الوثائق A/5782 و Add. 1 ، و A/6035 و Add.1-4 و A/6080
و Add.1-2 .

(٣) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البنود ٦٩ و ٧٠ من جدول الاعمال ،
الوثيقتان A/5782 و Add. 1 ؛ والمرجع الاخير ، الوثائق A/5782 و Add. 1 ؛ و A/6080
و Add.1-2 .

وان ترى ضرورة توسيع نطاق الفرص التعليمية المقدمة بحيث تشمل التعليم الثانوى والتدريب التقني واعداد المعلمين ، وبحيث يتسنى لأكبر عدد ممكن من ابناء افريقيا الجنوبية الغربية الاستفادة منها ،

وان تعيط علماء المصاعب التي يلاقيها المقيمون داخل الاقليم في الاستفادة من المزايا التي يتيحها البرنامج ، ولا سيما في الحصول على وثائق السفر اللازمة ،

١- تترب عن تقديمها لتلك الدول الاعضاء التي اتاحت المنح الدراسية واعانات السفر لابناء افريقيا الجنوبية الغربية ؛

٢- وتدعو الدول الاعضاء المعارضة للمنح الدراسية وتلك التي قد تفعل ذلك فيما بعد ، الى النظر في تضمين عروضها منحاً دراسية لتلقي التعليم الثانوى والتدريب المهني والتقني ؛

٣- وتدعو كذلك الدول الاعضاء الى النظر بعين العطف في طلبات الامين العام التي يدعوها فيها الى ان تلحق بمدارسها الثانوية او المهنية او التقنية المرشحين الحاصلين على المنح الدراسية بموجب البرنامج التدريبي الخاص المعد لابناء افريقيا الجنوبية الغربية ؛

٤- وتلتزم مرة اخرى من جميع الدول الاعضاء ، ولا سيما من افريقيا الجنوبية ، ان تسهل ، بكل طريقة ممكنة ، سفر ابناء افريقيا الجنوبية الغربية الراغبين في الاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة بموجب ذلك البرنامج ؛

٥- وتدعو حكومة افريقيا الجنوبية الى التعاون مع الامين العام في تنفيذ هذا القرار ؛

٦- وتلتزم من الامين العام نشر المعلومات اللازمة في افريقيا الجنوبية الغربية وخارجها عن برامج المنح الدراسية ؛

٧- وتلتزم كذلك من الامين العام التشاور بشأن تنفيذ البرنامج مع اللجنة الخاصة المعنية بعالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها العادية والمشرية .

الجلسة العامة ١٤٠٠

١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٠٧ (الدورة ٢٠)

مسألة الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية

ان الجمعية العامة ،

وقد بحثت الفصلين المتعلقين بالاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) ،

وقد استمعت الى بيانات الملتسمين ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وان تشير كذلك الى قرار مجلس الامن ١٦٣ (١٩٦١) المتخذ في ٩ حزيران (يونيه) ١٩٦١ ، وقراره ١٨٠ (١٩٦٣) المتخذ في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ ، وقراره ١٨٣ (١٩٦٣) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، وقراره ٢١٨ (١٩٦٥) المتخذ في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، والى قرار الجمعية العامة ١٨٠٧ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٨١٩ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩١٣ (الدورة ١٨) المتخذ في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، وكذلك القرارين المختصين اللذين اتخذتهما اللجنة الخاصة في ٣ تموز (يولييه) ١٩٦٤ (٢) و ١٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ (٣) ،

وان تلاحظ مع القلق الشديد ان حكومة البرتغال تقوم ، رغم التدابير التي قررها مجلس الامن في القرارات السالفة الذكر ، بمضاعفة التدابير القمعية والعمليات العسكرية الموجهة ضد سكان هذه الاقاليم الافريقيين بخية احباط امانهم المشروعة في تقرير المصير والحرية والاستقلال ،

وان تلاحظ كذلك مع القلق الشديد ان نشاطات المصالح المالية الاجنبية في هذه الاقاليم تشكل عقبة تعترض تحقيق امانى السكان الافريقيين في الحرية والاستقلال ،

وان ترى ان الادلة التي قدمها الملتسمون قد اكدت ان حكومة البرتغال تواصل استخدام الممنونة والاسلحة التي تتلقاها من حلفائها العسكريين ضد سكان انغولا ، وموزامبيق ، وغينيا المسمومة بغينيا البرتغالية ، والاقاليم الاخرى الواقعة تحت ادارتها ،

-
- (١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول)
(A/5800/Rev. 1) ، الفصل الخامس ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ،
الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6000/Rev. 1) ، الفصل الخامس .
(٢) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول)
(A/5800/Rev. 1) ، الفصل الخامس ، النبذة ٣٥٢ .
(٣) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول
الاعمال (A/6000/Rev. 1) ، الفصل الخامس ، النبذة ٤١٥ .

واقترعوا منها بأن موقف البرتغال من السكان الافريقيين في مستعمراته وفي البلدان المجاورة يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ،

١- تؤكد من جديد حق شعوب الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية في الحرية والاستقلال ، وتعترف بشرعية كفاحها في سبيل الحصول على الحقوق المقررة في ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢- وتقر الفصلين المتعلقين بالاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بعالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتؤيد المقررات والتوصيات الواردة فيهما ؛

٣- وتناشد جميع الدول ان تعتمد ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، الى امتداد سكان الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، بالموازنة الادبية والمادية اللازمة لاسترداد حقوقهم غير القابلة للتصرف ؛

٤- وتشجب سياسة البرتغال الاستعمارية ، ورفضه المستمر لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ؛

٥- وتشجب سياسة حكومة البرتغال التي تنتهك الحقوق الاقتصادية والسياسية لسكان الاقاليم بتوطين عدد كبير من المهاجرين الوافدين الا جانب في هذه الاقاليم ويتصدىر الحمل الى افريقيا الجنوبية ؛

٦- وتلتزم من جميع الدول ان تمنع مواطنيها من مباشرة اية نشاطات في المصالح المالية الاجنبية ، تشكل عقبة تعترض نيل السكان لحقوقهم المشروعة في الحرية والاستقلال ؛

٧- وتحث الدول الاعضاء على اتخاذ التدابير الجماعية او الانفرادية التالية :

(أ) قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع حكومة البرتغال او الامتناع عن اقامة هذه العلاقات ؛

(ب) اغلاق مرافئها في وجه جميع السفن التي ترفع العلم البرتغالي او تعمل في خدمة البرتغال ؛

(ج) منع سفنها من دخول اى مرفأ في البرتغال او في اقاليمه المستعمرة ؛

(د) رفض تقديم تسهيلات الهبوط والعبور لجميع الطائرات التابعة للحكومة البرتغالية او للشركات المسجلة بموجب قوانين البرتغال او العاملة في خدمتها ؛

(هـ) مقاطعة كل تجارة مع البرتغال ؛

٨- وتلتزم من جميع الدول ، ولا سيما حلفاء البرتغال العسكريين في منظمة حلف شمال الأطلسي ، اتخاذ الخطوات التالية :

(أ) الامتناع فورا عن تزويد حكومة البرتغال بأية مساعدة تمكنها من مواصلة قمعها للسكان الأفريقيين في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ؛

(ب) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع بيع أو توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى حكومة البرتغال ؛

(ج) وقف بيع أو شحن المعدات والمواد اللازمة لصنع أو صيانة الأسلحة والذخائر إلى حكومة البرتغال ؛

٩- وتناشد جميع الوكالات المتخصصة ، ولا سيما المصرف الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ، الامتناع عن منح البرتغال أية مساعدة مالية أو اقتصادية أو تقنية طوال امتناع حكومة البرتغال عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ؛

١٠- وتلتزم من مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين ، والوكالات المتخصصة المعنية ، ومنظمات الأغاة الدولية الأخرى ، زيادة مساعدتها المقدمة إلى اللاجئين من الأقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية وإلى المتضررين من جراء العمليات العسكرية ؛

١١- وتلتزم من مجلس الأمن النظر في أن يطبق ضد البرتغال التدابير المناسبة المقررة في الميثاق ، بغية تنفيذ قراراته المتعلقة بالأقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية ؛

١٢- وتقرر إدراج مسألة الأقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية في جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية والعشرين .

الجلسة العامة ١٤٠٧

٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٠٨ (الدورة ٢٠)

البرنامج التدريبي الخاص

المنشأ للأقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير إلى قرارها ١٨٠٨ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٧٣ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، اللذين أنشأت بهما برنامجا تدريبيا خاصا للسكان الأصليين في الأقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية ،

وقد نذارت في تقريرى الامين العام المقدمين وفقا للفقرة ٩ من القرار ١٩٧٣ () الدورة (١٨) (١) ،

وان تلاحظ مع شديد الاسف ان الحكومة البرتغالية لم تمد يد التعاون في تنفيذ البرنامج التدريبي الخاص ، رغم احكام الفقرة ١٠ من القرار ١٨٠٨ (الدورة ١٧) والفقرة ٨ من القرار ١٩٧٣ (الدورة ١٨) ،

وان تلاحظ مع الارتياح ان عدة دول من الدول الاعضاء قد عرضت المنح الدراسية لطلاب الاقاليم الواقعة تحت ادارة البرتغالية ،

وان تلاحظ قلة عدد طالبي المنح ، من ابناء الاقاليم الواقعة تحت ادارة البرتغالية ، الذين هم حائزون على المؤهلات اللازمة لتمكينهم من دخول مؤسسات التعليم العالي ،

وان تلاحظ كذلك ان منحا كثيرة من المنح الدراسية المعروضة من الدول الاعضاء مقصورة على التعليم العالي ، وممتنعة بالتالي على معظم طالبي المنح من الاقاليم الواقعة تحت ادارة البرتغالية الذين لا تكفي مؤهلاتهم لاستيفاء الشروط اللازمة للاستفادة من تلك المنح ،

١- تلتبس من الامين العام اتخاذ جميع التدابير المناسبة لاتاحة الاستفادة من البرنامج التدريبي الخاص لا كبر عدد ممكن من السكان الاهليين في الاقاليم الواقعة تحت ادارة البرتغالية ؛

٢- وتدعو برامج الامم المتحدة للمساعدة التقنية والوكالات المتخصصة الى مواصلة التعاون في تنفيذ البرنامج التدريبي الخاص المذكور اعلاه ، بتقديم كل مساعدة ممكنة وتوفير كل ما قد تستطيع توفيره من التسهيلات والموارد للمستفيدين من البرنامج وللحكومات المشتركة فيه ؛

٣- وتعرب عن تقديرها للدول الاعضاء التي عرضت المنح الدراسية لطلاب الاقاليم الواقعة تحت ادارة البرتغالية ؛

٤- وتدعو الدول الاعضاء التي عرضت المنح الدراسية والتي تعتزم عرضها ، الى ايواء الاولوية للمنح الدراسية المعروضة لتلقي التعليم الثانوى والتدريب المهني والتقني ؛

٥- وتلتبس من الدول الاعضاء اعلام الامين العام بأية منح دراسية معروضة او ممنوحة ومنافع بها ؛

٦- وتلتبس كذلك من الدول الاعضاء تسهيل سفر طلاب الاقاليم الواقعة تحت ادارة البرتغالية الراغبين في انتهاز الفرص التعليمية المعروضة ؛

(١) المرجع الاخير ، البند ٧١ من جدول الاعمال ، الوثائق A/5783 و Add.1 ، و A/6076

٧- وتكرر التماسها من الحكومة البرتغالية مد يد التعاون في تنفيذ البرنامج التدريبي الخاص المنشأ لسكان الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ؛

٨- وتلتزم من الامين العام اعلام الجمعية العامة عن هذه المسألة في دورتها العادية والعشرين .

الجلسة العامة ١٤٠٧
٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٠٩ (الدورة ٢٠)

المعلومات الواردة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٩٧٠ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، الذي قررت فيه حل لجنة المعلومات الواردة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والتمست فيه على الاخص من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة دراسة المعلومات المرسلة الى الامين العام بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة ومراعاتها اتم المراعاة عند بحث حالة تنفيذ الاعلان ،

وان تلاحظ الاجراءات التي اقترحها الامين العام (١) واعتمدتها اللجنة الخاصة والتي تقضي بأن تراعي اللجنة ، عند نظرها في الاقاليم المعنية ، احدث المعلومات الواردة من الدول الاعضاء القائمة بالادارة وتورد هذه المعلومات في الفصول المغتصة من تقاريرها عن كل اقليم ،

وقد درست الفصلين المختصين من تقريرى اللجنة الخاصة والمتعلقين بارسال المعلومات وفقا للمادة ٧٣ هـ من الميثاق وبالتدابير التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن هذه المعلومات (٢) ،

وقد بحث كذلك تقريرى الامين العام عن المعلومات السالفة الذكر (٣) ،

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول)
(A/5800/Rev. 1) ، الفصل الثاني ، التدويل الاول .

(٢) المرجع الاخير ، الفصل الثاني ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6000/Rev. 1) ، الفصل السادس والعشرون .
(٣) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البندان ٢٨ و ٧٢ من جدول الاعمال ، الوثيقتان A/5843 و A/6038 .

١- تقرر تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والاعراضات التي اعتمدتها للاضطلاع بالمهام الموكولة اليها بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (الدورة ١٨) ؛

٢- وتعرب عن اسفها لان الدول الاعضاء المسئولة عن ادارة اقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي لم تركلها وجوب ارسال المعلومات بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة ؛

٣- وتحث مرة اخرى جميع الدول الاعضاء ، المسئولة او المضطلمة بالمسئولية عن ادارة الاقاليم التي لم يبلغ سكانها بعد مرحلة الحكم الذاتي التام ، على مباشرة او مواصلة موافاة الامين العام بالمعلومات المتوجبة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من الميثاق ، وكذلك باوفى المعلومات الممكنة عن التطورات السياسية والدستورية ؛

٤- وتلتزم من اللجنة الخاصة مواصلة الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها بموجب القرار ١٩٧٠ (الدورة ١٨) وفقا للاجراءات المشار اليها اعلاه .

الجلسة العامة ١٤٠٧

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١١٠ (الدورة ٢٠)

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء
لسكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٩٧٤ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

وقد بحثت تقريرى الامين العام عن التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لسكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب قرار الجمعية العامة ٨٤٥ (الدورة ١٩) المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤ (١) ،

١- تعيط علما بتقريرى الامين العام ؛

٢- وتحث الدول الاعضاء على مواصلة عرض المنح الدراسية لسكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ؛

٣- وتلتزم من الدول الاعضاء التي تعرض المنح الدراسية ، ان تراعي ضرورة توفير المعلومات الكاملة عن المنح الدراسية المعروضة ، وان تراعي ، عند الامكان ، الحاجة الى توفير الاموال اللازمة لسفر اصحاب المنح ؛

٤- وتدعو مرة اخرى الدول الاعضاء القائمة بالادارة ، المعنية ، الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين انتفاع سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بجميع المنح الدراسية والتسهيلات التدريبية المعروضة من الدول الاعضاء ، والى تقديم المساعدة الفعالة الى طالبي او اصحاب المنح الدراسية او منح استكمال التخصص ، ولا سيما فيما يتعلق بتسهيل اجراءات سفرهم ؛

٥- وتلتزم من الدول الاعضاء تسهيل سفر طلاب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الراغبين في الاستفادة من الفرص التعليمية المعروضة عليهم ؛

٦- وتلتزم من الامين العام اعلام الجمعية العامة في دورتها العادية والمشرعين عن تنفيذ هذا القرار ؛

٧- وتلفت نظر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الى هذا القرار .

الجلسة العامة ١٤٠٧

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١١١ (الدورة ٢٠)

مسألة اقليم ناورو المشمول بالوصاية

ان الجمعية العامة ،

وقد درست الفصلين المتعلقين بالاوضاع القائمة في اقليم ناورو المشمول بالوصاية ، من تقريرى مجلس الوصاية (١) ،

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، الملحق رقم ٤ (A/5804) ، الجزء الثاني ، الفصل الثاني ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٤ (A/6004) ، الجزء الثاني ، الفصل الثاني .

وان تحيط علما بالتقرير الذي قدمته عن ناورو البعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة والموفدة عام ١٩٦٥ الى اقليمي ناورو وغيينيا الجديدة المشمولين بالوصاية (١) ،

وقد بحثت الفصلين المتعلقين باقليم ناورو المشمول بالوصاية ، من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢)

وان تؤكد من جديد احكام ميثاق الامم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وان تلاحظ السلطة القائمة بالادارة وممثلي الشعب الناوروي ، تلبية منهم لطلب مجلس الوصاية في دورته العادية والثلاثين ، قد قاموا ، في مؤتمر كانبيرا المعقود في حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، بمتابعة بحث مسألة ايجاد موطن جديد للشعب الناوروي يستطيع فيه الاحتفاظ بهويته القومية ،

وان تلاحظ كذلك المقررات التي اتخذها مجلس الوصاية في دورته الثانية والثلاثين والتي تفيد انه نظرا الى عدم تمكن السلطة القائمة بالادارة من التلبية التامة لشروط الناورويين القاضية بتمكينهم من التوطن بوصفهم شعبا مستقلا ومن التمتع بالسيادة اقليمية في موطنهم الجديد ، ونظرا الى عدم قبولهم عرض الجنسية الاسترالية ، فانهم قد قرروا عدم قبول اقتراح توطيئهم في جزيرة كورتيس ، وصرفت الحكومة الاسترالية النظر عن هذا المشروع (٣) ،

وان تؤيد المقررات والتوصيات الواردة في الفصلين المتعلقين بهذا الاقليم من تقرير اللجنة الخاصة ،

وان تشير الى الاقتراحات المقدمة من الممثلين الناورويين الى السلطة القائمة بالادارة والداعية الى انشاء مجلس تشريعي قبل ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ والى منح الاستقلال

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢ (T/1645) ، الوثيقة T/1636 .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول) (A/5800/Rev.1) ، الفصل التاسع عشر ؛ والمرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6000/Rev.1) ، الفصل الثامن عشر .

(٣) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٤ (A/6004) ، النبذة ٣٢٤ .

في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ بعد فترة سنتين يتسنى فيهما للمجلس التشريعي اكتساب التجربة اللازمة وللمجلس التنفيذي التمرس على مبادئ ونهج الحكم الديمقراطي وعلى مباشرة السلطة التنفيذية (١) ،

وان يراعى قرار الشعب الناوروي ، بالبقاء في جزيرة ناورو وطلبه الى السلطة القائمة بالادارة بأن تجعل ، الاراضي التي استنزفتها مفوضية الفوسفات صالحة لسكنى الشعب الناوروي ،

١- تؤكد من جديد حق شعب ناورو ، غير القابل للتصرف ، في الحكم الذاتي والاستقلال ؛

٢- وتدعو السلطة القائمة بالادارة الى اتخاذ التدابير الفورية اللازمة لتنفيذ اقتراح ممثلي الشعب الناوروي بشأن انشاء مجلس تشريعي قبل ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ؛

٣- وتلتمس من السلطة القائمة بالادارة ان تحدد اقرب موعد ممكن لنيل الشعب الناوروي استقلاله وفقا لرغباته ، على ان لا يتجاوز ذلك ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ؛

٤- وتلتمس كذلك من السلطة القائمة بالادارة اتخاذ الخطوات الفورية اللازمة لجمع لجزيرة ناورو صالحة لسكنى الشعب الناوروي بوصفه امة ذات سيادة ؛

٥- وتدعو السلطة القائمة بالادارة الى اعلام مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٤٠٧

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١١٢ (الدورة ٢٠)

مسألة اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية واقليم بابوا

ان الجمعية العامة ،

وقد تلقت تقريرى مجلس الوصاية عن الفترتين الممتدتين من ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٣ الى ٢٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ (٢) ومــــن ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ الى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ (٣) ،

(١) المرجع الاخير ، النبذة ٣٧٧ .

(٢) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، الملحق رقم ٤ (A/5804) .

(٣) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٤ (A/6004) .

- وقد بعثت الفصلين المتعلقين باقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية واقليم بابوا من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) ،
- وان تشير الى احكام ميثاق الامم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،
- وان تحيط علما بالمقررات الواردة في تقريرى مجلس الوصاية ،
- وان تؤيد توصيات اللجنة الخاصة ومقرراتها بشأن هذين الاقليمين ،
- ١- تؤكد من جديد حق شعب غينيا الجديدة وبابوا ، غير القابل للتصرف ، في الحرية والاستقلال ؛
- ٢- وتلاحظ ان السلطة القائمة بالادارة لم تتخذ بعد الخطوات الكافية لتحقيق التنفيذ التام لاتفاق الوصاية على غينيا الجديدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ؛
- ٣- وتدعو السلطة القائمة بالادارة الى تنفيذ القرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) تنفيذا تاما ، والى القيام ، تحقيقا لهذا الغرض ، بتحديد موعد قريب للاستقلال وفقا لرغبات السكان المصرب عنها بحرية ؛
- ٤- وتلتبس من السلطة القائمة بالادارة تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين والى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛
- ٥- وتلتبس من مجلس الوصاية واللجنة الخاصة اجراء الاعلام اللازم للجمعية العامة في دورتها الحادية والحشرين .

الجلسة العامة ١٤٠٧

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

*

*

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرقق رقم ٨ (الجزء الاول)
(1 A/5800/Rev. 1) ، الفصل التاسع عشر ؛ والرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ،
الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (1 A/6000/Rev. 1) ، الفصل الثامن عشر .

ملاحظة

تنفيذ اعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة
(البند ٢٣)

احاطت الجمعية العامة علما ، في جلستها العامة ١٣٩٨ المعقودة في ١٦ كانون الاول
(ديسمبر) ١٩٦٥ وبناء على اقتراح ممثل فينيزويلا ، بالنبذة ٤٢ من تقرير اللجنة الرابعة (١) .
كما احاطت الجمعية العامة علما ، في الجلسة نفسها وبناء على اقتراح ممثل الأرجنتين ،
بالنبذة ١٦ من ذلك التقرير .

(١) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٢٣ من جدول الاعمال ،
الوثيقة A/6160 .

القرارات المتخذة بناءً على تقارير اللجنة الخامسة

المحتويات

الصفحة	
٢٠١٣	(الدورة ٢٠) — تعيينات لملء المناصب الشاغرة في عضوية اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية (٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) و ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٧٩ (أ))
١٨٧	
٢٠١٤	(الدورة ٢٠) — تعيينات لملء المناصب الشاغرة في عضوية لجنة الاشتراكات (٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) و ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٧٩ (ب))
١٨٩	
٢٠١٥	(الدورة ٢٠) — تعيين لملء المنصب الشاغر في عضوية مجلس مراقبي الحسابات (٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥) (البند ٧٩ (ج))
١٩٠	
٢٠١٦	(الدورة ٢٠) — الميزانية الإضافية للسنة المالية ١٩٦٤ (٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥) (البند ٧٥)
١٩١	
٢٠٤٧	(الدورة ٢٠) — التقارير المالية والحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣ وتقارير مجلس مراقبي الحسابات (١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٧٤)
١٩٧	
٢٠٤٨	(الدورة ٢٠) — التقارير المالية والحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤ وتقارير مجلس مراقبي الحسابات (١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٧٤)
١٩٩	
٢٠٤٩	(الدورة ٢٠) — إنشاء لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة (١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٧٦)
٢٠١	
٢٠٥٠	(الدورة ٢٠) — بحث جدول مرتبات موظفي الفئة الفنية وما فوقها من ملاك الخدمة المدنية الدولية (١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٧٧)
٢٠٤	

الصفحة

٢٠٥١	(الدورة ٢٠) — تعيينات لملء المنصبين الشاغرين في عضوية المحكمة الادارية للامم المتحدة (١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٧٦ (د))	٢٠٨
٢١١٥	(الدورة ٢٠) — قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٢١ (ب))	٢٠٩
٢١١٦	(الدورة ٢٠) — نظام المؤتمرات (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٧٨)	٢١٢
٢١١٧	(الدورة ٢٠) — تعيينات لملء المنصبين الشاغرين في عضوية لجنة معاشات موظفي الامم المتحدة (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٧٩ (هـ))	٢١٤
٢١١٨	(الدورة ٢٠) — جدول الاشتراكات في نفقات الامم المتحدة (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٨٠)	٢١٥
٢١١٩	(الدورة ٢٠) — تقارير مراقبة الحسابات بشأن اتفاق الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٨١)	٢٢١
٢١٢٠	(الدورة ٢٠) — تنسيق شئون الادارة والميزانية بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٨٢)	٢٢٣
٢١٢١	(الدورة ٢٠) — تعديل في النظام الاساسي لموظفي الامم المتحدة (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٨٤)	٢٢٤
٢١٢٢	(الدورة ٢٠) — تقرير المجلس المشترك لصندوق معاشات موظفي الامم المتحدة (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٨٥)	٢٢٤
٢١٢٣	(الدورة ٢٠) — المدرسة الدولية التابعة للامم المتحدة (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٨٦)	٢٢٨
٢١٢٤	(الدورة ٢٠) — ميزانية السنة المالية ١٩٦٥ (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٧٦)	٢٣٠

الصفحة	
٢١٢٥	(الدورة ٢٠) — ميزانية السنة المالية ١٩٦٦ (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٧٦)
٢٣٦	
٢١٢٦	(الدورة ٢٠) — النفقات الطارئة والاستثنائية للسنة المالية ١٩٦٦ (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٧٦)
٢٤١	
٢١٢٧	(الدورة ٢٠) — صندوق رأس المال المتداول للسنة المالية ١٩٦٦ (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٧٦)
٢٤٢	
٢١٢٨	(الدورة ٢٠) — نظام نفقات السفر وتعويضات المعيشة التي تدفع لاعضاء الهيئات والهيئات الفرعية التابعة للأمم المتحدة (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٧٦)
٢٤٤	
	ملاحظات :
	تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : (A/5803، الفصل الحادي عشر (الفرع السادس) والفصل الرابع عشر ؛ و A/6003، الفصل السابع عشر (الفرع الخامس) والفصل الثامن عشر) (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٢)
٢٤٤	
٢٤٥	مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٦٦ (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٧٦) اجراءات الامم المتحدة المتعلقة بالادارة والميزانية (٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٨٣)
٢٤٥	

القرار ٢٠.١٣ (الدورة ٢٠)

تعيينات لملء المناصب الشاغرة
في عضوية اللجنة الاستشارية
لشؤون الادارة والميزانية

ألف

ان الجمعية العامة ،

١ — تعيين الشخص الآتي اسمه عضوا في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية :

السيد شيلندرا ك . سنخ ؛

٢ - وتعلن ان تعيين السيد سنخ هو لمدة تبدأ في تاريخ هذا القرار وتنتهي في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ .

الجلسة العامة ١٣٦٥
٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥

بـ

ان الجمعية العامة ،

١ - تعيّن الاشخاص الآتية اسماءهم اعضاء في اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية :

السيد شيلندرا ك . سنخ ،

السيد عبده سيس ،

السيد اندريه غانم ،

السيد جايمن غيبسون ؛

٢ - وتعلن ان تعيين السيد سنخ والسيد سيس والسيد غانم والسيد غيبسون هو لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ .

الجلسة العامة ١٣٩٣
١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

* *

اصبحت اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، نتيجة للتعيينات السالفة ، مؤلفة كما يلي : السيد ف . ف . اولان شيف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية الصوفياتية) ، والسيد جان ب . بانييه (هولندا) ، والسيد البرت ف . بندر (الولايات المتحدة الامريكية) ، والسيد محمد رياض (الجمهورية العربية المتحدة) ، والسيد أ . اولو سانو (نيجيريا) ، والسيد د راغوس سربانيسكو (رومانيا) ، والسيد عبده سيس (السنغال) ، والسيد شيلندرا ك . سنخ (الهند) ، والسيد اندريه غانم (فرنسا) ، والسيد جايمن غيبسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، والسيد باولو لويس كوريسا (البرازيل) ، والسيد راول أ . خ . كيجانو (الارجنتين) .

القرار ٢٠١٤ (الدورة ٢٠)
تعيينات لملء المناصب الشاغرة
في عضوية لجنة الاشتراكات

ألف

ان الجمعية العامة ،

١ - تعيين الأشخاص الآتية اسماؤهم اعضاء في لجنة الاشتراكات :

السيد جايمس غيبسون ،

السيد دافيد سيلفيرا داموتا ،

السيد لويس - دنيس هودون ؛

٢ - وتعلن ان تعيين السيد غيبسون ، والسيد سيلفيرا داموتا ، والسيد هودون ، هو
لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ .

الجلسة العامة ١٣٦٥

٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥

باء

ان الجمعية العامة ،

١ - تعيين الشخص الآتي اسمه عضوا في لجنة الاشتراكات :

السيد غوبالا سوامي بارثاساراثي ؛

٢ - وتعلن ان تعيين السيد بارثاساراثي هو لمدة تبدأ في تاريخ هذا القرار وتنتهي في
٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ .

الجلسة العامة ١٤٠٧

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

*

*

اصبحت لجنة الاشتراكات، نتيجة للتميينات السالفة، مؤلفة كمايلي : السيد غوابالا سوامي
بارثاساراشي (الهند) والسيد ريموند ت. بومن (الولايات المتحدة الامريكية) ، والسيد دافيد
سيلفيرا داموتا (البرازيل) ، والسيد ستانيسلاف راتشكوفسكي (بولندا) ، والسيد ف. ج. سولود
وفنيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد جايمس غيبسون (المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، والسيد خورخي بابلو فرنانديني (البيرو) ،
والسيد موريس فيو (فرنسا) ، والسيد ف. نور الدين كيا (ايران) ، والسيد لويس - دنيس
هودون (كندا) .

القرار ٢٠١٥ (الدورة ٢٠)

تعيين لملء المنصب الشاغر
في عضوية مجلس مراقبي الحسابات

ان الجمعية العامة ،

تعيين مراقب الحسابات العام في كولومبيا عضوا في مجلس مراقبي الحسابات لمدة ثلاث
سنوات تبدأ في ١ تموز (يوليه) ١٩٦٦ .

الجلسة العامة ١٣٦٥

٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥

*

* *

اصبح مجلس مراقبي الحسابات، نتيجة للتميين السالف،
مؤلفا كما يلي : مراقب الحسابات العام في باكستان ،
والرئيس الاول لـديوان المحاسبة في بلجيكا ، ومراقب الحسابات
العام في كولومبيا .

القرار ٢٠١٦ (الدورة ٢٠)
الميزانية الإضافية للسنة المالية ١٩٦٤

ألف

اعتمادات الميزانية للسنة المالية ١٩٦٤

ان الجمعية العامة ،

١ - تقرر، بالنسبة الى السنة المالية ١٩٦٤ ، زيادة المبلغ المعتمد بقرارها ١٩٨٤ ألف (الدورة ١٨) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، وقدره ١٠١٣٢٧٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، بمقدار ١٦٢١٣٧٧ دولارا توزع على الوجه التالي :

المبلغ المعتمد بموجب القرار ألف ١٩٨٤ (الدورة ١٨)	الزيادة (او النقصان)	مقدار الاعتمادات المقدمة
دولارات الولايات المتحدة		
الباب		
الجزء الاول - دورات الجمعية العامة والمجالس واللجان المختلفة؛ الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة		
١ - نفقات السفر وغيرها من نفقات الممثلين و أعضاء اللجان المختلفة والهيئات الفرعية الاخرى		
١٢٠٧١٥٠	(١٠٢٣٠٣)	١١٠٥٦٤٧
٤٠١٢١٠٠	(١٦١٦٢٠)	٣٨٤٢٤٨٠
٥٢٢٠٠٥٠	(٢٧١٦٢٣)	٤٩٤٨١٢٧
٢ - الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة		
مجموع اعتمادات الجزء الاول		

(يتبع)

تابع الجدول السابق

المبلغ المعتمد بموجب القرار ١٩٨٤ ألف (الدورة ١٨)	الزيادة (او النقصان)	مقدار الاعتمادات المعدلة	
دولارات الولايات المتحدة			
			<u>الباب</u>
			<u>الجزء الثاني - نفقات الموظفين والمصروفات المتصلة بها</u>
٤٥٢٣٣٩٨٠	١٠٣٢٢٤٢	٤٦٢٦٦٢٢٢	٣ - المرتبات والاجور
١٠٣٦٣٥٠٠	٢١٨٧٤٥	١٠٥٨٢٢٤٥	٤ - النفقات المشتركة الخاصة بالموظفين
١٦٨٦٩٠٠	٣٢٦٣٥	٢٠٢٢٥٣٥	٥ - نفقات سفر الموظفين
١٠٥٠٠٠	(٩٩٣٦)	٦٥٠٦٤	٦ - المدفوعات المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ من المرفق الاول من نظام الموظفين الاساسي ؛ الضيافة
<u>٥٧٦٩٢٣٨٠</u>	<u>١٢٧٣٦٨٦</u>	<u>٥٨٩٦٦٠٦٦</u>	مجموع اعتمادات الجزء الثاني
			<u>الجزء الثالث - المباني والمعدات والخدمات المشتركة</u>
٧٤٥٨٦٧٠	(٢١٦٠٥٤)	٧٢٤٢٩١٦	٧ - المباني وتعيين الماكن
٥٢٨٢٠٠	(٥١٢١)	٥٢٣٠٧٩	٨ - المعدات الدائمة
٣٦١٠٠٠٠	١١٩٢٣	٣٦٢١١٢٣	٩ - صيانة الماكن وادارتها واستئجارها
٤٠٥٢٠٠٠	١٨٢٢٧٥	٤٢٣٤٢٧٥	١٠ - النفقات العامة

(يتبع)

تابع الجدول السابق

المبلغ المعتمد بموجب القرار ١٩٨٤ ألف (الدورة ١٨)	الزيادة (او النقصان)	مقدار الاعتمادات المعمدة	
دولارات الولايات المتحدة			<u>الباب</u>
١٤٢٤٠٠٠	(١٤٣٠٣)	١٤٠١٦٩٧	١١ - الطباعة
١٧٠٧٣١٧٠	(٤١٢٨٠)	١٧٠٣١٨٩٠	مجموع اعتمادات الجزء الثالث
			<u>الجزء الرابع - النفقات الخاصة</u>
٧٧٦٧٨٠٠	٢٦٣٥	٧٧٧٠٤٣٥	١٢ - النفقات الخاصة
٧٧٦٧٨٠٠	٢٦٣٥	٧٧٧٠٤٣٥	مجموع اعتمادات الجزء الرابع
			<u>الجزء الخامس - البرامج التقنية</u>
٢٢٥٠٠٠٠	٤١٤٢١	٢٢٩١٤٢١	١٣ - الانماء الاقتصادي
٢١٠٥٠٠٠	١٨٣٠	٢١١٤٨٣٠	١٤ - النشاطات المتعلقة بالميدان الاجتماعي
١٤٠٠٠٠	٣٧٣١٥	١٧٧٣١٥	١٥ - النشاطات المتعلقة بميدان حقوق الانسان
١٨٣٠٠٠٠	(٨٢٥٧٧)	١٧٤٧٤٢٣	١٦ - الادارة العامة
٧٥٠٠٠	(٦١٧١)	٦٨٨٢٩	١٧ - مراقبة المخدرات
٦٤٠٠٠٠٠	(١٨٢)	٦٣١١٨١٨	مجموع اعتمادات الجزء الخامس

(يتبع)

تابع الجدول السابق

المبلغ المعتمد بموجب القرار ١٩٨٤ ألف (الدورة ١٨)	الزيادة (أو النقصان)	مقدار الاعتمادات المقدمة
دولارات الولايات المتحدة		
<u>الباب</u> <u>الجزء السادس - البعثات الخاصة</u> <u>والنشاطات المتصلة بها</u>		
٢٤٠٠٠٠٠	٣٨٥٢٦٨	٢٧٨٥٢٦٨
١٨ - البعثات الخاصة		
١٩ - الخدمات السائرة التابعة للأمم المتحدة		
١٥٢٥٧٠٠	٢٥٢٠٩	١٥٥٠٩٠٩
٣٩٢٥٧٠٠	٤١٠٤٧٧	٤٣٣٦١٧٧
مجموع اعتمادات الجزء السادس		
<u>الجزء السابع - مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين</u>		
٢٢٩٣٥٠٠	١٨٥٠٧١	٢٤٧٨٥٧١
٢٠ - مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين		
٢٢٩٣٥٠٠	١٨٥٠٧١	٢٤٧٨٥٧١
مجموع اعتمادات الجزء السابع		
<u>الجزء الثامن - محكمة العدل الدولية</u>		
١٥٥٠٠٠	٦٢٨٩٣	١٠١٧٨٩٣
٢١ - محكمة العدل الدولية		
١٥٥٠٠٠	٦٢٨٩٣	١٠١٧٨٩٣
مجموع اعتمادات الجزء الثامن		
١٠١٣٢٧٦٠٠	١٦٢١٣٧٧	١٠٢٩٤٨٩٧٧
المجموع العام		

٢ - وتغول الامين العام ، استثناء من احكام المواد ٤ (٢) ، ٤ و ٤ (٣) ، ٤ و ٤ (٤) من نظام الامم المتحدة المالي ، ان يصرف في عام ١٩٦٥ المقادير اللازمة من المبالغ المعتمدة لسنة ١٩٦٤ للاغراض التالية :

(أ) طبع الاعمال النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائماء (الفصل الاول من الباب ٢) وللمؤتمر الدولي الثالث لاستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية (الفصل الثاني من الباب ٢) ؛
(ب) توسيع مرافق قاعات الاجتماع بالمقر وتحسين الطوابق السفلى من مبنى الجمعية العامة (البند ١ من الفصل الرابع من الباب ٧) ؛

٣ - وتقرر بالنسبة الى الرصيد غير المنفق ، المتبقي من الاعتماد البالغ ٥٠٠٠٠٠ دولار والمرصد لعام ١٩٦٤ لمبنى الامم المتحدة في سانتياغو بالشيلي (المدرج في الفصل الثالث من الباب ٧) ، ان يحول هذا الرصيد في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ الى صندوق مبنى سانتياغو ، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٩٢ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ؛

٤ - وتقرر ان تظل الاعتمادات المرصدة لبرامج المساعدة التقنية بموجب الجزء الخامس من الميزانية متاحة للصرف لمدة اربعة وعشرين شهرا عقب انتهاء السنة المالية ١٩٦٤ ، وذلك بالقدر اللازم للوفاء بالالتزامات المتصلة بمنح استكمال التخصيص الممنوعة خلال تلك السنة .

الجلسة العامة ١٣٦٥
٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥

بـ

الايرادات التقديرية للسنة المالية ١٩٦٤

ان الجمعية العامة ،

تقرر بالنسبة الى السنة المالية ١٩٦٤ مايلي :

١ - تعمدل الايرادات التقديرية التي اقترتها بقرارها ١٩٨٤ بـ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، ويكون تعديلا على الوجه التالي :

التقديرات المعدلة	الزيادة (اوالنقصان)	التقديرات المقررة بالقرار ١٩٨٤ بء (الدورة ١٨)	
(دولارات الولايات المتحدة)			
			<u>باب الايرادات</u>
			<u>الجزء الاول - الايرادات الآتية</u> <u>من الاقطاعات الالزامية من</u> <u>مرتبات الموظفين</u>
٩٨٢٤٩٦٨	٣٣٦٥٦٨	٩٤٨٨٤٠٠	١ - الايرادات الآتية من الاقطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين
٩٨٢٤٩٦٨	٣٣٦٥٦٨	٩٤٨٨٤٠٠	مجموع ايرادات الجزء الاول
			<u>الجزء الثاني - الايرادات الاخرى</u>
١٥٨٩٥٠٢	٨٧٠٢	١٥٨٠٨٠٠	٢ - الايرادات الآتية من الاموال الخارجة عن الميزانية
١٧٣٨٤٣٩	٣٨١٨٣٩	١٣٤٨٦٠٠	٣ - الايرادات العامة
١٧٠٣٩٨٢	٣٠٣٩٨٢	١٤٠٠٠٠٠	٤ - بيع طوابع بريد الامم المتحدة (ادارة بريد الامم المتحدة)
٥٦١٨٥٠	٢٠٨٥٠	٥٤١٠٠٠	٥ - بيع المنشورات
٧٠٦٠٩٧	(١٢١٩٠٣)	٨٢٨٠٠٠	٦ - خدمات الزيارات ؛ خدمات المطاعم والخدمات المتصلة بها
٦٢٩٩٨٧٠	٦٠١٤٧٠	٥٦٩٨٤٠٠	مجموع ايرادات الجزء الثاني
١٦١٢٤٨٣٨	٩٣٨٠٣٨	١٥١٨٦٨٠٠	المجموع العام

٢ - وتقييد الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لحساب صندوق معادلة الضرائب ، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٩٧٣ (الدورة ١٠) المتخذ في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ .

الجلسة العامة ١٣٦٥
٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥

جيم

تمويل اعتمادات السنة المالية ١٩٦٤

ان الجمعية العامة ،

تعيط علما بالقرار الوارد في النبذة ٤ من التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤ (١) والقاضي بخضم الاعتمادات الإضافية للسنة المالية ١٩٦٤ ، وقدرها ١٦٢١٣٧٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة ، من حساب فائض السيزانية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤ .

الجلسة العامة ١٣٦٥
٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٤٧ (الدورة ٢٠)

التقارير المالية والحسابات عن السنة المالية
المنتهية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣
وتقارير مجلس مراقبي الحسابات

ألف

الامم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

١ - تقبل التقرير المالي والحسابات الخاصة بالامم المتحدة عن السنة المالية

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٦ (Corr.1 وA/6006) ،
الجزء الأول .

المنتھية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، وشهادات مجلس مراقبي الحسابات (١) ؛
٢ - وتشارك اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية في ملاحظاتها الواردة في تقريرها الثاني الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة (٢) .

الجلسة العامة ١٣٩٣
١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

باء

مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة

ان الجمعية العامة ،

١ - تقبل التقرير المالي والحسابات الخاصة بمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة عن السنة المالية المنتھية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، وشهادات مجلس مراقبي الحسابات (٣) ؛
٢ - وتحيط علما بملاحظات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، الواردة في تقريرها الثالث الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة (٤) .

الجلسة العامة ١٣٩٣
١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

جيم

وكالة الامم المتحدة
لغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى
وتشغيلهم

ان الجمعية العامة ،

١ - تقبل حسابات وكالة الامم المتحدة لغاثة اللاجئين الفلسطينيين في

-
- (١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، الملحق رقم ٦ (A/5806) .
(٢) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٧٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5710 .
(٣) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، الملحق ٦ ألف (A/5806/Add.1) .
(٤) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٧٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5711 .

الشرق الادنى وتشغيلهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، وشهادات مجلس مراقبي الحسابات (١) ؛

٢ - وتحيط علما بملاحظات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية، الواردة في تقريرها الرابع الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة (٢) .

الجلسة العامة ١٣٩٣
١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

دال

التبرعات التي يديرها
مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين

ان الجمعية العامة،

١ - تقبل حسابات التبرعات التي يديرها مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، وشهادات مجلس مراقبي الحسابات (٣) ؛

٢ - وتحيط علما بملاحظات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية، الواردة في تقريرها الرابع الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة (٤) .

الجلسة العامة ١٣٩٣
١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٤٨ (الدورة ٢٠)

التقارير المالية والحسابات عن السنة المالية
المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤
وتقارير مجلس مراقبي الحسابات

الف

الامم المتحدة

ان الجمعية العامة،

- (١) المرجع الاخير، الدورة التاسعة عشرة، الملحق رقم ٦ باء (A/5806/Add.2) .
- (٢) المرجع الاخير، الدورة التاسعة عشرة، المرفقات ، المرفق رقم ١١ ، الوثيقة A/5712 .
- (٣) المرجع الاخير، الدورة التاسعة عشرة، الملحق رقم ٦ جيم (A/5806/Add.3) .
- (٤) المرجع الاخير، الدورة العشرون، المرفقات ، البند ٧٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5713 .

- ١ - تقبل التقرير المالي والحسابات الخاصة بالامم المتحدة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، وشهادات مجلس مراقبي الحسابات (١) .
- ٢ - وتشارك اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية في ملاعظاتها الواردة في تقريرها الثاني الى الجمعية العامة في دورتها العشرين (٢) .

الجلسة العامة ١٣٩٣
١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

باء

مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة

ان الجمعية العامة ،

- ١ - تقبل التقرير المالي والحسابات الخاصة بمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، وشهادات مجلس مراقبي الحسابات (٣) ؛
- ٢ - وتحيل علما بملاعظات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، الواردة في تقريرها الثالث الى الجمعية العامة في دورتها العشرين (٤) .

الجلسة العامة ١٣٩٣
١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

جيم

وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم

ان الجمعية العامة ،

- ١ - تقبل حسابات وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق

-
- (١) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٦ (A/6006 و Corr.1) .
 - (٢) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٧٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5941 .
 - (٣) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/6006/Add.1) .
 - (٤) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٧٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5942 .

الادنى وتشفيهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، وشهادات مجلس مراقبي الحسابات (١) ؛

٢ - وتحيط علما بملاحظات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، الواردة في تقريرها الرابع الى الجمعية العامة في دورتها العشرين (٢) .

الجلسة العامة ١٣٩٣
١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

دال

التبرعات التي يديرها
مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين

ان الجمعية العامة ،

١ - تقبل حسابات التبرعات التي يديرها مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، وشهادات مجلس مراقبي الحسابات (٣) ؛

٢ - وتحيط علما بملاحظات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، الواردة في تقريرها الخامس الى الجمعية العامة في دورتها العشرين (٤) .

الجلسة العامة ١٣٩٣
١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٤٩ (الدورة ٢٠)

انشاء لجنة الخبراء الخاصة
المعنية ببحث مالية الامم المتحدة
والوكالات المتخصصة

ان الجمعية العامة ،

-
- (١) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٦ باء (A/6006/Add.2) .
 - (٢) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٧٤ من جدول الاعمال الوثيقة A/5943 .
 - (٣) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٦ جيم (A/6006/Add.3) .
 - (٤) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٧٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5944 .

ان تـرى من الواجب، بسبب المصاعب المالية التي تواجهها الامم المتحدة والتدابير الكثيرة المتنوعة المتخذة لتذليلها، تزويد الدول الاعضاء بالمعلومات اللازمة الكفيلة باعطاء صورة واضحة دقيقة عن الحالة المالية للمنظمة، والمشملة خاصة على بيان مفصل لالتزاماتها،

وان تـرى انه، بصرف النظر عن المشاكل الناشئة عن بعض عمليات صيانة السلم والمؤثرة في مالية الامم المتحدة، فان ضخامة المبالغ الموضوعة من الآن فصاعدا تحت تصرف المنظمة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، اما بموجب ميزانياتها العادية او في صورة صناديق ممولة من التبرعات، تقتضي اجراء بحث مفصل لاجراءات اعداد الميزانيات واقرارها، واعادة النظر في اجراءات مراقبة تنفيذها،

وان تـرى ان من اختصاص الجمعية العامة، دون المساس باستقلال الوكالات المتخصصة الذاتي، وبموجب الفقرة ٣ من المادة ١٧ من ميثاق الامم المتحدة وبموجب الاتفاقات المعقودة بين الامم المتحدة من ناحية والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من الناحية الاخرى، اجراء بحث شامل لميزانيات الامم المتحدة والوكالات يتناول خاصة مايلي :

(أ) وسائل مقارنة الميزانيات المختلفة وتوحيد قواعدها عند الامكان لاتاحة ترشييد النشاطات الملحوظة فيها،

(ب) وسائل ضمان افعـل واوفر مباشرة لنشاطات الامم المتحدة والوكالات المتصلة بها بموجب المادتين ٥٧ و ٦٣ من الميثاق، مع ايلاء المراعاة القصوى لحاجات الانماء وللنفقات التي تقع على عاتق الدول الاعضاء نتيجة لهذه النشاطات،

١ - تقرر انشاء لجنة تدعى لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وتؤلف من اربع عشرة دولة من الدول الاعضاء ؛

٢ - وتلتزم من رئيس الجمعية العامة ان يقوم، اثر اتخاذ هذا القرار، بتعيين الدول الاعضاء التي ستتألف منها اللجنة الخاصة، مع مراعاة اختيارها على اساس التوزيع الجغرافي العادل ؛

٣ - وتلتزم من اعضاء اللجنة الخاصة القيام، في اقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز نهاية هذه الدورة، بتعيين اكفأ الخبراء، في رأيهم، للاضطلاع بالمهام المبينة في الفقرتين ٥ و ٦ ادناه ؛

٤ - وتلتزم من الامين العام القيام بمايلي :

(أ) وضع بيان تحليلي لمالية الامم المتحدة، يبين النفقات المصروفة حسب نوع النشاط، بما فيها النفقات المعقودة لعمليات صيانة السلم المختلفة منذ بدايتها، والموارد المستخدمة لمواجهةها، وكذلك، عند الاقتضاء، الديون المترتبة على الامم المتحدة ؛

(ب) اعداد بيان كامل عن الحالة المالية للمنظمة في ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، يستند فيه الى العمل المشار اليه في البند (أ) اعلاه ؛

(ج) تقديم الوثيقة المعنية الى اعضاء اللجنة الخاصة فور تمام تعيين الخبراء ، وارسالها في الوقت ذاته الى سائر الدول الاعضاء ؛

٥ - وتدعو اللجنة الخاصة الى بحث الوثيقة المقدمة اليها من الامين العام ، والى القيام ، بعد طلبها عند اللزوم لأية معلومات اضافية ترى فائدتها ، بارسال ملاحظات ، بواسطة الامين العام ، الى الدول الاعضاء في اقرب وقت ممكن في موعد اقضاه ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٦ ؛

٦ - وتدعو كذلك اللجنة الخاصة الى القيام بما يلي :

(أ) الاضطلاع ، بمساعدة اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية وبالاتصال مع الامين العام والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ببحث مجموع المشاكل المتعلقة بالميزانية والتي تواجهها الامم المتحدة والوكالات المتصلة بها ، ولا سيما اجراءاتها المتعلقة بالادارة والميزانية ، ووسائل مقارنة ميزانياتها وتوحيد قواعدها عند الامكان ، والناحية المالية لتوسيعها ، وذلك لتلافي النفقات التي لا لزوم لها ، ولا سيما النفقات الناشئة عن الازدواج ؛

(ب) موافاة الجمعية العامة في دورتها العادية والعشرين ، ومع عدم الاخلال باختصاصات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ، بالتوصيات التي تستنسبها ليصير من ناحية تحسين الانتفاع بالاموال المتوفرة بواسطة الترشيح والتنسيق الاوفى لنشاطات المنظمات ، وليصير ، من ناحية اخرى ، تأمين المراعاة اللازمة ، في كل توسيع لهذه النشاطات ، للحاجات التي تستهدف تلبيتها وللنفقات التي سيتعين على الدول الاعضاء ان تتحملها نتيجة لذلك ؛

٧ - وتدعو الامين العام للامم المتحدة والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الى تزويد اللجنة الخاصة بكل مساعدة لازمة في ادائها المهمتها .

الجلسة العامة ١٣٩٣

١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

* *

قام رئيس الجمعية العامة ، عملاً بالفقرة ٢ من القرار الوارد اعلاه ، بتعيين اعضاء لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة (١) .

(١) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، الجلسات العامة ، الجلسة ١٤٠٨ ، النبذة ١٨١ .

وتتألف اللجنة الخاصة من الدول الاعضاء التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والارجنتين ، وايطاليا ، والبرازيل ، والجمهورية العربية المتحدة ، والسنغال ، وفرنسا ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ونيجيريا ، والهند ، وهنغاريا ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان .

القرار ٢٠٥٠ (الدورة ٢٠)

بحث جدول مرتبات موظفي الفئة الفنية وما فوقها
من ملاك الخدمة المدنية الدولية

ألف

تعديلات في النظام الاساسي
لموظفي الامم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير الامين العام (١) وكذلك في التقريرين المختصين الصادرين عن المجلس الاستشاري للخدمة المدنية الدولية (٢) واللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية (٣) ،

تقرر ما يلي :

١ - يسرى اعتبارا من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ بالنسبة الى موظفي الفئة الفنية وما فوقها ، ومن التاريخ الذي يحدده الامين العام بالنسبة الى الموظفين الآخرين ، التعديل التالي للفقرتين ٣ (أ) و ٣ (ب) من المادة ٣ من النظام الاساسي لموظفي الامم المتحدة :

" المادة ٣ (٣)

" (أ) تخضع مرتبات الموظفين ومكافآتهم المحسوبة على اساس المرتبات ، دون تسويات مقر العمل ، لاقتطاع الزامي يسرى عليها بالمعدلات والشروط المبينة ادناه ، على ان يكون للامين العام شيئا ارتأى ذلك ان يعفي من هذا الاقتطاع المرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون المعنيون على اساس الفئات المحلية .

(١) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٧٧ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5918.

(٢) المرجع الاخير ، الوثيقة A/5918/Add.1 .

(٣) المرجع الاخير ، الوثيقة A/6056 .

" (ب) يحسب الاقتطاع الالزامي وفقا للجدول التالي :

المعدل المئوي للاقتطاع الالزامي	مجموع المبالغ الخاضعة للاقتطاع الالزامي (بدولارات الولايات المتحدة)
٥	الشريحة الاولى ١٠٠٠ دولار في السنة
١٠	الشريحة التالية ١٠٠٠ دولار في السنة
١٥	الشريحة التالية ١٠٠٠ دولار في السنة
٢٠	الشريحة التالية ١٠٠٠ دولار في السنة
٢٥	الشريحة التالية ٦٠٠٠ دولار في السنة
٣٠	الشريحة التالية ٦٠٠٠ دولار في السنة
٣٥	الشريحة التالية ٨٠٠٠ دولار في السنة
٤٠	الشريحة التالية ٨٠٠٠ دولار في السنة
٤٥	الشريحة التالية ٨٠٠٠ دولار في السنة
٥٠	المبالغ التالية

" ويجوز تقريب المرتب الصافي المتحصل الى اقرب ١٠ دولارات . ويصار ، في حالة الموظفين الذين يكون جدول مرتباتهم موضوعا بنقود غير دولارات الولايات المتحدة ، الى تحديد المبالغ التي تسرى عليها معدلات الاقتطاع الالزامي ، على اساس مبلغ النقود المحلية المعادل للمبالغ الدولارية السالفة الذكر وقت اعتماد جدول مرتبات الموظفين المعنيين " ؛

٢ - يعدل المرفق الاول من نظام الموظفين الاساسي ، على ان يسرى التعديل اعتبارا من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، ويكون كما يلي :

(أ) تعدل الفقرة ١ بالاستعاضة عن " ٢٧٠٠٠ دولار " ب " ٣٠٠٠٠ دولار " ؛

(ب) تعدل الفقرة ٣ بحذف الجملتين الاوليين وعبارة " وفضلا عن ذلك " الواردة في اول الجملة الثالثة ، بحيث تبدأ الفقرة بالكلمات التالية " يغول الامين العام . . . " ؛

(ج) تعدل الفقرة ٤ بالاستعاضة عن جدول المرتبات الحالي بالجدول التالي :

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفئة الادارية

مدير عام

٢٤٠٥٠ دولارا ترتفع الى ٢٦٠٠٠ دولارا بعلاوة

دورية قدرها ٦٥٠ دولارا

مدير ٢٠٠٠٠ دولار ترتفع الى ٢٣٩٠٠ دولار بملاوة
دورية قدرها ٦٥٠ دولار

الفئة الفنية

موظف من الرتبة الخامسة ١٧٤٠٠ دولار ترتفع الى ٢١٩٠٠ دولار بملاوة
دورية قدرها ٥٠٠ دولار
موظف من الرتبة الرابعة ١٣٩٠٠ دولار ترتفع الى ١٨٦٣٠ دولار بملاوة
دورية قدرها ٤٣٠ دولار
موظف من الرتبة الثالثة ١١٢٧٠ دولار ترتفع الى ١٥٥٩٠ دولار بملاوة
دورية قدرها ٣٦٠ دولار
موظف من الرتبة الثانية ٩٠٥٠ دولار ترتفع الى ١٢١٥٠ دولار بملاوة
دورية قدرها ٣١٠ دولارات
موظف من الرتبة الاولى ٦٩٢٠ دولار ترتفع الى ٩٤٤٠ دولار بملاوة
دورية قدرها ٢٨٠ دولار

(د) تعدل الفقرة هـ بالاستعاضة عن عبارة "درجة يتجاوز مرتبها ١٨٥٠٠ دولار من
دولارات الولايات المتحدة" بعبارة "درجة اعلى من الدرجة الرابعة من رتبة المدير"؛

٣ - يراعى بالنسبة الى الموظفين الموجودين في الخدمة في ١ كانون الثاني (يناير)
١٩٦٦ تحديد درجاتهم في جدول المرتبات الجديدة وفقا للاقتراحات الواردة في النبذة
١٤، اولاً، (ج)، من تقرير الامين العام (١)؛

٤ - يراعى في تطبيق الفقرة ٩ من المرفق الاول التابع لنظام الموظفين الاساسي، مايلي :

(أ) تكون المقادير المحددة في المرفق الاول التابع لتقرير الامين العام هي مقادير
تسويات مقر العمل بالنسبة الى كل تغيير في نفقة المعيشة يبلغ هـ في المائة، ويحدث فوق الاساس
الجديد او دونه، في جميع المناطق التي يوجد فيها مقر رئيسي وجميع مقر العمل الاخرى عادة ؛
(ب) يكون الرقم القياسي لتسوية مقر العمل لموظفي الامم المتحدة في جنيف اعتباراً من
١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ هو ١٠٥ ، وتكون تسوية مقر العمل التي تدفع في جنيف اعتباراً
من هذا التاريخ هي تلك المقررة للفئة ١ ؛

(١) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المقررات ، الهند ٧٧ من جدول الاعمال ،

الوثيقة A/5918 .

(ج) تعدل الأرقام القياسية لتسويات مقر العمل في مقر العمل الأخرى اعتباراً من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ بحيث تكون نسبها إلى الرقم القياسي الجديد المقرر لجنيف وهو ١٠٥ هي ذات نسبها إلى الرقم القياسي القديم المقرر لجنيف في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥ ؛ وتكون تسويات مقر العمل التي تدفع هي تلك المقررة للفئة التي يحددها الرقم القياسي الجديد .

الجلسة العامة ١٣٩٣
١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥

باء

مرتبات الموظفين الخاضعة للاقتطاع المعاشي

ان الجمعية العامة،

تقرر تعديل قرارها ٢٠٠٧ (الدورة ١٩) ، المتخذ في ١٠ و ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٥، كما يلي :

(أ) يحذف من الفقرة ١ (أ) من الجزء "أولاً" ماورد بعد كلمتي "الأمم المتحدة" ؛
(ب) تضاف إلى الجزء "أولاً" فقرة جديدة تعطى الرقم ٢ (ويعاد ترقيم الفقرة ٢ الحالية لتصبح الفقرة ٣) ويكون نصها كما يلي :

" ٢ - وتقرر كذلك ، في حالة موظفي الفئة الفنية وما فوقها ، مايلي :

" (أ) زيادة المرتب الخاضع للاقتطاع المعاشي والمنصوص عليه في الفقرة ١ (أ) أعلاه بنسبة ٥ في المائة خلال الفترة الممتدة من ١ آذار (مارس) إلى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥ ؛

" (ب) تسوية المرتب الخاضع للاقتطاع المعاشي والمنصوص عليه في الفقرة ١ أعلاه بنسبة ٥ في المائة ، زيادة أو نقصاناً حسب الحالة ، اعتباراً من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، مقابل أي تغيير بنسبة ٥ في المائة يحدث اعتباراً من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ في الرقم القياسي التفاضلي لفئات تسويات مقر العمل في مقر المنظمات المشتركة في الصندوق المشترك لمعاشات موظفي الأمم المتحدة أو في مكاتبها الإقليمية ؛ ويراعى لهذا الغرض حساب الرقم القياسي التفاضلي في آذار (مارس) وأيلول (سبتمبر) من كل سنة ، وتسرى أية تسوية قد يستتبعها ذلك اعتباراً من ١ تموز (يوليه) أو ١ كانون الثاني (يناير) التالي حسب الحالة ؛ "

(ج) يستضاف في الجزء "ثانيا" عن النص الحالي للفقرة ١ (أ) بالنص التالي :
" (أ) يعتبر المرتب الخاضع للاقتطاع المعاشي ، في حالة موظفي الفئة الفنية وما فوقها ،
وبالنسبة الى الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر)
١٩٦١ والفترة الممتدة من ١ كانون الثاني (يناير) الى ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٥ ، انه
قد زاد بنسبة اخرى قدرها ٥ في المائة ؛ " .

الجلسة العامة ١٣٩٣

١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٥١ (الدورة ٢٠)

تعيينات لملء المنصبين الشاغرين
في عضوية المحكمة الادارية للامم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

١ - تعيّن الشخصين الآتيان اسمهما عضوين في المحكمة الادارية للامم المتحدة :

السيد فرنسيس ت . ب . بليمبتون ،

الرايت اونورابل اللورد كروك ؛

٢ - وتعلن ان تعيين السيد بليمبتون واللورد كروك هو لمدة ثلاث سنوات تبدأ
في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ .

الجلسة العامة ١٣٩٣

١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

* *

اصبحت المحكمة الادارية للامم المتحدة ، نتيجة للتعيينين السالفين ، مؤلفة كما يلي :
السيد هكتور غرو اسبييل (الاوروغواي) ، والسيدة بول باستيد (فرنسا) ، والسيد برور
ارفيد ستور بترين (السويد) ، والسيد فرنسيس ت . ب . بليمبتون (الولايات المتحدة
الامريكية) ، والسيد لويس اينياسيوينتو (الداهومي) ، والرايت اونورابل اللورد كروك
(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، والسيد ر . فنكاتارامان (الهند) .

القرار ٢١١٥ (الدورة ٢٠)
قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة (١)

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقارير الأمين العام عن النفقات التقديرية لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة للفترتين الممتدتين من ١ كانون الثاني (يناير) الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ (٢)، ومن ١ كانون الثاني (يناير) الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ (٣)، وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية عن ذلك (٤) ،

وان تعرب عن املها في انتفاء الحاجة ، في السنوات القادمة ، الى تكرار الترتيبات الخاصة المنصوص عليها في هذا القرار ، وفي تمكن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم من توصية الجمعية العامة في دورتها العادية والعشرين بطريقة مقبولة لاجراء التوزيع العادل لنفقات عمليات صيانة السلم التي تستلزم نفقات باهظة ، مع مراعاة المبادئ التوجيهية التي اكدتها الجمعية العامة في قرارها ١٨٧٤ (د - ٤) المتخذ في ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٣ ،

وان تأخذ بعين الاعتبار ان البلدان ذات النمو الاقتصادي المتقدم تستطيع الاسهام في تمويل عمليات صيانة السلم ، التي تستلزم نفقات باهظة ، بمساهمات اكبر نسبيا مما تستطيعه البلدان ذات النمو الاقتصادي القليل التقدم ، بقدرتها المحدودة نسبيا على المساهمة ،

اولا

تقرر رصد اعتماد بمبلغ ١٨٩١١٠٠٠ دولار لعمليات قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة لعام ١٩٦٥ واعتماد بمبلغ ١٥ مليون دولار لعام ١٩٦٦ ؛

ثانيا

١ - تقرر ، كترتيب خاص ، ودون المساس بالمواقف المبدئية التي قد تتخذها الدول الاعضاء من التوصيات التي تنتهي اليها بشأن هذه المسألة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات

(١) انظر كذلك الملاحظة الواردة عن هذا البند في الصفحة ١٤ .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٢١ من

جدول الاعمال ، الوثيقة A/6059 .

(٣) المرجع الاخير ، الوثيقتان A/6060 و A/C.5/1049 .

(٤) المرجع الاخير ، الوثيقة A/6171 .

صيانة السلم، ان يصير تمويل الاعتماد المرصد لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة لعام ١٩٦٥ والمنصوص عليه في الجزء " اولا " اعلاه ، كما يلي :

(أ) اخذ مبلغ ٣٩١١٠٠٠ دولار من الاموال التي تم التبرع بها لرد ملاءة الامم المتحدة ؛

(ب) توزيع مبلغ ٨٠٠٠٠٠ دولار لعام ١٩٦٥ بين الدول الاعضاء ذات النمو الاقتصادي القليل التقدم وفقا للنسب المحددة في جدول الاشتراكات المقرر لميزانية عام ١٩٦٥ (١) ؛

(ج) توزيع مبلغ ١٤٢ مليون دولار لعام ١٩٦٥ بين الدول الاعضاء ذات الاقتصاد النامي ، وفقا للنسب المحددة في جدول الاشتراكات المقرر لميزانية عام ١٩٦٥ ، يضاف اليه مبلغ اضافي ، لتكوين الاحتياطي اللازم ، يستوفي من كل دولة مشتركة من هذه المجموعة ويعادل ٢٥ في المائة من اشتراكها في نفقات القوة ، على ان تكون هذه الاشتراكات الاضافية قابلة للرد ، على اساس نسبي ، عندما تقرر الجمعية العامة انه لم يعد هناك لزوم لها كلها او بعضها ؛

٢ - وتدعو الدول الاعضاء في الوكالات المتخصصة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي لا تكون اعضاء في الامم المتحدة ، الى تقديم التبرعات المتناسبة مع ظروفها ؛

٣ - وتقرر ان للدولة العضو المعنية خيار تقديم الاشتراكات المطلوبة في الفقرة ١ اعلاه ، في صورة خدمات ولوازم مقبولة لدى الامين العام ، ومخصصة لاستخدامها فيما يتعلق بقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة اثناء الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني (يناير) الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، وغير مشروطة بالتسديد ، على ان يقيد لحساب الدولة العضو القيمة العادلة المحددة لتلك الخدمات واللوازم بالاتفاق بين هذه الدولة والامين العام ؛

٤ - وتقرر ان يقوم الامين العام بغضم المبالغ المدفوعة سلفا من اية دولة عضو لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة ، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٠٤ (الدورة ١٩) المتخذ في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٥ ، من المبالغ المقررة على هذه الدولة العضو بموجب الفقرة ١ اعلاه ؛

٥ - وتقرر كذلك انه يجوز للدول الاعضاء التي قدمت التبرعات لرد ملاءة الامم المتحدة ان تطلب من الامين العام خصم هذه التبرعات من المبالغ المقررة عليها بموجب الفقرة ١ اعلاه ؛

٦ - وتقرر انه يقصد في هذا القرار بتعبير " البلدان ذات النمو الاقتصادي القليل التقدم " جميع الدول الاعضاء باستثناء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليا ، وافريقيا الجنوبية ، وايرلندا ، وايسلندا ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والدانمارك ،

ورومانيا ، والسويد ، وفرنسا ، وفنلندا ، وكندا ، واللوكسمبورغ ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، وهنغاريا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ؛

ثالثا

١ - تقرر ، كترتيب خاص ، ودون المساس بالمواقف المبدئية التي قد تتخذها الدول الاعضاء من التوصيات التي تنتهي اليها بشأن هذه المسألة اللجنة الخاصة المعنية بعملية صيانة السلم :

(أ) توزيع مبلغ ٨٠٠٠٠٠ دولار لعام ١٩٦٦ بين الدول الاعضاء ذات النمو الاقتصادي القليل التقدم وفقا للنسب المحددة في جدول الاشتراكات المقرر لميزانية عام ١٩٦٦ (١) ،

(ب) توزيع مبلغ ١٤٢ مليون دولار لعام ١٩٦٦ بين الدول الاعضاء ذات الاقتصاد النامي وفقا للنسب المحددة في جدول الاشتراكات المقرر لميزانية عام ١٩٦٦ ، يضاف اليه مبلغ اضافي ، لتكوين الاحتياطي اللازم ، يستوفى من كل دولة مشتركة من هذه المجموعة ويعادل ٢٥ في المائة من اشتراكها في نفقات القوة ، على ان تكون هذه الاشتراكات الاضافية قابلة للرد ، على اساس نسبي ، عند ما تقرر الجمعية العامة انه لم يعد هنالك لزوم لهذه التبرعات الاضافية كلها اوبعضها ؛

٢ - وتدعو الدول الاعضاء في الوكالات المتخصصة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي لا تكون اعضاء في الامم المتحدة ، الى تقديم التبرعات المتناسبة مع ظروفها ؛

٣ - وتقرر ان للدولة العضو المعنية خيار تقديم الاشتراكات المطلوبة في الفقرة ١ اعلاه ، في صورة خدمات ولوازم مقبولة لدى الامين العام ، ومخصصة لاستخدامها فيما يتعلق بقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة اثناء الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني (يناير) الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، وغير مشروطة بالتسديد ، على ان يقيد لحساب الدولة العضو القيمة العادلة المحددة لتلك الخدمات واللوازم بالاتفاق بين هذه الدولة والامين العام ؛

٤ - وتقرر انه يقصد في هذا القرار بتعبير " البلدان ذات النمو الاقتصادي القليل التقدم " جميع الدول الاعضاء باستثناء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليا ، وافريقيا الجنوبية ، وايرلندا ، وايسلندا ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والدانمرك ، ورومانيا ، والسويد ، وفرنسا ، وفنلندا ، وكندا ، واللوكسمبورغ ، والمملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، وهنغاريا ، وهولندا ،
والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان .

الجلسة العامة ١٤٠٧
٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١١٦ (الدورة ٢٠) نظام المؤتمرات

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٢٠٢ (الدورة ١٢) المتخذ في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٧ ،
وقرارها ١٨٥١ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٨٧
(الدورة ١٨) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

١ - تقرر وضع نظام ثابت للمؤتمرات ينظم اماكن اجتماعات هيئات الامم المتحدة ومواعيدها،
وينفذ اعتبارا من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ لفترة اخرى مدتها ثلاث سنوات ؛

٢ - وتقرر كذلك ان يصار ، كقاعدة عامة ، الى عقد اجتماعات هيئات الامم المتحدة ،
في المقار المعدة لهذه الهيئات ، باستثناء الحالات التالية :

(أ) تتخذ دورات لجنة القانون الدولي في جنيف ؛

(ب) يجوز للجنة الامم المتحدة العلمية المعنية بآثار الاشعاع الذري ، وكذلك للجنة
الفرعية العلمية والتقنية واللجنة الفرعية القانونية التابعتين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في
الاعراض السلمية ، الاجتماع في جنيف اذا اقتضت ذلك ظروف عملها ؛

(ج) يجوز عقد الدورة الصيفية العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف على ان
يكون موعد اختتامها قبل افتتاح الدورة العادية للجمعية العامة بستة اسابيع على الاقل ؛

(د) يجوز الاجتماع في جنيف خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني (يناير) الى نيسان
(ابريل) للجنة واحدة من لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفنية التي يكون مقرها في
نيويورك ، ويعين المجلس هذه اللجنة ؛

(هـ) يجوز بقرار يتخذه المجلس بعد التشاور مع الامين العام ، ان تتعقد ثلاث لجان اخرى
على الاكثر من لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفنية او العامة التي يكون مقرها في نيويورك
دوراتها في جنيف خلال الفترة الممتدة من ايلول (سبتمبر) الى كانون الاول (ديسمبر) دون تدخل
في المواعيد ؛

(و) يجوز ، بالإضافة الى ذلك في بعض الظروف الاستثنائية ، عقد دورة للجنة المخدرات في مقر الامم المتحدة بنيويورك بقرار يتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد التشاور مع الامين العام ؛ ويجوز في هذه الحالة ، ان تجتمع محلها في جنيف لجنة اخرى من لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفنية او العامة ؛

(ز) يجوز عقد الدورات العادية للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وكذلك اجتماعات هيئاتها الفرعية ، خارج مقارها ، عندما تقرر اللجنة المعنية ذلك ، وشرط موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، في حالة دورات اللجان العادية ؛

(ح) يجوز عقد اجتماعات اية هيئة خارج مقرها او مكان الاجتماع المأذون لها به فني الحالات الاخرى التي توافق فيها الحكومة التي دعت الهيئة الى الاجتماع في اقليمها على ان تتحمل ، بعد التشاور مع الامين العام بشأن طبيعة هذه الاجتماعات ومدادها المحتمل ، النفقات الاضافية الفعلية الناجمة عنها ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ؛

٣ - وتلتزم من الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة كل عام برنامجا اساسيا لمؤتمرات العام التالي ، يتولى وضعه وفقا للنظام الحالي وبعد اجراء المشاورات اللازمة مع الهيئات المعنية ؛

٤ - وتقرر الا يعقد في اية سنة معينة اى اجتماع غير مذكور في البرنامج الاساسي الموضوع لهذه السنة ، باستثناء الاجتماعات الطارئة اى الاجتماعات التي لا يمكن ارجاؤها دون الحاق ضرر جسيم بالامم المتحدة ؛

٥ - وتقرر الا يقرر اكثر من مؤتمر عام رئيسي واحد للامم المتحدة في اية سنة واحدة ؛

٦ - وتتمثل جميع هيئات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة على اعادة النظر في نهج عملها وفي عدد دوراتها ومدتها ، وذلك في ضوء هذا القرار ، ومع مراعاة تزايد عدد الاجتماعات ، وما يستتبعه ذلك من استنزاف للموارد المتوفرة ، وصعوبة تأمين اشتراك الاعضاء اشتراكا فعالا ناجما .

الجلسة العامة ١٤٠٧

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١١٧ (الدورة ٢٠)

تعيينات لملء المنصبين الشاغرين
في عضوية لجنة معاشات موظفي الامم المتحدة

ان الجمعية العامة،

١ - تعيين الشخصين الآتيان اسماهما عضوين مناوبين في لجنة معاشات موظفي
الامم المتحدة :

السيد جان - كلود رينو ؛

السيد بريان ج . لينش ؛

٢ - وتعلن ان تعيين السيد رينو والسيد لينش هولمة سنتين تبدأ في
١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ .

الجلسة العامة ١٤٠٧

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

* *

اصبحت لجنة معاشات موظفي الامم المتحدة ، نتيجة للتميين السالفين ، مؤلفة من
الاعضاء والاعضاء المناوبين التاليين المعينين من الجمعية العامة :

الاعضاء :

السيد خوسي اسبينوزا (الشيلي) ؛

السيد البرت في . بندر (الولايات المتحدة الامريكية) ؛

السيد جايمس غيبسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) .

الاعضاء المناوبون :

السيد جان - كلود رينو (فرنسا) ؛

السيد شيلندراك . سنغ (الهند) ؛

السيد بريان ج . لينش (نيوزيلندا) .

القرار ٢١١٨ (الدورة ٢٠)
جدول الاشتراكات في نفقات الامم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

١ - تقرر مايلي :

(أ) ان يكون جدول اشتراكات الدول الاعضاء في ميزانية الامم المتحدة للسنوات المالية ١٩٦٥ و ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ، كما يلي :

<u>النسبة المئوية</u>	<u>الدولة المصو</u>
لسنة ١٩٦٥	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لسنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧	اثيوبيا
	الارجنتين
	الاردن
	اسبانيا
	استراليا
	اسرائيل
	افريقيا الجنوبية
	افغانستان
	الاكوادور
	البانيا
	الاوروغواي
	اوغندا
	ايران
	ايرلندا
	ايسلندا
	ايطاليا
	الباراغواي
	باكستان
	باناما

النسبة المئوية		الدولة العضو
لسنة ١٩٦٥	لسنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧	
٠.٩٥	٠.٩٥	البرازيل
٠.١٥	٠.١٥	البرتغال
١.١٥	١.١٥	بلجيكا
٠.١٧	٠.١٧	بلغاريا
٠.٠٦	٠.٠٦	بورما
٠.٠٤	٠.٠٤	بورووندي
١.٤٥	١.٤٥	بولندا
٠.٠٤	٠.٠٤	بوليفيا
٠.٠٩	٠.٠٩	البيرو
٠.١٤	٠.١٤	تايلند
٠.٣٥	٠.٣٥	تركيا
٠.٠٤	٠.٠٤	ترينيداد وتوباغو
٠.٠٤	٠.٠٤	التشاد
١.١١	١.١١	تشيكوسلوفاكيا
٠.٠٤	٠.٠٤	التوغو
٠.٠٥	٠.٠٥	تونس
٠.٠٥	٠.٠٥	جامايكا
٠.١٠	٠.١٠	الجزائر
٠.٠٤	—	جزر ملديف
٠.٠٤	٠.٠٤	جمهورية افريقيا الوسطى
١.٩٧	١.٩٧	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
٠.٥٢	٠.٥٢	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
٠.٠٤	٠.٠٤	الجمهورية التنزانية المتحدة
٠.٠٤	٠.٠٤	الجمهورية الدومينيكية
٠.٢٣	٠.٢٣	الجمهورية العربية المتحدة
٠.٠٤	٠.٠٤	الداومى
٠.٦٢	٠.٦٢	الدانمارك
٠.٠٤	٠.٠٤	رواندا
٠.٣٥	٠.٣٥	رومانيا
٠.٠٤	٠.٠٤	زامبيا

النسبة المئوية		الدولة العضو
لسنة ١٩٦٥	لسنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧	
٠.٠٤	٠.٠٤	ساحل العاج
٠.٠٤	٠.٠٤	السلفادور
—	٠.٠٤	سنغافورة
٠.٠٤	٠.٠٤	السنگال
٠.٠٦	٠.٠٦	السودان
٠.٠٥	٠.٠٥	سوريا
١٢٦	١٢٦	السويد
٠.٠٤	٠.٠٤	سيراليون
٠.٠٨	٠.٠٨	سيلان
٢٧	٢٧	الشيلي
٠.٠٤	٠.٠٤	الصومال
٤٢٥	٤٢٥	الصين
٠.٠٨	٠.٠٨	العراق
٠.٠٤	٠.٠٤	الغابون
٠.٠٤	—	غامبيا
٠.٠٨	٠.٠٨	غانا
٠.٠٤	٠.٠٤	غواتيمالا
٠.٠٤	٠.٠٤	غينيا
٦٠٩	٦٠٩	فرنسا
٤٣	٤٣	فنلندا
٠.٠٤	٠.٠٤	الفولتا الاعلى
٣٥	٣٥	الفيليبين
٥٠	٥٠	فينيزويلا
٠.٠٤	٠.٠٤	قبرص
٠.٠٤	٠.٠٤	الكاميرون
٠.٠٤	٠.٠٤	كمبوديا
٣١٧	٣١٧	كندا
٢٠	٢٠	كوبا
٠.٠٤	٠.٠٤	كوستاريكا

النسبة المئوية	الدولة العضو	
لسنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧	لسنة ١٩٦٥	
٢٣	٢٣	كولومبيا
٠٤	٠٤	الكونغو (برازافيل)
٠٥	٠٥	الكونغو (الجمهورية الديمقراطية)
٠٦	٠٦	الكويت
٠٤	٠٤	كينيا
٠٤	٠٤	اللاوس
٠٥	٠٥	لبنان
٠٥	٠٥	اللوكسمبورغ
٠٤	٠٤	ليبيريا
٠٤	٠٤	ليبيريا
٠٤	٠٤	مالاوى
٠٤	٠٤	مالي
٠٤	٠٤	مالطة
١٢	١٥	ماليزيا
٠٤	٠٤	مدغشقر
١١	١١	المغرب
٨١	٨١	المكسيك
٠٧	٠٧	المملكة العربية السعودية
٢٢١	٢٢١	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
٠٤	٠٤	منغوليا
٠٤	٠٤	موريتانيا
٤٤	٤٤	النرويج
٥٣	٥٣	النمسا
٠٤	٠٤	نيجال
٠٤	٠٤	النيجر
١٧	١٧	نيجيريا
٠٤	٠٤	نيكاراغوا
٣٨	٣٨	نيوزيلندا
٠٤	٠٤	هايتي

النسبة المئوية		الدولة العضو
لسنة ١٩٦٥	لسنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧	
١٨٥	١٨٥	الهند
٥٦	٥٦	هنگارييا
١١١	١١١	هولندا
٥٤	٥٤	هوندوراس
٣١٩١	٣١٩١	الولايات المتحدة الامريكية
٢٧٧	٢٧٧	اليابان
٥٤	٥٤	اليمن
٣٦	٣٦	يوغوسلافيا
٢٥	٢٥	اليونان
٩٩٨٢	٩٩٧٣	المجموع

(ب) ان يصار، مع مراعاة احكام المادة ١٦١ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، الى اعادة النظر في جدول الاشتراكات الوارد في البند (أ) اعلاه من قبل لجنة الاشتراكات عام ١٩٦٧ ، وموافاة الجمعية العامة بتقرير عن ذلك للنظر فيه في دورتها الثانية والعشرين ؛

(ج) ان يخول الامين العام ، استثناء من احكام الفقرة ٥ من المادة ٥ من النظام المالي للامم المتحدة ، السلطة التقديرية في ان يقبل ، بعد التشاور مع رئيس لجنة الاشتراكات ، جزءا من اشتراكات الدول الاعضاء للسنوات المالية ١٩٦٥ و ١٩٦٦ و ١٩٦٧ بنقود غير دولارات الولايات المتحدة ؛

(د) ان تكون نسبتا اشتراك عام ١٩٦٤ ، بالنسبة الى الدولتين السابقتين في عضوية المنظمة في الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة ، كما يلي :

النسبة المئوية	الدولة العضو
١ / ٩ من ٥٤	زنجبار (١)
٥٤	كينيا

وتضاف هاتان النسبتان الى جدول اشتراكات عام ١٩٦٤ المقرر في قرار الجمعية العامة ١٦٩١ ألف (الدورة ١٦) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، وقرارها ١٨٧٠ (الدورة ١٦٩١)

(١) تم في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٦٤ اتحاد تنفانيقا وزنجبار في دولة واحدة اشر التصديق على وثيقة الاتحاد .

(١٧) المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٢٧ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ؛

(هـ) ان تقوم زنجبار وكينيا اللتان اصبحتا عضوين في الامم المتحدة في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ بدفع اشتراك عن العام الذي قبلتا فيه تعادل تسع نسبة ٠.٤ مطبقة على صافي ميزانية عام ١٩٦٣ ؛

(و) ان تقوم مالاوي ، ومالطة ، وزامبيا ، التي اصبحت اعضاء في الامم المتحدة في ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، بدفع اشتراكات عن العام الذي قبلت فيه تعادل تسع نسبة ٠.٤ ، مطبقة على صافي ميزانية عام ١٩٦٤ ؛

(ز) وان تقوم جزر ملديف ، وسنغافورة ، وغامبيا ، التي اصبحت اعضاء في الامم المتحدة في ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤ ، بدفع اشتراكات عن العام الذي قبلت فيه تعادل تسع نسبة ٠.٤ ، مطبقة على صافي ميزانية عام ١٩٦٥ ؛

(ح) وان يصار ، مع مراعاة احكام المادة ١٦١ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، الى مناشدة الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة والمشاركة في بعض نشاطاتها ، ان تشترك في نفقات هذه النشاطات عن السنوات ١٩٦٥ و ١٩٦٦ و ١٩٦٧ على اساس النسب التالية :

النسبة المئوية

الدول غير الاعضاء

٧٤١

المانيا (الجمهورية الاتحادية)

٠.٨

جمهورية فييتنام

٠.٣

جمهورية كوريا

٠.٤

سان مارينو

٠.٨٨

سويسرا

٠.٤

الكرسي الرسولي

٠.٤

لختنشتاين

٠.٤

موناكو

على ان يتوزع الاشتراك ، حسب الدول المشتركة والهيئات المشتركة فيها ، على النحو التالي :

١ ' معكمة العدل الدولية : سان مارينو وسويسرا ولختنشتاين ؛

٢ ' الهيئة الدولية لمراقبة المعدرات : جمهورية المانيا الاتحادية وسان مارينو وسويسرا وجمهورية فييتنام وجمهورية كوريا ولختنشتاين وموناكو ؛

٣ ' المكتب الدولي لاعلانات وفاة المنقودين : جمهورية المانيا الاتحادية ؛

'٤' اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى : جمهورية فييتنام وجمهورية كوريا ؛

'٥' اللجنة الاقتصادية لاروبا : جمهورية المانيا الاتحادية ؛

'٦' مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والا نماء : جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية فييتنام وجمهورية كوريا وسان مارينو وسويسرا والكرسي الرسولي ولختنشتاين وموناكو ؛

٢ - وتعيط علما مع الارتياح بالتدابير التي اتخذتها لجنة الاشتراكات تلبية لطلب الجمعية العامة ، في قرارها ١٩٢٧ (الدورة ١٨) بشأن ايلاء البلدان المتنامية حق العناية ، وتلتزم من اللجنة ان تواصل جهودها ، عند حساب نسب الاشتراك ، لا يلاء حالة هذه البلدان حق العناية بالنظر الى مشاكلها الاقتصادية والمالية الخاصة .

الجلسة العامة ١٤٠٧

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١١٩ (الدورة ٢٠)

تقارير مراقبة الحسابات بشأن انفاق الوكالات المتخصصة
والوكالة الدولية للطاقة الذرية

ألف

ان الجمعية العامة ،

تحيط علما بتقارير مراقبي الحسابات بشأن انفاق الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاموال المساعدة التقنية المعتمدة لها من الحساب الخاص ، عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ (١) ، وملاحظات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية على هذه التقارير كما وردت في تقريرها الثامن والعشرين الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة (٢) .

الجلسة العامة ١٤٠٧

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٢٢ ،

الوثيقة A/5831 .

(٢) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٨١ من جدول الاعمال ،

الوثيقة A/5890 .

باء

ان الجمعية العامة ،

تحيط علماً بتقارير مراقبي الحسابات بشأن انفاق الوكالات المتخصصة ، بصفتها وكالات تنفيذية ، للاموال المعتمدة من الصندوق الخاص ، عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ (١) ، وملاحظات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية على هذه التقارير كما وردت في تقريرها التاسع والعشرين الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة (٢) .

الجلسة العامة ١٤٠٧
٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

جيم

ان الجمعية العامة ،

تحيط علماً بتقارير مراقبي الحسابات بشأن انفاق الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاموال المساعدة التقنية المعتمدة لها من الحساب الخاص عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ (٣) ، وملاحظات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية على هذه التقارير كما وردت في تقريرها الحادي والعشرين الى الجمعية العامة في دورتها العشرين (٤) .

الجلسة العامة ١٤٠٧
٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

دال

ان الجمعية العامة ،

تحيط علماً بتقارير مراقبي الحسابات بشأن انفاق الوكالات المتخصصة ، بصفتها وكالات

-
- (١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٢٢ ، الوثيقة A/5832 .
 - (٢) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٨١ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5891 .
 - (٣) المرجع الاخير ، الاضافة ١ التابعة للبند ٨١ من جدول الاعمال (A/6071) .
 - (٤) المرجع الاخير ، البند ٨١ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/6141 .

تنفيذية ، للاموال المعتمدة من الصندوق الخاص ، عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ (١) ، وبملاحظات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية على هذه التقارير كما وردت في تقريرها الثاني والمشرين الى الجمعية العامة في دورتها العشرين (٢) .

الجلسة العامة ١٤٠٧
٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٢٠ (الدورة ٢٠)
تنسيق شئون الادارة والميزانية
بين الامم المتحدة
والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

ان الجمعية العامة ،

- ١ - تعيط علما بتقريرى اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية عن الميزانيات الادارية لعامي ١٩٦٥ (٣) و ١٩٦٦ للوكالات المتخصصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية (٤) ؛
- ٢ - وتلتزم من الامين العام ان يحيل الى الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، عن طريق الاجهزة الاستشارية للجنة التنسيق الادارية ، المسائل التي يثيرها الباب الثاني من هذين التقريرين وتستدعي نظر لجنة التنسيق ، وكذلك محاضر المناقشة المختصة في اللجنة الخامسة ؛
- ٣ - وتلتزم كذلك من الامين العام ان يحيل الى الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ملاحظات اللجنة الاستشارية الواردة في البابين الثالث والرابع من تقريريهما عن الميزانيات الادارية لتلك الوكالات لعامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ .

الجلسة العامة ١٤٠٧
٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

-
- (١) المرجع الاخير ، الاضافة ٢ التابعة للبند ٨١ من جدول الاعمال (A/6072) .
 - (٢) المرجع الاخير ، البند ٨١ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/6142 .
 - (٣) المرجع الاخير ، البند ٨٢ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5859 .
 - (٤) المرجع الاخير ، الوثيقة A/6122 .

القرار ٢١٢١ (الدورة ٢٠)
تعديل في النظام الاساسي
لموظفي الامم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

تقرر تعديل الجملة الثانية من الفقرة ٢ من المادة ٣ من نظام الموظفين الاساسي ليصبح نصها كمايلي :

" يكون الحد الاقصى للعلاوة مبلغ ٧٠٠ دولار عن كل سنة دراسية وكل ولد . "

الجلسة العامة ١٤٠٧
٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٢٢ (الدورة ٢٠)
تقرير المجلس المشترك
لصندوق معاشات موظفي الامم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقريرى المجلس المشترك لصندوق معاشات موظفي الامم المتحدة عن عامي ١٩٦٤ (١) و ١٩٦٥ (٢) ، وفي التقريرين المتصلين بهما والمقدمين من اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية (٣) ،

-
- (١) المرجع الاخير، الدورة التاسعة عشرة ، الملحق رقم ٨ (A/5808) .
(٢) المرجع الاخير، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٨ (A/6008) .
(٣) المرجع الاخير، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ١٨ ، الوثيقة A/5819 ؛ والمرجع الاخير، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٨٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/6108 .

اولا

تسوية الاستحقاقات
بسبب تغيرات نفقة المعيشة

تقرر ان من المرغوب فيه الاستعاضة عن النظام المؤقت لتسوية المعاشات بعد تقريرها ، المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٧٩٩ (الدورة ١٧) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، بنظام يراعي تغيرات نفقة المعيشة في مستوى المعاشات والمرتبات العمرية الجارية والمرتبات العمرية المؤجلة بمقدار مراعاتها في المرتب المتوسط النهائي للموظفين العاملين في الخدمة ؛ ويصير ، تحقيقا لهذه الغاية ، وبدلا من التدبير المنصوص عليه في القرار المذكور اعلاه ، اجرا ما يلي :

(أ) تجرى ، اعتبارا من ١ آذار (مارس) ١٩٦٥ ووفقا للبنود (ب) و (ج) و (د) الواردة ادناه ، تسوية المعاشات والمرتبات العمرية الجارية والمرتبات العمرية المؤجلة ، عــــــدا الاستحقاقات المتأتية من الاشتراكات الاختيارية المنصوص عليها في المادة الثامنة عشرة من النظام الاساسي للصندوق المشترك لمعاشات موظفي الامم المتحدة ؛ ويراعى مع ذلك ما يلي ؛

١ ' يكون المبلغ الاقصى المحدد للاستحقاقات التقاعدية بموجب الفقرة ١ (ب) من المادة الرابعة من النظام الاساسي ولاستحقاقات معاش الترميل (الارملة او الارمل العاجز) بموجب الفقرة ٤ من المادة السابعة ، او للاستحقاقات المتفرعة عنها ، هو المبلغ الذى كان يدفع لو كانت تلك الاستحقاقات محددة بموجب الفقرة ١ (ب) (١) ' من المادة الرابعة والفقرة ٤ (أ) من المادة السابعة على التوالي ولم تجزاية تسوية ؛ اما اذا كان تحديد تلك الاستحقاقات يعطي بعد التسوية مبلغا اكبر من المبلغ السالف ان جرى بموجب الفقرة ١ (أ) من المادة الرابعة او الفقرة ١ او الفقرة ٢ من المادة السابعة حسب الحالة ، فيكون المبلغ الذى يدفع هو ذلك المبلغ الاكبر ؛

٢ ' يستمر سريان المبلغ الاقصى والمبلغ الادنى المعددين لمعاشات الاولاد بموجب الفقرتين ٢ و ٣ من المادة الثامنة ؛

(ب) تجرى اعتبارا من ١ آذار (مارس) ١٩٦٥ تسوية الاستحقاقات التي يطبق عليها هذا التدبير ، وتكون هذه التسوية وفقا للجدول التالي :

تاريخ انتهاء الخدمة

تسوية الاستحقاق (زيادة)

٨ في المائة	قبل ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠
٧ في المائة	من ١ كانون الثاني (يناير) الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠
٦ في المائة	من ١ كانون الثاني (يناير) الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١
٥ في المائة	من ١ كانون الثاني (يناير) الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢
٣ في المائة	من ١ كانون الثاني (يناير) الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣
١ في المائة	من ١ كانون الثاني (يناير) الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤

(ج) وتجرى بعد ذلك ، في ١ كانون الثاني (يناير) من كل سنة لاحقة لسنة ١٩٦٥ ، ومع مراعاة احكام البند (د) الوارد ادناه ، تسوية لاستحقاقات بنسبة مئوية تكون مقابلة لأي ارتفاع وانخفاض يحدث خلال السنة السابقة في رقم قياسي لتسوية المعاشات يتكون من متوسط القيم القياسية ، في ١ كانون الثاني (يناير) من كل سنة من السنوات الخمس السابقة ، لعنصر " تسوية مقر العمل " الداخل في مرتب موظفي الفئة الفنية الخاضع للاقتطاع المعاشي اعتبارا من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ ؛ ويراهى ، في جميع الحسابات اللازمة لتحديد تلك النسبة المئوية تقريبا الارقم — المتحصلة الى الصدد الصحيح الاقرب ؛

(د) لا يجوز ، بموجب احكام البند (ج) الوارد اعلاه ، تخفيض الاستحقاقات الى اقل من المبالغ المحددة دون تطبيق هذا القرار ؛ كما لا يجوز بغير موافقة الجمعية العامة مسبقا ، اجراء اية زيادة قد تصبح مستمقة في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ او بعده ؛

ثانيا

تعديلات في النظام الاساسي
للسند وق المشترك
لمعاشات موظفي الامم المتحدة

تقرر تعديل المواد الثالثة والرابعة والسادسة والفقرتين ٣ و ٧ من المادة السابعة من النظام الاساسي للسند وق المشترك لمعاشات موظفي الامم المتحدة ، وتسرى التعديلات المدخلة اعتبارا من ١ آذار (مارس) ١٩٦٥ ووفقا للمرفق الخامس التابع للتقرير المقدم عام ١٩٦٤ من المجلس المشترك لسند وق معاشات موظفي الامم المتحدة الى الجمعية والمنظمات المشتركة في السند وق (١) ؛ والنصوص المعدلة واردة في مرفق تابع لهذا القرار .

المرفق

تعديلات في النظام الاساسي
للسندوق المشترك لمعاشات موظفي الامم المتحدة
اعتبارا من ١ آذار (مارس) ١٩٦٥

المادة الثالثة

(تصحيح الخدمات التي لم تخضع مرتباتها للاقتطاع المعاشي)

يعاد ترقيم الفقرة ٤ العالية بحيث تصبح البند (أ) من الفقرة ٤ ويضاف الى الفقرة ٤ البند الجديد التالي :

" (ب) يحق للمشارك او لخلف المشارك المخول اى خيار من الخيارات المنصوص عليها في هذه المادة، ان استحق للمشارك مباشرة او لحسابه، خلال الفترة التي يحق له فيها ممارسة ذلك الخيار ودون ان تكون قد جرت تلك الممارسة، اى استحقاق من الاستحقاقات المنصوص عليها في المواد الخامسة او السابعة او السابعة مكررة او الثامنة، ان يجرى تلك الممارسة بذات الشروط السارية كما لو كان الاشتراك مستمرا . "

المادة الرابعة

(الاستحقاقات التقاعدية)

يستبدل بالنص العالي للفقرة ١ (ب) مايلي :

" (ب) ولا يقل هذا المعاش التقاعدى عن ادنى المبلغين التاليين :

" ١ ' مبلغ ١٥٠ دولار مضروبا في عدد سنوات اشتراكه حتى عشر سنوات؛

" ٢ ' او ما يعادل واحد على ثلاثين (١ / ٣٠) من مرتبه المتوسط النهائي مضروبا في عدد سنوات اشتراكه حتى عشر سنوات . "

المادة السادسة

(بدء استعاقات العجز ووقفها وقطعها)

يستبدل بنص الفقرة ٧ الحالي مايلي :

" ٧ - يحق للمستفيد ، ان قطع عنه معاش العجز ولم يعين من جديد في احدى المنظمات المشتركة ، ان يجرى تسوية الانسحاب التي كان يستحقها لو انه انسحب وفقا لاحكام المادة العاشرة في تاريخ بدء تقاضيه معاش العجز . "

المادة السابعة

(معاش الترملة (الارملة او الارمل العاجز))

يستبدل بنص الفقرتين ٣ و ٧ الحالي مايلي :

" ٣ - تستحق الارملة ، عند انقطاع استحقاقها لمعاش الترملة لزوجها من جديد ، ومالم يكن قد صار تقسيم معاش الترملة بموجب الفقرة ٧ الواردة ادناه ، مبلغا اجماليا يعادل ضعف المبلغ السنوي لمعاش الترملة الذي كانت تتقاضاه . "

" ٧ - يصار ، حال تعدد ارامل المتوفى ، الذي كان مشتركا او مستفيدا من معاش تقاعد او معاش عجز ، الى تقسيم المعاش المستحق بمقتضى هذه المادة بينهم بالتساوى . ويصار ، حال وفاة اعداهن او زواجهن من جديد ، الى تقسيم النصيب الذي كانت تتقاضاه بين الباقيات . "

القرار ٢١٢٣ (الدورة ٢٠)

المدسة الدولية التابعة للامم المتحدة

ان الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الامين العام (١) وتقرير اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية

(١) المرجع الاخير، الدورة العشرون، المرفقات، البند ٨٦ من جدول الاعمال الوثيقة

(A/6079).

عن المدرسة الدولية التابعة للأمم المتحدة (١) ،

وان تحيط علما بالقرار السخي الذي اتخذته مدينة نيويورك بالموافقة على توفير رقعة مناسبة للمدرسة تؤجرها للأمم المتحدة بعقد ايجار طويل الاجل وبأجرة اسمية ، وبالقرار السخي الذي اتخذته اسرة روكفلر بتقديم هبة قدرها مليون دولار لانماء تلك الرقعة ،

وان تلاحظ ان مؤسسة فورد قد اكدت عرضها السخي بتقديم ٧٥ مليون دولار لبناء المدرسة في الرقعة الجديدة وتجهيزها شرط جمع الرصيد المقرر للصندوق الانمائي وقدره ٣ ملايين دولار ،

وان تلاحظ ان التبرعات المعقودة حتى الآن من اربع وثلاثين حكومة ومن المصادر الخاصة قد بلغت ١٢٣٧٧٧٠٠ دولار ،

١ - تغول الامين العام ان يقبل عرض مدينة نيويورك تزويد الامم المتحدة برقعة مناسبة للمدرسة الدولية التابعة للأمم المتحدة ؛

٢ - وتحث الدول الاعضاء التي لم تفعل ذلك بعد ، الى التبرع على وجه السرعة لصندوق المدرسة الانمائي ، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٩٨٢ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ؛

٣ - وتعرب مرة اخرى عن تقديرها لمؤسسة فورد وللمصادر الخاصة الاخرى التي تبرعت بكل سخاء لتنفيذ الخطط المتعلقة بالمدرسة ؛

٤ - وتقرر التبرع لصندوق المدرسة الدولية بمبلغ ٥٧٠٠٠ دولار في عام ١٩٦٦ لتغطية عجز الاستغلال المنتظر في السنة الدراسية الجارية ؛

٥ - وتلتزم من الامين العام انهاء نص هذا القرار الى محافظ مدينة نيويورك ، والى مؤسسة فورد والمصادر المتبرعة الاخرى ، والى مجلس ادارة المدرسة ، اعرابا لهذه الجهات عن الامتنان للتقدم المحرز في تعزيز الخطط المتعلقة بالمدرسة الجديدة .

الجلسة العامة ١٤٠٧

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٢٤ (الدورة ٢٠)
ميزانية السنة المالية ١٩٦٥

ألف

اعتمادات الميزانية للسنة المالية ١٩٦٥

ان الجمعية العامة ،

تقرر ما يلي للسنة المالية ١٩٦٥ :

١ - يرصد مبلغ مقداره ١٠٨٤٧٢٨٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة
للاغراض التالية :

دولارات الولايات المتحدة		الباب
٢٧٥٩٢٠٠	١٢٣٦٧٠٠	<u>الجزء الاول - دورات الجمعية العامة والمجالس</u> <u>واللجان المختلفة ؛ الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة</u>
	١٥٢٢٥٠٠	١ - نفقات السفر وغيرها من نفقات الممثلين واعضاء اللجان المختلفة والهيئات الفرعية الاخرى
		٢ - الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة
		مجموع اعتمادات الجزء الاول
		<u>الجزء الثاني - نفقات الموظفين والمصروفات المتصلة بها</u>
٦٣١٤٧٤٠٠	٤٩٣٢٣٨٠٠	٣ - المرتبات والاجور
	١١٥٩٣٠٠٠	٤ - النفقات المشتركة الخاصة بالموظفين
	٢١٠٥٦٠٠	٥ - نفقات سفر الموظفين
	١٢٥٠٠٠	٦ - المدفوعات المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ - من المرفق الاول من نظام الموظفين الاساسي ؛ الضيافة
		مجموع اعتمادات الجزء الثاني

(يتبع)

تابع الجدول السابق

دولارات الولايات المتحدة	الباب
	<u>الجزء الثالث - الأماكن والمعدات واللوازم والخدمات</u> ٧ - المباني وتعسين الأماكن ٨ - المعدات الدائمة ٩ - صيانة الأماكن وإدارتها واستئجارها ١٠ - النفقات العامة ١١ - الطرقات
١٥٤٦٠٤٠٠	مجموع اعتمادات الجزء الثالث <u>الجزء الرابع - النفقات الخاصة</u> ١٢ - النفقات الخاصة
٨٥٢٤٢٠٠	مجموع اعتمادات الجزء الرابع <u>الجزء الخامس - البرامج التقنية</u> ١٣ - الانماء الاقتصادي والنشاطات الاجتماعية والادارة العامة ١٤ - الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان ١٥ - مراقبة المخدرات
٦٤٠٠٠٠٠	مجموع اعتمادات الجزء الخامس <u>الجزء السادس - البعثات الخاصة والنشاطات المتصلة بها</u> ١٦ - البعثات الخاصة ١٧ - الخدمة السائرة التابعة للامم المتحدة
٥٧٨٥٥٠٠	مجموع اعتمادات الجزء السادس

(يتبع)

تابع الجدول السابق

دولارات الولايات المتحدة	الباب
	<u>الجزء السابع - مفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين</u>
٢٤٦٩٣٠٠	١٨ - مفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين
	مجموع اعتمادات الجزء السابع
	<u>الجزء الثامن - محكمة العدل الدولية</u>
١١٤٧٢٠٠	١٩ - محكمة العدل الدولية
	مجموع اعتمادات الجزء الثامن
	<u>الجزء التاسع - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائماء</u>
٢٧٧٩٦٠٠	٢٠ - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائماء
	مجموع اعتمادات الجزء التاسع
١٠٨٤٧٢٨٠٠	المجموع العام

٢ - ريخول الامين العام مايلى :

(أ) نقل الاعتمادات بين ابواب الميزانية بعد الحصول على موافقة اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ؛

(ب) ادارة الاعتمادات المرصدة في الابواب ١ و ٣ و ٥ و ١١ للجنة الافيون المركزية الدائمة ولهيئة الاشراف على المخدرات ، بوصفها وحدة متكاملة ؛

٣ - وتدار الاعتمادات المرصدة في الابواب ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١٠ للمجلس المشترك لصندوق معاشات موظفي الامم المتحدة وللجنة صندوق معاشات موظفي الامم المتحدة ، ومجموعها ٣٦٦١٠٠ دولار ، وفقاً لأحكام المادة السابعة والعشرين من النظام الاساسي للصندوق المشترك لمعاشات موظفي الامم المتحدة ؛

٤ - وتدار الاعتمادات المرصدة في الجزء الخامس لبرامج المساعدة التقنية ، وفقاً لنظام الامم المتحدة المالي ، على أن يكون تحديد الالتزامات وفترة سريانها وفقاً

للاجراءات والممارسات التي اعتمدتها لجنة المساعدة التقنية للبرنامج الموسع للمساعدة التقنية ؛

٥ - ويصار، بالنسبة الى الرصيد غير المنفق المتبقي من الاعتماد البالغ ٧٨٤٠٠٠ دولار والمرصد عام ١٩٦٥ لمبنى الامم المتحدة في سانتياغو بالشيلي (المدن في الفصل الثالث من الباب ٧) ، الى تعويل هذا الرصيد في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ الى صندوق مبنى سانتياغو ، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٩٢ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ؛

٦ - وبلاضافة الى الاعتمادات المفتوحة في الفقرة ١ اعلاه ، يعتمد بهذا مبلغ ٤٢٥٠٠ دولار يؤخذ من دخل صندوق الهبات الممنوعة للمكتبة ، ويخصص منه ٢٥٠٠٠ دولار لبناء وتأثيث قاعة مطالعة لزيادة مرافق استيعاب القراء والمراجع ، و ١٧٥٠٠ دولار لشراء الكتب والمنشورات الدورية والغرائط وادوات المكتبة ولغير ذلك من نفقات المكتبة الموجودة في قصر الامم المتحدة مما يتفق مع اغراض الهبات وشروطها .

الجلسة العامة ١٤٠٨
٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

باء

الايادات التقديرية للسنة المالية ١٩٦٥

ان الجمعية العامة،

تقرر مايلي للسنة المالية ١٩٦٥ :

١ - تقرر الايرادات التقديرية الآتية من غير اشتراكات الدول الاعضاء ، ومجموعها ١٦٧٠٥٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، على الوجه التالي :

دولارات الولايات المتحدة		الباب
		الجزء الاول - الايرادات الآتية من الاقتطاعات
		الالزامية من مرتبات الموظفين
		١ - الايرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من
		مرتبات الموظفين
١٠٢٢٤٠٠٠		مجموع ايرادات الجزء الاول

(يتبع)

تابع الجدول السابق

دولارات الولايات المتحدة		الباب
		<u>الجزء الثاني - الايرادات الاخرى</u>
	١٦٣٤٧٠٠	٢- الايرادات الآتية من الاموال الخارجية عن الميزانية
	١٦٦٠٠٠٠	٣- الايرادات العامة
	١٨٢٠٠٠٠	٤- بيع طوابع الامم المتحدة (ادارة بريد الامم المتحدة)
	٦٥٩٠٠٠	٥- بيع المنشورات
	٧٠٧٥٠٠	٦- خدمات الزيارات وخدمات المطاعم والخدمات المتصلة بها
		مجموع إيرادات الجزء الثاني
		المجموع العام
	٦٤٨١٢٠٠	
	<u>١٦٧٠٥٢٠٠</u>	

٢ - وتفيد الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لحساب صندوق معادلة الضرائب وفقاً لحكام قرار الجمعية العامة ١٧٣ (الدورة ١٠) المتخذ في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ ؛

٣ - وتخصم النفقات المباشرة المتعلقة بإدارة بريد الأمم المتحدة وخدمات الزيارات وخدمات المطاعم والخدمات المتصلة بها ، وبيع المنشورات ، والتي لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية ، من إيرادات تلك النشاطات .

الجلسة العامة ١٤٠٨
٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥

جيم

تمويل اعتمادات السنة المالية ١٩٦٥

ان الجمعية العامة ،

تقرر بالنسبة الى السنة المالية ١٩٦٥ مايلي :

١ - تمول اعتمادات الميزانية التي يبلغ مجموعها ١٠٨٤٧٢٨٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وفقا للمادتين ٥ (١) و ٥ (٢) من نظام الامم المتحدة المالي ، على الوجه التالي :

(أ) حتى مبلغ ٦٤٨١٢٠٠ دولار من الإيرادات الآتية من غير الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين والمنصوص عليها في القرار باء اعلاه ؛

(ب) حتى مبلغ ٢١٦٧٠٨٥ دولارا من رصيد فائض ميزانية السنة المالية ١٩٦٤ ؛

(ج) حتى مبلغ ٦٦٦٦٥ دولارا من اشتراك الدول الاعضاء الجدد عن الاعوام ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ؛

(د) حتى مبلغ ٩٩٧٥٧٥٢٠ دولارا من اشتراكات الدول الاعضاء وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١١٨ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ بشأن جدول اشتراكات عام ١٩٦٥ ؛

٢ - ويخصم من الاشتراكات الواجبة على الدول الاعضاء مايلي :

(أ) انصبتها المختلفة في صندوق معادلة الضرائب ، مع مراعاة احكام قرار الجمعية العامة ٩٧٣ (الدورة ١٠) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ ، ويبلغ مجموعهم ١٠٧٠٦٤٩٥ دولارا ، ويتكون من حاصل مايلي :

'١' مبلغ ١٠٢٢٤٠٠٠ دولار ، يمثل الإيرادات التقديرية الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين لعام ١٩٦٥ ؛

'٢' مبلغ ٣٣٦٥٦٨ دولارا ، يمثل فائض الإيرادات الفعلية الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين على إيراداتها التقديرية المقررة لعام ١٩٦٤ ؛

'٣' مبلغ ١٤٥٩٢٧ دولارا ، يمثل فائض الإيرادات الفعلية الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين على إيراداتها التقديرية المقررة لعام ١٩٦٣ ؛

(ب) المبالغ المقيدة لحسابها والآتية من دفع آخر اقساط السنوية المتصلة بتملك الامم المتحدة لموجودات عصبة الامم ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٠ (الدورة ٣) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ .

الجلسة العامة ١٤٠٨

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٢٥ (الدورة ٢٠)
ميزانية السنة المالية ١٩٦٦

ألف

اعتمادات الميزانية للسنة المالية ١٩٦٦

ان الجمعية العامة ،

تقرر مايلي للسنة المالية ١٩٦٦ :

١ - يرصد مبلغ مقداره ١٢١٥٦٧٤٢٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للاغراض التالية :

دولارات الولايات المتحدة		الباب
٢٨٤٨٤٠٠	١١٠٧٤٠٠ ١٧٤١٠٠٠	الجزء الاول - دورات الجمعية العامة والمجالس واللجان المختلفة ؛ الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة
		١- نفقات السفر وغيرها من نفقات الممثلين واعضاء اللجان المغتلفة والهيئات الفرعية الاخرى
		٢- الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة
		مجموع اعتمادات الجزء الاول
		الجزء الثاني - نفقات الموظفين والمصروفات المتعلقة بها
		٣- المرتبات والاعتمادات
		٤- النفقات المشتركة الخاصة بالموظفين
		٥- نفقات سفر الموظفين
		٦- المدفوعات المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ من المرفق الاول من نظام الموظفين الاساسي ؛ الضيافة
		١٢٥٠٠٠
٧١٧٦٤٧٠٠		مجموع اعتمادات الجزء الثاني

(يتبع)

تابع الجدول السابق

دولارات الولايات المتحدة	الباب
	<u>الجزء الثالث - الأماكن والمعدات واللوازم والخدمات</u> ٧- المباني وتحسين الأماكن ٨- المعدات الدائمة ٩- صيانة الأماكن وإدارتها واستئجارها ١٠- النفقات العامة ١١- الطباعة
١٥١٨٦٩٣٠	٤٣٦٠٠٠٠ ٥٢٥٩٣٠ ٣٨٠٠٠٠٠ ٤٧٠١٠٠٠ ١٨٠٠٠٠٠ مجموع اعتمادات الجزء الثالث <u>الجزء الرابع - النفقات الخاصة</u> ١٢- النفقات الخاصة
٨٨٨٥٨٠٠	مجموع اعتمادات الجزء الرابع <u>الجزء الخامس - البرامج التقنية</u> ١٣- الانماء الاقتصادي، والنشاطات المتعلقة بالميدان الاجتماعي، والإدارة العامة ١٤- الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان ١٥- مراقبة المخدرات
٦٤٠٠٠٠٠	٦١٠٥٠٠٠ ٢٢٠٠٠٠ ٧٥٠٠٠ مجموع اعتمادات الجزء الخامس <u>الجزء السادس - البعثات الخاصة والنشاطات المتصلة بها</u> ١٦- البعثات الخاصة ١٧- الخدمة السائرة التابعة للأمم المتحدة
٦٤٢٤١٩٠	٤٣١٧٩٩٠ ٢١٠٦٢٠٠ مجموع اعتمادات الجزء السادس

(يتبع)

تابع الجدول السابق

دولارات الولايات المتحدة		الباب
		<u>الجزء السابع — مفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين</u>
		١٨ — مفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين
		مجموع اعتمادات الجزء السابع
		<u>الجزء الثامن — محكمة العدل الدولية</u>
		١١ — محكمة العدل الدولية
		مجموع اعتمادات الجزء الثامن
		<u>الجزء التاسع — مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائماء</u>
		٢٠ — مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائماء
		مجموع اعتمادات الجزء التاسع
		المجموع العام
٣٠١١٨٠٠	٣٠١١٨٠٠	
١٠٧٤١٠٠	١٠٧٤١٠٠	
٥٩٧١٥٠٠	٥٩٧١٥٠٠	
١٢١٥٦٧٤٢٠	١٢١٥٦٧٤٢٠	

٢ — ويغول الامين العام نقل الاعتمادات بين ابواب الميزانية بعد الحصول على موافقة اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ؛

٣ — وتدار الاعتمادات المرصدة في الجزء الخامس لبرامج المساعدة التقنية وفقا لنظام الامم المتحدة المالي ، على ان يكون تحديد الالتزامات وفترة سريانها وفقا للاجراءات والممارسات التي اعتمدها لجنة المساعدة التقنية للبرنامج الموسع للمساعدة التقنية ؛

٤ — وتدار الاعتمادات المرصدة في الابواب ١ و ٣ و ٥ و ١١ للجنة الافيون المركزية الدائمة ولهيئة الاشراف على المخدرات ، ومجموعها ١٩٧٤٦٠ دولارا ، بوصفها وحدة متكاملة ؛

٥ — وتدار الاعتمادات المرصدة في الابواب ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١٠ للمجلس المشترك لصندوق معاشات موظفي الامم المتحدة وللجنة صندوق معاشات موظفي الامم المتحدة ، ومجموعها ٤٢٦٨٥٠ دولارا ، وفقا لأحكام المادة السابعة والعشرين من النظام الاساسي للصندوق المشترك لمعاشات موظفي الامم المتحدة ؛

٦ - ويصار، بالنسبة الى الرصيد غير المنفق المتبقي من الاعتماد البالغ مليون دولار والمرصد عام ١٩٦٦ لمبنى الامم المتحدة في سانتياغو بالشيلي (المدج في الفصل الثالث من الباب ٧)، الى تحويل هذا الرصيد في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ الى صندوق مبنى سانتياغو، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٩٢ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١؛

٧ - وبالإضافة الى الاعتمادات المفتوحة في الفقرة ١ اعلاه، يعتمد مبلغ ١٧٥٠٠ دولار يؤخذ من دخل صندوق الهبات الممنوعة للمكتبة لشراء الكتب والمنشورات الدورية والخرائط وادوات المكتبة ولغير ذلك من نفقات المكتبة الموجودة في قصر الامم المتحدة مما يتفق مع اغراض الهبات وشروطها .

الجلسة العامة ١٤٠٨
٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

باء

الايادات التقديرية للسنة المالية ١٩٦٦

ان الجمعية العامة ،

تقرر ما يلي للسنة المالية ١٩٦٦ :

١ - تقرّ الايادات التقديرية الآتية من غير اشتراكات الدول الاعضاء ، ومجموعها ١٦٧٩٠٧٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، على الوجه التالي :

دولارات الولايات المتحدة		الباب
		الجزء الاول - الايادات الآتية من الاقتطاعات اللزامية من مرتبات الموظفين
		١ - الايادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين
١٣١١٤٩٠٠		مجموع ايرادات الجزء الاول

(يتبع)

تابع الجدول السابق

دولارات الولايات المتحدة		الباب
		<u>الجزء الثاني - الايرادات الاخرى</u>
١٩١٦٢٠٠		٢- الايرادات الآتية من الاموال الخارجة عن الميزانية
١٥٦٦٢٠٠		٣- الايرادات العامة
١٦٧٠٠٠٠		٤- بيع طوابع بريد الامم المتحدة (ادارة بريد الامم المتحدة)
٧١٨٠٠٠		٥- بيع المنشورات
		٦- خدمات الزيارات وخدمات المطاعم والغدسات
		المتصلة بها
	٨٠٥٤٠٠	
		مجموع إيرادات الجزء الثاني
		المجموع العام
٦٦٧٥٨٠٠		
١٩٧٩٠٧٠٠		

٢ - وتفيد الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين لحساب صندوق معادلة الضرائب وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٧٣ (الدورة ١٠) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ ؛

٣ - وتنص النفقات المباشرة المتعلقة بإدارة بريد الامم المتحدة ، وخدمات الزيارات وخدمات المطاعم والغدسات المتصلة بها ، وبيع المنشورات ، والتي لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية ، من إيرادات تلك النشاطات .

الجلسة العامة ١٤٠٨

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

جيم

تمويل اعتمادات السنة المالية ١٩٦٦

ان الجمعية العامة ،

تقرر بالنسبة الى السنة المالية ١٩٦٦ ما يلي :

١ - تمول اعتمادات الميزانية التي يبلغ مجموعها ١٢١٥٦٧٤٢٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة ، وفقاً للمادتين ٥ (١) و ٥ (٢) من نظام الأمم المتحدة المالي ، على الوجه التالي :

(أ) حتى مبلغ ٦٦٧٥٨٠٠ دولار من الإيرادات الآتية من غير الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والمنصوص عليها في القرار بـ١٤٠٨ ؛

(ب) حتى مبلغ ١١٤٨١١٦٢٠ دولاراً ، من اشتراكات الدول الأعضاء وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢١١٨ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، بشأن جدول اشتراكات عام ١٩٦٦ ؛

٢ - وتخصم من الاشتراكات الواجبة على الدول الأعضاء ، وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٩٧٣ (الدورة ١٠) المتخذ في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ ، انصبتها المختلفة في صندوق معادلة الضرائب ، ويبلغ مجموعها ١٣١١٤١٠٠ دولار تشمل الإيرادات التقديرية الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لعام ١٩٦٦ .

الجلسة العامة ١٤٠٨
٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٢٦ (الدورة ٢٠)

النفقات الطارئة والاستثنائية للسنة المالية ١٩٦٦

ان الجمعية العامة ،

١ - تخول الأمين العام ان يقوم ، بعد نيل موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، ومع مراعاة نظام الأمم المتحدة المالي وأحكام الفقرة ٣ أدناه ، بمقد النفقات اللازمة لمواجهة النفقات الطارئة والاستثنائية في السنة المالية ١٩٦٦ ، ولا تشترط موافقة اللجنة الاستشارية على ما يلي :

(أ) عقد النفقات التي لا يتجاوز مجموعها مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة ، والتي يشهد الأمين العام بأنها متصلة بصيانة السلم والأمن ؛

(ب) عقد النفقات التي يشهد رئيس معكمة العدل الدولية بأنها نفقات ناشئة عما يلي :

١ ' تعيين القضاة الخاصين (المادة ٣١ من نظام المعكمة الأساسي) ، على ألا يتجاوز مجموع النفقات ٣٧٥٠٠ دولار ؛

'٢' تميين القضاة المساعدين (المادة ٣٠ من النظام الاساسي) ، او استدعاء الشهود وتميين الخبراء (المادة ٥٠ من النظام الاساسي) ، على الا يتجاوز مجموع النفقات ٢٥٠٠٠ دولار؛

'٣' عقد جلسات المحكمة خارج لاهاي (المادة ٢٢ من النظام الاساسي) ، على الا يتجاوز مجموع النفقات ٧٥٠٠٠ دولار؛

٢ - وتقرر ان يقدم الامين العام ، الى اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية والى الجمعية العامة في دورتها العادية والعشرين ، تقريراً عن جميع النفقات المعقودة بموجب احكام هذا القرار ، وعن ظروف عقدها ، وان يقدم الى الجمعية طلبات الاعتمادات الاضافية المتعلقة بهذه النفقات ؛

٣ - وتقرر انه ، اذا لزم ، نتيجة لقرار يتخذه مجلس الامن ، عقد نفقات تتصل بصيانة السلم والامن ويتجاوز مجموعها التقديرى ١٠ ملايين دولار قبل انعقاد الدورة العادية والعشرين للجمعية العامة ، دعا الامين العام الجمعية العامة الى عقد دورة استثنائية للنظر في المسألة .

الجلسة العامة ١٤٠٨

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٢٧ (الدورة ٢٠)

صندوق رأس المال المتداول

للسنة المالية ١٩٦٦

ان الجمعية العامة ،

تقرر مايلي :

١ - يحدد صندوق رأس المال المتداول للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ بمبلغ ٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛

٢ - وتقوم الدول الاعضاء بتقديم سلف الى صندوق رأس المال المتداول وفقاً للجدول الذى اقرته الجمعية العامة لاشتراكات الدول الاعضاء في الميزانية للسنة المالية ١٩٦٦ ؛

٣ - ويغصم من هذه السلف على سبيل المقاصة مايلي :

(أ) المبالغ المقيدة لحساب الدول الاعضاء نتيجة للنقل الذى حصل في عامي ١٩٥٩

و ١٩٦٠ من فائض الميزانية الى صندوق رأس المال المتداول ، والمبالغ مجموعهم —————
١٠٧٩١٥٨ دولاراً ؛

(ب) السلف النقدية التي قد متها الدول الاعضاء الى صندوق رأس المال المتداول للسنة المالية ١٩٦٥ ، بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٨٦ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ وقرارها ٢٠٠٤ (الدورة ١٩) المتخذ في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٥ ؛

٤ - ويخول الامين العام ان يسلف من صندوق رأس المال المتداول ما يلي :

(أ) المبالغ التي قد تلزم لتمويل اعتمادات الميزانية في انتظار ورود الاشتراكات ، على ان ترد هذه المبالغ حالما تتوفر لهذا الغرض الايرادات الآتية من الاشتراكات ؛

(ب) المبالغ التي قد تلزم لتمويل النفقات التي قد يخول ، وفق الاصول ، عقدها بمقتضى احكام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ، ولا سيما القرار ٢١٢٦ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ بشأن النفقات الطارئة والاستثنائية ؛ ويقوم الامين العام بتضمين مشروع الميزانية الاعتمادات اللازمة لرد المبالغ المستلفة الى صندوق رأس المال المتداول ؛

(ج) المبالغ التي لا يتجاوز مجموعها ، مع صافي المبالغ المسلفة للاغراض نفسها ، ١٢٥٠٠٠ دولار ، وذلك لمواصلة تغذية صندوق رأس المال الدائر بغية تمويل مختلف عمليات الشراء وانواع النشاط التي تسد نفقاتها بذاتها ؛ ولا يجوز تسليف اى مبلغ آخر غير مجموع الـ ١٢٥٠٠٠ دولار الا بعد نيل موافقة اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ؛

(د) المبالغ التي قد تلزم لتمويل اقساط التأمين المعجلة عندما تتجاوز مدة التأمين نهاية السنة المالية التي يجرى فيها الدفع ، وذلك بعد نيل موافقة اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ؛ ويرصد الامين العام في مشروع ميزانية كل سنة ، طوال مدة بوالص التأمين ، الاعتمادات اللازمة لتغطية المصروفات المستعقة عن تلك السنة ؛

(هـ) المبالغ التي قد تلزم لتمكين صندوق معادلة الضرائب من مواجهة التزاماته الجارية ريثما تتجمع لديه الاعتمادات ؛ وتسدد هذه السلف حالما تتوفر الاعتمادات في صندوق معادلة الضرائب ؛

٥ - ويخول الامين العام ، ان لم تكف المبالغ الواردة في الفقرة ١ اعلاه لمواجهة الحاجات التي تتعلق عادة بصندوق رأس المال المتداول ، ان يستخدم ، في عام ١٩٦٦ ، مبالغ يأخذها من الصناديق والحسابات الخاصة الموجودة في عهده ، بالشروط التي اقترتها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤١ (الدورة ١٣) المتخذ في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، او حصيلة القروض التي تاذن الجمعية العامة بمقدورها .

الجلسة العامة ١٤٠٨

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٢٨ (الدورة ٢٠)

نظام نفقات السفر وتعويضات المعيشة التي تدفع
لأعضاء الهيئات والهيئات الفرعية
التابعة للأمم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى احكام قرارها ١٧٩٨ (الدورة ١٧) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ بشأن نظام نفقات السفر وتعويضات المعيشة التي تدفع لأعضاء الهيئات والهيئات الفرعية التابعة للأمم المتحدة ، وكذلك الى احكام مرفق ذلك القرار ،

وقد اعطت علما بملاحظات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية وتوصياتها الواردة في النبذات ٩٥-٩٩ من تقريرها السادس الى الجمعية العامة في دورتها العشرين (١) ،

تقرر تعديل الفقرة ٤ من مرفق القرار ١٧٩٨ (الدورة ١٧) بحيث يصبح نصها كما يلي:

” ٤ - يقتصر دفع نفقات السفر، في جميع الحالات ، على نفقة الانتقال بطريق مباشر بالدرجة الاقتصادية بالطائرة او بما يعادل ذلك باحدى وسائل النقل العام المألوفة . ”

الجلسة العامة ١٤٠٨

٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

(١) المرجع الاخير، الدورة العشرون، الملحق رقم ٧ (A/6007 و Corr.1) .

*

* *

ملاحظات

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(A/5803، الفصل الحادي عشر (الفرع السادس) والفصل الرابع عشر؛

وA/6003 الفصل السابع عشر (الفرع الخامس) والفصل الثامن عشر)

(البند ١٢)

احاطت الجمعية العامة علما ، في جلستها العامة ١٤٠٧ المعقودة في ٢١ كانون

الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، بتقرير اللجنة الخامسة (١) .

مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٦٦
(البند ٧٦)

أحاطت الجمعية العامة علماً ، في جلستها العامة ١٤٠٨ المعقودة في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، بالنبذات ٢٧ و ٣٥ و ٣١ و ٤٥ من تقرير اللجنة الخامسة عن مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٦٦ (٢) .

أجراءات الأمم المتحدة
المتعلقة بالإدارة والميزانية
(البند ٨٣)

قررت الجمعية العامة في جلستها العامة ١٤٠٨ المعقودة في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، عدم لزوم اتخاذ أي تدبير بشأن هذا البند .

-
- (١) المرجع الأخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ١٢ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/6176 .
- (٢) المرجع الأخير ، البند ٧٦ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/6223 .

الصفحة

	(الدورة ٢٠) — المعاهدات المتعددة الاطراف العامة المعقودة برعاية عصبة الامم (٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥) (البند ٨٨) ٠٠	٢٠٢١
٢٤٨	(الدورة ٢٠) — تقريراً لجنة القانون الدولي عن اعمال دورتيهما السادسة عشرة والسابعة عشرة (٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٨٧)	٢٠٤٥
٢٥٠	(الدورة ٢٠) — تعديلات النظام الداخلي للجمعية العامة ، المرتبة على نفاذ تعديلات المواد ٢٣ و ٢٧ و ٦١ من ميثاق الامم المتحدة (٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٠٣)	٢٠٤٦
٢٥١	(الدورة ٢٠) — تقديم المساعدة التقنية لتشجيع تعليم القانون الدولي ، ودراسته ، ونشره ، وتفهمه على نطاق اوسع (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٨٩)	٢٠٩٩
٢٥٣	(الدورة ٢٠) — مشروع اعلان حق اللجوء (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٦٣)	٢١٠٠
٢٥٨	(الدورة ٢٠) — تعديل المادة ١٠٩ من ميثاق الامم المتحدة (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٠٤)	٢١٠١
٢٥٩	(الدورة ٢٠) — النظر في التدابير اللازمة لانماء القانون الدولي الخاص انماء تدريجيا يستهدف خاصة تشجيع التجارة الدولية (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ٩٢)	٢١٠٢
٢٥٩	(الدورة ٢٠) — النظر في مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة (٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) (البندان ٩٠ و ٩٤)	٢١٠٣
٢٦١		

الصفحة

٢٦٤

٢١٠٤ (الدورة ٢٠) - مسألة طرق استقصاء الوقائع (٢٠ كانون الاول
(ديسمبر) ١٩٦٥) (البند ١٠)

القرار ٢٠٢١ (الدورة ٢٠)

المعاهدات المتعددة الاطراف العامة
المعقودة برعاية عصبة الامم

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٩٠٣ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ بشأن
الاشتراك في المعاهدات المتعددة الاطراف العامة المعقودة برعاية عصبة الامم ،

وقد نظرت في تقرير الامين العام (١) المقدم وفقا للفقرة ٣ (د) من ذلك القرار ،

وان تلاحظ ان الاسين العام قد وجه الدعوات للانضمام الى الاتفاقية الدولية لمكافحة
تزييف النقود والبروتوكول الاختياري المتعلق بها ، اللذين اقرا وعرضا للتوقيع في جنيف في
٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٩ ، وذلك نظرا الى توفر الادلة الكافية على استمرار نفاذهما وعلى اهمية
انضمام دول اخرى اليهما ،

وان تلاحظ كذلك نتائج مشاورات التي اجراها الامين العام بشأن المعاهدات التسع
عشرة الاخرى التي يتناولها التقرير المذكور اعلاه ،

وان تلاحظ خاصة الآراء المبداءة في تقرير الامين العام والقائلة بأن بعض هذه المعاهدات
قد يلزم تكييفها مع الظروف الحاضرة ،

١ - تري ان انضمام دول اخرى الى المعاهدات الواردة في مرفق هذا القرار ، من بين
المعاهدات التسع عشرة المذكورة اعلاه ، قد يكون ذا اهمية عسب مدلول قرار الجمعية العامة
١٩٠٣ (الدورة ١٨) ؛

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٨٨ من

جدول الاعمال ، الوثيقتان A/5759 و Add.1 .

٢ - وتلفت نظر الاطراف الى فائدة تكييف بعض هذه المصادقات مع الظروف المعاصرة،
لا سيما اذا طلب الاطراف الجدر ذلك .

الجلسة العامة ١٣٦٧
٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

المرفق

- ١ - الاتفاقية الدولية بشأن استخدام الانذاعة في خدمة السلم، جنيف، ٢٣ ايلول
(سبتمبر) ١٩٣٦ .
- ٢ - البروتوكول المتعلق باحدى حالات انعدام الجنسية، لاهاي، ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٣٠ .
- ٣ - الاتفاقية المتعلقة ببعض المسائل المتصلة بتنازع قوانين الجنسية، لاهاي، ١٢ نيسان
(ابريل) ١٩٣٠ .
- ٤ - البروتوكول المتعلق بالالتزامات العسكرية في بعض حالات ازدواج الجنسية، لاهاي،
١٢ نيسان (ابريل) ١٩٣٠ .
- ٥ - الاتفاقية والنظام الاساسي المتعلقان بحرية المرور (الترانزيت)، برشلونة، ٢٠ نيسان
(ابريل) ١٩٢١ .
- ٦ - الاتفاقية والنظام الاساسي المتعلقان بنظام الطرق المائية الصالحة للملاحة ذات
الاهمية الدولية، برشلونة، ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٢١ .
- ٧ - البروتوكول الاضافي الخاص بالاتفاقية المتعلقة بنظام الطرق المائية الصالحة للملاحة
وذات الاهمية الدولية، برشلونة، ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٢١ .
- ٨ - الاتفاقية والنظام الاساسي المتعلقان بالنظام الدولي للمرافئ البحرية، وبروتوكول
التوقيع، جنيف، ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٣ .
- ٩ - الاتفاقية الدولية المتعلقة بتبسيط الاجراءات الجمركية، والبروتوكول، جنيف،
٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٣ .

القرار ٢٠٤ (الدورة ٢٠)

تقريراً لجنة القانون الدولي
عن أعمال دورتيه
السادسة عشرة والسابعة عشرة

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقريرى لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتيها السادسة عشرة والسابعة عشرة (١) ،

وان تشير الى القرار ١٩٠٢ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ،
الذى اوصت الجمعية العامة فيه اللجنة بأن تواصل اعمالها في تدوين قانون المعاهدات وانماه
التدريجي ، واعمالها في مواضيع مسؤولية الدولة ، وخلافة الدول والحكومات ، والبعثات الخاصة ،
والعلاقات بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية ،

وان تؤكد على ضرورة متابعة تدوين القانون الدولي وانماه التدريجي لجعله وسيلة
افضل لتنفيذ المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في المادتين ١ و ٢ من ميثاق الامم المتحدة ،
وان تلاحظ ان أعمال تدوين موضوعي قانون المعاهدات والبعثات الخاصة قد بلغت مرحلة
متقدمة ،

وان تلاحظ مع الموافقة ان لجنة القانون الدولي قد ازمعت عقد سلسلة من الاجتماعات
لمدة اربعة اسابيع في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، وطلبت تخويلها الاحتفاظ لنفسها
بامكانية تمديد دورتها الصيفية في عام ١٩٦٦ لفترة اسبوعين ، لتمكينها من انجاز مشاريع المواد
المتعلقة بقانون المعاهدات والبعثات الخاصة قبل انتهاء مدة عضوية اعضائها الحاليين ،

وان تلاحظ مع التقدير ان مكتب الامم المتحدة الاوروبي قام في ايار (مايو) ١٩٦٥ ، خلال
الدورة السابعة عشرة للجنة القانون الدولي ، بتنظيم حلقة دراسية عن القانون الدولي لطالاب
الدراسات العليا وشباب الموظفين الحكوميين المسؤولين في بلدانهم المختلفة عن معالجة مسائل
القانون الدولي ،

وان تلاحظ ان الحلقة قد نظمت تنظيماً حسناً وسارت سيرا مرضياً للجميع ،

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة عشرة ، الملحق رقم ٩ (A/5809) ؛ والمرجع الاخير ،
الدورة العشرون ، الملحق رقم ٩ (A/6009) .

١ - تحيط علماً بتقريرى لجنة القانون الدولي عن اعمال دورتها السادسة عشرة والسابعة عشرة ؛

٢ - وتعرب عن تقديرها للجنة القانون الدولي للاعمال التي انجزتها ؛

٣ - وتوصي لجنة القانون الدولي بما يلي :

(أ) ان تواصل اعمال التدوين والانماء التدريجي لقانون المعاهدات والبعثات الخاصة، مع مراعاة الآراء التي ابدت في الدورة العشرين للجمعية العامة والملاحظات التي قد تقدمها الحكومات ، بغية تقديم مشرعين نهائيين عن هذين الموضوعين في تقريرها عن اعمال دورتها الثامنة عشرة المقرر عقدها في عام ١٩٦٦ ؛

(ب) ان تواصل ، قدر الامكان ، اعمالها في مواضيع مسئولية الدولة ، وخلافة السدول والحكومات ، والعلاقات بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية ، مع مراعاة الآراء والاعتبارات المشار اليها في قرار الجمعية العامة ١٦٠٢ (الدورة ١٨) ؛

٤ - وتعرب عن رغبتها في ان تقترن الدورات المقبلة للجنة القانون الدولي ، بتنظيم حلقات دراسية اخرى يؤمن فيها اشتراك عدد محقول من مواطني البلدان المتنامية ؛

٥ - وتلتزم من الامين العام ما يلي :

(أ) موافاة لجنة القانون الدولي بمحاضر المناقشات التي دارت بشأن تقريرى اللجنة في الدورة العشرين للجمعية العامة ؛

(ب) موافاة الحكومات ، قبل افتتاح الدورة العادية والعشرين للجمعية العامة بشهر واحد على الاقل ، بالمشاريع النهائية التي تكون لجنة القانون الدولي قد اعدتها حتى ذلك الحين ، ولا سيما المشروع المتعلق بقانون المعاهدات .

الجلسة العامة ١٣٩١

٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٤٦ (الدورة ٢٠)

تعديلات النظام الداخلي للجمعية العامة ،

المرتبة على نفاذ تعديلات المواو ٢٣ و ٢٧ و ٦١

من ميشاق الامم المتحدة

ألف

ان الجمعية العامة ،

ان تلاحظ ان تعديلي المادة ٢٧ من ميثاق الامم المتحدة اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في قرارها ١٩٦١ ألف (الدورة ١٨) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، قد بدأ نفاذهما في ٣١ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ،

وان تذكر ان مدة عضوية اعضاء مجلس الامن غير الدائمين المنتخبين خلال الدورة العشرين ، بما فيهم جميع الاعضاء الاضافيين ، ستبدأ ، وفقا للمادة ١٤٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ،

تقرر تعديل المادة ٨ (ب) من نظامها الداخلي ، اعتبارا من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، باستبدال تعبير " تسعة " بتعبير " سبعة " .

الجلسة العامة ١٣٩١

٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

باء

ان الجمعية العامة ،

ان تلاحظ ان تعديلي المادة ٢٣ من ميثاق الامم المتحدة اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في قرارها ١٩٦١ ألف (الدورة ١٨) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، قد بدأ نفاذهما في ٣١ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ،

وان تذكر انه يجب ، عند انتخاب اعضاء مجلس الامن غير الدائمين في الدورة العشرين للجمعية العامة ، ان توضع موضع التنفيذ زيادة عدد اعضاء المجلس والاعكام الانتقالية المتعلقة بمدة العضوية والمنصوص عليها في المادة ٢٣ من الميثاق بصيغتها المعدلة ، وان المادة ١٤٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة ستطبق لأول مرة ، بصيغتها المعدلة بالقرار الحالي ، في الانتخاب الذي سيجرى في الدورة العادية والعشرين ،

تقرر تعديل المادة ١٤٣ من نظامها الداخلي ، اعتبارا من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، باستبدال تعبير " خمسة " بتعبير " ثلاثة " .

الجلسة العامة ١٣٩١

٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

جيم

ان الجمعية العامة ،

ان تلاحظ ان تعديلات المادة ٦١ من ميثاق الامم المتحدة ، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٩٩١ بء (الدورة ١٨) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، قد بدأ نفاذها في ٣١ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ،

وان تذكر انه يجب ، عند انتخاب اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة العشرين للجمعية العامة ، ان توضع موضع التنفيذ زيادة عدد اعضاء المجلس والاعكام الانتقالية المتعلقة بمدة العضوية والمنصوص عليها في المادة ٦١ من الميثاق بصيغتها المعدلة ، وان المادة ١٤٦ من النظام الداخلي للجمعية العامة ستطبق لأول مرة ، بصيغتها المعدلة بالقرار الحالي ، في الانتخاب الذي سيجرى في الدورة الحادية والعشرين ،

تقرر تعديل المادة ١٤٦ من نظامها الداخلي ، اعتبارا من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ باستبدال تعبير " تسعة " بتعبير " ستة " .

الجلسة العامة ١٣٩١
٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٦٩ (الدورة ٢٠)

تقديم المساعدة التقنية لتشجيع تعليم القانون الدولي ،
ودراسته ، ونشره ، وتفهمه على نطاق اوسع

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٨١٦ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٦٨ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بتقديم المساعدة التقنية لتشجيع تعليم القانون الدولي ودراسته ونشره وتفهمه على نطاق اوسع (١) ،

وقد نظرت كذلك في النبذات المختصة من تقرير لجنة المساعدة التقنية (٢) وتقرير المجلس

(١) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٨٩ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5887 .

(٢) A/5791 . وللاطلاع على النص المطبوع ، انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة السابعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٩ من جدول الاعمال ، الوثيقة E/3933 ، النبذات ٥٤ - ٦٠ .

الاقتصادي والاجتماعي (١)، وفي تقرير الأمين العام (٢)، والرسالة الواردة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (٣)، والردود الواردة من حكومات الدول الأعضاء ومن المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية (٤)،

وان تدرك ضرورة تعزيز دور القانون الدولي في العلاقات الدولية،

وقد اعطت علما بالاعمال القيمة التي تضطلع بها بعض المؤسسات والهيئات الاخرى في ميدان تشجيع تعليم القانون الدولي، ودراسته، ونشره، وتفهمه على نطاق اوسع،

وان ترى مع ذلك انه لا يزال يلزم عمل الكثير في هذا الميدان،

وان تلاحظ ان دولاً اعضاء عديدة رأت وجوب قيام الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بانشاء وإدارة برنامج مساعدة وتبادل لتعزيز اغراض الأمم المتحدة ولمساعدة الدول الاعضاء، ولا سيما البلدان المتنامية، على تدريب الاخصائيين في ميدان القانون الدولي وعلى تشجيع تعليم القانون الدولي، ودراسته، ونشره، وتفهمه على نطاق اوسع،

وان تذكر محدودية الموارد المالية المتوفرة لهذا الغرض وفائدة تلافي اي ازدواج في البرامج المنشأة والمضطلع بها من قبل المنظمات الدولية والقومية الاخرى،

وان ترى ان اي برنامج، ولو كان محدوداً، سيساهم في تلبية بعض الحاجات الملحة التي تزيد معرفة القانون الدولي باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز السلم والامن الدوليين، ولتعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول،

١ - تعرب عن تقديرها للجنة الخاصة المعنية بتقديم المساعدة التقنية لتشجيع تعليم القانون الدولي ودراسته ونشره وتفهمه على نطاق اوسع، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية

-
- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة عشرة، الملحق رقم ٣ (A/5803)، النبذة ٣٤٦.
- (٢) المرجع الاخير، الدورة الثامنة عشرة، المرفقات، البند ٧٢ من جدول الاعمال، الوثيقة A/5585؛ والمرجع الاخير، الدورة العشرون، المرفقات، البند ٨٩ من جدول الاعمال، الوثيقة A/5790.
- (٣) المرجع الاخير، الدورة العشرون، المرفقات، البند ٨٩ من جدول الاعمال، الوثيقة A/C.6/L.565.
- (٤) المرجع الاخير، الدورة الثامنة عشرة، المرفقات، البند ٧٢ من جدول الاعمال، الوثيقة Add.1-6 و A/5455؛ والمرجع الاخير، الدورة العشرون، المرفقات، البند ٨٩ من جدول الاعمال، الوثائق Add.1-4 و A/5744.

والعلوم والثقافة، للأعمال المنجزة في اعداد برنامج المساعدة والتبادل في ميدان القانون الدولي ؛

٢ - وتقرر إنشاء برنامج مساعدة وتبادل في ميدان القانون الدولي يشمل مايلي :

(أ) التدابير الرامية الى تشجيع وتنسيق برامج القانون الدولي القائمة التي تضطلع بها الدول والمنظمات والمؤسسات ، مثل التدابير التي اقترحتها اللجنة الخاصة في الفرع الاول من الفصل الاول من تقريرها الى الجمعية العامة ؛

(ب) اشكال المساعدة والتبادل المباشرين ، مثل الحلقات الدراسية ، والدورات التدريبية ، ودراسات تجديد المعلومات ، ومنح استكمال التخصص ، وخدمات الخبراء الاستشارية ، وتوفير المنشورات والمكتبات القانونية ، وكذلك ترجمات المؤلفات القانونية الرئيسية ؛

٣ - وتغول الامين العام بدء الاعمال التحضيرية لهذا البرنامج في عام ١٩٦٦ في حدود مجموع الاعتمادات المفتوحة لتلك السنة ؛

٤ - وتلتمس من الامين العام ان يقوم بالدعاية للبرنامج السالف الذكر ، وتدعو الدول الاعضاء ، والمؤسسات والمنظمات القومية والدولية المعنية ، والافراد ، الى تقديم التبرعات اللازمة لتمويل هذا البرنامج او للمساعدة ، بأي شكل آخر ، على تنفيذه وعلى توسيعه في المستقبل ، وفقا لتقرير اللجنة الخاصة ؛

٥ - وتلتمس من الامين العام ان يقوم ، مع مراعاة التبرعات التي ربما تكون قد وردت وفقا لأحكام الفقرة ٤ اعلاه ، وبالتشاور مع اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، برصد ماقد يلزم من الاعتمادات في مشروع الميزانية لعامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ للاضطلاع بالنشاطات المحددة في مرفق هذا القرار ؛

٦ - وتدعو منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الى الاشتراك في تنفيذ البرنامج المنشأ بموجب الفقرة ٢ اعلاه ، وتلتمس من الامين العام الوصول مع المدير العام لتلك المنظمة الى اتفاق يحدد اجزاء البرنامج التي تتولى تمويلها وادارتها كل من المنطمتين ، ويكون خاضعا لأية موافقة يلزم صدورها من السلطات المختصة في المنطمتين ؛

٧ - وتلتمس من مجلس ادارة معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث النظر في الطرق التي يمكن بها اعطاء القانون الدولي مكانه المناسب بين نشاطات المعهد ، في ضوء تقرير اللجنة الخاصة والآراء التي ابدت في هذا الموضوع في اللجنة السادسة ؛

٨ - وتقرر إنشاء لجنة استشارية تسمى ' اللجنة الاستشارية المعنية بتقديس المساعدة التقنية لتشجيع تعليم القانون الدولي ودراسته ونشره وتفهمه على نطاق اوسع ' ، وتؤلف من عشر دول من الدول الاعضاء تعينها الجمعية العامة مرة كل ثلاث سنوات ، وتجتمع بناء

على طلب اى من الامين العام او اغلبية اعضاءها ، وتسدى المشورة الى الامين العام بشأن النواحي الموضوعية للبرامج الواردة في تقرير اللجنة الخاصة وبشأن تنفيذ هذا القرار ، وتتولى ، عند الاقتضاء ، اعلام الجمعية العامة بما يلزم ؛ ويصار ، عند اللزوم ، الى دعوة ممثل لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة وممثل لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث لحضور اجتماعات اللجنة الاستشارية ؛

٩ - وتكسر نداءها الموجه الى الدول الاعضاء ، والوارد في قرارها ١٩٦٨ جيم (الدورة ١٨) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، والذي دعتها فيه الى ان تعرض على الطلاب الاجانب منح استكمال التخصص في ميدان القانون الدولي في جامعاتها ومؤسسات التعليم العالي فيها ، والى النظر في تضمين برامج التبادل الثقافي فيها ما يقضي بتبادل المعلمين والطلاب والخبراء ، وكذلك الكتب والمنشورات الاخرى في ذلك الميدان ؛

١٠ - وتلغ نظر الدول الاعضاء الى الترتيبات القائمة التي تسمح ، الى جانب البرنامج المذكور في الفقرة ٢ اعلاه ، بتقديم الطلبات :

(أ) في اطار الجزء الخامس من الميزانية العادية للحصول على المساعدة فيما يتعلق بجميع النواحي القانونية الدولية المتصلة بالمشاريع الانمائية ، وفي اطار برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان للحصول على المساعدة المتصلة بميدان القانون الدولي ؛

(ب) في اطار البرنامج الموسع للمساعدة التقنية للحصول على المساعدة في بعض ميادين القانون الدولي المحددة المتصلة بالانماء الاقتصادي او الاجتماعي او الادارى ، شرط ادراج هذه الطلبات في البرامج القومية وفقا للقواعد والاجراءات المختصة ؛

١١ - وتلتزم من الامين العام اجراء الاعلام اللازم عن تنفيذ هذا القرار ، وتقرر ادراج بند عنوانه " تقديم المساعدة التقنية لتشجيع تعليم القانون الدولي ، ودراسته ، ونشره ، وتفهمه على نطاق اوسع " في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الحادية والعشرين ؛

١٢ - وتلتزم من الامين العام تقصي امكان ادراج موضوع " تعليم القانون الدولي ، ودراسته ، ونشره ، وتفهمه على نطاق اوسع " ضمن مواضيع برامج المساعدة التقنية ، واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها العادية والمشرية .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

*

*

قامت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٤٠٤ المعقودة في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، بناءً على اقتراح اللجنة السادسة (١) ، بتعيين اعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بتقديم المساعدة التقنية لتشجيع تعليم القانون الدولي ودراسته ونشره وتفهمه على نطاق اوسع ، المنشأة بموجب الفقرة ٨ من القرار الوارد اعلاه .

وتتألف اللجنة الاستشارية من الدول الاعضاء التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وافغانستان ، والاكوادور ، وبلجيكا ، والجمهورية التنزانية المتحدة ، وغانا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهنغاريا ، والولايات المتحدة الامريكية .

المرفق

برنامج عام ١٩٦٧

(أ) تنظيم دورة اقليمية للتدريب وتجديد المعلومات مدتها اربعة اسابيع تعقد في افريقيا وتكون اول دورة في سلسلة من الدورات تعقد مرة كل سنتين في افريقيا ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية بالتناوب ؛

(ب) تقديم عشر منح لاستكمال التخصص بناءً على طلب حكومات البلدان المتنامية ؛

(ج) تقديم الخدمات الاستشارية لعدد من الخبراء اقضاه ثلاثة ، اذا طلبت ذلك البلدان المتنامية ؛

(د) تقديم مجموعة من منشورات الامم المتحدة القانونية الى عدد من المؤسسات اقضاه خمس عشرة مؤسسة ؛

(هـ) اعداد دراسة عن بعض الامثلة الرئيسية لتدوين القانون الدولي وانماه التدريجي في اطار الامم المتحدة .

برنامج عام ١٩٦٨

(أ) تنظيم حلقة دراسية اقليمية مدتها ثلاثة اسابيع تعقد في امريكا اللاتينية وتكون اول حلقة من سلسلة من الحلقات الدراسية اقليمية تعقد مرة كل سنتين في امريكا اللاتينية ، وافريقيا ، وآسيا بالتناوب ؛

(١) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٨٩ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/6136 ، النبذة ٢٨ .

(ب) تقديم خمس عشرة منحة من منح استكمال التخصص بناءً على طلب حكومات البلدان المتنامية ؛

(ج) تقديم الخدمات الاستشارية لعدد من الخبراء اقضاه خمسة خبراء ، اذا طلبت ذلك البلدان المتنامية ؛

(د) تقديم مجموعة من منشورات الامم المتحدة القانونية الى عدد من المؤسسات فني البلدان المتنامية اقضاه عشرون مؤسسة ؛

(هـ) نشر دراسة عن بعض الامثلة الرئيسية لتدوين القانون الدولي وانماه التدريجي في اطار الامم المتحدة .

القرار ٢١٠٠ (الدورة ٢٠)

مشروع اعلان حق اللجوء

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ١٨٣٩ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ بشأن مشروع اعلان حق اللجوء ،

وقد نظرت في دورتها العشرين في بعض نواحي الموضوع الاجرائية بغية تيسير نظره في المستقبل ،

١ - تلتمس من الامين العام ان يدعو الدول الاعضاء ، التي لم تقدم بعد ملاحظاتها على مشروع اعلان حق اللجوء ، الى تقديم هذه الملاحظات قبل الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة ، وان يدعو الدول التي سبق ان قدمت ملاحظاتها الى تقديم اية ملاحظات اضافية ان شاء ذلك ؛

٢ - وتقرر النظر في البند ذى العنوان التالي " مشروع اعلان حق اللجوء " في اقرب فرصة ممكنة في دورتها الحادية والعشرين ، بغية انجاز مجموع نص مشروع الاعلان .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٠١ (الدورة ٢٠)

تعديل المادة ١٠٩ من ميثاق الأمم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

ان ترى ان ميثاق الأمم المتحدة قد عدل للنص على زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن ، المنصوص عليه في المادة ٢٣ ، من احد عشر عضوا الى خمسة عشر عضوا ، وعلى وجوب اتخاذ قرارات مجلس الأمن ، وفقا لنص المادة ٢٧ ، بموافقة تسعة من أعضائه بدلا من سبعة ،

وان ترى ان هذين التعديلين يقتضيان كذلك تعديل المادة ١٠٩ من الميثاق ،

١ - تقرر ان تعتمد ، وفقا للمادة ١٠٨ من ميثاق الأمم المتحدة ، وان تحيل لتصديق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، للتعديل التالي في الميثاق :

" يستبدل في الفقرة ١ من المادة ١٠٩ تعبير ' تسعة ' بتعبير ' سبعة ' " ؛

٢ - وتطلب الى جميع الدول الأعضاء التصديق على التعديل الوارد اعلاه ، ووفقا لاجراءاتها الدستورية الخاصة ، في اقرب موعد ممكن .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٠٢ (الدورة ٢٠)

النظر في التدابير اللازمة لانماء القانون الدولي الخاص
انماء تدريجيا يستهدف خاصة تشجيع التجارة الدولية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى ان احد مقاصد الأمم المتحدة هو ان تكون مرجعا لتنسيق اعمال الأمم وتوجيهها نحو ادراك الغايات المشتركة مثل تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية ، من ضمن غيرها ،

وان تدرك مسؤولياتها المترتبة عليها بموجب المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وان ترى ان المنازعات والخلافات الناشئة عن قوانين الدول المختلفة في الشؤون المتصلة بالتجارة الدولية تشكل عقبة في سبيل انماء التجارة العالمية ،

واعتقاداً منها بأن مصلحة جميع الشعوب، ولا سيما شعوب البلدان المتنامية، تقتضي تحسين الأحوال المشجعة لانماء التجارة الدولية انما كبيرا،

وان تدرك الجهود المبذولة من الامم المتحدة والوكالات المتخصصة، ومن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، في سبيل التوحيد والتنسيق التدريجيين لقانون التجارة الدولية، وذلك بتشجيع الاتفاقات الدولية، والتشريعات الموحدة او النموذجية، والمقنونات النموذجية، وشروط البيع العامة، وشروط التبادل التجاري النموذجية وغير ذلك من التدابير، واقتراناً منها بأن من المستصوب تعزيز التعاون بين الهيئات الناشطة في هذا الميدان، وتقضي مدى الحاجة الى اتخاذ تدابير اخرى لتحقيق التوحيد والتنسيق التدريجيين لقانون التجارة الدولية،

وان تحيط علماً بالدراسة الاولى التي اعدتها الامانة العامة عن هذا الموضوع (١)،
١ - تلتمس من الامين العام موافاة الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين، بتقرير شامل يتضمن مايلي :

(أ) عرض للاعمال المنجزة في ميدان توحيد وتنسيق قانون التجارة الدولية ؛
(ب) تحليل للنهج والطرق المناسبة للتوحيد والتنسيق في المواضيع المختلفة، بما في ذلك مسألة ما اذا كانت بعض المواضيع الخاصة صالحة لأن تكون محلاً للعمل الاقليمي او الاقاليمي او العالمي ؛
(ج) بيان بهيئات الامم المتحدة والوكالات الاخرى التي يصح ان تسند اليها بعض المسؤوليات بغية تعزيز التعاون في انماء قانون التجارة الدولية وتشجيع توحيد وتنسيقه التدريجيين ؛

٢ - وتقرر ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الحادية والعشرين بنداً عنوانه " الانماء التدريجي لقانون التجارة الدولية " .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

(١) المرجع الاخير، البند ٩٢ من جدول الاعمال، الوثيقة A/C.6/L.572 .

القرار ٢١٠٣ (الدورة ٢٠)

النظر في مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة

ألف

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ١٥٠٥ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، وقرارها ١٦٨٦ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، وقرارها ١٨١٥ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٦٦ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

وان تشير كذلك الى ان من المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة صيانة السلم والامن الدوليين وانماء العلاقات الودية والتعاون بين الدول ،

وان ترى ان المراعاة الدقيقة لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ذات اهمية قصوى لصيانة السلم والامن الدوليين وتحسين الحالة الدولية ،

وان ترى كذلك ان انماء هذه المبادئ التدريجي وتدوينها تأمينا لتطبيقها على وجه افضل يعززان تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ،

وان تذكر ان المؤتمر الثاني لرؤساء دول او حكومات البلدان غير المنحازة ، المعقود بالقاهرة في عام ١٩٦٤ ، قد اوصى الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد اعلان بشأن هذه المبادئ باعتبار ذلك خطوة هامة في سبيل تدوينها ،

واقترعا منها بأهمية مواصلة الجهود المبذولة لبلوغ اتفاق عام في كل مرحلة من مراحل عملية صياغة مبادئ القانون الدولي السبعة المبينة في قرار الجمعية العامة ١٨١٥ (الدورة ١٧) ، دون اخلال بتطبيق النظام الداخلي للجمعية العامة ، وبغية التوصل في موعد قريب الى اعتماد اعلان يكون معلما من معالم الانماء التدريجي لهذه المبادئ وتدوينها ،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول (١) ، والمنشأة بقرار الجمعية العامة ١٩٦٦ (الدورة ١٨) ، التي

(١) المرجع الاخير ، البندان ٩٠ و ٩٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5746 .

اجتمعت في مدينة مكسيكو في الفترة الممتدة من ٢٧ آب (اغسطس) الى ٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ ،

وقد نظرت كذلك ، عملاً بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٦٦ (الدورة ١٨) ، في مبدأ واجب الدول في التعاون مع بعضها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، ومبدأ تساوى الشعوب في حقوقها وعقها في تقرير مصيرها بنفسها ، ومبدأ تنفيذ الدول لالتزاماتها التي تضطلع بها بمقتضى الميثاق تنفيذاً يحدوه حسن النية ،

١ - تعيط علماً بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الدولية والتعاون بين الدول ؛

٢ - وتعرب عن تقديرها للجنة الخاصة للأعمال القيمة التي انجزتها ؛

٣ - وتقرر إعادة تشكيل اللجنة الخاصة بحيث تتألف من أعضاء اللجنة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٦٦ (الدورة ١٨) (١) ومن الجزائر ، سوريا ، والشيلي ، وكينيا ، وذلك لاتمام نظرو صياغة المبادئ السبعة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨١٥ (الدورة ١٧) ؛

٤ - وتلتزم من اللجنة الخاصة مايلي :

(أ) ان تواصل ، في ضوء المناقشات التي دارت في اللجنة السادسة خلال دورات الجمعية العامة السابعة عشرة والثامنة عشرة والعشرين ، وفي ضوء تقرير اللجنة الخاصة السابقة ، النظر في المبادئ الأربعة الواردة في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٨١٥ (الدورة ١٧) ، مع إيلاء المراعاة التامة للمسائل التي تعذر على اللجنة السابقة الوصول الى اتفاق بشأنها ، ولمقدار التقدم المعزز في بعض المسائل ؛

(ب) ان تنظر في المبادئ الثلاثة الواردة في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٦٦ (الدورة ١٨) ، مع إيلاء مراعاة خاصة لما يلي :

١ ' العمل الذي جرت عليه الأمم المتحدة والدول في تطبيق المبادئ المقررة في ميثاق الأمم المتحدة ؛

٢ ' الملاعظات المقدمة من الحكومات بشأن هذا الموضوع وفقاً للفقرة ٦ من القرار ١٩٦٦ (الدورة ١٨) ؛

٣ ' الآراء والاقتراحات المبداءة من ممثلي الدول الأعضاء خلال دورات الجمعية العامة السابعة عشرة والثامنة عشرة والعشرين ؛

(ج) ان تقدم تقريراً شاملاً عن نتائج دراستها للمبادئ السبعة الواردة في القرار ١٨١ (الدورة ١٧) ، يتضمن مقرراتها وتوصياتها ، بغية تمكين الجمعية العامة من اعتماد اعلان يتضمن تقريراً لهذه المبادئ ؛

٥ - وتوصي حكومات الدول الاعضاء المعنية اعضاء في اللجنة الخاصة بانتداب ممثلها في اللجنة الخاصة من بين القانونيين بالنظر الى اهمية الموضوع العامة وناحيته التقنية ؛

٦ - وتلتزم من اللجنة الخاصة الاجتماع في مقر الامم المتحدة في اقرب وقت ممكن ، واعلام الجمعية العامة باللازم في دورتها العادية والعشرين ؛

٧ - وتلتزم من الامين العام معاون اللجنة الخاصة في اداء مهمتها وتوفير جميع الخدمات والوثائق والمرافق والتسهيلات الاخرى اللازمة لعملها ؛

٨ - وتقرر ان تدج ، في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الحادية والعشرين البند ١١ العنوان التالي : " النظر في مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الامم المتحدة " .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

باء

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند ذي العنوان التالي " مراعاة الدول الاعضاء للمبادئ المتعلقة بسيادة الدول ، وسلامتها الإقليمية ، وعدم التدخل في شئونها الداخلية ، ونقض المنازعات السلمي ، وشجب النشاطات الهدامة " ،

وان تذكر الصلة الوثيقة بين هذا البند والبند ذي العنوان التالي " النظر في مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الامم المتحدة " ،

تلتزم من اللجنة الخاصة المعنية بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، المعاد تشكيلها بموجب الفقرة ٣ من القرار ألف اعلاه ، ان تأخذ بعين الاعتبار ، في سياق اعمالها وعند وضع تقريرها ، للسبب ادراج البند المشار اليه في الفقرة

الاولى من الديباجة اعلاه في جدول الاعمال (١) ، والمناقشة التي دارت بشأن هذا البند في الدورة العشرين للجمعية العامة .

الجلسة العامة ١٤٠٤
٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٠٤ (الدورة ٢٠)
مسألة طرق استقصاء الوقائع

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٩٦٧ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ بشأن طرق استقصاء الوقائع ،

وان تحيط علما مع التقدير بتقرير الامين العام عن هذه المسألة (٢) ،

وان تحيط علما بالملاحظات المقدمة من الحكومات عملا بالفقرة ١ من القرار ١٩٦٧ (الدورة ١٨) وبالأراء التي ابدت خلال دورتها العشرين ،

وان تحيط علما بالفصل السابع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول (٣) والمنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٦٦ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

واعتماد امنها بأن مسألة طرق استقصاء الوقائع تتطلب مزيدا من الدراسة ، وان الوثائق التي ستسفر عنها مثل هذه الدراسة ستكون لها قيمتها كذلك بالنسبة الى اية مناقشة جديدة للبند ذي العنوان التالي: " فض المنازعات السلمي " ،

١ - تلتزم من الامين العام استكمال دراسته للنواحي المختصة من المشكلة بحيث تشمل الاتجاهات والغصائص الرئيسية للتحقيق الدولي المنصوص عليه في بعض المعاهدات

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٢ ، الوثيقتان A/5757 و Add.1 .

(٢) المرجع الاخير ، الدورة العشرين ، المرفقات ، البنود ٩٠ و ٩٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5694 .

(٣) المرجع الاخير ، الوثيقة A/5746 .

بوصفه وسيلة لتأمين تنفيذها ، واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الحادية والعشرين ؛

٢ - وتدعو الدول الاعضاء الى موافاة الامين العام كتابة ، وقبل شهر تموز (يوليه) ١٩٦٦ ، بأية آراء او آراء اضافية قد تكون لديها عن هذا الموضوع في ضوء تقارير الامين العام والفصل المختص من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، وتلتزم من الامين العام احالة هذه الملاحظات الى الدول الاعضاء قبل بدء الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة .

الجلسة العامة ١٤٠٤
٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

ثبت القرارات

ملاحظة : ان قرارات الجمعية العامة مرقمة حسب ترتيب اتخاذها . ويشمل ثبت القرارات هذا جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة فسي دورتها العشرين

رقم القرار	الموضوع	التاريخ	الصفحة
٢٠٠٨ (الدورة ٢٠)	قبول غامبيا في عضوية الامم المتحدة	٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥	٣
٢٠٠٩ (الدورة ٢٠)	قبول جزر ملديف في عضوية الامم المتحدة	٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥	٣
٢٠١٠ (الدورة ٢٠)	قبول سنغافورة في عضوية الامم المتحدة	٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥	٤
٢٠١١ (الدورة ٢٠)	التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية	١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥	٤
٢٠١٢ (الدورة ٢٠)	مسألة رون يسيا الجنوبية	١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥	١٤٧
٢٠١٣ (الدورة ٢٠)	تعيينات لملء المناصب الشاغرة في عضوية اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية		
	القرار ألف	٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥	١٨٧
	القرار باء	٢٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥	١٨٨
٢٠١٤ (الدورة ٢٠)	تعيينات لملء المناصب الشاغرة في عضوية لجنة الاشتراكات		
	القرار ألف	٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥	١٨٩
	القرار باء	٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥	١٨٩
٢٠١٥ (الدورة ٢٠)	تعيين لملء المنصب الشاغر في عضوية مجلس مراقبي الحسابات	٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥	١٩٠

المصفحة	تاريخ الاصدار	البنفس	المنشور	رقم القرار
١٩١	٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥	٧٥	الميزانية الاضافية للسنة المالية ١٩٦٤	٢٠١٦ (الدورة ٢٠)
١٩٥	٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥	٧٥	القرار ألف	
١٩٧	٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥	٧٥	القرار ب	
			القرار جيم	
٩٥	١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	٥٧	التدابير الرامية الى تنفيذ اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز	٢٠١٧ (الدورة ٢٠)
٩٦	١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	٥٩	المنعوى بكافة اشكاله	٢٠١٨ (الدورة ٢٠)
٩٨	١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	٦١	توصية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج	٢٠١٩ (الدورة ٢٠)
			تدابير التفرغ المنعوى والتعصب القومي والدني	
			مشروع اعلان القضاء على التعصب الذي يبي بكافة اشكاله ومشروع الاتفاقية الدولية للقضاء على التعصب الذي يبي بكافة اشكاله	
٩٩	١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	٦٢	المصادقات المتحدة الاطراف المصادقة	٢٠٢١ (الدورة ٢٠)
٢٤٨	٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	٨٨	المعدونة بروتاية عصبة الامم	
١٤٨	٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	٢٣	مسألة روليسيا الجنوبية	٢٠٢٢ (الدورة ٢٠)
١٥١	٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	٢٣	مسألة عدن	٢٠٢٣ (الدورة ٢٠)
١٥٣	١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	٢٣	مسألة روليسيا الجنوبية	٢٠٢٤ (الدورة ٢٠)
٥	١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	١٠٢	تمثيل الصين في الامم المتحدة	٢٠٢٥ (الدورة ٢٠)
٥	١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	١٤	تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٢٠٢٦ (الدورة ٢٠)
			التدابير الرامية الى التعميل في تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية	٢٠٢٧ (الدورة ٢٠)
١٠٠	١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	٦٠		

رقم القرار	الموضوع	البند	تاريخ الاصدار	الصفحة
٢٠٢٨ (الدورة ٢٠)	عدم انتشار الأسلحة النووية	١٠٦	١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	١٨
٢٠٢٩ (الدورة ٢٠)	ادماج الصندوق الخاص والبرنامج الموسع للمساعدة التقنية في برنامج يسمى برنامج الامم المتحدة الانمائي	٥١	٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	٤٩
٢٠٣٠ (الدورة ٢٠)	مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح	٩٥	٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	٢٠
٢٠٣١ (الدورة ٢٠)	مسألة نزع السلاح الحام الكامل	٢٨	٣ كانون الاول (دسمبر) ١٩٦٥	٢١
٢٠٣٢ (الدورة ٢٠)	مساس الحاجة الى وقف التجارب النووية والنووية الحرارية	٢٠	٣ كانون الاول (دسمبر) ١٩٦٥	٢٢
٢٠٣٣ (الدورة ٢٠)	اعلان اعتبار افريقيا منطقة لانسووية	١٠٥	٣ كانون الاول (دسمبر) ١٩٦٥	٢٣
٢٠٣٤ (الدورة ٢٠)	المساعدة في حالات وقوع الكوارث الطبيعية	٥٣	٧ كانون الاول (دسمبر) ١٩٦٥	١٠١
٢٠٣٥ (الدورة ٢٠)	الحالة الاجتماعية في العالم	٥٤	٧ كانون الاول (دسمبر) ١٩٦٥	١٠٣
٢٠٣٦ (الدورة ٢٠)	السكان والبناء والتخطيط في عقد الامم المتحدة الانمائي	٥٥	٧ كانون الاول (دسمبر) ١٩٦٥	١٠٥
٢٠٣٧ (الدورة ٢٠)	اعلان اشراب الشباب مثل السلم والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب	٦٦	٧ كانون الاول (دسمبر) ١٩٦٥	١٠٦
٢٠٣٨ (الدورة ٢٠)	تكريس يوم الامم المتحدة في عمام	٥٦	٧ كانون الاول (دسمبر) ١٩٦٥	١٠٩
٢٠٣٩ (الدورة ٢٠)	١٩٦٦ لقضية اللاجئين	٥٦	٧ كانون الاول (دسمبر) ١٩٦٥	١١٠
٢٠٤٠ (الدورة ٢٠)	تقريراً مغفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين	٥٦	٧ كانون الاول (دسمبر) ١٩٦٥	١١٠
٢٠٤١ (الدورة ٢٠)	مساعدة اللاجئين في افريقيا	٥٦	٧ كانون الاول (دسمبر) ١٩٦٥	١١١
٢٠٤٢ (الدورة ٢٠)	الاعراب عن التقدير لمغفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين	٥٦	٧ كانون الاول (دسمبر) ١٩٦٥	١١٢
٢٠٤٣ (الدورة ٢٠)	انشاء صندوق يسمى صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية	٣٩	٨ كانون الاول (دسمبر) ١٩٦٥	٥٣

رقم القرار	المندوبون	البند	تاريخ الاخذ	الصفحة
٢٠٤٣ (الدورة ٢٠)	الحملة المالية لتعميم محرفة القراءة والكتابة في العالم	٤٧	٨ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٥٥
٢٠٤٤ (الدورة ٢٠)	معيد الامم المتحدة للتدريب والبحث	٤٨	٨ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٥٨
٢٠٤٥ (الدورة ٢٠)	تقرير اللجنة القانون الدولي عن اعمال دورتها السابعة عشرة والسابعة عشرة	٨٧	٨ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٢٥٠
٢٠٤٦ (الدورة ٢٠)	تعد يلات النظام الداخلي للجمعية العامه ، المترتبة على نفاذ تمتد يلات المواد ٢٣ و ٢٧ و ٦١ من ميثاق الامم المتحدة	١٠٣	٨ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٢٥١
٢٠٤٧ (الدورة ٢٠)	القرار ألف	١٠٣	٨ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٢٥٢
	القرار باء	١٠٣	٨ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٢٥٢
	القرار جيم	١٠٣	٨ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٢٥٢
	التقرير المالية والحسابات عن السنة المالية المنتهية في ١ كانون الاول (د يسمبر)	٧٤	١٣ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	١٩٧
	١٩٦٣ وتقرير مراقبي الحسابات	٧٤	١٣ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	١٩٨
	القرار ألف	٧٤	١٣ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	١٩٨
	القرار باء	٧٤	١٣ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	١٩٨
	القرار جيم	٧٤	١٣ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	١٩٨
	القرار د ال	٧٤	١٣ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	١٩٩
٢٠٤٨ (الدورة ٢٠)	التقرير المالية والحسابات عن السنة المالية المنتهية في ١ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٤ وتقرير مجلس مراقبي الحسابات			

رقم القرار	الموضوع	البنود	تاريخ الاصدار	المفحة
٢٠٤٩	انشاء لجنة الخبراء الخاصة للممنية ببمست مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة	٧٤	١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥	١٩٩
٢٠٥٠	بحث جدول مرتبات موظفي الفئة الفنية وما فوقها من ملاك الخدمة المدنية الدولية	٧٤	١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥	٢٠٠
	القرار جيم	٧٤	١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥	٢٠٠
	القرار د ال	٧٤	١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥	٢٠١
٢٠٥١	القرار ألف	٧٦	١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥	٢٠١
	القرار باء	٧٧	١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥	٢٠٤
	تعيينات لملء المنصبين الشاغرين في عضوية المحكمة الادارية للامم المتحدة	٧٧	١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥	٢٠٧
٢٠٥٢	تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في المشرق الاردني وتشغيلهم	٧٩ (د)	١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥	٢٠٨
٢٠٥٣	اجراء دراسة استعراضية شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات	٣٥	١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥	٣٥
	القرار ألف	١٠١	١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥	٣٧
	القرار باء	١٠١	١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥	٣٩

رقم القرار	المندوبان	التاريخ	المفصلة
٢٠٥٤	سياسة الفصل الخمس الذي تنبئها حكومة جمهورية أفريقيا الجنوبية	١٥ كانون الأول (د. ديسمبر) ١٩٦٥	٤٠
	القرار ألف	١٥ كانون الأول (د. ديسمبر) ١٩٦٥	٤٢
	القرار ب	١٦ كانون الأول (د. ديسمبر) ١٩٦٥	٦
٢٠٥٥	تقرير مجلس الأمن	١٦ كانون الأول (د. ديسمبر) ١٩٦٥	٢٦
٢٠٥٦	المؤتمر الدولي الثالث لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية	١٦ كانون الأول (د. ديسمبر) ١٩٦٥	٢٧
٢٠٥٧	مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة	١٦ كانون الأول (د. ديسمبر) ١٩٦٥	١٢
٢٠٥٨	توأمة المدن بوصفها إحدى وسائل التعاون الدولي	١٦ كانون الأول (د. ديسمبر) ١٩٦٥	١٢
٢٠٥٩	المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في سبيل تقدم المرأة	١٦ كانون الأول (د. ديسمبر) ١٩٦٥	١٢
٢٠٦٠	الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان	١٦ كانون الأول (د. ديسمبر) ١٩٦٥	١٢
٢٠٦١	حرية الإعلام	١٦ كانون الأول (د. ديسمبر) ١٩٦٥	١٢
٢٠٦٢	انشيئة منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	١٦ كانون الأول (د. ديسمبر) ١٩٦٥	٦٤
٢٠٦٣	مسألة باستوتلان وبيتشوانالاند	١٦ كانون الأول (د. ديسمبر) ١٩٦٥	٩٨
٢٠٦٤	مسألة جزر كوك	١٦ كانون الأول (د. ديسمبر) ١٩٦٥	٢٣
٢٠٦٥	مسألة جزر فالكلاند (ماليناس)	١٦ كانون الأول (د. ديسمبر) ١٩٦٥	٢٣ و ٢٤
٢٠٦٦	مسألة جزيرة موريس	١٦ كانون الأول (د. ديسمبر) ١٩٦٥	٢٣

المفحة	تاريخ الاخذ	العدد	المندوبان	رقم القرار
١٦٠	١٩٦٥ (د يسمبر)	٢٣	مسألة غينيا الاستوائية (فرناندو بو وريو موني)	(الدورة ٢٠٦٨)
١٦٠	١٩٦٥ (د يسمبر)	٢٣	مسألة انتيغوا، وبابوا، وبابوا وس، وبرمودا، وباهاما، وبينيتا، وجزر تركس وكايكوس، وتوكيلاو، وجزر جيلبرت واليس، وجزر ساموا الأمريكية، وجزر سليمان، وجزر سيشل، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايان، وجزر كوكس (كيلينغ)، وكمينكا، وسان فنسنت، وسان كيتس - نيفس - انجيلا، وسانت لوسيا، وسانت هيلانة، وفرينا، وفووا، ومونتسيرات، ونيو هبريد، ونيووي	(الدورة ٢٠٦٨)
١٦٢	١٩٦٥ (د يسمبر)	٢٣	مسألة جبل طارق	(الدورة ٢٠٧٠)
١٦٣	١٩٦٥ (د يسمبر)	٢٣	مسألة غيانا البريطانية	(الدورة ٢٠٧١)
١٦٤	١٩٦٥ (د يسمبر)	٢٣	مسألة افني والمصحاء الاسبانية	(الدورة ٢٠٧٢)
١٦٥	١٩٦٥ (د يسمبر)	٢٣	مسألة عمان	(الدورة ٢٠٧٣)
١٦٦	١٩٦٥ (د يسمبر)	٢٣	مسألة افريقيا الجنوبية الغربية	(الدورة ٢٠٧٤)
١٦٨	١٩٦٥ (د يسمبر)	٢٩	الاتصالات المتعلقة بافريقيا الجنوبية الغربية	(الدورة ٢٠٧٥)
١٧٠	١٩٦٥ (د يسمبر)	٦٩	الفريضة	(الدورة ٢٠٧٦)
١٧١	١٩٦٥ (د يسمبر)	٧٠	البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة الممثلة لافريقيا الجنوبية الغربية	(الدورة ٢٠٧٦)

الصفحة	تاريخ الاخذ	البنيد	المندوبون	رقم القرار
٢٥	١٨ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٩٣	مسألة قبرص	(٢٠٧٧) الدورة ٢٠
٤٤	١٨ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٣٤	آثار الاشعاع الذري	(٢٠٧٨) الدورة ٢٠
٧	١٨ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٩١	مسألة التبت	(٢٠٧٩) الدورة ٢٠
			مشروعها المحدثين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان	(٢٠٨٠) الدورة ٢٠
١١٨	٢٠ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٦٥	السنة الدولية لحقوق الانسان	(٢٠٨١) الدورة ٢٠
١١٩	٢٠ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٦٧	العلم والتقنية	(٢٠٨٢) الدورة ٢٠
٥٩	٢٠ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	١٢	انشاء الموارد البشرية واستخدم امها	(٢٠٨٣) الدورة ٢٠
٦٠	٢٠ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	١٢	عقد الامم المتحدة الانمائي	(٢٠٨٤) الدورة ٢٠
٦٢	٢٠ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	١٢	مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائناء	(٢٠٨٥) الدورة ٢٠
٦٤	٢٠ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٣٧	التجارة العابرة (الترانزيت) للبلدان غير الساحلية	(٢٠٨٦) الدورة ٢٠
٦٧	٢٠ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٣٧	تمويل الانشاء الاقتصادية	(٢٠٨٧) الدورة ٢٠
٦٨	٢٠ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٣٨	تمجيل تدفق رؤوس الاموال والمساعدة التقنية الى البلدان المتنامية	(٢٠٨٨) الدورة ٢٠
٧٠	٢٠ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٣٨	انشاء منظمة الامم المتحدة للانمائية الصناعي	(٢٠٨٩) الدورة ٢٠
٧٢	٢٠ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٤٠	دور الامم المتحدة في اعداد التقنيين القوميين اللازمين للتنمية السريع للبلدان المتنامية	(٢٠٩٠) الدورة ٢٠
٧٥	٢٠ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٤١	نقل التقنية الى البلدان المتنامية	(٢٠٩١) الدورة ٢٠
٧٧	٢٠ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٤٢	تحويل الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح الى الحاجات السلمية	(٢٠٩٢) الدورة ٢٠
٧٩	٢٠ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٤٤	برنامج الامم المتحدة الانمائي	(٢٠٩٣) الدورة ٢٠
٨٠	٢٠ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٥٠٤٩		

رقم القرار	الموضوع	البنود	تاريخ اتخاذ	الصفحة
٢٠٩٤ (الدورة ٢٠)	اتخاذ اعتبار اموال المرسد للبرنامج الموسع للمساهمة التقنية لعام ١٩٦٦			
٢٠٩٥ (الدورة ٢٠)	استمرار البرنامج الفني المالي	٥٠ (ب)	٢٠ كانون الاول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٨١
٢٠٩٦ (الدورة ٢٠)	برنامج الدراسات المتعلقة بالممنونة	٥٢	٢٠ كانون الاول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٨٢
٢٠٩٧ (الدورة ٢٠)	البنداقية المتحددة الاطراف	٥٢	٢٠ كانون الاول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٨٥
٢٠٩٨ (الدورة ٢٠)	اعادة النظر في دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووظائفه واعادة تقييمها	٩٦	٢٠ كانون الاول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٨٨
	اجراء دراسة استعراضية عامة للبرامج			
	والنشاطات التي تفرطع بها الاسم			
	المتحدة، والوكالات المتخصصة، والوكالة			
	الدولية للطاقة الذرية، ومؤسسة الامم			
	المتحدة لرعاية الطفولة، والمؤسسات			
	والوكالات الاخرى المتصلة بمجموعة			
	مؤسسات الامم المتحدة، وفي الميدان			
	الاقتصاد والاجتماعي وفي ميدان			
	التعاون التقني والبيانات المتصلة			
	بذلك			
٢٠٩٩ (الدورة ٢٠)	تقديم المساعدة التقنية لتشجيع تعليم	١٠٠	٢٠ كانون الاول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٨٩
	القانون الدولي، ودراسته، ونشره			
	وتفهمه على نطاق اوسع			
٢١٠٠ (الدورة ٢٠)	مشروع اعلان حق اللجوء	٨٩	٢٠ كانون الاول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٢٥٣
٢١٠١ (الدورة ٢٠)	تمدد المانة ١٠٩ من ميثاق الامم المتحدة	٦٣	٢٠ كانون الاول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٢٥٨
٢١٠٢ (الدورة ٢٠)	النظر في التدابير اللازمة لانشاء القانون الدولي الخاص انشاء تدريجي	١٠٤	٢٠ كانون الاول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٢٥٩
	يستهدف خاصة تشجيع التجارة الدولية			
	٩٢		٢٠ كانون الاول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٢٥٩

المصفحة	تاريخ الاخذ	البنود	المندوبان	رقم القرار
			المنظر في مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالملاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة	٢١٠٣ (الدورة ٢٠)
			القرار ألف	
			القرار ب	
٢٦١	١٩٦٥ (د سبتمبر)	٩٤ و ٩٠	مسألة طرق استقصاء الوقائع	٢١٠٤ (الدورة ٢٠)
٢٦٣	١٩٦٥ (د سبتمبر)	٩٤ و ٩٠	تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٢١٠٥ (الدورة ٢٠)
٢٦٤	١٩٦٥ (د سبتمبر)	٩٠	الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز المنعمرى بكافة أشكاله	٢١٠٦ (الدورة ٢٠)
٨	١٩٦٥ (د سبتمبر)	٢٣	القرار ألف	
			القرار ب	
١٢٨	١٩٦٥ (د سبتمبر)	٥٨	مسألة الأقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية	٢١٠٧ (الدورة ٢٠)
١٤٢	١٩٦٥ (د سبتمبر)	٥٨	البرنامج التدريبي الخاص المنشأ للأقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية	٢١٠٨ (الدورة ٢٠)
١٧٢	١٩٦٥ (د سبتمبر)	٢٣	المعلومات الواردة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بصفتها السادة ٧٣ هـ	٢١٠٩ (الدورة ٢٠)
١٧٥	١٩٦٥ (د سبتمبر)	٧١	من ميثاق الأمم المتحدة	
١٧٧	١٩٦٥ (د سبتمبر)	٦٨	التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لسكان الأقاليم غير المتتمعة بالحكم الذاتي	٢١١٠ (الدورة ٢٠)
١٧٨	١٩٦٥ (د سبتمبر)	٧٢	مسألة إقليم ناورو المشمول بالوصاية	٢١١١ (الدورة ٢٠)
١٧٩	١٩٦٥ (د سبتمبر)	١٣	مسألة إقليم فينيكيا الجديدة المشمول بالوصاية وإقليم بابوا	٢١١٢ (الدورة ٢٠)
١٨١	١٩٦٥ (د سبتمبر)	١٣		

رقم القرار	المندوبان	التاريخ	المصفحة
٢١١٣ (الدورة ٢٠)	تفويضات الممثلين في الدورتين التاسعة عشرة والعشرين للجمعية العامة		
٢١١٤ (الدورة ٢٠)	القرار ألف القرار باء	١١ كانون الأول (د سبتمبر) ١٩٦٥ ١١ كانون الأول (د سبتمبر) ١٩٦٥	١١
٢١١٥ (الدورة ٢٠)	تقرير اللجنة المعنية بمسألة الترتيبات اللازمة لمقد مؤتمر لاعادة النظر في الميثاق	١١ كانون الأول (د سبتمبر) ١٩٦٥	١١
٢١١٦ (الدورة ٢٠)	قوة الطوارئ* التابعة للأمم المتحدة	٢١ كانون الأول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٢٠٩
٢١١٧ (الدورة ٢٠)	نظام المؤتمرات	٢١ كانون الأول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٢١٢
	تعيينات لملء المنصبين الشاغرين فسي عضوية لجنة معاشات موظفي الأمم المتحدة		
٢١١٨ (الدورة ٢٠)	جدول الاشتراكات في نفقات الأمم المتحدة	٢١ كانون الأول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٢١٤
٢١١٩ (الدورة ٢٠)	تقرير مراقبة الحسابات بشأن انفاق الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للمطاقة الذرية	٢١ كانون الأول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٢١٥
	القرار ألف		
	القرار باء	٢١ كانون الأول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٢٢١
	القرار جيم	٢١ كانون الأول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٢٢٢
	القرار دال	٢١ كانون الأول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٢٢٢
٢٠ (الدورة ٢٠)	تنسيق شؤون الأمانة والميراثية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للمطاقة الذرية	٢١ كانون الأول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٢٢٣
٢١ (الدورة ٢٠)	تعمد يل في النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة	٢١ كانون الأول (د سبتمبر) ١٩٦٥	٢٢٤

الصفحة	تاريخ الانعقاد	البند	المندوبان	رقم القرار
٢٢٤	٢١ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٨٥	تقرير المجلس المشترك لصندوق معاشات موظفي الامم المتحدة	(٢٠٢٢) الدورة ٢١
٢٢٨	٢١ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٨٦	المدسة الدبلوماسية التابعة للامم المتحدة	(٢٠٢٣) الدورة ٢١
			ميزانية السنة المالية ١٩٦٥	(٢٠٢٤) الدورة ٢١
٢٣٠	٢١ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٧٦	القرار ألف	
٢٣٣	٢١ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٧٦	القرار باء	
٢٣٤	٢١ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٧٦	القرار جيم	
			ميزانية السنة المالية ١٩٦٦	(٢٠٢٥) الدورة ٢١
٢٣٦	٢١ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٧٦	القرار ألف	
٢٣٩	٢١ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٧٦	القرار باء	
٢٤٠	٢١ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٧٦	القرار جيم	
			النفقات المطابقة والاستثنائية للسنة المالية ١٩٦٦	(٢٠٢٦) الدورة ٢١
٢٤١	٢١ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٧٦	المالية	
			صندوق رأس المال المتداول للسنة المالية ١٩٦٦	(٢٠٢٧) الدورة ٢١
٢٤٢	٢١ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٧٦	نظام نفقات السفر وتمويضات المقيمة التي تدفع لاجراءات الهيئات والهيئات الفرعية التابعة للامم المتحدة	(٢٠٢٨) الدورة ٢١
٢٤٤	٢١ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٧٦	التمديد الذي يلزم انتخابها على الصعيد الاقليمي لتحسين علاقات حسن الجوار بين الدول الأوروبية ذات النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة	(٢٠٢٩) الدورة ٢١
٢٧	٢١ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٣٣	التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	(٢٠٣٠) الدورة ٢١
٢٨	٢١ كانون الاول (د يسمبر) ١٩٦٥	٣١		

الصفحة	تاريخ الاصدار	العدد	الموضوع	رقم القرار
٣١	١٩٦٥ (د يسمبر)	١٠٧	اعلان عدم جواز التدخل في اشئون الد اقليمية للدول ، وحماية استقلالها	(الدورة ٢٠) ٢١٣١
٣٣	١٩٦٥ (د يسمبر) ٢١ كانون	٣٢	وسياتيها المسألة الكورية	(الدورة ٢٠) ٢١٣٢

٢٠

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم منها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف.

如何获取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经销处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

٦٢٨ - ١٨٨٣٥ - ٦٧

الثمن : دولاران امريكيان

طبع في الامم المتحدة

آب (اغسطس) ١٩٦٧

(او مايعاد لهما من النقود الاخرى)

Litho in U.N.

Price: \$U.S. 2.00 (or equivalent in other currencies)

18835--September 1967-628

Reprinted in United Nations, New York

00760--January 1983-175

Resolutions adopted by the General Assembly during its Twentieth Session, 21 September--22 December 1965

Official Records: Twentieth Session, Supplement No. 14 (A/6014)